دراسات

القرائن في التراث النحوي

خالد بن سليمان الكندي

القرائن في التراث النحوي

خالد بن سليمان بن مهنا الكندي

(باحث من سلطنة عمان)

الطبعة الأولى: 2013 (مسقط)

الناشر:

بيت الغشام للنشر والترجمة

مؤسسة التكوين للخدمات التعليمية والتطوير

(سلطنة عُمان - مسقط)

للتواصل:
alghshamoman@gmail.com
هاتف: 24398889 - 99260386
ص.ب: 745 الرمز البريدي: 320
www.altakween.com

تصميم الغلاف :

أحلام بنت محمد الرحبي

يصدر بالشراكة مع:

النادي الثقافي

هاتف: 24563400 - 24563401
البريد الالكتروني:
info@clturalclub.org
www. clturalclub.org

رقم الإيداع 114 / 2013

إهـــداء

إلى من شق سمعي وبصري

وألهمني رشدي وفكري

إلى رب الأرباب

ومسبِّب الأسباب

الفهرس

المقدمة

الحمد لله الرحيم الرحمن، والعظيم المنّان، خالق الأنام، وصاحب الإنعام، (يُؤتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا)... (269)) [سورة البقرة].

والصلاة والسلام على إمام النبيين، وسيد المهدِيّين، المبعوث بالدين العاصِم، والمصحوب بالذكر الخاتِم،(وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا) (105) [سورة الإسراء].

أما بعد؛ فإن تراث النحو العربي لا يزال زاخراً بالأبحاث القيمة التي تنوّه بجهود رجالاته، ولا يزال الباحثون المحدثون والمعاصرون يغرفون غيضاً من فيضه، وينالون رشفاً من دِيَمِه.

وإذا كان الاعتراف بفضل الجهود الغربية في اللسانيات الحديثة أمراً تحتمه الموضوعية التي ينبغي أن يلتحف بها كل دارس مثابر منصف؛ فإن العودة إلى تراث الأمة وكشفَ منجزاته مطلبٌ للباحث الجاد في تاريخ الفكر اللغوي وتطوره.

وإذا كانت مطالعة الباحث العربي للنظريات اللغوية عند المفكرين الأجانب ضرورة لإغناء الدرس اللغوي العربي بما ينفعه؛ فإن تطبيق هذه النظريات على اللغة العربية، والبحث عن إرهاصات أصولها في الدرس العربي؛ هو الخطوة الصحيحة لربط ماضي الأمة بحاضرها، وتقديم الصورة المشرقة للجهود اللغوية العربية.

ونحن إذ اخترنا دراسة "القرائن في التراث النحوي" رغبنا في الانتفاع بنظرية السياق باعتبار أن السياق هو الوعاء المتضمن للقرائن كما خلُصنا في نتائج مناقشتنا لتعريفات الباحثين للسياق في الباب الأول من هذا البحث. ونظرية السياق قدمها مؤسس المدرسة الاجتماعية الإنجليزية جون روبرت فيرث J. R. Firth في منتصف القرن العشرين، وهدفنا هنا تطبيقها على جانب من جوانب التراث

العربي، وهو جانب الدرس النحوي، ولاسيما في كتاب مشهور اخترناه هو "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" للإمام أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، والمتوفى عام سبعمائة وستة وخمسين.

لقد سبقتْ دراسَتَنا كثير من الدراسات التي خُصِّصتْ لشرح مفهوم السياق عند الغربيين عامة وفيرث خاصة، وبيانِ دور بعض النحويين من أمثال سيبويه وابن جني في العناية بقرائن السياقين الداخلي والخارجي (أو السياقين المقالي والمقامي كما يسميهما كثير من الباحثين مغالطة أو نظراً إلى شيوعها)، وذلك بذكر مقتطفات من كلام أولئك النحاة الدال على معرفتهم بالسياقَيْنِ؛ لكن دراستنا اعتنت باختيار نص طويل -هو متن الدر المصون- يقع في أحد عشر جزءاً، عسى أن يظهر فيها جهدنا في استخراج كثير من قرائن السياقين الواردة في الدر المصون، وكانت الخطوة الثانية -التي نزعم أنها أضافت إلى البحث عناية أخرى بالتطبيق أكثر من التنظير- هي انتقاء عينة من تحليل نحاة الدر المصون تتمثل في تحليلهم لعشرين آية من أول سورة يوسف عليه السلام، ذلك لأن دراسة مشهد متكامل لقصة من قصص القرآن يُوجِّه البحثَ نحو أهم التطبيقات، وهي دراسة النصوص لا دراسة الأمثلة والنماذج المتفرقة. ولاختيار هذه السورة أسباب ذكرناها في تمهيد الباب الثالث ترجع إلى كونها أحسن القصص القرآنية على رأي طائفة من المتقدِّمين والمحدثين.

إن ظهور نظرية السياق عند فيرث (في النصف الأول من القرن العشرين)، ونحو النص الذي بدأت ملامحه مع رقية حسن (عام 1968م)، ثم تبلور على يد روبرت دي بوجرَنْد وفان ديك، أَثَارَ قضية إغفال النحاة العرب المتقدمين للسياق بمفهومه الغربي الذي يتجاوز نحو الجملة إلى نحو النص والمقام، ولِرَأْبِ الصَّدْعِ سعى مجموعة من الدارسين العرب المحدثين إلى التنقيب في التراث العربي لجمع ما تفرق من عناية النحاة المتقدمين بالسياق، فاقتصر فريق على البرهنة على عناية بعض النحاة المتقدمين من أمثال سيبويه وابن جني بالسياقين

اللغوي والمقامي في التحليل، وتوجه فريق ثانٍ إلى التنظير فدرس القرائن المقالية والمقامية في النحو العربي، وحاول فريق ثالث إثبات المقولة القديمة (لكل مقام مقال) ودراسةَ العلاقة بين النص والسياق، وسعى فريق رابع إلى دراسة أثر السياق في وجوه الجواز النحوي، وذهب فريق خامس إلى دراسة المقام وحده في القديم والحديث في علوم النحو والبلاغة والنقد واللسانيات، واختار فريق سادس دراسة أثر السياق في ظاهرة محددة مثل تنوع صيغ الدلالة لاختلاف السياق.

ولا شك في أن تلك الدراسات السابقة قد نجحت في الكشف عن ملامح من نظرية السياق في التراث العربي؛ لكن بقي عليها أن تجيب عن سؤالين مهمين:

السؤال الأول: هل كان علماء العربية المتقدمون على معرفة بكل أصناف القرائن المقالية والمقامية التي يحتاجها التحليل النحوي؟ أم إنهم ركزوا في بعضها وقصَّرُوا في بعضها الآخر؟

والسؤال الآخر: هل اتخذ النحاة من السياق بمفهومه الحديث منهجاً ثابتاً في تحليلهم؛ بحيث كانوا قبل كل تحليل على وعي بدور قرائن السياقين الداخلي والخارجي؟ أم إن طبيعة الظواهر اللغوية التي يتعرضون لتحليلها هي التي تضطرهم إلى النظر في قرائن السياق اللغوي نظرة كلية، وإلى الاستعانة بقرائن السياق المقامي أيضاً للخروج من نحو الجملة إلى سعة النص ورحب المقام؟

ولأجل الإجابة على هذين السؤالين والبحثِ في جُلِّ ما يتعلق بأثر القرائن في البحث النحوي؛ اخترت كتاب «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» للسمين الحلبي مجالاً لدراسة هذه المعضلات؛ مستعيناً بدراسة عينة من تحليل نحاة الدر المصون لآيات من سورة يوسف عليه السلام، لاستخلاص البيانات والإحصاءات من هذه العينة؛ فضلاً على إحصاء أنواع القرائن الداخلية والخارجية التي استعان بها هؤلاء النحاة في بحثهم النحوي، كل هذا لمحاولة الخروج بنتيجة جلية توضح ما ننشده.

إن دراسة أثر قرائن السياقين الداخلي والخارجي في الظواهر النحوية -ولا سيما في كتاب الدر المصون- تزيدنا قناعة بضرورة أن ينتفع النحو بالعلوم التي من الممكن أن تسهم بالتأثير في التحليل النحوي، فقد صرّح السمين في مقدمته بأنه افترق عمّن سبقه من العلماء في أنه جمع بين خمسة علوم يراها متجاذبة، ولا يحصل للناظر في بعضها كبير فائدة بدون الاطلاع على باقيها، وهي: علم الإعراب، وعلم التصريف، وعلم اللغة، وعلم المعاني، وعلم البيان.

وكتاب السمين الحلبي في نظر مصنِّفه أيضاً محاولة استقصائية لجمع القراءات القرآنية متواترها وشاذها؛ ورصد الآراء النحوية قَوِيِّها وضعيفها؛ مع تخريج كل قراءة وتعليل كل رأي، ثم ذكر أدلة كل فريق، وما يُعترَض به عليه، وهو بهذا يمنح بحثنا أفقاً رَحْباً لتعرُّفِ مختلف الآراء في المسألة الواحدة، والنظر في مدى استعانة النحاة واحتجاجهم لمؤازرة تحليلاتهم بقرائن السياق الداخلي وقرائن السياق الخارجي، ومدى رعايتهم للمعاني التركيبية العامة مثل النفي والإسناد والاستفهام والشرط ونحوها من المعاني التي لا تنحصر في علاقة أجزاء الجملة بعضها ببعض.

ولنا بعد ذلك دوافع أخرى لدراسة قرائن السياق عموماً ودراسة الدر المصون خصوصاً، وهي دوافع تتضح في عرض محتويات أبواب الكتاب الثلاثة.

أما الباب الأول فعنوانه «السياق والمقال والمقام والقرائن»، ولم يكن هدف هذا الباب -بفصليه- تكرار سرد تعريفات السياق المختلفة التي تكفّلت بعرضها الدراسات السابقة؛ بل كان هدفه مناقشة الآراء المتباينة للدراسات السابقة في مفهوم السياق، والخروج بآراء مستقلة تتمثل في بيان وجهة نظرنا في علاقة السياق بالقرائن، وسبب ميولنا إلى تقسيم السياق إلى قسمين لا غير؛ مع إدراجنا للقرائن المقدرة ضمن السياق الخارجي، ولفت الانتباه إلى أن زاوية تقسيم القرائن إلى داخلية (مقالية) وخارجية (أو مقامية كما شاعت) لا ينبغي أن تؤثر في زاوية تقسيم القرائن إلى لفظية ومعنوية.

وأما الباب الثاني فهو «أصناف قرائن التحليل في التراث النحوي: الدر المصون نموذجاً»؛ فقد بُنِيَ على فكرة أن السياق وعاء للقرائن وليس رديفاً لها، وفيه فصلان:

في الفصل الأول درسنا أنواع قرائن السياق الداخلي التي استعان بها السمين والنحاة -الذين ذكر آراءهم في الدر المصون- في تحليل الظواهر النحوية للنص القرآني؛ مستعينين بتقسيم تمام حسان للقرائن المقالية اللفظية والمعنوية، وغاية هذا الفصل بيان أن النحاة كانوا يدركون هذه القرائن التي صنفها تمام وإن كانوا لا يصرحون بأسمائها، ولا نعني بهذا أن تماماً لم يكن يدرك معرفتهم بها؛ إذ إن هذا مما لا يغيب عن تصور عَلَمٍ مثله.

وفي الفصل الثاني بحثنا في أنواع قرائن السياق الخارجي، وهدفنا عرض أشكال القرائن التي تكون خارج النص، سواء أكانت قرائن آنية متعلقة بالموقف الذي وقع فيه الحدث الكلامي؛ أم متعلقة بالظروف الاجتماعية والتاريخية وغيرها من الظروف العامة غير الفورية، أم متعلقة بالقرائن اللغوية اللفظية والمعنوية المقدرة.

وجاء الباب الثالث: «نموذج تطبيقي من قرائن التحليل في التراث النحوي: تحليل آيات من سورة يوسف عليه السلام في الدر المصون»، فجعلناه في مقابلة الباب الثاني، ذلك لأن الباب الثاني لا يركز على موضع واحد من كتاب الدر المصون، وإنما يجمع أصناف القرائن الداخلية والخارجية من مواضع متفرقة لا تعين على معرفة مدى التفاوت بين استعانة النحاة بالسياق الداخلي والاستعانة بالسياق الخارجي، ولا على معرفة مدى قدرتهم على النظر نظرة شمولية في معاني النص العامة فضلاً على معاني جُمَلِهِ الجزئية. وهذا يعني أن الباب الثالث جاء ليعالج ما تركه الباب الثاني بدراسة عينة من متن الدر المصون.

وقد قسمنا الباب الثالث إلى فصلين: أولهما يركز في وصف تحليل النحاة وإحصاء قرائنهم، وثانيهما يستفيد من الوصف والإحصاء السابقين ليُعلِّق على جهد

السمين وسائر نحاة الدر المصون، ويوضح مدى عنايتهم بالسياقين، ويعلل وينقد ويحلل كثيراً من القضايا ذات الصلة بالسياق.

وبعد كل ذلك خلصنا إلى النتائج؛ مشيرين إلى ارتباطها بوجهة نظرنا في أقسام السياق، ودور السمين والنحاة المتقدمين في العناية به؛ مع ذكر اختلاف الفارق في الأساليب والأدوات بين البحث اللغوي المعاصر والدرس النحوي القديم.

وقد اعتمدتُ تحقيق أحمد محمد الخرّاط في أحد عشر جزءاً؛ لأنه أوسع التحقيقات وأفضلها، ولا أعلم أحداً غيره حقق الدر المصون كاملاً؛ إلا أربعة أساتذة وسَمَهَم الخراط بسرقة جهده؛ مفصلاً هذا في خاتمة طبعته التي اعتمدناها في ج11 ص493 بعنوان «سلام على التراث: قراءة في أوراق فضيحة علمية». وهؤلاء الأساتذة الأربعة هم الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والدكتور جاد مخلوف جاد، والدكتور زكريا عبدالمجيد النوتي، وأصدرت ما فعلوه دارُ الكتب العلمية ببيروت عام 1994م، وأعد فهارسه جمال طلبة سنة 1995م، ونَشَرَتِ الفهارسَ الدارُ نفسها وجعلته الجزء 7.

ولم أعتنِ بترجمة السمين ولا بتقديم كتابه؛ لأن المحقق قد تكفل بهذا، وتركت للسبب نفسه تخريج الشواهد وآراء العلماء التي وردت في متن الدر المصون؛ إلا ما تركه المحقق أو شككتُ فيه، سواء أكان سهواً من المحقق أم من السمين، أم خطأً مطبعياً، فأثبتُّ صوابه -من وجهة نظري- في الحواشي، ومِن هذا:

1) يوهم ظاهر كلام السمين أن الزمخشري يقول بتعدية فعل الرؤيا إلى مفعولين، وهو أمر ينفيه الألوسي عن الزمخشري.
2) نسبة مسألة نصب «عصبةً» إلى ابن الأنباري، والراجح أنه الأنباري أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (ت577هـ) صاحب كُتُب الإنصاف، ولمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب، وغيرها من كتب النحو، وأما ابن الأنباري فهو أبو بكر محمد بن القاسم (ت328هـ)، اللغوي صاحب كُتُب

الأضداد، وغريب الحديث، وشرح الألفات، وغيرها من كتب اللغة.

3) جاء في الدر المصون أن الفراء وأبا عبيدٍ يقولان إن الألف في (يا أبتَ) ألف ندبة لكنها حذفت، ويرى الألوسي وابن عادل الدمشقي أنه أبو عبيدة وليس أبا عبيد.

4) الخطأ في جعل قراءة مجاهد وقتادة وابن محيصن مبنية للمجهول «نُرْتَعْ»، والصحيح أنها للمعلوم «نُرْتِعْ».

5) أشار المحقق في آية سورة يوسف: (... وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ) إلى أن حديث السمين عن إنْ المخففة قد ورد في تحليل الآية 164 من سورة آل عمرن؛ لكنني وجدتُ أن ما ذكره السمين في آية آل عمران ليس سوى الحديث عن خلاف العلماء في اسم إنْ المخففة: أهو ظاهر أم مضمر؟ وأما خلاف الكوفيين والبصريين في نوع إنْ: أهي مخففة من إنّ أم نافية؛ فقد ورد في تحليل السمين للآية 143 من سورة البقرة.

6) ونبّهتُ كذلك على أن الصواب في قراءة "عُشِيّاً" بالتصغير أن يقال: «عُشَيّاً» بفتح الشين لا بكسرها.

7) وكذلك قراءة (نَرْعِي) التي وردت في نص الدر المصون، فصوابها: نَرْعَى.

وفي ما يخص تحقيق كتاب الدر المصون؛ فقد حُققت بعض أجزائه مفردة، وحُقّق الكتاب كله مرتين على النحو الآتي:

1 - حقق الكتاب كاملاً ونشره في دار القلم: أحمد محمد الخراط، وكان قد حققه من أوله إلى نهاية المائدة، فنال به درجة الدكتوراه عام 1977م من كلية الآداب بجامعة القاهرة. وكتب محمد حسين عبدالعزيز المحرصاوي في شأن هذا التحقيق بحثاً عنوانه "نظرات في تحقيق (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) للسمين الحلبي للدكتور أحمد محمد الخراط"، وذلك في العدد 23 (1426هـ/2005م) من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة القاهرة.

وفي هذا البحث ذكر المحرصاوي الدراسات اللغوية التي خُصصت للدر المصون، والدراسات التي خصصت للسمين الحلبي.

2 - حَقَّقَ أول سورة الأنعام إلى آخر التوبة: محمد عاشور محمد حسن، دكتوراه، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

3 - حقق الجزء الرابع: مصطفى خليل مصطفى خاطر، دكتوراه، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

4 - حَقَّقَ أول سورة طه إلى آخر سورة "المؤمنون": جاد مخلوف جاد، ماجستير، كلية الدراسات الإسلامية بالسعودية.

5 - حَقَّقَ أول سورة يونس إلى آخر سورة مريم: ماهر عبدالغني كريم، دكتوراه، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، 1987م.

وفي الأخير أحمد الله سبحانه وتعالى على تيسير هذا البحث، وأشكره على جزيل إحسانه، ومنه أسأل العفو عن كل زلل، والإخلاص في القول والعمل.

الباب الأول

السياق والمقال والمقام والقرائن

الفصل الأول:
مفهوم السياق
في الاصطلاح وتطور العناية به

«السياق» يرادفه في الإنجليزية مصطلح Context[1]، وقد عرّفته بعض المعاجم الإنجليزية للسانيات بأنه: تتابع الكلمات قبل لفظة معينة وبعدها سواء أكان هذا التتابع شبهَ جملةٍ Phrase [2]، أم قولاً Utterance [3]، أم نصاً Text [4]، وهذا التتابع هو الذي يجعلنا في الغالب نفهم المعنى المراد من اللفظة، وقد يكون السياق هو الحالة الاجتماعية التي قيلت فيها اللفظة، فنحن نجد أن لفظ العانس "spinster" يدل في العرف الاجتماعي العادي على المرأة الكبيرة في السن التي لم تتزوج؛ لكن العانس في العرف القانوني هي أية امرأة غير متزوجة[5].

وأما النظرية السياقية -التي توسعت في مفهوم السياق في الدراسات اللغوية المعاصرة- فقد قدّمها أستاذ في جامعة لندن في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن

1 - لم نعتنِ بمفهوم السياق في المعاجم العربية التراثية مثل لسان العرب؛ لأنه متعدد المفهومات، ولأن العبرة في النهاية بما اصطلح عليه النحاة، وعلى من أراد أن يرجع إلى مفهوماته المعجمية أن يرجع إلى الدراسات المعاصرة التي اشتغلت بموضوع السياق، وهي الدراسات التي سيأتي ذكرها في الفصل الثاني من الباب الأول.

2 - شبه الجملة أو العبارة تسمى أيضاً Syntactic group، وهي مجموعة كلمات دون فعل وفاعله، أو دون مبتدأ وخبره، مثل الظرف والمضاف إليه في العربية، أو الجار والمجرور، ومن الممكن أن نستبدل بها كلمة واحدة، وهي تختلف عن الجملة Sentence والجُمَيْلَة Clause؛ إلا أنها تمثل جزءاً منها. (الخولي، محمد علي (1982م)، معجم علم اللغة النظري، ط1، بيروت: مكتبة لبنان، ص215).

3 - هو سلسلة أصوات كلامية تَنقُل معنى، ويسبقها سكون، ويتلوها سكون، ولها نبرة رئيسية واحدة. (المصدر نفسه، ص298).

4 - اختلف المحدثون في تعريفات النص اختلافاً واسعاً بسبب خلافهم في مسألة الكلام والكتابة، والمعنى والشكل، وعلاقة النص بالجمل، وعلاقته بالموقف اللغوي، لأجل هذا علينا أن نبني مفهوم النص من جملة التعريفات التي قدمت له، فالنص ليس مجرد لغة ولا مجرد اتصال، وليس قاصراً على الكتابة، ولا على تتابع جمل مترابطة يراعى فيها الظروف الخارجية، وإنما هو كل ذلك. (عفيفي، أحمد (2001م)، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ص21-28).

5 - Richards, Jack C, Platt, John and Platt, Heidi (1993), Longman Dictionary of Language Teaching & Applied Linguistics, (3rd impression). London, Longman group UK Limited, p. 82.

العشرين اسمه جون روبرت فيرث J. R. Firth[6]، وفيها أكّدَ ((التوازي بين السياقات الداخلية والشكلية للقواعد والفُنُلُجيا وبين السياقات الخارجية للموقف، وبهذا يسوغ التوسيع المختلف والمتناقض ظاهرياً في استعمال مصطلح المعنى))[7][(7)].

وكان فيرث قد تأثر بأفكار زميله برونِسلو مالينوفسكي Bronislaw Malinowski (1884-1942م) الذي كان أستاذ الأنثروبولوجيا الوصفية الاقتصادية في مدرسة لندن منذ سنة 1927م، وهو بولندي الأصل، قدّم بحثاً ميدانياً عن الثقافة البدائية في جزر Trobriand في شرق غينيا الجديدة، وفيها لحظ أن الصيادين التروبِرْيَنْديين يخرجون في أسطول من الزوارق الطويلة الخفيفة، ويتحركون بها حركات متفقاً عليها، ويصرخون صرخات تعبر عن قدوم فوج من الأسماك، ومَن يسمعهم يظن أنهم يهذرون بكلام لا معنى له؛ لكن سياق الحالة التي هم عليها تدل على معاني كلامهم، وأضاف مالينوفسكي أن الأوروبيين سيظلون غير قادرين على فهم التروبِرْيَنْديين ماداموا في ترجمتهم يقابلون كل كلمة بمرادفها في لغتهم دون أن يربطوها بسياق الحالة Context of situation[8].

وقد طور هاليدي[9] نظرية أستاذه فيرث، وقام بما لم يقم به، ((وهو تقديم وصف واضح لنظريته في اللغة والتحليل اللغوي، فإنه شرع في نشر كتابات متتابعة منذ 1961 لإعطاء وصف كامل ومتماسك ومصحوب بأمثلة لنظرية فيرث كما يفهمها هو، بما في ذلك نظرية الصرف والنحو التي لم يفعل فيرث بصددها شيئاً أكثر من أنه مسها مساً خفيفاً))[10].

وسياق الحال عند فيرث هو جملة العناصر المكونة للموقف اللغوي،

---

6 روبنز، ر. هـ، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، (ترجمة أحمد عوض)، 1428هـ/ 1997م، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (227)، ص348.

7 المصدر نفسه، ص349-350.

8 سامبسون، جيفري، المدارس اللغوية: التطور والصراع، ط1، (ترجمة أحمد نعيم الكراعين)، 1413هـ/1993م، بيروت: المؤسسة الجامعية، ص233-235.

9 ميشيل هاليدي Michael Haliday (1925م)، كان أستاذاً لعلم اللغة العام في كلية لندن الجامعية، وقد طور هو وأستاذه فيرث القواعد النظامية، وهي نظرية تقوم على ثلاثة مستويات: مستوى الشكل الذي يعني القواعد، ومستوى المفردات والمادة سواء أكانت منطوقة أم مكتوبة، ومستوى السياق الذي يعني العلاقة بين الشكل والموقف. (المصدر نفسه، ص238، وحاشية المترجم في الصفحة نفسها).

10 - روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، ص، ص350.

وهذه العناصر [11]:

العنصر الأول: شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي، والشخصيات الأخرى التي تشهد الكلام، وبيان دور هذه الشخصيات: أهو دور الشهود حَسْبُ؛ أم دور المشاركين الذين تصدر عنهم نصوص كلامية؟

العنصر الثاني: الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف اللغوي، نحو: حالة الجو، والوضع السياسي، ومكان الكلام.

العنصر الثالث: أثر النص الكلامي في المشتركين، مثل: الاقتناع، والألم، والإغراء، والضحك.

العنصر الرابع: إبراز جميع وظائف الكلام دون الاقتصار على وظيفة منها، ونعني بها الوظائف الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والدلالية.

وتلك الأسس تعني أن نظرية السياق قد قادت الدراسات النحوية واللغوية إلى العناية بما هو داخل النص وبما هو خارجه، فالسياق عند فيرث ينقسم إلى سياقين: داخلي، وخارجي. وعلينا أن ندرك أن هذه النظرية جاءت ثمرة جهود لغوية كثيرة سبقتها ساعدت على إخراج الدراسات النحوية من ضيق المقال إلى رحب المقام، ومن أسر النص إلى سعة محيط النص، وإذا كنا نرى أن علم اللغة لم يكن ليصير علماً عالمياً لولا جهود كثير من اللغويين الأوروبيين وغير الأوروبيين كما يقول بعض المؤرخين اللغويين الأوروبيين [12]؛ فإنه ينبغي لنا -ونحن نشرع في تتبع تطور العناية بالسياق في الدراسات اللغوية- أن نعرض بعض ملامح العناية بالسياق قبل عهد فيرث، وبعض التطورات التي جاءت بعد النظرية السياقية، وليس في وسعنا في هذا البحث تتبع أكثر الجهود المبذولة في هذا المجال؛ لأن هذا يحتاج إلى بحث تاريخي مستقل، وإنما نضرب الأمثلة على العناية بالسياق الخارجي عند بعض النحاة العرب واللغويين الغربيين.

كان مصطلح النحو sýntaxis قد استعمل في كتاب التخني Téchnĕ grammatikế الذي وضعه ديونيسيوس ثراكس (حوالي 100 ق.م) أحد علماء

---

11 السعران، محمود (2141هـ/2991م)، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، ط2، القاهرة: دار الفكر العربي، ص113-213.

12 - انظر في: موجز تاريخ علم اللغة، روبنز، ص23-24.

اللغة اليونانية في الإسكندرية، وكان في هذا الكتاب -وهو في خمس عشرة صفحة- بعض التحليلات النحوية؛ إلا أنه من وجهة نظر علم اللغة الحديث كان خالياً من أي قسم من أقسام النحو، وإذا كان كتابات أبولونيوس دِسكلوس A. Dyscolus في الإسكندرية في القرن الثاني بعد الميلاد هي أولى الكتابات المبكرة عن نحو اليونانية[13]؛ فإن المرء ((عموماً يحصل على تصور من قراءة أبولونيوس صاحب الوصف المفصل والمجتهد لنحو اليونانية، ولا يحصل على نظرية عامة للنحو ممثلاً في اليونانية، ولمثل هذه النظرية العامة -ممثلة في اللاتينية- يجب على المرء أن ينتظر حتى العصور الوسطى المتأخرة))[14].

وأما الإمبراطورية البيزنطية التي نشأت عاصمتها بيزنطة منذ عام 330م، وسقطت على يد المسلمين عام 1453م؛ فإن النتاج الفكري لعلمائها ((لا يصل لمستوى العصور الكلاسيكية المزدهرة لليونان، سواء في التنوع أو العفوية أو العمق... وفي هذه الناحية فإن المعرفة اللغوية كانت نتاجاً فعلياً للعصور الماضية... كان هذا هو عصر المعاجم، ومسارد المفردات الصعبة، والشروح، وعصر دراسة إبداعات الماضي، وليس عصر إبداع جديد))[15].

وإذا كانت تلك هي حالة الدراسات النحوية عند اليونانيين والبيزنطيين؛ فإنه ينبغي للباحث ألا يبخس جهود العرب كما فعل روبنز حين وجّه تاريخ علم اللغة شطر الهنود[16] الذين يدين لهم الأوروبيون في الدراسات التاريخية المقارنة ويشاطرونهم في الأسرة الهندوأوروبية، وتغاضى عن دور العرب؛ إذ لم يذكر لهم سوى

13 المصدر نفسه، ص65، 76.

14 المصدر نفسه، ص78.

15 المصدر نفسه، ص80-81.

16 يقول في المصدر نفسه، ص228-230: إن علم اللغة الهندي كان متقدماً قبل منتصف الألفية الأولى قبل الميلاد، فقد ألف بانيني القواعد السنسكريتية التي عرفت باسم Astădhyāyí أي الكتب الثمانية، وقد نظر الهنود ((للمعاني باعتبارها تُتَعَلَّم من ملاحظة سياقات الموقع الذي تستعمل فيه الكلمات بالفعل في الجمل... وبينما يصعب وضع قيود على الاستعمال الفعلي للكلمة؛ فإن التركيب يقيد غالباً مجال المعنى لكلمة معينة باستبعاد بعض المعاني المقبولة الأخرى للكلمة وهي معزولة)). وأضاف أيضاً في ص234-236: أن الرسائل الصوتية للعلماء الهنود ترجع إلى المدة التي بين 800 و150 ق.م، ((والواقع أنه كما أكد اللغويون الهنود على أسبقية الجملة على الكلمة بوصفها وحدة دالة؛ فإن بعض البحوث الصوتية تنكر الوجود الصوتي المستقل للكلمة خارج النص أو بعيداً عنه)).

أن البصريين تأثروا بفلسفة اليونان، فتشددوا في القياس متأثرين بأفكار أرسطو[17]، وأن سيبويه[18] الفارسي الأصل -مع العناية بهذا الأصل- قد قسم الكلم إلى ثلاثة أقسام كما فعل اليونانيون قبله[19]، وربما كانت الحسنة الوحيدة التي ذكرها روبنز للعرب أن سيبويه أنجز وصفاً صوتياً مستقلاً للأبجدية العربية، وهذا الوصف -وإن كان يسبق علم الأصوات الغربي- إلا أنه لم يسبق وصف العلماء الهنود[20].

والذي يعنينا من جهود العرب ما يتعلق بالنحاة موضوع بحثنا، وليس بما يتعلق بغيرهم من النقاد والبلاغيين[21]، ونقف أولًا مع إمام النحاة سيبويه (ت180هـ)؛ إذ

17 - أرسطو بن نيقوماخوس اليوناني (384 - 322 ق.م). ترجم له: (الأندلسي، أبو القاسم صاعد بن أحمد بن ساعد الأندلسي (ت462هـ)، طبقات الأمم، د.ط، (تحقيق حسين مؤنس)، دار المعارف، القاهرة، 1993م، ج1، ص122-127؛ الحفني، عبدالمنعم (1999م)، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي، ج1، ص122-127).

18 - عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ). ترجم له: (الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي (ت379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، ط2، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعارف، القاهرة، 1984م، ص66-72).

19 - في كتاب (عمايرة، إسماعيل أحمد (1412هـ/1992م)، المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية، ط2، عمّان: دار حنين العبدلي، ص59-61) دَحْضٌ لفكرة تأثر سيبويه بتقسيم الكلم عند اليونان الإغريقيين؛ إذ ذكر عمايرة أن التقسيم اليوناني لم يكن إلى ثلاثة أقسام؛ بل إلى ثمانية، وأن الذي قسمها هو ديونيسيوس Dionysius الذي عاش في القرن الثاني قبل الميلاد، ولا يزال تقسيمه موجوداً في نحو اللغات الأوروبية، وأقسامه الثمانية هي: 1-Onoma (الاسم والصفة). 2-Epirrhema (الظرف وحروف النداء). 3-Rhéma (الفعل). 4-Metoché (اسما الفاعل والمفعول). 5-Próthesis (حروف الجر). 6-S'yndesmos (أدوات الربط). 7-Ant onymía (الضمائر) 8-arthron' (أداة التعريف والاسم الموصول). وأما تقسيم أرسطو فكان ثمانية أقسام أيضاً، وهي: 1-Stoikeion (حرف الهجاء) 2-Syllabe (المجموع= ليس له نظير عربي). 3-Syndesmos (الرباط= بعض حروف المعاني). 4-Arthron (الفاصل=الاسم الموصول وأداة التعريف). 5-Onoma (الاسم). 6-Rhema (الكلمة=الفعل). 7-Ptosis (الوقعة= ليس ل نظير عربي). 8-logos (القول= ليس له نظير عند سيبويه).

20 روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، ص171-173.

21 سنقتصر على دور النحاة في تجريد المقام وربط التحليل به لأن بحثنا في النحو، وأما المقام عند النقاد العرب المتقدمين والبلاغيين فقد كانوا على علم به لكنهم لم يعرِّفوه من لدن الجاحظ إلى عهد حازم القرطاجني، ولم يفرقوا بين المقام والحال ومقتضى الحال، وقد مر مفهوم المقام (أو الحال أو مقتضى الحال) عندهم بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: يمثلها بشر بن المعتمر (ت220هـ)، والجاحظ (ت255هـ)، وإبراهيم بن المدبر (ت279هـ)، وأبو هلال العسكري (395هـ)، وفيها قُسِّمَ اللفظ إلى قسمين بحسب طبقة الناس: لفظ وحشي أو جزل يصلح للأعراب والملوك، ولفظ عامي ساقط يصلح للسوقة من الناس.

المرحة الثانية: يمثلها ابن طباطبا (ت322هـ)، وابن رشيق، وابن الأثير؛ إذ تركوا التقسيم العام الذي كان في المرحلة الأولى، وصاروا يراعون حالات النفس وتقلباتها، والظروف المحيطة بالنص.

المرحلة الثالثة: تولاها حازم القرطاجني إذ تحدث عن حالات النفس الكلية التي تعتور كل نفس من فتور ونشاط وصفو وكدر، وهو بهذا يختلف عن نقاد المرحلة الثانية الذين تحدثوا عن الحالة النفسية التي يكون عليها المرء في موقف الخطاب نفسه.

وخلاصة القول أن العناصر التي كان النقاد العرب المتقدمون يراعونها في المقام هي: العنصر الاجتماعي (طبقات المجتمع من ملوك وأعراب وعامة)، والعنصر الثقافي (ثقافة المتلقي وقدرته على فهم المغزى)، والعنصر

يضع في كتابه باباً عنوانه "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة"، فيقسم الكلام بحسب صحة قواعد تركيبه وموافقته للواقع إلى خمسة أقسام، منها قوله: ((وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلْتُ الجبَلَ، وشَرِبْتُ ماء البحر، ونحوه)) [22]، والمسألة التي يطرحها سيبويه هنا -والتي نستحب تسميتها بالتجانس النحوي والدلالي- قد شغلت بعض كبار اللغويين المعاصرين، وألقوا إليها اهتمامهم؛ إذ رأى شومسكي[23] أن سلامة الجملة من الناحية النحوية لا تكفي لقبولها دلالياً، ومَثَّلَ على ذلك بعبارة شهيرة هي (Colorless green ideas sleep furiously): أفكار عديمة اللون خضراء تنام في غضب؛ لكن ياكُبسُن[24] يرى أن تلك العبارة تُعَدُّ جملة باعتبارها تحتفظ بطبقة أولى من طبقات المعنى، وتحترم العرف النحوي، ومثال شومسكي في نظر ياكُبسُن ذو معنى إذا طبقنا عليه القوانين الاختيارية، وذلك لأننا نستطيع أن نسأل إذا ماكان صحيحاً أو غير صحيح وجود أفكار لا لون لها خضراءَ تنام في غضب، وتكون الإجابة: (لا، هذا غير صحيح)، وأما لو كتبت بالطريقة التالية: (غضب في هادئة خضراء لها تنام عديمة أفكار)؛ فإنها لن تكون جملة، ولن يكون لها معنى، وإنما هي كلمات متجاورة، فالتعليق إذن هو الذي يُكْسِبُ الجملة معناها، وأما الكلمات الحرة أو المستقلة فليست كذلك [25].

النفسي (حالة المتلقي لحظة إلقاء الخطاب).

وأما التفرقة بين الحال والمقام فجاءت على يد التفتازاني (ت791هـ) وتبعه أبو البقاء الكفوي (ت1094هـ)، فهما يذهبان إلى أن الحال هو الزمان الذي يرد فيه الكلام على وجه مخصوص، وأما المقام فهو المكان الذي يرد فيه الكلام على وجه مخصوص.

وأما أحمد الهاشمي ففرق بين الحال ومقتضى الحال؛ إذ جعل الحال هي السبب الباعث على وضع الكلام على جهة مخصوصة، وجعل المقتضى هو الصفة التي سيكون عليها الكلام لمراعاة الحال.

(يوسف، عادل حسني (1416هـ/1995م)، المناسبة بين المقال والمقام في القرآن الكريم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سورية، ص3-4، 12-22، 25-26، 38-41).

22 سيبويه، أبو عثمان عمرو بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، ط1، 5ج، (تحقيق عبد السلام محمد هارون)، دار الجيل، بيروت، 1966م، ج1 ص26.

23 أفرام نعوم شومسكي Avram Noam Chomsky الأمريكي، رائد المدرسة التوليدية التحويلية. ترجم له: (مونان، جورج، علم اللغة في القرن العشرين، د.ط، (ترجمة نجيب غزاوي)، (د.ت) سورية: وزارة التعليم العالي، ص194-196، 214).

24 رومان ياكُبسن الروسي الأصل (ولد في 1896م). ترجم له: (المصدر نفسه، ص-141 144).

25 عبداللطيف، محمد حماسة (6002م)، النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ط2، القاهرة: دار غريب، المقدمة ص01-21.

ويراعي سيبويه المقام حين يتحدث عن المخصوص بالمدح أو الذم، فيمنع تعظيم أصحاب المهن التي لا يفتخر بها الناس، وكذلك تعظيم المرء غير النبيه؛ قائلاً: ((واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يعظَّم بها. لو قلت: (مررتُ بعبدالله أخيك صاحبَ الثياب أو البَزَّازَ) لم يكن هذا مما يعظَّم به الرجلُ عند الناس، ولا يفخَّمُ به. وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس ولا معروفٍ بالتعظيم، ثم تعظِّمه كما تُعَظِّمُ النبيه، وذلك قولك: (مررتُ بعبدِاللهِ الصالحَ)، فإن قلت: (مررتُ بقومِك الكرامِ الصالحين) ثم قلتَ: (المُطْعِمِين في المَحْلِ)؛ جازَ لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة مَن قد عُرِفَ منهم ذلك، وجاز له أن يجعلهم كأنهم قد عُلِموا. فاستَحْسِنْ من هذا ما استحسنَ العربُ، وأجِزْهُ كما أجازته)) [26].

وقد تجاوز سيبويه الأمثلة والتطبيق في بعض المواضع في هذه القضية إلى التنظير والتجريد، فعقد باباً عنوانه "هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهارُه إذا علمت أن الرجل مُستَغْنٍ عن لفظِك بالفعل"، وفيه يضع قاعدةَ أنَّ حذف الفعل جائز إذا دل سياق الحالِ عليه، أو كان المخاطَب على علم به، ((وذلك قولُك: (زيداً) و(عمراً) و(رأسَه). وذلك أنك رأيت رجلاً يَضرِبُ أو يشتِم أو يَقتُل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: (زيداً)؛ أي: أَوقِعْ عملَكَ بزيدٍ... أو قدِمَ رجلٌ من سفر فقلت: (حديثَك). استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبَر، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه)) [27].

وإذا كان سيبويه من أوائل النحاة فإننا لا نعدم العناية بالمقام عند النحاة العرب من بعده، ولعلنا نكتفي هنا ببعضهم ممن اعتنى بالتنظير، ومن هؤلاء ابن جني[28] (ت392هـ) الذي ذهب إلى أن بعض التركيبات قد تخفى صحتها وأصل اشتقاقها على النحاة المتأخرين إذا لم يشاهدوا المواقف اللغوية التي أحاطت بنشأتها، ويَخْلُص إلى أن قَبول مثل هذه التركيبات يتطلب الاعتراف بدور الموقف

26 سيبويه، الكتاب، ج2، ص96.

27 المصدر نفسه، ج1، ص352.

28 أبو الفتح عثمان بن جني (ت 293هـ). ترجم له: (ابن مسعر، المفضل بن محمد بن مسعر (ت244هـ)، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، ط2، (تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو) هجر، الجيزة، 2141هـ/2991م، ص42-52).

اللغوي والمقام، يقول: ((فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو[29]، وابن أبي إسحاق[30]، ويونس[31]، وعيسى بن عمر[32]، والخليل[33]، وسيبويه، وأبو الحسن[34]، وأبو زيد[35]، وخلف الأحمر[36]، والأصمعي[37]، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين- وجوهَ العرب في ما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات؟ فتضطرَّ إلى قُصُود العرب وغوامض ما في أنفسها، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة لا عبارة؛ لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه، غيرَ متهم الرأي والنَّحِيزة والعقل)) [38].

وفي موضع آخر يضع ابن جني قاعدة عنوانها "باب في أن المحذوف إذ دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به؛ إلا أن يعترِض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع"، ((من ذلك أن ترى رجلاً قد سدّد سهماً نحو الغرض ثم أَرْسَلَه، فتسمع صوتاً

29 اسمه على الخلاف: زبان بن العلاء المازني (ت254هـ). ترجم له: (الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص35-40).

30 عبد الله بن أبي إسحاق البصري. ترجم له: (المقرئ، أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد (ت349هـ)، أخبار النحويين، د.ط، (تحقيق محمد إبراهيم البنا)، دار الاعتصام، القاهرة، 1401هـ/1981م، ص7).

31 يونس بن حبيب الضبي البصري (ولد في 94هـ تقريباً).ترجم له: (الحلبي اللغوي، عبد الواحد بن علي (ت351هـ)، مراتب النحويين، ط2، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الفكر العربي، د.ت، ص 44-45).

32 عيسى بن عمر الثقفي البصري (84-149هـ). ترجم له: (المصدر نفسه، ص46).

33 الخليل بن أحمد الفراهيدي العُماني الأصل البصري النشأة. ترجم له: (المصدر نفسه، ص46).

34 أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط البصري (ت 215هـ). ترجم له: (الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص72-74).

35 كُنّيَ بأبي زيد عددٌ من اللغويين والنحاة، منهم أبو زيد عمر بن شبة بن عبيدة البصري النميري (ت262هـ)، وأبو زيد أحمد بن سهل البلخي (ت320هـ)، ولكن أشهرهم بهذه الكنية أبو زيد الأنصاري، واسمه سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجي، الإمام المشهور، غلبت عليه اللغة والنوادر والغريب، روى عن جملة من العلماء منهم أبو عمرو بن العلاء، وروى له أبو داود والترمذي، من تآليفه: لغات القرآن، التثليث، غريب الأسماء، توفي سنة 215هـ على خلاف. (السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، د.ط، 2ج، المكتبة العصرية، بيروت، 1964م، ج1ص311، 582-583، ج2، ص218-219).

36 خلف بن حيان بن محمد الأحمر السمرقندي الأصل (مات بعد 200هـ بيسير). ترجم له: (الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت817هـ)، البلغة في تراجم أئمة اللغة، د.ط، (تحقيق محمد المصري)، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1407هـ/1987م، ص98).

37 عبدالملك بن قُرَيب بن أصمع الباهلي (125-210هـ). ترجم له (المصدر نفسه، ص136-137).

38 ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت392هـ)، الخصائص، د.ط، 3ج، (تحقيق محمد علي النجار)، المكتبة العلمية، القاهرة، 1952م، ج1، ص248.

فتقول: القرطاسَ واللهِ؛ أي أصاب القرطاسَ. فـ «أصاب» الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مَناب اللفظ منه))[39].

وفي موضع ثالث يؤكد ابن جني أهمية المقام في التحليل اللغوي، وأن غيابه يجعل اللغوي أضعف نظراً وأقل بصيرة ممن شهد الحالة، فالحمّالون والحمّامِيّون والساسة والوقّادون وغيرهم يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يُحصِّله أبو عمرو من شعر الفرزدق[40]، ثم إنك ترى المرء -إذا عناه أمر وأراد أن يخاطب به صاحبه- طلب منه أن يُقبل عليه بوجهه ليستعطفه فيُنعِمَ تصويره له، ورُبَّ إشارة أبلغ من عبارة، وقد حَدَّثه أحد مشايخه بأنه لا يُحْسِنُ أن يكلم أحداً في الظلمة[41].

وربما كان الشيء الذي ينقص رؤية ابن جني هو تجميع ما تبعثر من تجريداته في تنظير واحد يوضح تقسيم قرائن التحليل إلى مقالية ومقامية، وقد حاول عبدالكريم مجاهد أن يجمع ما تفرق من رؤية الرجل لأدوات التحليل مقارناً بينه وبين فيرث؛ إذ خصص عبدالكريم الفصل الأول من الباب الثاني من كتابه[42] لإثبات أن ابن جني درس جميع أنواع الدلالات التي اعتنى بها فيرث، وهي الدلالة الاجتماعية المتمثلة في إطار الحدث اللغوي وظروفه وملابساته، والدلالةُ الصوتية المتمثلة في تبادل الفونيمات والنبر والتنغيم، والدلالة الصرفية التي تمثلها مباني أقسام الكلم ومباني التصريف، والدلالة النحوية التي تنتجها العلاقات النحوية بين الكلمات؛ إذ يَكُون لكل كلمة وظيفة على حسب موقعها.

وخرج عبدالكريم مجاهد بقوله: ((إذا كان فيرث Firth يرى في نظريته الدلالية أن المعنى هو المحصلة النهائية لتحليل الحدث اللغوي تدريجياً على

39 المصدر نفسه، ج1، ص482-582. وقد تحدث ابن جني في ج2، ص073-173 عن جواز حذف الصفة إذا دلت الحال عليها: ((وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان واللهِ رجلاً! فتزيد في قوة اللفظ بـ«الله» هذه الكلمة، وتتمكّن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها: أي رجلاً فاضلاً، أو شجاعاً، أو كريماً، أو نحو ذلك... وكذلك إن ذَمَمْتَه ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً! وتَزْوِي وجهَك وتُقطِّبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً، أو لَحِزاً، أو مبخَّلاً أو نحو ذلك)).

40 همام بن غالب بن صعصعة التميمي (ت 011هـ)، من شعراء الدولة الأموية. ترجم له: (الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت626هـ)، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، د.ط، 6ج، بيروت، دار الكتب العلمية، 1141هـ/1991م، مج5، ص106-506).

41 - ابن جني، الخصائص، ج1، ص642-742.

42 - مجاهد، عبدالكريم (1985م)، الدلالة اللغوية عند العرب، (د.ط)، عمّان: دار الضياء، ص157-201.

مستويات اللغة كافة؛ الاجتماعية والصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية... فإن ابن جني قد سبقه إلى هذه الرؤية؛ وإن جاءت مبعثرة تفتقر إلى التنظيم في إطار شامل متكامل)) [43].

وربما كان الرضي الأسترابادي [44] (ت668هـ) أكثر النحاة قدرة على تجريد المقال والمقام، فقد تحدث في شرحه على الكافية عن القرائن المقالية (اللفظية والمعنوية) والحالية، وجرّدها، وضرب لها الأمثلة، من ذلك قوله في مسألة وجوب تقديم الفاعل على المفعول به: ((إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً؛ مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر؛ وجب تقديم الفاعل؛ لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أي الإعرابُ لمانع، والقرائنُ اللفظية والمعنوية التي توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر... فيلزم كل واحد منهما مركزه لِيُعْرَفا بالمكان الأصلي. والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما نحو: (ضرب موسى عيسى الظريف)، واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو: (ضَرَبَت موسى حُبلى)، أو اتصال ضمير الثاني بالأول نحو: (ضرب فتاه موسى). والمعنوية نحو: (أكل الكمثرى موسى)، ونحو ذلك)) [45].

وفي حديثه عن حذف الفعل إذا دلت عليه قرينة؛ تعرض الأسترابادي لقرينة المقام مسمياً إياها قرينة الحال؛ إذ يقول: ((القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية؛ كما إذا قال شخص: (مَن أضرِبُ؟) فتقول: (زيداً). وقد تكون حالية؛ كما إذا رأيت شخصاً في يده خشبة قاصداً لضرب شخص فتقول: (زيداً))) [46].

وفي مسألة صاحب الحال إن كان هو الفاعل أو المفعول به؛ يتضح تقسيم الرضي للقرائن إلى مقالية وحالية (مقامية) إذ يقول: ((ثم اعلم أن الحال قد يكون عن الفاعل وحده؛ كـ(جاء زيدٌ راكباً)، وعن المفعول وحدَه نحو (ضربتُ زيداً مجرَّداً عن ثيابه)، فإذا قلت: (لقِيتُ زيداً راكباً)؛ فإن كان هناك قرينة حالية أو مقالية تُبَيّنُ صاحب الحال جاز أن تجعلها لما قامت له، من الفاعل أو المفعول،

---

43 المصدر نفسه، ص157.

44 ترجم له: (السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص567-568).

45 الأسترابادي، محمد بن الحسن (ت688هـ)، شرح الرضي على الكافية، د.ط، 2ج، (تحقيق يوسف حسن عمر)، د.ن، 1393هـ/1973م، ج1، ص190-191.

46 المصدر نفسه، ج1، ص339-340.

وإن لم تكن -وكان الحال عن الفاعل- وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس نحو (لقيتُ راكباً زيداً)، فإن لم تُقَدِّمْهُ فهو عن المفعول)) [47].

ويمكننا بعد ذلك العرض عن جهود علماء العربية أن نخرج بالملحوظات التالية في تقييم جهودهم؛ علماً أننا سنستفيض في البابَيْنِ القادمين في بيان جهودهم وتقييمها:

الملحوظة الأولى: كان نحاة العربية على دراية بأهمية السياقين الداخلي والخارجي في التحليل، ووصلوا إلى مرحلة التجريد للمقال والمقام، وقسموا القرائن المقالية إلى لفظية ومعنوية، وكان الذي ينقصهم تفصيل أصناف القرائن اللفظية والمعنوية وحصرُها، وتجريد عناصر المقام المتمثلة في المتكلم والمتلقي والموقف الآنِي والحالة الاجتماعية والظروف التاريخية ونحوها. وهذا ما كان ينبغي على العلماء الذين جاؤوا بعد الرضي الأستراباذي واطلعوا على تقسيمه للقرائن إلى مقالية وحالية.

الملحوظة الثانية: في البداية لم يعتنِ النحاة الأوائل ولا النقاد العرب المتقدمون بتوحيد مصطلحاتهم الخاصة بالسياق ولا تعريفها، فسياق الحال عندهم هو الحال المشاهدة تارة، ومقتضى الحال تارة ثانية، والظاهر تارة ثالثة، والمقام تارة رابعة، والقرائن الحالية تارة خامسة، والنِّصبة [48] تارة سادسة، والاعتبار [49] تارة سابعة. وبعد استقرار مصطلحات الدرس النحوي اعتاد النحاة تسمية سياق الحال بالحال

---

47 المصدر نفسه، ج2، ص11.

48 النصبة مصطلح أطلقه (الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ)، البيان والتبيين، ط5، 4ج، (تحقيق عبدالسلام محمد هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1405هـ/1985م ج1، ص76)؛ إذ قال: ((وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد، أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نِصبة، والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ولا تقصّر عن تلك الدلالات)) وقال أيضاً في ج1 ص81: ((وأما النصبة فهي الحال الناطقة بغير اللفظ والمشيرة بغير اليد، وذلك ظاهر في خلق السموات والأرض...إلخ)). فهو يقصد بالنصبة الموقف اللغوي أي الظروف المحيطة بالمتكلم والسامع لحظة الكلام.

49 الاعتبار مصطلح وضعه ابن وهب في كتابه «البرهان في وجوه البيان» بعد أن طلب منه أحد معارفه أن يشرح له مفهوم البيان الذي لم يَرْعَهُ الجاحظ -في نظره- حق رعايته في كتابه «البيان والتبيين»، وقد قسم ابن وهب البيان على أربعة أقسام هي: الاعتبار، والاعتقاد، والعبارة، والكتاب. وقصد بالاعتبار أن تَبِينَ الأشياء بذواتها وإن لم تُبَيِّنْ بلغاتها، ويكون بيان هذه الأشياء ظاهراً أو باطناً، فأما الظاهر فندركه بالحس مثل إدراكنا لحرارة النار باللمس، أو ندركه بالعقل مثل إدراكنا أن الفرد غير الزوج. وأما الباطن فالطريق إليه يكون بالقياس والخبر، فأما القياس فهو حمل شيء على شيء لعلة جامعة بينهما، وأما الخبر فيكون بالسماع والنقل. (ابن وهب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان الكاتب (ت بعد 335هـ)، البرهان في وجوه البيان، ط1، (تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي)، جامعة بغداد، بغداد، 1387هـ/1967م، ص51-52، 73-75).

المشاهدة؛ في حين أطلق البلاغيون عليه مقتضى الحال والمقام[50]. وربما نذكر الفضل للرضي الأستراباذي في تجريد القرائن إلى مقالية وحالية، ثم تجريد القرائن المقالية إلى لفظية ومعنوية، ثم تعريف كل قسم بضرب الأمثلة عليه.

وأما مفهوم مصطلح السياق في التراث العربي فقد اعتنى به عبدالوهاب الحارثي في دراسته التي تناولت مجموعة من المفسرين -ومنهم نحاة- والمسماة "دلالة السياق: منهجٌ مأمونٌ لتفسير القرآن الكريم"، فتحدث أولاً عن مفهومات السياق من الناحية اللغوية في نصوص المفسرين[51]، وأما من الناحية الاصطلاحية فالسياق في تعبير المفسرين في ما يراه الحارثي يعني[52]: الكلام الذي خرج مخرجاً واحداً، واشتمل على غرض واحد هو المقصود الأصلي للمتكلم؛ أي إن السياق هو المعنى الذي يُرَجَّحُ عند المفسِّر أن المولى عز وجل يقصده في الآية أو السورة، وقد يضاف إلى القرآن عامة فيقال "سياق القرآن" ليدل على أحد أمرين:

1) الأغراض والمقاصد الأساسية التي تدور عليها جميع معاني القرآن؛ إلى جانب الأسلوب القرآني الذي يشيع في جميع تعبيراته.
2) المواضع التي تتحد في موضوعها، أو تتشابه مع اختلاف يسير بينها في الألفاظ، وطرق السرد، وترتيب الكلمات؛ لاختلاف المقام.

وأضاف إلى ذلك قوله إن للسياق مرادفات في اصطلاح المفسرين هي[53]:

1) المقام.
2) المقتضى.
3) مقتضى الحال.
4) التأليف.
5) النظم.

ذلك ما ذكره الحارثي عن المفسرين؛ لكننا نجد أن السياق في اصطلاح

50 ضهير، عُلا محمد مسلم (آب 2001م)، وجوه الجواز النحوي وعلاقتها بسياق الحال، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، ص41، 43.

51 الحارثي، عبدالوهاب رشيد صالح (1409/1989م)، دلالة السياق: منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم، ط1، د.ن، ص85.

52 المصدر نفسه، ص85، 88-89.

53 المصدر نفسه، ص86.

السمين الحلبي يعني: النص وما يفهم منه سواء أكان المفهوم ملفوظاً أم غير ملفوظ. ويدل على هذا ما ذكره في مناقشة تعلق الجار والمجرور في قوله تعالى: (قُلْ بِفَضْلِ اللّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ) [54]؛ إذ قال:

((قوله تعالى: (بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ) في تعلُّق هذا الجارِّ أوجهٌ: ...الثاني: أن الجارَّ الأولَ متعلقٌ أيضاً بمحذوفٍ دلَّ عليه السياقُ والمعنى، لا نفسُ الفعلِ الملفوظِ به، والتقديرُ: (بفضلِ الله وبرحمتِه فَلْيَعْتَنوا، فبذلك فليفرحوا)، قاله الزمخشري[55]... قال الشيخ[56]: أما إضمار (فليعتنوا) فلا دليلَ عليه، قلت: الدلالةُ عليه من السياق واضحةٌ، وليس شرطُ الدلالةِ أن تكونَ لفظية)) [57].

فالرأي الثاني الذي نقله السمين عن الزمخشري يجعل شبه الجملة "بفضل" متعلقة بالفعل "فَلْيَعْتَنُوا"، وهو فعل لم يكن ملفوظاً في النص القرآني، وإنما اهتدى إليه السمين من المعنى الذي دل عليه النص القرآني، وأكّدَ السمين هذا بقوله في نهاية النقل: ((الدلالةُ عليه من السياق واضحةٌ، وليس شرطُ الدلالةِ أن تكونَ لفظية)).

وفي موضع آخر تطرق السمين إلى مسألة الخلاف في جواز أن يكون المسند إليه جملة، فذكر من أمثلة هذه المسألة خلاف النحاة في نائب الفاعل للفعل "قيل" في قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ) [58]؛ وعرض طائفة من الآراء، منها أن ((القائم مقام الفاعل مضمر تقديره: (وإذا قيل لهم قول هو)، ويفسر هذا المضمر سياق الكلام)) [59].

وفي قراءة (فَأَزَالَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا) [60] قال السمين إن الضمير في "عنها" يعود

54 سورة يونس (58).

55 أبو القاسم جارالله محمود بن عمر بن محمد (ت 537هـ). ترجم له: (السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص279-280).

56 يعني به شيخه أبا حيان صاحب البحر المحيط. (السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ط2، 11ج، (تحقيق أحمد محمد الخراط)، دار القلم، دمشق، 1424هـ/2003م، ج1، ص15، 23-24، 81).

57 - المصدر نفسه، ج6، ص223.

58 - من الآية (11) من سورة البقرة.

59 - السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص136.

60 من الآية (36) من سورة البقرة.

على الشجرة، ((وقيل: الضمير للطاعة أو للحالة أو للسماء؛ وإن لم يجرِ لها ذكر لدلالة السياق عليها، وهذا بعيد جداً)) [61] .

وفي مسألة ذكر جبريل وميكال عليهما السلام بعد ذكر الملائكة في قوله تعالى: (مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ)[62]؛ قال السمين: ((وذَكَرَ جبريلَ وميكال بعد اندراجهما أولاً؛ تنبيهاً على فَضْلِهما على غيرِهما من الملائكةِ، وهكذا كلما ذُكِرَ خاصٌ بعد عامٍ. وبعضهم يُسَمِّي هذا النوعَ بالتجريدِ، كأنه يعني به أنه جُرِّدَ من العمومِ الأولِ بعضَ أفرادِه اختصاصاً له بمزيَّةٍ، وهذا الحكمُ -أعني ذِكْرَ الخاصِّ بعد العامِّ- مختصٌّ بالواوِ، لا يَجُوز في غيرِها من حروف العَطْف. وجَعَل بعضُهم مثلَ هذه الآيةِ -أعني في ذِكْرِ الخاصِّ بعد العامِّ تشريفاً له- قولَه: (فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ) [63]، وهذا فيه نظر؛ فإن "فاكهةٌ" من باب المطلقِ لأنها نكرةٌ في سياقِ الإثبات، وليست من العمومِ في شيءٍ، فإنْ عَنَى أنَّ اسمَ الفاكهةِ يُطْلَقُ عليهما من بابِ صِدْقِ اللفظِ على ما يَحْتمله ثم نَصَّ عليه؛ فصحيحٌ)) [64]. فالسمين في هذا الموضع يرى أن نص الآية (فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ) هو سياق إثبات لا سياق نفي؛ أي إنه نص لا يحمل شيئاً من الألفاظ الدالة على نفي الإسناد.

وبعد أن تصفحنا دور العرب المتقدمين نعود إلى الغرب؛ لكن إلى عصر النهضة وما يليه، وسنتجاوز الجهود التي تخص علاقة اللغة بالمحيط الخارجي [65]؛

61 السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص288.

62 سورة البقرة (98).

63 - سورة الرحمن (68).

64 - السمين الحلبي، الدر المصون، ج2، ص22-23.

65 - مثال هذه الجهود التي لا تهم بحثنا ما ذكره روبنز في «موجز تاريخ علم اللغة» ص210-213، 283، 287، 297، 301، 305-306؛ إذ استعرض جهد المدرسة الإمبريقية في عصر النهضة الأوروبية، ودور القاعديين الجدد -مثل هـ. أستوف H. Osthoff ومثل ك. بروجمان K. Brugmann- في الاعتراف باللغات الحية على اعتبار أن علم اللغة ينبغي أن يهتم بالاستعمال الخارجي للغة على لسان الناطقين، وعلى اعتبار قدرة الفرد في إحداث التغيير اللغوي ونشره. ثم يذكر جهد فلهلم فون همبلت وهـ. شِتِنْثَل H. Steinthal وكذلك و. ونت W. Wundt في شرح الجانب الإبداعي للغة، والطاقة الفنية الكامنة لكل لغة، وهي الطاقة التي تجعل من الإمكانات اللغوية المحدودة المتاحة للمتكلم قادرة على تلبية الحاجات التي يحتاجها بوصفه فرداً في أمة أو جماعة لغوية.

فكل تلك الجهود وأمثالها تتعلق بنظرية اللغة عامة، وعلاقة نشأتها وتطورها بالمجتمع والمتكلم، ولا تعتني بربط تحليل النصوص بالسياقين الداخلي والخارجي.

لتركز على عناية التحليل بسياق النص المحلَّل ومحيطه الخارجي.

ونبدأ بأبرز الغربيين، ومؤسس علم اللغة الحديث في رأي كثير من اللغويين المحدثين: فِرديِنَنْد دي سوسير 1857 (Ferdinand De Saussure 66-1913م)، ففي كتابه الذي جمعه طلابه بعد وفاته بابٌ تحدث فيه عن العلاقات السياقية والعلاقات الترابطية، أو المحور الأفقي اللفظي الكلامي والمحور العمودي الذهني اللغوي؛ إذ يقول: ((نلاحظ أن الكلمات تَعْقِدُ في ما بينها - في صلب الخطاب وبمقتضى تسلسلها- علاقاتٍ قائمةً على الصفة الخطية[67] (للغة، وهي صفة ينتفي معها إمكان النطق بعنصرين معاً في نفس الوقت... وتنتظم هذه العناصر الواحدَ تلو الآخر في سلسلة اللفظ، ويمكن أن نسمي هذه التوليفات التي تتخذ لها من الامتداد حاملاً: سياقات... فالسياق إذن يتركب دائماً من وحدتين متتاليتين فأكثر (مثل... رغم ذلك... إذا كان الطقس جميلاً خرجنا...)، والكلمة إذا وقعت في سياق ما لا تكتسب قيمتها إلا بفضل مقابلتها لما هو سابق، ولما هو لاحق، أو لكليهما معاً)) [68]، وأضاف ((أن مفهوم السياق لا ينطبق على الكلمات فرادى فحسب؛ بل وكذلك على مجموعات الكلمات والوحدات المركبة مهما بلغت من الطول والتنوع...)) [69].

وندرك مما قاله سوسير أن السياق في نظره هو سلسلة الكلام مهما طالت أو بلغت فقرات أو فصلاً أو نحوه.

ونذكر في هذا الميدان أيضاً أشهر اللغويين في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من القرن العشرين: ليونَرد بلُمفِلد [70] (1887 -Leonard Bloomfield-1949م)؛ الذي أدرك أن التحليل الكامل لأية كلمة أو جملة يتطلب قدراً غير يسير من

66 مؤسس علم اللغة الحديث، سويسري الأصل. ترجم له: (مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص 47-48، 50-51).

67 يعني بالصفة الخطية: كونُ الكلمات متتابعة في هيئة تشبه الخط أو السطر.

68 سوسير، فرديناند دي، دروس في الألسنية العامة، د.ط، (ترجمة صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة)، 1985م، د.م: الدار العربية للكتاب، ص186.

69 - المصدر نفسه، ص187-188.

70 - أمريكي الأصل، صاحب النزعة اللغوية الشكلية التي مهدت لظهور النظرية التوزيعية. ترجم له: (مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص111).

المعرفة غير اللغوية مثل المدركات والمشاعر والأفكار والآمال ونحوها[71].

وقد أثرت نظرته البنيوية الشكلية في اللغويين الأمريكيين من بعده، فقد ((استنتج تلامذة[72] بلومفيلد -بطريقة جامدة- أن الدلالات اللغوية صعبة المنال علمياً، وأنها ستظل كذلك، كما رأوا أنه لابد من استبعاد علم المعاني[73] من الوصف اللغوي، وقد ظل الأمر كذلك في الولايات المتحدة بين عامي 1930[74] و1955))[75].

ومن أعلام الغرب في هذا الميدان أيضاً رومان ياكُبسُن Roman Jakobson (ولد في 1896م)، وقد بحث في أنثروبولجيا اللغة والأسلوب والأدب الشعبي ونظرية الإعلام، وقد اشترك مع الكثير من النقاد واللغويين والمفكرين في مؤلفاته[76].

((وقد أبرز جاكوبسون الميوعة الأساسية في الرسالة الشعرية أو الأدبية... وهذا يعني أن اللبس فيها أو عدم التحديد لا ينجمان عن رؤية جمالية لحرية التأويل؛ ولا من النقد الأخلاقي لأخطارها؛ وإنما يمكن صياغة ذلك في المبدأ التالي: إن اللغة الرمزية التي تُقَص منها الأعمال الأدبية إنما هي نظراً لبنيتها نفسها لغةٌ جمعية متعددة الدلالة لا تكف عن توليد المعاني المختلفة في كل استعمال خاص))[77].

كان ياكُبسُن يرى أن النظريات الأدبية واللغوية تختلف باختلاف الزاوية التي

---

71 - روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، ص 342.

72 من تلاميذ بلمفلد بَرَز: زِلْغ سابيتي هارس Zelling Sabbetai Harris (ولد 1909م) الذي حمل نزعة لغوية شكلية لا تعترف بالمعنى الموجود في النص ولا بالموقف الخارجي (الاجتماعي)، فإذا كنا نرى أن تمييز الفونيم (T) في الإنجليزية من الفونيم (R) يكون بالنظر في قدرة أحدهما على تغيير المعنى حين يحل محل الآخر في مثل قولنا Cat و Rat؛ فإن هارس لا يرى أن المعنى أو التحليل الوظيفي هو المفصل في التفرقة بين ذينك الحرفين، وإنما يتحدد الفارق بينهما بما يسبقهما أو يلحقهما من ألفاظ، وهذا ما عرف عنده بالنظرية التوزيعية. ومفهوم التوزيع يعني إدخال الفونيم أو الكلمة في جدول توزيعي لتحديد نوعها، فكلمة (ولد) تعد اسماً لأنها تقبل جدول توزيع الأسماء، وهذا الجدول هو قبولها لأداة التعريف (الولد)، وللضمائر المتصلة (ولده)، وللإشارة (هذا الولد)، وللنعت (الولد الطيب). (مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص175-176؛ حاشية المترجم للكتاب نفسه ص176).

73 يعني بعلم المعاني هنا: الدلالة.

74 في أصل الكتاب خطأ مطبعي إذ كُتِبَ العام هكذا: 9130.

75 - مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص120.

76 - المصدر نفسه، ص 145-146. وقد ذكر مونان من أمثال هؤلاء النقاد واللغويين الذين اشترك معهم ياكبسن: فنت Fant، وهال Halle، وجون لونز، وليفي اشتراوس.

77 - فضل، صلاح (1987م)، نظرية البنائية في النقد الأدبي، ط3، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، ص297.

تنظر منها هذه النظرياتُ: أهي زاوية الكاتب؟ أم زاوية العمل الأدبي؟ أم زاوية القارئ؟ أم زاوية الواقع؟ ذلك لأن عملية التوصيل اللغوي تقوم على مرسل يرسل رسالة إلى مستقبل، وتَستَخْدِمُ الرسالةُ شفرة أي لغة يعرفها الطرفان، وللرسالة سياق أي موقف، وتنتقل الرسالة عبر وسيط مثل الكلام أو الهاتف أو الكتابة، ولأجل هذا فالعاطفيون يعتبرون أن وظيفة العمل الأدبي هي الانفعالية لأنهم يركزون على المرسل، وأما أصحاب النقد الفينومينولوجي فيجعلون الوظيفة هي الطلبية؛ لأنهم ينظرون من زاوية المستقبل، والمركسيون يجعلون الوظيفة هي الإشارية لأنهم يلتفتون إلى السياق الاجتماعي والتاريخي، وتُلقي البنيوية بثقلها على الشفرات التي تستخدم في بناء المعنى، فهي بذلك تجعل وظيفتها شارحة، وأما الشكليون فتشغلهم الوظيفة الشعرية لأنهم يعتنون بالكتابة[78].

لقد كانت جماعة بلمفلد مهتمة بالعمل الميداني الذي يقتصر على تسجيل المحادثات دون الرجوع إلى معرفة اللغوي بلغته التي يدرسها، وهذا الذي جعل أندريه مَرْتينيه Andre Martinet[79] يتجاوز الموقف العلمي القائم على الملاحظة والوصف في علم اللغة، ذلك الموقف الذي كان يفرض على الباحث اللغوي ابن اللغة ألا يشارك جماعته اللغوية في وصف لغته والإجابة على استبانات البحث، وكان يفرض عليه أيضاً ألا يتجاوز الوصف إلى التفسير أو التعليل، فقد كره مرتينيه البنيوية الوصفية، وحبذ أن تقوم بنيوية تفسيرية تذهب إلى أن وراء كُلِّ لغةٍ عبقريةً أنشأتِ اللغةَ على طريقة لها أسبابها، وعلى الباحث اللغوي أن يكشف عن هذه العبقرية، ولأجل هذا ميّز مرتينيه بين الأسباب الداخلية للظواهر اللغوية نحو بنية النظام الفونولوجي؛ والأسباب الخارجية نحو الأسباب التاريخية والاجتماعية والنفسية. وذهب مرتينيه إلى أن اللغوي لا يمكن أن يكون كعالم الرياضيات أو عالم المنطق اللذين يعتمدان على الفرضية والاستنتاج فقط، وإنما عليه أن يصدق بأن اللغة واقعة إنسانية تتغير، فلا بد من مراعاة الواقع واعتباره شرطاً لصحة النظرية[80].

وجاء شومسكي (ولد عام 1928م) متأخراً عن جيل جون فيرث، ولم تمنعه بيئته

---

78 سِلدن، رامان، النظرية الأدبية المعاصرة، د.ط، (ترجمة جابر عصفور)، 1998م، القاهرة: دار قباء، ص19-21.

79 أندريه مرتينيه الفرنسي (ولد في 1908م). ترجم له: (مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص159-162).

80 المصدر نفسه، ص 165-168، 170-171.

الأمريكية المتشبعة بآراء بلمفلد وتلامذته من الثورة ضد القيود البلمفلدية، وكانت وجهة ((نظر تشومسكي الداخلية تسمح له باللجوء بالضرورة إلى الإدراكات، وردود الفعل الشخصية والخاصة والفردية المعروفة للمتكلم/السامع على نحو مباشر -بما في ذلك بالطبع اللغويُّ الذي يدرس لغته- ولتلك الإدراكات وردود الأفعال التي يستدل عليها في الآخرين من خلال كلامهم أو سلوكهم الآخر بشكل غير مباشر فحسب، وهذا من أجل تحديد المقبولية وعَدِّها، والصياغة المتساوية، والتكافؤ، والصياغة الصحيحة وغير الصحيحة، وأحكام المتكلمين الخاصة عن الفروق، وظلال الفروق الدلالية، وتحديدهم للملاءمة السياقية للمفردات وصيغ الجمل))[81] .

وكتب جرج أ.مِلر George A.Miller في كتابه "اللغة والاتصال" (سنة 1963م) تحت عنوان "تعريف للسياق اللغوي": ((حين يشير علماء النفس إلى السياق فإنهم يعنون به عادة محصلة الظروف والأحوال التي تؤثر في الفرد في وقت ما، فعلى سبيل المثال نجد أنه يسهل على المتعلم استرجاع المادة العلمية إذا ما حاول تذكرها في الظرف نفسه الذي تعلمها فيه، وفي هذه الحال فإننا نتحدث عن طرائق تتعلق بالسياق تساعد على التذكر.

وأما السياق اللغوي فإننا نعني به شيئاً أكثر تحديداً من محصلة الظروف التي تؤثر في الفرد، ذلك لأن اللغة المنطوقة تمضي في صورةِ صوت يتبعه صوت، وكلمة تعقبها كلمة، وجملة تتبعها جملة، وإن أية وحدة لغوية لأية لغة نختارها -بداية من موجات المنحنى في تحليل "فوريير" ونهاية بفصول الكتاب- تواجه كوكبة مختلفة من عوامل السياق. وإن السياق اللغوي لأية وحدة لغوية معينة إنما ينشأ من أحداث الاتصالات التي تحيط به.

إن ما يقوله المرء لا يمكن أن يُفهَم كله من السياق اللغوي؛ إذ لابد أن يكون لكل متكلم جمهور يدعم سلوكه، ومعرفته لذلك الجمهور يَحْكُم طريقة اختياره للوحدات اللغوية، وكذلك تقوده حاجاته إلى انتقاء الوحدات اللغوية التي يطلب بها العون عند الحاجة لذلك. وإن اختياره للوحدات اللغوية مربوط بتصوره، نظراً

81 روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، ص 344-345.

إلى أنه قد يعلق على الوحدات اللغوية غير المألوفة، أو قد يلجأ إلى ترديد ما يسمعه من شخص آخر.

وتاريخ حياة المتكلم يسهم في دعم رصيد الوحدات اللغوية التي يمتلكها، واختيار الطرق الأنسب لاستعمالها؛ لكننا حين نتحدث عن السياق اللغوي نُهمل هذه التأثيرات المهمة. وإن السؤال الذي هو قيد البحث: إلى أي مدى نستطيع تقييد وحدات لغوية معينة وتحديد وظيفتها بوساطة الوحدات اللغوية الأخرى التي تحيط بها؟

إن النص المنطوق والنص المكتوب مفتوحان أمام كل التأثيرات التي تؤثر في كل أنواع السلوك، وإن مناقشة السياق الكامل لأي حَدَثٍ اتصالٍ يجب أن يتضمن حاجات المتكلم، وتصوره، والجمهور، والخلفية الثقافية)) [82].

ومما يذكر من التطورات التي جاءت بعد نظرية فيرث السياقية: بروز نحو النص، فمن المعلوم أن علم اللغة البنيوي والنحو التحويلي التوليدي -اللذين اعتنيا بدراسة السياق المقالي- لم يستطيعا الخروج على نحو الجملة، فقد ظلت ((الجملة لعقود طويلة أعلى وحدة محورية لغوية، ولا يركز علم اللغة البنيوي تقريباً إلا على تحليل بنية الجملة ووصفها، ولاسيما على تجزيء وحدات لغوية وتصنيفها داخل مستوى الجملة -وهي أركان الجملة، والمورفيمات، والفونيمات- ويحدد علم اللغة التحويلي التوليدي موضوعه بأنه قدرة المتكلم المختص لِلُغَةٍ ما على بناء عدد كبير غير محدد من الجمل وفهمه، ويفترض في ذلك الشكل ذاته لنظام قاعدي أنه ينبغي أن يولّد كمّاً لا نهائياً من جمل لغة ما. ولم يبدأ نقد أساسي إلى ذلك الاقتصار للبحث اللغوي على مجالات الجملة إلا مع نشوء ما يسمى بعلم لغة النص في منتصف الستينيات)) [83].

ولعل علاقة نحو النص بالنظرية السياقية وتدعيمه لها يَظْهَر جلياً في مساهمة

82 Miller, George A (1963), Language and Communication, (1st Published). New York, the McGraw-Hill Book Company, pp.81-82.

83 برينكر، كلاوس (1985م)، التحليل اللغوي للنص: مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ط1، (ترجمة سعيد حسن بحيري)، 1425هـ/2005م، القاهرة: مؤسسة المختار، ص23.

روبرت دي بوجرَند Prof. Robert De Beaugrande -الأستاذ بجامعة فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية- عام 1980م في وضع سبعة معايير لابد أن يتسم بها النص حتى يُوصَف بالنصية، وهذه المعايير تظهر عناية بوجرَند بالسياقين الداخلي والخارجي في التحليل كما يظهر من ذكرها في ما يلي[84]:

1 - التضام أو الترابط النحوي والمعجمي (Cohesion): الذي يتم بأدوات العطف والضمائر ونحوها.

2 - الانسجام أو الترابط المفهومي والمنطقي (Coherence): وهو أن يملأ القارئ النص باستيعاب العلاقات غير النحوية بين أجزائه؛ مستعيناً بفهمه.

3 - القصد (Intentionality): ويعني تسلسل النص ليصل إلى المعنى الذي يقصده واضعه.

4 - استعداد المتلقي لقبول النص (Acceptability): اقتناع المتلقين بأن النص وصل درجة النصية لأنهم استوعبوا مضمونه.

5 - ارتباط النص بالمقام (Situationality): وذلك بأن يرتبط النص بحادثة خاصة أو حالة عامة أي محيط ثقافي عام.

6 - التناص (Intertextuality): هو أن يتضمن النص علاقات مع نصوص أخرى لها تجربة سابقة تتفق وتجربة النص المعني.

7 - الإفادة الإعلامية (Informatively): وهي أن يحمل النص خطاباً أو رسالة إلى المتلقين.

84 بوجراند، روبرت دي، النص والخطاب والإجراء، ط1، (ترجمة تمام حسّان)، 1418هـ/1998م، القاهرة: عالم الكتب، ص103-105.

الفصل الثاني:

أقسام السياق ومرادفاته وعلاقته بالمقال والمقام والقرائن

مما تقدم في الفصل السابق نجد أن روبنز حين تحدث عن نظرية فيرث ذكر السياقات الداخلية والسياقات الخارجية، وعَنَى بالسياقات الداخلية كل ما يرد في النص، وعنى بالسياقات الخارجية كل ما يحيط بالنص من ملابسات.

وفي عرف ابن جني تفرقة بين دلالة اللفظ أو العبارة ودلالة الحال أو الحضور أو المشاهدة.

وجعل الرضي الأستراباذي ما يرد في النص قرائن مقالية، وما يرد خارجه قرائن حالية.

والخلاف نفسُه نجده عند الباحثين المحدثين في موضوع السياق، ففي «معجم علم اللغة النظري» (1982م) لمحمد الخولي أحاديث متفرقة عن السياق، من ذلك تعريفه للسياق اللغوي linguistic context بأنه ((البيئة اللغوية التي تحيط بصوت أو فونيم أو مورفيم أو كلمة أو عبارة أو جملة)) [85] .

وسياق الموقف Situational context: ((السياق الذي جرى في إطاره التفاهم بين شخصين، ويشمل زمن المحادثة، ومكانها، والعلاقة بين المتحادثين، والقيم المشتركة بينهما، والكلام الذي سبق المحادثة)) [86] .

والمعنى الاجتماعي Social meaning: ((المعنى الذي توحي به الكلمة أو الجملة، والمرتبط بحضارة معينة أو مجتمع معين، ويدعى أيضاً المعنى الثقافي Cultural meaning)) [87] .

85 الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص156.

86 المصدر نفسه، ص259.

87 المصدر نفسه، ص261.

والمعنى العاطفي emotive meaning : ((المعنى الوجداني الذي تتضمنه الكلمة، والذي قد يختلف من شخص إلى آخر، ويدعى أيضاً affective meaning، ويقابله المعنى المعرفي cognitive meaning))[88]. ويقصد بالمعنى المعرفي ((المعنى الأساسي للكلمة مميَّزاً عن معناها الوجداني أو العاطفي emotive meaning)) [89].

والسياق عنده مرادف للقرينة ويعنيان: ((البيئة اللغوية المحيطة بالفونيم أو المورفيم أو الكلمة أو الجملة))[90].

ويؤيده في إشراك القرينة والسياق في معنى واحد طاهر حمودة في حديثه عن الأصوليين المسلمين بعد أن ذكر نظرية السياق عند فيرث Firth في كتابه "دراسة المعنى عند الأصوليين" (1983م): ((ودراسة الأصوليين للقرائن المخصصة للعام تدل على إدراكهم الواعي لعناصر السياق أو الموقف الكلامي، وأثرها في تحديد المعنى، وهي قرائن حالية كالحس والعقل والعرف أي العادة، وقرائن لفظية تشمل السياق اللفظي بمعناه الواسع، حيث يعدون القرآن وما صح من السنة وحدة متكاملة يفسر بعضها بعضاً، كما تشمل السياق اللفظي بمعناه الضيق الذي يشمل الآيات أو النصوص المتتالية)) [91].

وفي رسالة "السياق وأثره في الدرس اللغوي" (1990م) لإبراهيم محمود خليل عَرْض لوجهات نظر مختلفة في دلالة السياق، ولمصطلحات متعددة متعلقة به، وهي القرينة، والتتميم السياقي، والاحتمال السياقي، والنظرية السياقية، والنص، والظرف الاجتماعي، والمعنى السياقي، والسياق الصوتي، والسياق التاريخي، والسياق الأيديولوجي، والسياق الأدبي [92]. وخلص في النهاية إلى أن السياق ((يتعدى ما هو معروف من حيث إنه تتابع للأصوات والألفاظ؛ ليشمل فضلاً عن

88 - المصدر نفسه، ص84.

89 - المصدر نفسه، ص45.

90 المصدر نفسه، ص57.

91 حمودة، طاهر سليمان (1983/1403)، دراسة المعنى عند الأصوليين، د.ط، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص227.

92 خليل، إبراهيم محمود (1411هـ/1990م)، السياق وأثره في الدرس اللغوي: دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، ص37-43.

ذلك الجو البيئي والنفسي المحيط بكل من المتكلم والسامع؛ أي إن السياق سياقان: لغوي وآخر حالي، أو مقالي وآخر مقامي)) [93]، ((والسياق يشمل أيضاً الجو العام المحيط بالنص اللغوي، ودراسة هذا النص وفهمه فهماً عميقاً ودقيقاً وشاملاً محتاج إلى معرفة بالعوامل السياقية، وفي مقدمتها الثقافة، والبيئة، والوسط الاجتماعي.. إلخ)) [94].

وذهب موسى الشلتاوي في رسالته الموسومة بـ" دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه" (1991م) إلى تشقيق السياق إلى أربعة أقسام، متأثراً بأحمد مختار عمر [95] ، وهذه الأقسام هي [96] :

1) السياق اللغوي: وهو النص الذي يحدد معنى الكلمة.
2) سياق الحال: يشمل شخصيات المشاركين في الكلام، والعوامل الاجتماعية، وأثر النص في المشاركين.
3) السياق العاطفي: درجة القوة والضعف في الانفعال، وأثرها في اختيار الأسلوب والألفاظ.
4) السياق الثقافي: الالتزام بقواعد اللغة، وتحديد المحيط الثقافي والاجتماعي الذي تستخدم فيه اللغة.

واعتنى عادل حسني يوسف في رسالته «المناسبة بين المقال والمقام في القرآن الكريم» (1995م) بدور النقاد العرب في توظيف المقال والمقام في دراساتهم، وعرّج على المقارنة بين جهد تمام حسان في «اللغة العربية معناها ومبناها»؛ وجهد أبي إسحاق الشاطبي [97] في" الموافقات في أصول الأحكام"؛

93 - المصدر نفسه، ص43.

94 - المصدر نفسه، ص44.

95 عمر، أحمد مختار (1427هـ/2006م)، علم الدلالة، ط6، القاهرة: عالم الكتب، ص69-71.

96 الشلتاوي، موسى إبراهيم موسى حسن (1411هـ/ 1991م)، دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، ص36-38.

97 إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي الشهير بالشاطبي (ت790/1388)، محدث وفقيه وأصولي ولغوي، من مؤلفاته التعريف بأسرار التكليف في الأصول، شرح على الخلاصة في النحو، الاتفاق في علم الاشتقاق، والاعتصام. (كحالة، عمر رضا (1414هـ/1993م)، معجم المؤلفين، ط1، 4ج، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج1، ص77).

موضحاً أن الأخير أسبق إلى ثلاثة أفكار مهمة متعلقة بالمقام هي[98]:

1) معنى العبارة الواحدة يتغير بتغير المقام الذي ترد فيه.

2) فَقْدُ بعض عناصر المقام قد يعيق فهم النص، مما يوجب على المحللين أن يسعوا إلى إعادة بناء مقامه من جديد.

3) لفهم النص لا بد من دراسة عناصر المقام بأنواعها؛ نحو التاريخ، والأعراف، والتقاليد، والمتكلم، والسامع، والظروف، والعلاقات الاجتماعية، وأحداث الماضي، والحاضر، والتراث، والفلكلور، والعادات، والتقاليد، والمعتقدات.

وفي كلام عادل حسني ما يشير إلى أن مفهوم المقام عنده واسع؛ إذ يشمل كل ما هو خارج النص.

وفي رسالة "الدلالة عند ابن جني من خلال كتاب الخصائص" (1995-1996م) نجد في البداية حديث الباحثة سامية الأطرش عن مصطلح السياق مضطرباً يجمع بين أقوال شتى لا تتفق، فهي أولاً تقصر السياق على الظروف الاجتماعية المؤثرة في السلوك اللغوي، ثم تقسم السياق إلى سياق لغوي وعاطفي وموقفي وثقافي، ثم تحصر السياق في النُّظُم، ثم تجعل السياق هو سياق الحال عند فيرث[99]. وهي في الحقيقة في كل ذلك تنقل أقوال باحثين غربيين مختلفين؛ لكن أسلوب عرضها يشعرنا بأنها تتبنى كل آرائهم على افتراقها؛ إلا أنها في نهاية المطاف تحسم وجهة نظرها، وتزيح عن القارئ غشاوة التشتت؛ قائلة: ((وما نقوله هو أن كلمة السياق أصبحت كثيرة الدوران في البحوث اللغوية الحديثة، تناولها الباحثون في الدلالة بمعنيين مختلفين يمكن تحديدهما في أمرين: السياق اللغوي (Contexte linguistique) والسياق الاجتماعي (Contexte social)، وهذا الأخير يسميه فيرث (Firth) سياق الحالة أو الموقف (Contexte de situation). وهناك باحثون آخرون يستخدمون كلمة السياق دون التمييز بين السياق اللغوي والاجتماعي))[100].

98 يوسف، المناسبة بين المقال والمقام، ص70-73.

99 الأطرش، سامية (1995-1996م)، الدلالة عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص181-184.

100 المصدر نفسه، ص481.

وفي دراسة خلود العموش "الخطاب القرآني: دراسة في العلاقة بين النص والسياق" (1998م) يأتي السياق على نوعين: السياق اللغوي والسياق الحالي، فالأول هو الذي يعطي الكلمة أو العبارة معناها الخاص في الحديث أو النص، فهو يزيل اللبس عن الكلمة، والثاني هو الحال أو المقام الذي يزيل اللبس عن الجمل والنصوص، ويشمل الجو البيئي والنفسي المحيط بالمتكلم والسامع، ودراسةُ النص اللغوي -في نظرها- وفهمه فهماً عميقاً يحتاج إلى العوامل السياقية، ولاسيما الثقافة والبيئة والوسط الاجتماعي[101] .

وفي رسالة "وجوه الجواز النحوي وعلاقتها بسياق الحال" (2001م) تَعْرِضُ الباحثة عُلا محمد الخلاف في مفهوم السياق ومرادفاته؛ لكنها في نهاية المطاف تجعل سياق المقام أو سياق الحال مقابلاً لسياق المقال، وتُمَثِّلُ سياقَ الحال ثلاثةُ عناصر هي: المتكلم والمخاطب والمحيط الخارجي[102].

وفي "دلالة السياق" (1424هـ/1983م) يذكر ردة الله بن ردة الطلحي جهودَ العرب اللغويين، والبلاغيين، والمفسرين، والأصوليين، والغربيين؛ في العناية بدراسة روابط الجملة، ورَبْطِ النص بالمحيط الخارجي؛ حتى يصل إلى نظرية فيرث؛ فيقسم السياق إلى سياق لغوي أو نصي، وسياق موقفي أو ثقافي، فالسياق اللغوي يشمل: سياق النص، وسياق النحو، وسياق الصرف، وسياق المعجم، وسياق الصوت، وأما السياق الثقافي فيشمل: الموقف، والتاريخ، والأدب، والمكان، والزمان، والجغرافيا... إلخ 103 .

وقد انتشرت نظرية فيرث فنُقلت بمفهوماتها اللسانية الحديثة إلى الدراسات الإسلامية الأصولية، وطُبِّق مفهوم السياق لرفع غموض النص الشرعي وترجيح الوجوه المحتملة لدلالاته، وذلك بالاستعانة بالسياقين المقالي والمقامي؛ كما نرى

101 العموش، خلود إبراهيم سلامة (1998م)، الخطاب القرآني: دراسة في العلاقة بين النص والسياق (مثل من سورة البقرة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، ص13-14.

102 - ضهير، وجوه الجواز النحوي، ص40-42، 71-74.

103 الطلحي، ردة الله بن ردة بن ضيف الله (1424هـ)، دلالة السياق، ط1، مكة: جامعة أم القرى، ص205.

في كتاب "نظرية السياق: دراسة أصولية" (2006م) لنجم الدين الزنكي[104] .

ويمكننا مما سبق أن نخلص إلى النقاط التالية:

1) لفظ المقام أو الحال في الفكر اللغوي العربي الممتد من التراث حتى الحاضر مرتبط غالباً بالظروف الآنية المحيطة بالحدث الكلامي، وليس مرتبطاً بالمحيطات المستقرة ردحاً من الزمن نحو المحيط الأيديولوجي، والمحيط الثقافي، والمحيط الاجتماعي، والمحيط التاريخي؛ لأجل هذا نفضل أن نسمي كل ما يحيط بالنص سياقاً خارجياً، وكل ما يكون داخل النص سياقاً داخلياً؛ بدلاً من تسمية الأول مقاماً، والثاني مقالاً، وذلك لنتحاشى انصراف الذهن أو العقل العربي اللاواعي إلى المفهوم التراثي.

2) أكثر الباحثين يميلون إلى تقسيم السياق إلى قسمين: أحدهما يتعلق بالنص، والآخر يتعلق بما ليس في النص، وأما افتعال أقسام أخرى نحو السياق العاطفي، والسياق الثقافي، والسياق الأيديولوجي؛ فلا جدوى منه؛ لأن المتأمل البصير في السياق العاطفي يجده داخلاً ضمن السياق الداخلي؛ إذ يُستَنتَج السياقُ العاطفي من المعاني الانفعالية التي تحملها الألفاظ في النص المحلل، وأما ما خارج النص فهو يشمل السياقات الآنية، والأيديولوجية، والثقافية، والتاريخية، والاجتماعية. وهذا يشجعنا على ما قلناه في النقطة السابقة من تقسيم السياق إلى داخلي وخارجي حسْبُ.

3) إذا اقتنعنا بأن السياق الداخلي هو كل وُجِد في النص؛ وأن السياق الخارجي ما كان خارج النص؛ فإن علينا أن نعتبر كل ما هو مؤوَّل أو مقدَّر[105] من السياق الخارجي، وبذلك يشمل السياق الخارجي ظواهر

104 - انظر في البابين الثاني والثالث مما كتبه: الزنكي، نجم الدين قادر كريم (1427هـ/2006م)، نظرية السياق: دراسة أصولية، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

105 - التأويل والتقدير سيان ومعناهما: ((صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه)) أو هما: رد الفرع أو الظاهرة اللغوية التي شذت أو عدلت عن أصل اللفظ أو عن القاعدة الأصلية إلى أصلها، وقد تحدث المتقدمون من النحاة عن تأويل الخارج عن أصل اللفظ كثيراً فمن أمثلته: 1 - تأويل المصدر غير الصريح 2 - تأويل اسم الفاعل إلى الذي ضرب 3 - تقدير استتار الضمير 4 - تقدير المحذوف 5 - تقدير استتار أنْ الناصبة. (عيد، محمد (1410هـ/1989م)، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4، القاهرة: عالم الكتب، ص163-

لغوية مقدرة وغير لغوية نحو الثقافة، والمجتمع، والجغرافيا، والموقف الآني، والتاريخ.. إلخ. والذي يزيدنا ثقة في إدراج العناصر اللغوية غير النصية في السياق الخارجي هو ما سنذكره من إدراج تمام حسان لبعض العناصر اللغوية في القرائن المقامية[106] وإن كان هو ممن لا يدرجون العناصر اللغوية نظرياً في المقام باعتبار أن المقال في نظره هو الوعاء الوحيد الذي يشمل العناصر اللغوية اللفظية والمعنوية. وإن سبب عدم التفات جُلِّ الدارسين إلى إدراج العناصر اللغوية المقدرة في قائمة السياق الخارجي هو التزامهم بذلك التقسيم التقليدي الذي يقابل المقام بالمقال، أو الحال بالمقال، وكان عليهم أن ينظروا في تقسيمهم من زوايا مختلفة، فثمة زاوية تقول: هل القرينة موجودة في النص أم في خارجه؟ فإن كانت في النص فهي قرينة داخلية بغض النظر عن كونها لفظية أو معنوية، وإن كانت خارج النص فهي قرينة خارجية بغض النظر عن كونها لفظية أو معنوية. وثمة زاوية تقول: هل القرينة لفظية أم معنوية؟ والجواب أن نقول: إنها لفظية سواء أكانت داخل النص أم خارجه، أو نقول إنها معنوية سواء أكانت داخل النص أم خارجه. وستتضح صورة هذه التقسيمات ووجهة نظرنا في البابين الثاني والثالث.

4) إذا كان السياق هو كل ما يمكن أن نستعين به في النص وخارجَه للوصول إلى المعنى الذي يريده صاحب النص فإن السياق الداخلي يتضمن كل القرائن المنصوص عليها سواء أكانت ألفاظاً أم معاني مفهومة من ألفاظ مذكورة بالفعل، وسواء أكانت القرائنُ المنصوص عليها صوتية، أم صرفية، أم نحوية، أم دلالية. وأما السياق الخارجي فيتضمن كل القرائن غير الموجودة في النص سواء أكانت لغوية مقدرة، أم اجتماعية، أم نفسية، أم اقتصادية، أم سياسية، أم جغرافية، أم تاريخية، أم ثقافية، أم أيديولوجية، أم مناخية، أم غيرها. وبهذا نفهم أن السياق ليس رديفاً للقرينة كما ذكر

167؛ حسّان، تمام (1411هـ/1991م)، الأصول: دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، د.ط، الدار البيضاء: دار الثقافة، ص157-171؛ الكِندي، خالد بن سليمان بن مهنا (1427هـ/2007م)، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ط1، عمّان: دار المسيرة، ص42، 47-56، 120).

106 سيأتي هذا في بداية الفصل الثاني من الباب الثاني عند الحديث عن مثال للمقام ضربه تمام حسان.

محمد الخولي، وإنما السياق هو الوعاء الذي يتضمن القرائن. وهذا الربط بين السياق والقرائن لا نلحظه -في ما نعلم- في الدراسات السابقة التي خُصِّصت لدراسة السياق.

ولا داعي هنا إلى الخوض في تعريف القرينة وذكر أنواعها، فلهذا الأمر موضع لاحق من هذا البحث[107]، وإنما نكتفي هنا بالإشارة إلى أن تماماً حسان اعتنى بتفصيل نظرية القرائن في كتابه "اللغة العربية: معناها ومبناها"؛ إذ قسمها إلى: مادية وعقلية وتعليقية. وجعل قرائن التعليق [108] هي التي تعنينا في الدراسات اللغوية، وتتفرع منها القرائن الحالية (أو المقامية) والقرائن المقالية (المعنوية واللفظية). فأما القرائن المعنوية فهي: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة، وأما القرائن اللفظية فهي: الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم[109].

ولا يظنَّ ظانٌّ أننا في دراسة القرائن الداخلية والخارجية التي تعين على التحليل النحوي نبغي مزج النحو بالبلاغة؛ أو رفع الحدود الفاصلة بين النحو وغيره من العلوم اللغوية وغير اللغوية التي من الممكن أن تسهم في تأثيرها في التحليل النحوي، ذلك لأن هذا الظن يقودنا إلى تغيير عنوان دراستنا من "القرائن في التراث النحوي" إلى "القرائن في التراث العربي".

وإذا كان بين النحو وعلم المعاني تقارب في أن كلاً منهما يعتني بتعريفِ الجملة، وأنواعِها، وأركانِها، وأنواعِ المسند والمسندِ إليه، ثم مؤكداتِ الجملة، وأدواتِ نفيها، إضافةً إلى الأمرِ والنهيِ والتحذيرِ والإغراءِ والنداءِ والتمني والترجي والدعاءِ والاستفهام، وكذلك الحذفُ والذكرُ والتقديمُ والتأخيرُ، فضلاً على النكرة وأنواع المعرفة، ناهيك عن المفاعيل والنواسخ والتوابع والقصر؛ فإن هناك حداً بين

107 سنخصص الباب الثاني بفصليه للقرائن الداخلية والخارجية.

108 تحدث (حسّان، تمام (1994م)، اللغة العربية معناها ومبناها، د.ط، الدار البيضاء: دار الثقافة، ص16) عن التعليق قائلاً إنه يعني الروابط البنيوية والمعنوية بين أجزاء الجمل، وهي روابط درسها النحاة متفرقة ولم يجمعوها في باب واحد هو التعليق. وفي ص123-125 قصد بالتعليق المعاني التي تنشأ بنشوء الجمل، ومن المعلوم أن معاني الجمل قد تكون عامة (معاني أساليب الجمل) وقد تكون خاصة (معاني الأبواب النحوية الخاصة).

109 حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 190 وما بعدها.

النحو وعلم المعاني، ذلك لأن النحوي يتعامل مع تراكيب يَعُدُّها أصلية[110] ، ثم ينظر في ما يصح من التراكيب الفرعية التي خرجت عن التراكيب الأصلية؛ في حينِ أن عالِمَ البلاغة يبحث في السر وراء اختيار تركيب دون آخر، ولفظة دون أخرى، ووضعِ نوعٍ من الكلام بدل نوعٍ آخر، مثل وضع ظاهر بدل مضمر، ووضع اسم موصول بدلَ اسم جنس أو اسم علم[111] . وإذا كنّا في دراسة القرآن الكريم محتاجين إلى البلاغة للدلالة على إعجازه؛ فإننا من جانب آخر محتاجون إلى النحو لفهم الكتاب العزيز[112] .

وعلى الرغم من أننا نثق بأن الحدود الفاصلة بين العلوم اللغوية والإنسانية إنما وُضِعَت من باب التنظيم والتنظير والبحث؛ وأنها حدود لا قيمة لها من الناحية التطبيقية والعملية؛ إذ لا غنى لكل علم من التبادل المعرفي بينه وبين سائر العلوم؛ إلا أن كل غايتنا في بحثنا أن نقتصر على دراسة القرائن الداخلية والخارجية التي يتوقف عليها صحة التركيب النحوي وسلامتُه من الخطأ، ودراسةِ القرائن التي تؤثر في توجيه الوظيفة الإعرابية للكلمة في السياق، والقرائن التي تؤثر في اختيار نوع العلاقة التركيبية مثل نوع النعت (أهو نعت سببي أم حقيقي؟)، ونوع العامل (أهو الفعل أم اسم الفاعل؟)، وغير ذلك من العلاقات التي لها أثر في الوظائف النحوية التي قبلها أو بعدها، وأما ما عدا ذلك مما لا يختص به البحث النحوي بمفهومه التقليدي فهو خارج عن إطار بحثنا، وأضرب على هذا الخروج بالمثال التالي:

جاء في سورة آل عمران: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (21))؛ إذ نلحظ أن كلمة "حق" وردت منكرة، وذلك لأن الكافرين المذكورين في الآية غير مُعَيَّنين، فناسب أن تنكر في سياق النفي باعتبار أن النكرة في سياق النفي

110 مثال التراكيب الأصلية أن يتقدم اسم كان على خبرها، وأن تدل حروف الاستفهام على الاستفهام، ومثال التراكيب الفرعية أن يتأخر اسم كان عن خبرها، وأن يخرج الاستفهام إلى الإنكار.

111 الميداني، عبدالرحمن حسن حنبكة (1416هـ/1996م)، البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها، ط1، دمشق: دار القلم، ج1 ص137-138.

112 حسين، عبدالقادر (1970م)، أثر النحاة في البحث البلاغي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، د.ط. القاهرة: نهضة مصر، ص5.

تعم، فكأن الجملة أُخرِجت مخرج الشرط، والشرط عامّ لا يتخصص. وأما في سورة البقرة فَهي مُعَرَّفَة: (وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نَّصْبِرَ عَلَىَ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُواْ مِصْراً فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَآؤُوْاْ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ(61)) وذلك لأن هذه الآية تتحدث عن قوم مُشَخَّصين بأعيانهم هم قوم موسى عليه السلام، وكان الحق الذي يُقتَل به الإنسانُ معروفاً عندهم، فلم يُقصَد العموم الذي في آية آل عِمران، فجيء في كل مكان بما يناسبه[113] .

فالناظر في حديث السمين الحلبي في تحليل آية آل عمران وآية البقرة يجد أن تعريف "الحق" أو تنكيره لا يترتب عليه فساد التركيب النحوي، ولا يترتب عليه خلاف في إعراب اللفظة المذكورة، ولا يؤثر في وظائف الكلمات التي قبلها والتي بعدها، ولا في علاقات هذه الكلمات بعضها بعض، وإنما حديثه في هذه المسألة يدخل في مجال البلاغيين المعنيين بمناسبة اللفظ للمقام؛ ولذلك فإن هذه المسألة وأمثالها لا تعنينا في دراستنا هذه.

ونحن في كل ما تقدم لا نقصد أن يظل النحو كما كان منفصلاً عن علم المعاني، ولا أن يكون بعيداً من الانتفاع بالتطور الحاصل في نحو النص ونظرية السياق، وإنما نقصد أن دراستنا مقتصرة على مجال النحو التقليدي بمفهومه الشائع في التراث العربي.

113 السمين الحلبي، الدر المصون، ج3 ص94.

الباب الثاني

أصناف قرائن التحليل في التراث النحوي: الدر المصون نموذجاً

الفصل الأول:
أصناف القرائن الداخلية في الدر المصون

على الرغم من أن بعض علماء النحو المتقدمين من أمثال الرضي الأستراباذي قد تعرضوا للقرائن النحوية كما ذكرنا في الباب الأول؛ إلا أن تماماً حسان يعد أهم المنظِّرين للقرائن النحوية في الوقت المعاصر، فقد دون في كتابه المشهور «اللغة العربية معناها ومبناها» نظريته المتكاملة، ووضع شجرة تُقَسِّمُ القرائن النحوية إلى مادية وعقلية وتعليقية، وجعل قرائن التعليق هي التي تعنينا في الدراسات اللغوية، وتتفرع منها القرائن الحالية (أو المقامية) والقرائن المقالية (المعنوية واللفظية)[114] .

ثم فصّل تمام حسان القرائن ممثلاً لها[115] ، ويمكننا أن نوجز تفصيله في ما يلي:

القرائن النحوية نوعان:

1) المقامية: تتحدد بالموقف اللغوي.

2) المقالية: تُعَدُّ هذه القرائن مناط التعليق، والتعليق هو الإطار الضروري للتحليل النحوي الذي يسميه النحاة إعراباً[116] ، وهي نوعان: لفظية ومعنوية؛ على النحو الآتي:

أولاً القرائن اللفظية:

1) العلامة الإعرابية.

2) الرتبة.

114 حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 091.

115 المصدر نفسه، ص491-132.

116 المصدر نفسه، ص981.

3) الصيغة.
4) المطابقة.
5) الربط.
6) التضام.
7) الأداة.
8) التنغيم.

ثانياً القرائن المعنوية:

1) الإسناد.
2) التخصيص: ويشمل:
أ- التعدية.
ب- الغائية.
ج- المعية.
د- الظرفية.
ه- التوكيد والتحديد.
و- الملابسة.
ز- التفسير.
ح- الإخراج.
ط- المخالفة[117] .
3) النسبة.
4) التبعية.

وتعرض تمام حسان لفكرة التعليق عند عبدالقاهر الجرجاني[118] التي يعني بها

117 في شجرة القرائن التي وضعها تمام ص091 سهو يتمثل في جعل قرينة المخالفة واحدة من القرائن المستقلة التابعة للقرائن المعنوية؛ لكنني بعد قراءة شروح تمام للقرائن أدركت أنها قرينة مندرجة تحت قرينة التخصيص، والتخصيص قرينة كبرى مندرجة تحت القرائن المعنوية.

118 أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت174هـ على خلاف). ترجم له: (السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص601).

الكشف عن العلاقات السياقية، وهو الغاية من الإعراب، وقال: ((وفي رأيي -كما في رأي عبدالقاهر على أقوى احتمال- أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية)) [119] .

وضرب تمام مثالاً على التحليل الجديد الذي يعتمد القرائن بجملة (ضرب زيدٌ عمراً)؛ إذ أخذ يستخرج القرائن المعينة على تحليل الفعل «ضرب» ثم الفاعل «زيد» ثم المفعول به «عمراً» [120] ، من ذلك أن القرائن المعينة على معرفة وظيفة «زيدٌ» هي:

1	زيد ينتمي إلى مبنى الاسم	قرينة الصيغة
2	مرفوع	قرينة العلامة الإعرابية
3	علاقته بالفعل الماضي علاقة إسناد	قرينة الإسناد (فرع من التعليق)
4	رتبته متأخرة عن الفعل	قرينة الرتبة
5	تأخره عن الفعل رتبة محفوظة	قرينة الرتبة
6	فعله مبني للمعلوم	قرينة الصيغة
7	فعله مسند إلى المفرد الغائب	قرينة المطابقة

ثم خلُص إلى أن القرينة المعنوية كالإسناد بين الفعل «ضربَ» والفاعل «زيدٌ» والتعدية بين الفعل والمفعول به «عمراً» هي أصعب القرائن؛ لأنها تحتاج إلى تأمل ذهني يقود إلى احتمالات ظنية، وسمّى هذه القرائن المعنوية بقرينة التعليق، وعَدّها الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي [121] .

ولا شك أن تقسيم تمام حسان للقرائن المقالية إلى عشرين قرينة، لا يعني أنه ينفي وجود قرائن أخرى غير هذه القرائن العشرين، ولا ينفي أيضاً معرفة تمام

119 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 981.

120 المصدر نفسه، ص181.

121 المصدر نفسه، ص281.

بأن النحاة المتقدمين كانوا على علم بهذه القرائن، ونحن من جهتنا سنسعى فيما يلي إلى بيان معرفة المتقدمين بهذه القرائن، واستعانتهم بقرائن أخرى غيرها أيضاً، ذلك لأن التحليل النحوي لا يُعْقَل أن يعتمد على قرينة العلامة الإعرابية وحدها في كل الحالات.

أولاً: القرائن اللفظية:

قرينة العلامة الإعرابية:

يرى تمام أن العلامة الإعرابية قرينة لفظية لأنها منطوقة، وقد بالغ النحاة في جعلها مناط التحليل النحوي حتى سَمّوا التحليل نفسه إعراباً، ويضيف أيضاً أن العلامة الإعرابية لا قيمة لها في الإعراب التقديري ولا في الإعراب المحلي ولا في الإعراب بحذف عرف العلة، ثم إن العلامة الإعرابية الواحدة -نحو الضمة- تحتمل الدلالة على وظائف متعددة، فلا يمكن أن تدل وحدها على وظيفة بعينها؛ مما يثبت أنها محتاجة إلى غيرها من القرائن لتعيين الوظيفة الواحدة، وهذا القول يصدق على كل قرينة سواء أكانت معنوية أم لفظية[122] .

إن الوظائف الإعرابية تنقسم إلى وظائف رفع، ووظائف نصب، ووظائف جر، ووظائف جزم، ولكل وظيفة علاماتها الإعرابية، وإذا كانت العلامة الإعرابية ليست سوى إيراد صوت في آخر الكلمة أو سكون أو حذف صوت، فإنه لا يمكن الاستدلال بالعلامة الإعرابية وحدها على الوظيفة، ذلك لأن الضمة مثلاً تصلح لأن تكون علامة على جملة من وظائف الرفع مثل الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها؛ لكن -مع كل هذا- تأتي العلامة الإعرابية في ظروف ضيقة لتفصل بين معنيين لا يمكن الفصل بينهما بالعلاقات السياقية المعنوية، ومثال هذا ما ورد في قوله تعالى في الحديث عن العجل الذي عَبَدَهُ قوم موسى: (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا (89)) فقد قرأ بعضهم "يرجعَ"، فمن قرأ بالرفع اعتبر "أنْ" المدغمة في "لا" مخففةً من "أنّ"

122 المصدر نفسه، ص502-602.

الثقيلة، واعتبر "يرون" من أفعال اليقين، ومن قرأها بالنصب جعل "أنْ" ناصبة، واعتبَرَ "يرون" فعل الإبصار[123]. فكأن معنى الآية على رأي الفريق الأول: (أفلا يعلمون أن شأن العجل أنه لا يرجعُ إليهم قولاً؟!)، وكأن معناها على رأي الفريق الثاني: (أفلا يبصرون عدم جواب العجل لهم؟!).

فالفعل "يرجع" يقبل كلا الوجهين السابقين، والفيصل في التفرقة بينهما هو الضمة والفتحة، ولو حُذِفت العلامة الإعرابية من آخره لما استطعنا معرفة الوجه الذي يريده القرآن الكريم، ذلك لأنه ليس ثمة قرينة أخرى غير العلامة الإعرابية تعين على رفع اللبس وتحديد المعنى.

ومثله أيضاً قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاء إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ...) [سورة الحج]. فالرفع في "نقرُّ" قرينة على أنه مستأنف وليس معطوفاً على التعليل الذي قبله، وقرأ بعضهم بالنصب فعلل أبو البقاء[124] النصب بأن اللام في "لنبينَ" للتعليل، وأنّ اللامَ المقدرة مع "نقر" للصيرورة، فيكون العطف في اللفظ دون المعنى، وفي تخريج أبي البقاء نظر لأن قوله "معطوفاً" يتعارض مع تقدير اللام؛ إذ اللام تقتضي تقدير "أنْ" الناصبة بعدها[125].

فالسمين يصر على أن تكون العلامة الإعرابية (الضمة أو الفتحة) قرينة فارقة بين الاستئناف والعطف في هذا الموضع.

قرينة الرتبة:

للتقديم عند النحاة رتب محفوظة نحو رتبة الأداة، ورتب غير محفوظة نحو

123 السمين الحلبي، الدر المصون، ج8 ص90-91. وقد أضاف السمين أن أصحاب القول الأول يؤيدهم سياق القرآن في موضع آخر هو قوله تعالى في سورة الأعراف: (وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّهُ لاَ يُكَلِّمُهُمْ وَلاَ يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً اتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَالِمِينَ (148).

124 أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العُكْبَري النحوي الضرير، من أهل باب الأزج في بغداد، قرأ النحو واللغة والأصول والفرائض والحساب والخلاف، من مصنفاته إعراب القرآن، وتفسير القرآن الكريم، وإعراب الشواذ من القرآن، وشرح المقامات، والصباح في شرح الإيضاح، واللباب في علل البناء والإعراب، مولده سنة 538 ووفاته سنة 616هـ. (الفيروزآبادي، البلغة، ص122).

125 السمين الحلبي، الدر المصون، ج8، ص231.

رتبة المبتدأ، وللتأخير عندهم رتب محفوظة نحو رتبة الفاعل بعد الفعل، ورتب غير محفوظة نحو رتبة المفعول به. فالرتبة قرينة لفظية لأنها علاقة بين جزأين مُرَتَّبَيْنِ من أجزاء المقال، والرتبة فرع على قرينة التضام بمعناها العام؛ إذ لا رتبة لغير متضامين. وتعين الرتبة على تعيين الوظيفة، فالفاعل مثلاً لا تتحقق فاعليته إلا إذا تأخر عن الفعل. وقد تتحول الرتبة من غير محفوظة إلى محفوظة إذا لم يؤمن اللبس، نحو رتبة المفعول به في جملة (ضرب موسى عيسى)، وبين الرتبة والظواهر الموقعية علاقة؛ لأن الرتبة حفظ للموقع. والفرق بين عناية البلاغيين بالرتبة وعناية النحاة بها أن البلاغيين يعتنون ببلاغة التقديم والتأخير على خلاف النحاة الذين ينشغلون بسلامة التركيب من انتهاك الرتب المحفوظة[126] .

في قوله تعالى من سورة الأنعام: (وَعَلَى الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا... (146)) يذهب السمين[127] إلى أن الواو في "ومن البقر" قد تكون عاطفة، والمعنى: (حرّمنا كل ذي ظفر على الذين هادوا ومن البقر والغنم. حرّمنا عليهم شحومهما)، أو تكون الواو استئنافية فالمعنى: (حرّمنا كل ذي ظفر على الذين هادوا. وحرّمنا عليهم من البقر والغنمِ شحومهما). وعلى الاعتبار الثاني يفترض السمين التقليبات المختلفة للجملة الثانية، ويحكم على كل تقليب كما يلي:

- من البقر والغنمِ حرّمنا عليهم شحومهما= تقديم الجار والمجرور (عليهم) -كما هو في التنزيل- جائز.
- حرّمنا عليهم من البقر والغنم شحومهما= يجوز تأخير الجار والمجرور (عليهم).
- حرّمنا عليهم شحومهما من البقر والغنم= لا يجوز هذا التركيب لأن الضمير في (شحومهما) يعود على متأخر لفظاً ورتبة.

فالذي أجاز التركيبين الأولَيَنِ ومنع التركيب الأخير هو أن الأولين حافظا على رتبة الضمير وما يعود عليه على خلاف التركيب الأخير.

وثمة مسألة أخرى هي أن في ترتيب الفاعل والمفعول مرونة؛ إذ قد يتقدم

126 حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص702-012.

127 السمين الحلبي، الدر المصون، ج5، ص201-202.

أحدُهما الآخر لنكتة بلاغية، فلو قال قائل (لقيَ زيدٌ محمداً) لجاز له -في سياق آخر- أن يُصَيّرَ زيداً مفعولاً به فيقول (لقيَ زيداً محمدٌ)؛ لكن بعض التركيبات تُحَوِّل رتبة الفاعل والمفعول من الرتب غير المحفوظة إلى الرتب المحفوظة، من هذا ((قوله (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا)[128]: المفعول به هنا واجب التقديم؛ لأنه ضمير متصل، والفاعل ظاهر، وكل ما كان كذا فهذا حكمه))[129] . فالرتبة هنا ملزمة لحفظ وظيفة كل من الفاعل والمفعول، ولا يجوز في مثل هذا التركيب أن يصير الضمير هو الفاعل، ولا أن يكون اللفظ الظاهر هو المفعول.

قرينة الصيغة:

وضع تمام حسان النظام الصرفي العربي في جدول له بعدان هما: البعد الرأسي، والبعد الأفقي، فأما البعد الرأسي فهو مباني التقسيم التي تشمل: 1.الاسم ومعناه الاسمية 2.الفعل ومعناه الفعلية 3.الصفة ومعناها الوصفية 4.الضمير ومعناه الإضمار 5.الخالفة ومعناها الانفعال (أو الإفصاح) 6.الظرف ومعناه الظرفية 7.الأداة ومعناها معنى التعليق بها. وأما البعد الأفقي فهو مباني التصريف التي تشمل 1.العدد (مفرد، مثنى، جمع) 2.الجنس (ذكر، مؤنث) 3.التعيين (مُعَرَّف، مُنكّر) 4.الوصل (اسم الموصول) 5.التوجيه (متكلم، غائب، مخاطب). وتتفرع من مباني التصريف لواصق وزوائد، مثل الضمائر المتصلة، وعلامات التأنيث، والسين والتاء في الافتعال، والنون في الانفعال، ونحوها. والملحوظ أن مباني التقسيم -وصيغُها فروع عليها- تمثل قرينة الصيغة، وأن مباني التصريف -واللواصقُ والزوائد فروع عليها- تمثل قرينة المطابقة. وفي حديث تمام عن قرائن النظام النحوي جعل الصيغة قرينة صرفية يستعين بها النحو، وهذه القرينة تعني أوزان الكلمات التي هي فروع من مباني التقسيم؛ إذ يرى أن الصيغة قرينة لفظية على الباب؛ إذ لا نتوقع للفاعل أن يكون غير اسم. وللصيغ معان سياقية، فالفعل اللازم

128 من الآية (36) من سورة البقرة.

129 السمين، الدر المصون، ج1، ص287.

لا يصل إلى المفعول به، وهكذا يصبح للصيغة معنى وأثر نحويان[130] .

وتُعَدُّ مباني التقسيم ومباني التصريف وفروعُهما أقساماً من قرينة التصريف، ويستخدم النحاة قرينة التصريف في مسائل نحوية مختلفة، ومن أقسام قرينة التصريف قرينة التعيين (التعريف والتنكير)، ونذكر من أمثلةِ استعانةِ السمينِ بها رأيَه في اسم لا النافية للجنس؛ إذ يقول بوجوب أن يتصف بقرينة التنكير على الدوام، سواء أكان في إعرابه مبنياً كما هو الغالب، أم كان منصوباً إن جاء مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، نحو (لا خيراً من زيدٍ)، فلا يأتي معرفة البتة، فإن جاء معرفة وجب استنباط تنكيره من دلالة السياق، وذكر في هذا شواهد جاء فيها اسم لا النافية للجنس عَلَماً منها:

أرى الحاجـاتِ عندَ أبِـي خُبَيبٍ   نَكِـدْنَ ولا أُمَيَّـةَ فِـي البـلادِ

فذهب السمين إلى أن لفظ «أمية» لم يفقد قرينة التنكير؛ إذ يصح تأويله إلى نكرة[131] ، ذلك لأن معناه كما هو مفهوم من السياق: (ولا فَرْدَ ممن يقال له أميةُ في البلادِ).

(4) قرينة المطابقة:

ذكر تمام أن المطابقة تكون بين الصيغ الصرفية والضمائر، وتقع في خمسة أمور هي: العلامة الإعرابية، والشخص (من حيث التكلم والخطاب والغيبة)، والعدد (من حيث الإفراد والتثنية والجمع)، والنوع (من حيث التذكير والتأنيث)، والتعيين (من حيث التنكير والتعريف)، وضرب مثالاً على تَمَامِ المطابقة بجملة (الرجلانِ الفاضلانِ يقومان)، وعلى فساد المطابقة الإعرابية بجملة (الرجلان الفاضلين يقومان)، وعلى فساد المطابقة في الشخص بجملة (الرجلان الفاضلان تقومان)، وعلى فساد المطابقة في العدد بجملة (الرجلان الفاضل يقومان)، وعلى

130 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص86، 132-133، 205، 210.

131 السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص82-83.

فساد المطابقة في النوع بجملة (الرجلان الفاضلتان يقومان)، وعلى فساد المطابقة في التعيين بجملة (الرجلان فاضلتان يقومان) [132] .

ويُعَدُّ البحثُ عن صاحب الضمير في السياق جزءاً من مبحث المطابقة في النحو، إذ لا يصح إيراد ضمير لا يحفظ قواعد عود الضمائر على أصحابها، وقد ورد من أمثلة هذه المسألة في تحليل قوله تعالى: (رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ) [133]، فقد ذكر السمين [134] الخلاف فيمن يعود عليهم الضمير في "فيهم"، واستعان كل فريق بما ورد في سياق الآيات السابقة، فذهب أبو البقاء إلى أنه يعود على معنى الأمة الواردة في الآية السابقة: (ومن ذريتّنا أمةً مسلمة لك)؛ إذ لو عاد على لفظها لقال (فيها)، وقيل يعود على معنى الذرية المستنبط من "ذريتنا"، وقيل يعود على أهل مكة الذين جاء إليهم النبي ﷺ ليتلو عليهم الآيات ويعلمهم ويزكيهم؛ إذ يؤيده ما جاء في موضع آخر من سياق القرآن هو: (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ) [135].

(5) قرينة الربط:

الربط طريقة يؤديها لفظ تقود إلى إيجاد رابطة معنوية بين جزأين، ويكون الربط بالوسائل اللفظية التالية[136]:

أ- بعود الضمير سواء أكان الضمير يعود على المتقدم لفظاً أو رتبة أم المتأخر، نحو عود ضمير الفعل المستتر في (زيد قام)، وقد يعود الضمير على مفهوم نحو (... وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا

132 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص211-213.

133 سورة البقرة (129).

134 السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص119.

135 - سورة الجمعة .

136 - حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص213-216.

قُرْبَى ...(18)) [137] أي: ولو كان المدعو ذا قربى. وقد يُرْبَطُ الضمير بسببي، نحو (هذا الذي أعرف رجلاً يعرفه).

ب- بالحرف؛ كالفاء في جواب الشرط، وإذا المفاجئة، واللام الواقعة في جواب لولا، واللام الواقعة في جواب القسم، والفاء الواقعة في جواب (أمّا)، لأن هذه الأدوات قرائن لفظية لو حذفت لانفصلت الرابطة المعنوية بين الطرفين.

ج- وقد يكون الربط بإعادة اللفظ نحو (الحاقة ما الحاقة)؛ لأن إعادة المرجع نفسه أقوى من وضع ضمير يعود عليه.

د- أو بإعادة المعنى نحو (خير القول إني أحمدُ الله).

هـ- أو بالعهد الذكري نحو (زيدٌ نعم الرجلُ).

و- أو باسم الإشارة نحو (يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَٰلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ...(9)) [138].

إن وجود الضمير أو اسم الإشارة يعد قرينة لفظية تجعل القارئ أو السامع يتلفّت إلى ما يعود عليه الضمير أو ما يشير إليه اسم الإشارة، فيكون ثمة رابط معنوي بين عنصرين في النص، ويعد الربط ضرورياً في بعض المواضع لإنقاذ معنى السياق من التفكك، مثلما تصنع الفاء التي تربط جواب الشرط بجملة الشرط.

وقد حدثنا السمين في الدر المصون عن الجدل الذي يمكن أن تحدثه ألفاظ الربط، فذكر من ذلك خلاف النحاة في المشار إليه باسم الإشارة "هذه" في قوله سبحانه وتعالى: (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا...) [139]، فذهب كل فريق إلى تقدير المشار إليه بحسب ما فهمه من السياق، فقيل إن "هذه" يشير إلى القرية، وعليه قُدِّرَ قبلها "أهل" فيكون المعنى: أنّى يُحْيِي أهلَ هذه القريةِ اللهُ؟! وقيل يشير إلى عظام أهلها وجثثهم المتمزقة، دل على ذلك السياق [140].

137 سورة فاطر.

138 سورة التغابن.

139 من الآية (259) من سورة البقرة.

140 السمين الحلبي، الدر المصون، ج2، ص560.

(6) قرينة الأداة:

الأدوات في نظر تمام حسان كلمات لا تقبل العلامات الإعرابية، ولها رتبة التقديم على المفردات، ورتبة الصدارة على الجمل، ومثال أدوات الجمل: أدوات النسخ والنفي والتأكيد، ومثال الأدوات التي تدخل على المفردات: أدوات الجر والعطف. وللأداة دور مهم في الفصل بين بعض الوظائف حين تعجز العلامة الإعرابية والرتبة عن الفصل بينها، نحو الفصل بين التعدية والمعية في (فهمتُ الشرحَ) و(فهمتُ والشرحَ)، فقد تضافرت في هذين المثالين قيمتان خلافيتان هما قرينة التعدية في مقابل المعية، وقرينة الأداة في مقابل عدمها. وقد حصر تمام معاني الأدوات [141] في (ابتداء الغاية، انتهاء الغاية، البعضية، الظرفية، التعليل، المجاوزة، الاستعانة، الاستعلاء، المصاحبة، الإلصاق، القسم، التشبيه، بيان الجنس، التوكيد، الملك، الاستحقاق، النَّسَب، العاقبة، المقايسة، التعويض، التعجب، الاستدراك، التبليغ، التبيين، البعدية، البدلية، العندية، التعدية، الزيادة) [142] .

تنوء الأدوات بحمل ثقيل هو تغيير الوظائف، ذلك لأن الأدوات كثيرة الأصناف وكثيرة الدلالات، ثم إن كل أداة تتقلب في وظيفتها بحسب ما يمليه السياق، ونحن نجد من هذا حرف الواو في "ومَنِ اتبعنِ" في قول الله تبارك في سورة آل عمران: (فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ... (20)) فقد اختلف المعربون في إعراب "مَن" لاختلافهم في معنى الواو على الأقوال الآتية [143]:

- مَن معطوفة على الفاعل عطف مفرد على مفرد، فهي محل رفع، وقد جاز أن تكون الواو هنا واو عطف لوجود الفصل بالمفعول، قاله الزمخشري.
- جملة مَن معطوفة على جملة "أسلمتُ" لأن المعنى ليس: (أسلموا هم وهو

141 في الحقيقة: إن حصر معاني الأدوات في هذه المعاني التسعة والعشرين ليس دقيقاً، ويكفي هنا أن نذكر أنه نسي معنى الاستئناف لحرف الواو.

142 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص201-203.

143 السمين الحلبي، الدر المصون، ج3، ص90-92..

رضي الله عنه)؛ بل المعنى: (أسلمتُ وجهي لله وأسلم من معي وجهه أيضاً)، قاله أبو حيان[144].

- مَن مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: ومن اتبعني كذلك.
- مَن مفعول معه لأن المعنى: أسلمتُ وجهي مع من اتبعني، قاله الزمخشري.
- مَن معطوفة على لفظ الجلالة "لله" فهي في محل خفض، والمعنى: جعلتُ مقصدي لله بالإيمان به والطاعة له، ولمن اتبعني بالحفظ والتَّحقِّي بعلمه وبرأيه وبصحبته.

والملحوظ أن تمّاماً يفرق بين اعتبار الأداة قرينة لفظية واعتبار ما تؤديه مع ما بعدها قرينة معنوية، فأداة العطف قرينة لفظية لكنها لا تؤدي معنى العطف وحدها وإنما يفهم العطف من العلاقة السياقية (المعنوية) الرابطة بين أداة العطف والمعطوف والمعطوف عليه. وهذا ما يجعلنا ندرك أن الأداة لا يمكن أن تكون القرينة الوحيدة في تحديد وظيفة معينة، وإنما تتضافر مع قرينة معنوية، وليس أدل على ذلك من أن الواو كما رأينا في (أسلمتُ وجهي للهِ ومَنِ اتبعنِ) لم تكن سوى قرينة شكلية تحتمل معاني كثيرة لا يتم تحديدها إلا بالاستعانة بقرائن أخرى.

(7) قرينة التضام:

التضام قرينة لفظية، وهي تعني أن يستلزم وجود عنصرٍ نحوي وجودَ عنصرٍ آخر، أو أن يتنافى وجودُ عنصرٍ نحوي مع وجود عنصر آخر، فمثال التنافي أنه لا يمكن أن تجتمع الإضافة مع أل في كلمة واحدة، ولا يمكن أن يقع الضمير مضافاً إليه بعد (ذو)، ومثال الاستلزام أن وجود الموصول يستلزم وجود الصلة، وأن وجود المبتدأ يستلزم وجود الخبر. والتلازم أنواع: 1.تلازم وجودي بالذكر: فمثاله وجود أداة الجزم مع وجود الفعل المضارع المجزوم 2. تلازم وجودي بالاستتار سواء أكان استتاراً واجباً أم جائزاً، ومثاله أن الفاعل بعد الفعل قد يستتر وجوباً أو جوازاً، فيحتاج إلى قرائن للدلالة عليه، نحو قرينة وجود أحد أحرف المضارعة، أو كون صيغة الماضي دالة عليه. 3. تلازم وجودي بالحذف: الأصل أن كل أقسام الكلم

144 أبو حيان محمد بن يوسف بن علي، أثير الدين الغرناطي النفزي (654-745هـ). ترجم له: (السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص280-383).

تُذْكَر، فإن حذف شيء منها فإنه لابد من وجود قرينة للدلالة على المحذوف، ومثاله حذف المضاف في قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ...) [145]. وتتفرع عن التضام مسألة جواز الفصل بين عنصرين متلازمين، مثل الفصل بين المبتدأ والخبر بضمير الفصل، والفصلِ بين (ما) وفعل التعجب بـ(كان)، وتتفرع عنه أيضاً مسألة منع الفصل بين الصفة والموصوف، وبين العاطف والمعطوف[146] .

إن النعت والبدل كليهما ينضم إلى قرينة معنوية كبرى هي التبعية، وإذا كانت العلامة الإعرابية غير قادرة على التفرقة بينهما، فإن أبرز ما يفرق بينهما أن النعت في أصل وضعه اللغوي عَرَضٌ لا يستقل في الوجود الطبيعي وحده، وإنما يحتاج إلى ذاتٍ تحمله؛ أي إن ذكر أيّ نعت هو تلميح إلى وجود منعوت؛ على خلاف البدل ذي الطبيعة الاستقلالية، وإن شئنا قلنا: إن وجود النعت يقتضي التضام؛ إذ لا وجود للنعت دون المنعوت، وأما البدل في حال حذف المبدل منه فإنه لا يقتضي التضام؛ إذ يمكن أن يحل البدلُ محلَّ المبدل منه فيحمل وظيفته.

وقد كان النحاة يَلْمَحُون هذا الفارق بين البدل والنعت، ومن هذا ما نقله السمين الحلبي عن الأعلم الشنتمري[147] من أنه ذهب إلى أن (الرحمنِ) في (بسم اللهِ الرحمنِ الرحيمِ) بدل من لفظ الجلالة (اللهِ)، وليس نعتاً له، ودليله على هذا أن النعت يحتاج إلى منعوت على خلاف لفظ (الرحمن) الذي يكون عَلَماً بالغلبة غير تابع لموصوف؛ كما في سورة الرحمن: (الرحمنُ (1) علَّمَ القرآنَ (2))، وسورةِ طه: (الرحمنُ على العرشِ استوى (5)) [148] .

(8) قرينة التنغيم:

التنغيم هو الإطار الذي تنطق به الجملة، فتنغيم الجملة الاستفهامية غير تنغيم جملة العرض، ويقاس التنغيم بالمدى بين أعلى وأخفض مقطع وقع فيه النبر،

145 من الآية (82) من سورة يوسف.

146 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص216-223.

147 أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، النحوي اللغوي الأديب، له شرح حماسة أبي تمام، وشرح الجمل للزجاجي، وشرح أبيات الجمل، أقام بقرطبة. مات سنة 446هـ. (الفيروز آبادي، البلغة، ص246).

148 السمين الحلبي، الدر المصون، ج1 ص30.

فيصير ثلاثة أنواع: لحناً واسعاً يصلح للغضب والخطابة، ولحناً متوسطاً يصلح للكلام العادي، ولحناً ضيقاً يصلح للحزن والهمس. والتنغيم يجعل بعض الجمل القصيرة مقبولة نحو «يا سلام» [149].

إن طريقة نطق المتكلم للعبارة، واختيار الكلمة التي يقف عليها دون غيرها في العبارة، ورفع الصوت بلفظة دون أخرى، كل هذا من وسائل التنغيم، ونحن نجد في القرآن مواضع تفترق فيها الوظائف بحسب اللفظ الذي ينبغي أن يقف عليه القارئ، فالذي يقرأ قوله عز وجل في سورة آل عمران: (هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ(7)) يجد أن قوله تعالى: (("والراسخون" يجوز فيه وجهان: أحدهما أنه مبتدأ، والوقف على الجلالة المعظمة، وعلى هذا فالجملة من قوله "يقولون" خبر المبتدأ. والثاني: أنهم منسوقون على الجلالة المعظمة، فيكونون داخلين في علم التأويل. وعلى هذا فيجوز في الجملة القولية وجهان: أحدهما أنها حال أي: (يعلمون تأويله حال كونهم قائلين ذلك)، والثاني أن تكون خبر مبتدأ مضمر أي: هم يقولون)) [150]. فانظر كيف أن نطق الآية بهذه الصورة: (وما يعلم تأويله إلا الله. والراسخون في العلم يقولون آمنا به) يجعل وظيفة "الراسخون" ووظيفة "يقولون" مختلفتين عن وظيفتَيْهما في حال نطق العبارة على النحو الآتي: (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به).

وإذا كان للقارئ الخيار في أن يختار التنغيم الذي يناسبه، فيقف على لفظ الجلالة في الآية السابقة؛ أو لا يقف؛ دون أن يتسبب هذا في فساد معنى السياق القرآني؛ فإن الشيء نفسه يذكر في الوقوف على لفظ "والدوابّ"؛ أو متابعة القراءة بعده في قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ

149 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص226.

150 السمين الحلبي، الدر المصون، ج3، ص29.

عَلَيْهِ الْعَذَابُ ...)[151]، فإن إعراب "كثيرٌ من الناس" سيختلف على النحو الآتي[152]:

-كثيرٌ: مرفوع بفعل مضمر تقديره: ويسجدُ له كثيرٌ، ((وهذا عند مَنْ يمنعُ استعمالَ المشتركِ في معَنيَيه، أو الجمعَ بين الحقيقة والمجازِ، في كلمةٍ واحدةٍ؛ وذلك أنَّ السجودَ المسندَ لغيرِ العقلاءِ غيرُ السجود المسندِ للعقلاءِ، فلا يُعْطَفُ "كثيرٌ من الناس" على ماقبلَه؛ لاختلافِ الفعلِ المسندِ إليهما في المعنى، ألا ترى أنَّ سجودَ غيرِ العقلاءِ هو الطَّواعيةُ والإِذعانُ لأمرِه، وسجودَ العقلاءِ هو هذه الكيفيةُ المخصوصةُ))[153].

- كثيرٌ: معطوف على ما تقدمه من غير العقلاء، وذلك لأن القدر المشترك بين العقلاء وغيرهم هو الخضوع.

- كثيرٌ: مرفوع بالابتداء وخبره محذوف تقديره: مُثابٌ؛ لدلالةِ خبرِ مقابِلِه عليه وهو: وكثيرٌ حق عليه العذاب..

- كثيرٌ: مرفوع بالابتداء وخبرُه: من الناس؛ أي: من الناس الذين هم الناسُ على الحقيقة، وهم الصالحون والمتقون.

- كثيرٌ: مرفوع بالابتداء، ثم يُعْطَفُ عليه قوله «وكثيرٌ»، ثم يؤتى بالخبر: حق عليه العذاب، وذلك لأن التكرير يفيد التكثير؛ كقولهم: عندي ألفٌ وألفٌ.

ثانياً: القرائن المعنوية:

(9) قرينة الإسناد:

قرينة الإسناد من القرائن المعنوية، والملحوظ أن النحاة كانوا يَلْمَحُون قرينة الإسناد بين طرفي الجمل: الاسمية والفعلية والوصفية[154]؛ كما كانوا يلمحونه بين المعاني النحوية داخل الجملة الواحدة، وهذا هو المعنى الذي نلحظه في إعراب

151 من الآية (18) من سورة الحج.

152 السمين الحلبي، الدر المصون، ج8، ص245-246.

153 - المصدر نفسه، ج8، ص245.

154 يعني تمام بالجملة الوصفية: الجملة التي تبدأ بمشتق يسد فاعلُه أو نائبُ فاعله مسدَّ الخبر، نحو: أراجلٌ زيدٌ؟ أمكتوبٌ الدرسُ؟

جملةٍ مثلِ ﴿يُؤتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاء...﴾[155] إذ نعرب "مَن" مفعولًا أولًا على الرغم من تأخرها، ونعرب "الحكمة" مفعولاً ثانياً على رغم تقدمها، ذلك لأجل أننا ندرك ما بينهما من علاقة شبيهة بفكرة الإسناد؛ إذ نقول إن "من" هي الآخِذ، و"الحكمة" هي المأخوذ. ولا يكفي الإسناد وحده في تعرف وظيفة المسند والمسند إليه؛ لأن المسندين قد يكونان فعلاً وفاعلاً أو مبتدأ وخبراً، ولذا نحتاج إلى قرائن لفظية، فنلجأ إلى مباني التقسيم لنرى نوع الكلِم في طرفي الإسناد، ونلجأ إلى مباني التصريف لنلمح الشخص والنوع والعدد والتعيين، ونلجأ إلى الرتبة والإعراب والمطابقة[156].

قد تغيب الضمة عن المسند إليه، فلا يمكن الاتكاء على العلامة الإعرابية وحدها في فهم الإسناد، وهنا تتضافر قرائن أخرى أهمها معنى الإسناد، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[157] ذهب الزمخشري إلى أن نائب الفاعل للفعل (قيل) هو جملة (لا تُفْسِدوا) لأنها هي المقول في المعنى، وهو من باب الإسناد اللفظي[158]. والمتأمل في رأي الزمخشري يجد أنه ارتكز على قرينة واحدة في إعراب جملة «لا تفسدوا»، وهي العلاقة المعنوية التي تربط بين المسند والمسند إليه.

(10) قرينة التعدية:

شرح تمام حسان قرينة التعدية في حديثه عن قرينة التخصيص، وقرينةُ التخصيص هي قرينة معنوية كبرى تشمل تسع قرائن معنوية هي: (التعدية، الغائية، المعية، الظرفية، التوكيد أو التحديد للمفعول المطلق، الملابسة، التفسير، الإخراج، المخالفة). وسمى كل هذه القرائن بقرينة التخصيص؛ لأن كل ما يتفرع عنها قيود على علاقة الإسناد؛ أي إن كل قرينة منها تعبر عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إلى الفعل أو الصفة، فلو قلنا: (ضرب زيدٌ عمراً) لكان

155 من الآية (269) من سورة البقرة.
156 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص191-194.
157 سورة البقرة (11).
158 السمين الحلبي، الدر المصون، ج1 ص136.

إسناد الضرب إلى المسند إليه مخصصاً بوقوعه على عمرو، وهذا يعني أن (الوقوع على عمرو) كان قيداً في إسناد الضرب إلى زيد، وكان أيضاً جهة في الضرب حالت بينه وبين أن يُفهم منه إطلاق الضرب على عمومه، وهكذا تكون قرينة التعدية قد طَوَّعتِ الضربَ على أن يفهم من جهة وقوعه على عمرو. والتعدية ليست قاصرة على الأفعال؛ بل تشمل أيضاً مشتقات مادة الفعل. والجهةُ المذكورة هنا قَيْدٌ على حدث الفعل لا على زمنه[159] .

التعدية علة الحكم على الكلمة بالمفعولية، وهي معنى يلمح في الفعل الذي يراد منه إيقاع حدثه على اسم يأتي بعد الفاعل في الرتبة، وإذا كانت صيغ الأفعال المضعّفةِ والمهموزةِ الأوَّلِ قرائنَ لفظية تعين في أحيان كثيرة على دلالة التعدية؛ فإن بعض الأفعال قد لا تعينها صيغها على ذلك؛ مما يجعل المعنى المفهوم من الفعل وعلاقته بمن وقع عليه الحدث هو السبيل الوحيد للحكم على من وقع عليه الفعل بالمفعولية، لأجل هذا ذهب الزجاج[160] وابن جني في قوله تعالى: (وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ)[161] إلى أن "نَفْسَ" مفعول به على تضمين "سفِهَ" معنى فعل متعدٍّ هو: جَهِلَ، وقدره أبو عبيدة بمعنى (أهلَكَ)، والتضمين هنا معنى يحل بالفعل فيفهم منه التعدية، وقد استطرد السمين في هذه المسألة فذكر لها ستة أوجه أُخَر هي[162] :

-«نفسَ» مفعول به للفعل «سَفِهَ»؛ لأنه فعل يتعدى بنفسه كالفعل (سَفَّه) في نظر المبرد[163] وثعلب[164] .

-نُصِبَ «نفسَ» على إسقاط حرف الجر (أي نزع الخافض)، والأصل

159 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص194-195

160 أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل الزجاج، أخذ عن ثعلب والمبرد، له معاني القرآن، وفعل وأفعل، وغيرهما. توفي عام 311هـ. (الفيروزآبادي، البلغة، ص45).

161 سورة البقرة (130).

162 السمين الحلبي، الدر المصون، ج2، ص120-122.

163 أبو العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدي (210-286هـ). ترجم له: (ابن مسعر، تاريخ العلماء النحويين، ص53-65).

164 أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (200 - توفي على خلاف في 291هـ). ترجم له: (ابن مسعر، تاريخ العلماء النحويين، ص181-182)

(سفِهَ في نفسِهِ).
-«نفسَ» توكيد لمؤكَّد محذوف تقديره (سفِهَ قولَه نفسَه)، وحذفه جاء قياساً على النعت والمنعوت.
-«نفسَ» تمييز في نظر بعض الكوفيين.
-«نفسَ» مشبَّه بالمفعول به في نظر بعض الكوفيين.
-«نفسَ» توكيد للموصول «مَنْ»؛ لأن الموصول في محل نصب على الاستثناء في أحد الأقوال.

(11) قرينة الغائية:

قرينة الغائية من حيث المعنى تدل على التعليل؛ لكنها تتأتى بتضافر مجموعة قرائن لفظية ومعنوية، وتتمثل في ورود المصدر الدال على المفعول لأجله، وورود الفعل المضارع مع أدوات التعليل مثل: الفاء، اللام، كي، حتى[165].

ومثلها قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ...)[166]، قال السمين: ((قوله "أن تؤمنوا" مفعول له، وناصبه "يخرجون"؛ أي: يخرجونكم لإيمانكم أو كراهةَ إيمانكم))[167].

وكذلك قوله عز مِن قائل في سورة النحل: (ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ (54) لِيَكْفُرُواْ بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ (55))، فالقول في اللام في "ليكفروا" في إحدى التوجيهات ((أنها لام كي، وهي متعلقة بـ«يُشرِكون»؛ أي: إن إشراكهم سببُه كفرُهم به))[168].

---

165 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص195-196.
166 من الآية من سورة الممتحنة.
167 السمين الحلبي، الدر المصون، ج10، ص299.
168 المصدر نفسه، ج7، ص241.

(12) قرينة المعية:

علينا أن نفرق بين المعية وواو المعية، فالمعية قرينة معنوية لأنها معنى يستفاد منه المصاحبة على غير طريق العطف والملابسة، وأما واو المعية فهي قرينة لفظية تتضافر مع المعية لتأدية المصاحبة، وتكون المعية مقصورة على المفعول معه، والمضارع بعد واو المعية[169] .

في قوله تعالى «والإيمانَ» في: (وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ...) [170] ، ذهب بعضهم إلى ((أنه منصوب على المفعول معه؛ أي: مع الإيمان معاً))[171].

وفي سورة الأنعام: (وَلَوْ تَرَىَ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ فَقَالُواْ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (27))، وَرَدَ الفعلان «ولا نُكذِّبَ... ونكونَ» بالرفع في قراءة، وبالنصب في قراءة أخرى، ((وأما نصبهما فبإضمار (أنْ) بعد الواو التي بمعنى مع؛ كقولك: ليت لي مالاً وأنفقَ منه)، فالفعل منصوب بإضمار (أن)، و(أنْ) مصدرية يَنْسَبِكُ منها ومن الفعل بعدها مصدر، والواو حرف عطف فيستدعي معطوفاً عليه، وليس قبلها في الآية إلا فعل، فكيف يُعطَف اسم على فعل؟! فلا جرم أنّا نُقدِّر مصدراً متوهماً يعطف هذا المصدر المنسبك من (أنْ) وما بعدها عليه، والتقدير: يا ليتنا لنا رَدٌّ وانتفاءُ تكذيبٍ بآياتِ ربنا وكونٌ من المؤمنين؛ أي: (ليتنا لنا ردٌّ مع هذين الشيئين، فيكونَ عدم التكذيب والكونُ من المؤمنين مُتَمَنَّيَيْنِ أيضاً)، فهذه الثلاثة الأشياء -أعني الرد، وعدم التكذيب، والكون من المؤمنين- متمنّاةٌ بقيد الاجتماع؛ لا أنَّ كُلَّ واحد متمنًّى وحده؛ لأنه كما قدمتُ لك: هذه الواو شرطُ إضمارِ (أنْ) بعدها أن تصلح (مع) في مكانها، فالنصب يُعَيِّنُ أحدَ محتملاتها في قولك: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن))[172].

169 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص196.

170 من الآية (9) من سورة الحشر.

171 السمين الحلبي، الدر المصون، ج10، ص285.

172 - المصدر نفسه، ج4، ص587-588.

(13) قرينة الظرفية:

الظرفية قرينة معنوية على إرادة المفعول فيه، وقد جعل تمام الظروف قسماً مستقلاً من أقسام الكلم، ويُنْقَل إليه بعض ما يستعمل في الأقسام الأخرى إذا دل على معنى الظرف؛ أي إن بعض المباني قد تتعدد وظيفتها، فتكون تارة أداة، وتارة ظرفاً، ونحو هذا، ومثال ما يصلح أن يكون ظرفاً: المصدر، وصيغتا الزمان والمكان، وبعض حروف الجر كمذ ومِن، وبعض ضمائر الإشارة نحو هنا وثَم، وبعض المبهمات نحو كم، والأعداد، والجهات، وأسماء الأوقات، وأسماء العلاقات المفتقرة إلى الإضافة نحو قبل وتحت، فهذه الكلمات جميعاً يمكن أن تُقَيِّدَ زمان الحدث أو مكانه على معنى الاقتران، والظرفية التي نعنيها غير الظرفية التي يفيدها حرف الجر؛ لأن حروف الجر علاقة احتواء بين معنى الحدث في الفعل وبين الاسم المجرور، وأمّا الظرف فيفيد اقتران حدثين في زمان واحد، ويتضح هذا في المقابلات التالية:

*صحوتُ إذ تطلع الشمس= ظرف= تخصيص.

*صحوتُ في طلوع الشمس= حرف= نسبة.

*صحوتُ وقتَ طلوع الشمس= مبهم منقول إلى النسبة= نسبة.

*صحوتُ متى تطلع الشمس= ظرف= تخصيص الظرف

والظروف الدالة على الاقتران يبقى لها معنى الاقتران إذا دلت على الشرط نحو (متى ترحلْ أرحلْ)؛ لكنها تتحول عن الاقتران إلى معنى الاحتواء إذا دلت على الاستفهام نحو (متى ترحل؟) أي: في أي وقت ترحل؟[173] .

والظرف في مفهوم النحاة المتقدمين غير الذي في مفهوم تمام، ذلك لأن الظرف عندهم ((كل اسم مكان أو مكان سُلِّط عليه عامل على معنى (فيه)؛ كقولك: صُمْتُ يومَ الخميس، وجلستُ أمامَك))[174]. فأما الظرف الزماني فمثاله

173 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص196-198. وسيأتي تفصيل آخر عند الحديث عن قرينة النسبة؛ ليزداد الوضوح في فهم الفرق بين الظرفية والنسبة.

174 ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (708-761هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، د.ط،

«اليومَ» في قوله تعالى: (... بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ...)[175]، ((قوله: "بُشْرَاكُمُ" مبتدأٌ، و"اليومَ" ظرفٌ. و"جناتٌ" خبرهُ على حذفِ مضافٍ؛ أي: دخولُ جناتٍ))[176]. وإما أن يكون مكانياً نحو «وراءَ» في قوله جل جلاله: (وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاء ظُهُورِكُمْ ...)[177]، ((وقوله: "وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ" متعلق بـ"تَرَكْتُم"، ويجوز أن يضمَّن "ترك" هنا معنى (صَيَّر) فيتعدَّى لاثنين أولهما: الموصول، والثاني: هذا الظرف، فيتعلَّق بمحذوف أي: وصيَّرتم التَّرْكَ الذي خوَّلناكموه كائناً وراء ظهوركم))[178] .

(14) قرينتا التوكيد والتحديد:

التوكيد قرينة معنوية، وكذلك التحديد، وهما اللذان يجمعهما النحاة في وظيفة المفعول المطلق، فأما التوكيدُ فهو للمفعول المطلق المؤكِّد لفعله، وأما التحديدُ فهو للمفعول المطلق المبين للنوع أو العدد، وتتضافر مع القرينة المعنوية قرينة لفظية لازمة هي ورود المصدر؛ لأن المصدر يكون من مادة الفعل فيعزز معناه، فلا يصلح أن يكون المفعول المطلق من غير المصدر[179].

فمثال قرينة التوكيد ما جاء في قوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلاً...)[180]، ((قوله: "كِتَاباً مُّؤَجَّلًا" في نصبِه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه مصدرٌ مؤكِّد لمضمونِ الجملة التي قبلَه، فعاملُه مضمرٌ تقديرُه: كَتَبَ الله ذلك كتاباً))[181].

ومثال قرينة التحديد قوله عز وجل: (ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِأً وَهُوَ حَسِيرٌ)[182]، قال السمين: (("كَرَّتَيْن": نصبٌ على المصدرِ كمرَّتَيْن، وهو

(تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد)، دار الفكر، دمشق، د.ت، ص320.

175 من الآية (12) من سورة الحديد.

176 السمين الحلبي، الدر المصون، ج10، ص242.

177 من الآية (94) من سورة الأنعام.

178 السمين الحلبي، الدر المصون، ج5، ص47.

179 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص198.

180 من الآية (145) من سورة آل عمران.

181 السمين الحلبي، الدر المصون، ج3، ص419.

182 سورة الملك (4).

مثنى لا يُراد به حقيقتُه؛ بل التكثيرُ، بدليلِ قولِه: (يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ البَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ) أي: مُزْدجراً وهو كليلٌ، وهذان الوصفان لا يأتيان بنظرتَيْن ولا ثلاثٍ، وإنما المعنى: كرّات، وهذا كقولهم: "لَبَّيْك، وسَعْديك، وحنانَيْك، ودَواليك، وهذاذَيْك، لا يُريدون بهذه التثنيةِ شَفْعَ الواحدِ، إنما يريدون التكثيرَ أي: (إجابةً لك بعد أخرى)، وإلا تناقض الغرض))[183].

(15) قرينة الملابسة:

الملابسة قرينة معنوية من قرائن التخصيص، وتفيد الحال بواسطة نصب الاسم نحو (جاء زيدٌ راكباً)، أو بالجملة مع الواو نحو (جاء زيد وهو يلهث)، أو بالجملة وحدها نحو (جاء وزيدٌ يركبُ). والواو -بشهادة سيبويه- لا يمكن أن تكون وحدها هي القيد على الحدث، وإنما تشترك مع الجملة في تقييد الحدث، ولأجل هذا لم نعُدَّ الواو هنا من قرائن النسبة التي تخص معاني الأدوات[184].

قال تعالى في سورة الواقعة: (فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ (83) وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ (84)) ((أي: فلولا تَرْجِعون النفسَ في وقتِ بُلوغها الحلقومَ. وقوله: "وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ" جملةٌ حالية مِنْ فاعل "بَلَغَتْ"))[185].

(16) قرينة التفسير:

التفسير قرينة معنوية على باب التمييز، ويؤتى بالتمييز عند الحاجة إلى إيضاح إبهام في معنى الإسناد نحو (طاب محمد نفساً)، أو إيضاح إبهامٍ في معنى التعدية نحو (زرعتُ الأرضَ شجراً)، أو إيضاح إبهام في اسم مفرد دال على مقدار مبهم نحو (اشتريتُ مترين حريراً)، فالإبهام عموم، والتمييز تقييد وتخصيص لهذا العموم[186].

183 السمين الحلبي، الدر المصون، ج10، ص379.

184 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص198-199.

185 السمين الحلبي، الدر المصون، ج10، ص228.

186 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص199. وقد أضاف تمام في الصفحة نفسها أن المنصوبات كلها مخصِّصات لعموم الدلالة في الإسناد أو في ما هو في نطاق الإسناد، فالمنصوبات عموماً دالةٌ على جهة معينة في فهم علاقة الإسناد، فيصدق عليها أنها تعبيرات عن الجهة.

قال تعالى في سورة الحشر عن المنافقين مخاطباً المؤمنين: (لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ (13))، ((قوله: «لأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً»: «رهبةً» مصدرٌ مِنْ رُهِبَ المبنيّ للمفعولِ، فالرهبةُ واقعةٌ من المنافقين لا مِنْ المخاطبين، كأنه قيل: لأنتم أشدُّ مرهوبةً في صدورهم من الله، فالمخاطبون مرهوبون... و«رُهْبةً» تمييز))[187].

(17) قرينة الإخراج:

علاقة الإخراج قرينة معنوية على إرادة الاستثناء، فالمستثنى يُخْرَج من علاقة الإسناد، فإذا قلنا (جاء القومُ إلا زيداً) فقد أسندنا المجيء إلى القوم، وأخرجنا زيداً من مجيئهم، ويكون الإخراج أيضاً في المضارع بعد (أو)[188].

قال تعالى: (... وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاء رِضْوَانِ اللَّهِ ...)[189]، ((قوله: "إلاَّ ابْتِغَآءَ رِضْوَانِ اللَّهِ" فيه أوجه، أحدها: أنه استثناء متصلٌ ممَّا هو مفعولٌ من أجلِه. والمعنى: ما كَتَبْناها عليهم لشيءٍ من الأشياءِ إلاَّ لابتغاءِ مَرْضاتِ اللَّهِ، ويكون "كتب" بمعنى قضى، فصار: كَتَبْناها عليهم ابتغاءَ مرضاةِ اللَّهِ))[190].

(18) قرينة المخالفة:

يقول تمام: إن المخالفة مظهر من مظاهر تطبيق القيم الخلافية بجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة، ونحن لا نشعر بالارتياح إلى تفسير النحاة لمعنى باب الاختصاص؛ إذ يجعلون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولاً لفعل محذوف تقديره أخص أو أعني، ومع أن تقدير أخص منسجم مع اعتبار الاسم المختص من قبيل ما يدخل تحت عنوان التخصيص؛ إلا أننا نعزف عن هذا

187 - السمين الحلبي، الدر المصون، ج10، ص288.

188 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص199-200.

189 من الآية (27) من سورة الحديد.

190 السمين الحلبي، الدر المصون، ج10، ص257.

التقدير الذي ينقل مبدأ وجوب الاستتار من الضمائر إلى الأفعال، والذي يبدو لي أن القيمة الخلافية المراعاة في نصب هذا الاسم هي المقابلة بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب. ومن الأمثلة التي توضح المخالفة قولهم: (نحنُ العربَ نكرم الضيف)، فالنصب موضوع لئلا تُفهم إرادة الخبر في نحو (نحن العربُ. نُكرمُ الضيف)، وكذلك قوله: (لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ) فقد نصب الفعل «تشربَ» لئلا يُجْزَمَ فيفهم أن النهي يشمله، وكذلك قولهم: (ما قام القومُ إلا حماراً)، فقد نُصِب الحمار لأنه لو رُفِع لرُبّما ظن ظانّ أن الحمار من جنس القوم، وكذلك قولهم: (هذا زيدٌ الحسنُ وجهاً)، فلو رَفَعَ وقال (وجهٌ) لظن ظان أنه فاعل للصفة المشبهة، وقس على ذلك قولهم: (رأسَكَ والسيفَ)، و(سقياً لك ورعياً)، و(البدارَ البدارَ). وعلينا أن ندرك أن المخالفة المعنوية قيمة واحدة من القيم الخلافية، وأن القيم الخلافية أعم باعتبار أنها تكون بين مبنى ومبنى كما تكون بين معنى ومعنى[191] .

في قوله الكريم: (حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى...)[192]، قرأت السيدة عائشة[193] رضي الله عنها «والصلاةَ» بالنصب، وخرّجه الزمخشري على أنه اختصاص[194].

(19) قرينة النسبة:

النسبة من القرائن المعنوية، وتشمل معنى الإضافة ومعاني الأدوات التي تبلغ تسعة وعشرين معنى، وقد سبق الحديث عن قرينة الأداة، وتمام يفرق بين قرينة التخصيص وقرينة النسبة، فيرى أن التخصيص قيد على معنى الحدث لئلا يفهم على إطلاقه؛ في حين أن النسبة تعني إيجاد علاقة بين المجرور ومعنى الحدث الذي في علاقة الإسناد، فالتخصيص تضييق للحدث، والنسبة إلحاق

191 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص200-201.

192 - من الآية (238) من سورة البقرة.

193 - عائشة أم المؤمنين بنت أبي بكر، الصديقة بنت الصديق، رضي الله عنها. (ت 58هـ). ترجم لها: (الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد (ت430هـ)، معرفة الصحابة، ط1، 5ج، (تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ومسعد عبدالحميد السعدني)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ/2002م، ج5، ص149-150).

194 - السمين الحلبي، الدر المصون، ج2، ص499.

لأنها تضيف معنى الأفعال (الأحداث) إلى الأسماء (المجرورة) وتنسبها إليها، ولتقريب الصورة نفرق بين قولنا (صحا زيدٌ إذ تطلعُ الشمس) و(صحا زيدٌ في طلوعِ الشمس)، ففي المثال الأول نجد الظرف «إذ» دالاً على اقتران حدثين هما (صحوة زيد) و(طلوع الشمس)، فالظرف هنا لا يعني أن صحوة زيد وقعت داخل ظرف زماني هو طلوع الشمس، وإنما يعني أن صحوة زيد حادثةٌ تزامَنَتْ مع حادثة أخرى هي طلوع الشمس، ولذا نقول إن الظرف «إذ» قيّدَ وخَصَّصَ حادثة صحوة زيد حين قرنها بوقوع حادثة طلوع الشمس. وأما في المثال الثاني (صحا زيدٌ في طلوعِ الشمس) فنجد أن الأداة «في» قد دلت على أن طلوع الشمس ظرف زماني قد حوى حادثة صحوة زيد، ولذا يقال بأن شبه الجملة «في طلوع الشمس» متعلقة بالفعل «صحا».

والتعلق يكون بين حدث الفعل (الصحوة) وبين الاسم المجرور (الطلوع)، وليس بين زمن الفعل (المضي) والاسم المجرور؛ لأن المضي متعلق بحدث الفعل مباشرة باعتبار أن الفعل يدل على الحدث والزمن معاً[195].

وقد كان السمين يفصل في معاني الأحرف كلما تعرض لحرف جديد، من ذلك أنه عدّد معاني الحرف «على» فقال: ((و«على» حرف استعلاء حقيقةً أو مجَازاً، نحو: عليه دَيْنٌ، ولها معانٍ أُخَرُ، منها: المجاوزة كقوله:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيرٍ ... لَعَمْرُ اللهِ أعجبني رضاها

أي: عنّي، وبمعنى الباء: (حقيقٌ على ألاَّ أقولَ...)[196] أي بأَنْ، وبمعنى في: (..مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ...)[197] أي: في ملك، والمصاحبة نحو: (..وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى...)[198]، والتعليل نحو: (... وَلِتُكَبِّرُواْ اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ...)[199] أي: لأجل هدايته إياكم، وبمعنى مِنْ: (... حَافِظُونَ - إِلاَّ عَلَى

195 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص196-197، 201، 203، 224.

196 من الآية (105) من سورة الأعراف.

197 من الآية (102) من سورة البقرة.

198 من الآية (177) من سورة البقرة.

199 من الآية (185) من سورة البقرة.

أَزْوَاجِهِمْ...)[200] أي: إلا من أزواجهم، والزيادة كقوله:

أبى اللهُ إلاَّ أنَّ سَرْحَةَ مالكٍ على كلِّ أفْنانِ العِضاهِ تَرُوقُ

لأن «تروق» يتعدَّى بنفسه. ولكلٍّ موضعٍ من هذه المواضع مجالٌ للنظر))[201].

(20) قرينة التبعية:

قرينة التبعية معنوية تندرج تحتها أربع قرائن هي: النعت والعطف والتوكيد والبدل، وتتضافر مع التبعية قرائن لفظية أهمها المطابقة، وأهم قرائن المطابقةِ: المطابقةُ في الإعراب، وتتضافر مع التبعية أيضاً قرينة لفظية أخرى هي الرتبة، وفي ما يخص النعت فإنه يصف المنعوت، ويكون تارة مفرداً حقيقياً أو سببياً، وتارة جملة، وتارة شبه جملة. وأما التوكيد فيكون لفظياً بتكرار المؤكَّد، أو معنوياً بألفاظ معروفة، وأما عطف البيان فهو أن يفسر التابعُ إبهامَ متبوعه، فهو يقترب من المفعول المطلق المبين للنوع، ويقترب من التمييز والنعت؛ إلا أن عطف البيان يمتاز من المفعول المطلق والتمييز بالتبعية وقرائن لفظية، وأما عطف النسق فتتضافر فيه قرينة التبعية، وقرينة أداة العطف، وقرينة مطابقة الحركة[202].

يعد التوكيد واحداً من قرائن التبعية الأربع، وهو على نوعين: توكيد لفظي بإعادة اللفظ نفسه، وتوكيد معنوي بألفاظ محفوظة هي: نفسه، وعينه، وكله، وكلاهما، وأجمع، وأبتع، وأكتع، وأبصع[203]، ويستعان بهذه القرينة المعنوية في الحكم على ما يراد منه التوكيد فعلاً مما لا يراد منه، ومن هذا أن الذكر الحكيم كرر لفظ «فتَبَيَّنُوا» مرتين في آية واحدة من سورة النساء هي: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلاَ تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلاَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ اللّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُواْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِمَا

200 الآيتان (4-5) من سورة «المؤمنون»، وكذلك الآيتان (29-30) من سورة المعارج.

201 السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص69.

202 - حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص204.

203 هذا مشهور في كتب الشروح النحوية، ومنها شرح الرضي على الكافية، ج2، ص363.

تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (94)) فقيل إن الثانية توكيد لفظي للأولى؛ وكأن الكلام طال فخُشِيَ على المتلقي أن يغيب عن ذهنه التنبيه السابق على ضرورة أن يتثبت من إيمان الناس؛ لئلا تُزْهَق أرواح بريئة بالظن. وفي مقابل ذلك الرأي ذهب بعض النحاة إلى أن النظر في سياق كل من اللفظين المكررين كفيل بأن يرفع عن الثاني معنى التوكيد؛ لاختلاف متعلق كل منهما؛ إذ تقدير المتعلِّق الأول: (فتبينوا في أمر من تقتلونه)، وتقدير المتعلق الثاني: (فتبينوا نعمة الله)، وقد رجّح السمين التقدير الثاني لدلالة السياق عليه؛ ولأن الأصل عدم التوكيد[204] .

204 السمين الحلبي، الدر المصون، ج4 ص74.

الفصل الثاني:

أصناف القرائن الخارجية (المقامية)
في الدر المصون

كان تمام قد مهد في كتابه للعلاقة بين المقال والمقام فقال: ((وللدراسات اللغوية الحديثة اهتمام خاص بدراسة المعنى يقويه ويدعمه أن المعنى في نظر هذه الدراسات صدى من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية... ولقد كانت العناية بهذا الجانب الاجتماعي للغة سبباً في اعتبار المقال عنصراً واحداً من عناصر الدلالة لا يكشف إلا عن جزء من المعنى الدلالي، ويَنْقُصُ أن يستعين[205] بالمقام الدلالي الذي ورد فيه المقال حتى يصبح المعنى مفهوماً في إطار الثقافة الاجتماعية... ومن هنا أيضاً دعت الحاجة المنهجية إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معان فرعية: أحدها المعنى الوظيفي، وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظام أو في السياق على حد سواء، والثاني المعنى المعجمي للكلمة، وكلاهما متعدد ومحتمل خارج السياق، وواحد فقط في السياق، والثالث المعنى الاجتماعي أو معنى المقام، وهو أشمل من سابقيه))[206] .

ونفهم من حديث تمام في هذا الموضع وفي موضع آخر من الكتاب نفسه[207] أن للمعنى ثلاثة أقسام:

1) المعنى الوظيفي Functional meaning: الذي تدل عليه المباني التحليلية للصوتيات والصرف والنحو، وهذا المعنى الوظيفي محتمل لعدة معان خارجَ السياق المقالي، فإذا جاء السياق المقالي حدد معناه.

2) المعنى المعجمي Lexical meaning: الذي يعني معنى الكلمة قبل دخولها في سياق مقالي، ويشمل المعنى المعجميُّ الْمَعْنَيَيْنِ الوضعيَّ والمجازيَّ: وهو معنى محتمل أيضاً حتى يدخل في سياق مقالي فيحدده.

3) المعنى الدلالي أو الاجتماعي أو المقامي Context of situation: وهو يشمل المعنى الوظيفي، والمعنى المعجمي، ومعنى الموقف اللغوي.

((وللوصول إلى المعنى في صورته الشاملة لابد أن نستخدم الطرق التحليلية

205 الكلام هنا عائد على المقال، والمعنى: ويَنْقُصُ المقالَ أن يستعين بمقامه الذي ورد فيه حتى يصبح المعنى مفهوماً...

206 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص28-29.

207 المصدر نفسه، ص38-40.

التي تقدمها لنا فروع الدراسات اللغوية المختلفة... وهي الصوتيات والصرف والنحو (أي الفروع الخاصة بتحليل المعنى الوظيفي)، ثم المعجم (وهو الخاص بالمعنى المعجمي). والحقائق التي نصل إليها بواسطة التحليل على هذه المستويات حقائق جزئية بالنسبة إلى المعنى الدلالي، ذلك بأن هذه الحقائق إما أن تكون وظائف كما في الصوتيات والصرف والنحو، أو علاقات عرفية اعتباطية كما في المعجم))[208].

وقد مثل تمام على مراده بجملة هرائية من الشعر يقول فيها:

قاصَ التَجِيرُ شِحالَهُ بِتَرِيسِهِ الـ ... فاخي فَلَمْ يَسْتِفْ بِطاسيةِ البَرَنْ(*)

وقد ((وجدنا هذه الجملة الهرائية مكتملة الوظائف، ولكنها تفتقد العلاقات العرفية المعجمية؛ لأنها ليست مكونة من كلمات ذات معنى، وكذلك تفتقد العنصر الاجتماعي وهو المقام، ولقد كان اكتمال الوظائف سبباً في قدرتنا على إعراب الجملة، ولكن قصورها معجمياً واجتماعياً حال بينها وبين أن تكون نصاً عربياً مفهوماً))[209].

وفي حديثه عن المقام يضرب مثالاً عليه بمحاضرة انهمك فيها الأستاذ في شرح نقطة مهمة، وجميع الطلاب ينصتون بشغف، ثم دخل إلى الصف طالب عُرِفَ بالغفلة وسوء التقدير، فلم يدخل بحياء ولم يتسلل إلى أقرب مصعد؛ بل دخل أزهى من الطاؤوس، متئداً في مشيته، متصنعاً الوقار، فإذا به يمد صوته بالتحية «السلام عليكم»، فلابد أنْ سيضحكُ الأستاذ والطلاب من فعلته، وهذا الضحك هو الرد المناسب للمقام وإن لم يكن مناسباً لمقال التحية، وعندئذ تكون عناصر المقام هنا: المحاضرة، تعوُّدُ الطلاب على الخجل إذا تأخروا، المتكلم الذي لم يخجل، المنصتون، الأستاذ الذي صمت عند سماع العبارة، الوقار الذي تظاهر

208 المصدر نفسه، ص341.

208 المصدر نفسه، ص183.

209 المصدر نفسه، ص341.

به المتكلم، عبارة السلام عليكم. وربما كان الطالب ألثغ في السين، فيضاف إلى المقام (أو دواعي الضحك) داعٍ لغوي صوتي[210].

والمتأمل في كلام تمام يدركُ أنه كان يدرس مقال الضحك، ولم يكن يدرس مقال «السلام عليكم»، ولذا عدَّ مد الصوت واللثغة من عناصر المقام على الرغم من أنهما عناصر لغوية، ولو كان يدرس مقال «السلام عليكم» لكان مد الصوت واللثغة من عناصر المقال، ومن هنا صح لنا أن نعد الحالة اللغوية التي تميز بها العرب عند نزول الوحي من عناصر المقام المهمة للنص القرآني[211]. وهذا يقودنا إلى ما قلناه في الباب الأول من أن كل ما هو واقع خارجَ النص فهو من السياق الخارجي؛ حتى لو كان ظواهر لغوية مثل التقديرات والتأويلات.

والسياق الخارجي -كما قدمنا في الباب الأول- فضاء واسع يشمل كل ما هو خارج النص من ظروف آنية وغير آنية ومن تقديرات. وسنعرض في ما يلي ملامح من عناية نحاة الدر المصون به؛ علماً أن هذه الملامح لا تمثل أصنافاً معتمَدةً للقرائن[212]، ذلك لأن التقسيم المجدي لقرائن السياق الخارجي -في نظرنا- إنما يكون بالنظر من زاوية موضوعات هذه القرائن: أهي قرائن نفسية أم اجتماعية أم تاريخية أم نحوها، وهذه الملامح هي:

أثر السِّنِّ في توجيه مسألة معنى الواو:

في قول الله تعالى: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا)[213] قيل في إعراب"إسماعيلُ" إنه ((مبتدأٌ، وخبرهُ قولٌ محذوفٌ هو العاملُ في قولِه: "ربَّنا تَقبَّلْ"، فيكونُ "إبراهيم" هو الرافعَ، و"إسماعيلُ" هو الداعيَ فقط. قالوا: لأنَّ إسماعيلَ كان حينئذٍ طفلاً صغيراً، وَرَوْوه عن علي عليه السلام. والتقديرُ:

210 - المصدر نفسه، ص345-346.

211 يوسف، المناسبة بين المقال والمقام، ص52.

212 نفضل أن يكون تصنيف القرائن الخارجية على أساس الموضوعات أو العلوم إلى قرائن نفسية واجتماعية وعقلية ونحوها، وذلك لنتجنب أن تكون كل المحسوسات المادية وكل الأمور المعنوية الخارجة عن سياق النص قرائن، فيتسبب هذا في أن يقال عن الكرسي مثلاً إنه قرينة، ويقال عن العاطفة إنه قرينة، إلخ.

213 سورة البقرة (127).

وإذ يرفع إبراهيمُ حالَ كونِ إسماعيل يقول: ربَّنا تقبَّلْ منا))[214].

أثر الحالة النفسية في تقديم بعض الكلمات على بعض:

قال تعالى: (فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وِإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)[215] الألف واللام في قول السيدة مريم (وليس الذكر كالأنثى) جنسية على قول، وكان الأصل أن تقول (وليس الأنثى كالذكر)؛ وإنما عدلت عن ذلك لأنها بدأت بالأهم الذي كانت تريده، وهو المتلجلج في صدرها، والحائك في نفسها، فلم يجر لسانها في ابتداء النطق إلا به، فصار التقدير: (وليس جنس الذكر كجنس الأنثى باعتبار أن الذكر صالح لخدمة الأمور المتعبِّدات، وللتحرير، ولمخالطة الأجانب؛ بخلاف الأنثى)، ((ولولا هذه المعاني التي استنبطها العلماء وفهموها عن الله تعالى لم يكن لمجرد الإخبار بالجملة الليْسِيّةِ معنى؛ إذ كُلُّ أحدٍ يعلم أن الذَّكَر ليس كالأنثى))[216].

أثر حال المدعوِّ لهم في مسألة اختيار صيغة الجمع على صيغة التثنية:

في قوله تعالى (رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ)[217] قرأ ابنُ العباس[218] (مسلِمين) بصيغة الجمع، وفي هذا تأويلان: أولهما أن إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام أَجْرَيا التثنية مجرى الجمع[219]، وثانيهما أنهما أرادا أنفسيهما وأهلهما هاجر عليها

214 السمين الحلبي، الدر المصون، ج2 ص114.

215 سورة آل عمران (36).

216 السمين الحلبي، الدر المصون، ج3 ص136-137.

217 سورة البقرة (128).

218 أبو العباس عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم (ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وتوفي عام 68هـ). ترجم له: (ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد (ت883هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، ط2، 2ج (تحقيق برجستراسر)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1400هـ/1980م، ج1، ص425-426، رقم 1791).

219 من باب إجراء التثنية مجرى الجمع قوله تعالى: «تسوروا» عن الخصمَيْنِ اللذين احتكما إلى داود u في قوله عز وجل:)وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ...((سورة ص: 21).

السلام[220]. وعلى التأويل الثاني يكون ابن عباس رضي الله عنه قد نظر إلى السياق الخارجي حيث المدعوُّ لهم، فإذا هم جمع مكون من إبراهيم وإسماعيل وهاجر عليهم السلام.

- دور عِلْمِ المخاطَب في تحليل مسألة حذف المنعوت -وهو لفظ الجلالة- بعد لفظ «الرحمن»:

كنا قد ذكرنا فيما سبق أن الشنتمري قد ذهب إلى أن «الرحمن» في البسملة (بسم الله الرحمن الرحيم) بَدَلٌ، وحجتُه أنه جاء ذاتاً مستقلة غير محتاجة إلى غيرها في مثل قوله تعالى في سورةِ طه:)الرحمنُ على العرشِ استوى -(، والآن نذكر ردَّ السهيلي[221] عليه؛ إذ رأى أن «الرحمنِ» في البسملة نعت للفظ الجلالة (اللهِ)، ودليله على هذا أن من خاصة البدل أن ينوب عن المبدل منه باعتباره مبيّناً له، فإذا نظرنا في لفظ (الرحمنِ) والمبدل منه (اللهِ) رأينا أن المبدل منه هو أعرفُ المعارفِ ولا يحتاج إلى تبيين[222(7)]، مما يعني أن (الرحمنِ) نعتٌ للفظ الجلالة، وأن المنعوت يصح حذفه؛ لأنه معلوم لدى القارئ، وبهذا يحتج السهيلي على جواز حذف المنعوت بقرينة خارج السياق هي ثقافة القارئ المسلم التي تعينه على معرفة المنعوت بالرحمن. ومثل هذا المثال يدرسه النحاة عادة في مسألة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

- دور الشهرة في تخريج مسألة قطع الصفة:

قال السمين إن بعضهم قرأ في أول الفاتحة: (الحمدُ للهِ ربَّ العالمين)، وقرأ آخرون: (الحمدُ للهِ ربُّ العالمين)، وكلا القراءتين على القطع من التبعية، فيكون

---

220 - السمين الحلبي، الدر المصون، ج2 ص115.

221 - عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد الخثعمي السهيلي المالقي، أبو القاسم أو أبو الحسن، إمام في اللغة والنحو، سمع كتاب سيبويه على ابن الطراوة، وتخرج على أبي بكر بن العربي، من تآليفه الروض الأنف، والتعريف والإعلام فيما أبهم من القرآن، ونتائج الفكر، مات بمراكش سنة 588هـ. (الفيروزآبادي، البلغة، ص131-132).

222 (7) السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص30.

«ربُّ» خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو ربُّ العالمين)، ثم استطرد السمين ذاكراً شروط القطع، فقال إن القطع يجوز في الصفة إذا كان الموصوف معلوماً بدون صفته، وكانت الصفة مدحاً أو ذمّاً أو ترحُّماً[223]. فقوله (إن من شروط القطع أن يكون الموصوف معلوماً بدون صفته) إنما هو تعليق لصحة القطع على قرينة اجتماعية خارجة عن السياق هي شهرة الموصوف بين أهل لغته.

- أثر أسباب النزول في توجيه مسألة تأخير العامل عما تعلق به من الجار والمجرور:

اختلف النحاة في اللفظ الذي يتعلق به الجار والمجرور في)بسم اللهِ(، فذهب الكوفيون إلى أنه فعل محذوف تقديره (أقرأُ) أو (أبتدئُ)، وإلى هذا ذهب الزمخشري؛ لكنه رأى أن الفعل مؤخر عن الجار والمجرور، والتقدير (بسم الله أقرأُ أو أبتدئ)، وذلك ليفيد تقديمُ الجار والمجرور الاختصاصَ؛ لأنه وقع رداً على الكفرة الذين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم كقولهم (باسم اللات، باسم العزى)، ثم اعترض الزمخشريُّ على نفسه بآيةِ (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ)[224]، فأجاب بأن تقديم العامل في سورة العلق أوقع لأنها أول سورة نزلت، فكان الأمرُ بالقراءة أهم من مراعاة الرد على الكفرة[225]. فانظر كيف استعان الزمخشري بأسباب النزول – وهي الموقف الآنِيّ- ليبرهن على صحة رأيه.

ومن باب الاستعانة بأسباب النزول ما جاء في قوله تعالى: (قَدْ جَاءَكُم بَصَائِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ (104) وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (105))[226]، فقد قُرِئت لفظة "درست" بقراءات كثيرة، منها (دارَسْتَ) ومعناها (دارَسْتَ يا محمدُ غيرَكَ من

223 المصدر نفسه، ج1، ص45.

224 سورة العلق.

225 السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص22-23.

226 سورة الأنعام.

أهل الأمم الماضية، فحفظت أخبارهم، ثم جئت تقولها لنا)، فقد اتهموا النبي ﷺ بأنه تعلم القرآن من سَلْمان[227] وأبي فُكَيْهَة عَدّاس[228]، ولذا قال الله تعالى على لسانهم في موضع آخر: (وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ (103))[229]، وكذلك قراءة (دارَسَتْ) على تقدير (دارَسَتْكَ الجماعة أي أبو فكيهة وسلمان)[230]، فتخريج كلا القراءتين معتمد على أسباب النزول، فأما القراءة الأولى (دارَسْتَ) فالمفعول به فيها غير مذكور، وأما القراءة الثانية (دارَسَتْ) فالفاعل فيها غير مذكور، وتقديرهما مستنبط من تاريخ أحداث هذه الآيات.

(7) اعتماد العقل في مسألة نوع أل في آية الحمد:

الألف واللام في «الحمدُ» في قوله تعالى: (الحمدُ للهِ ربِّ العالمين) قيل: للعهد، وقيل: للاستغراق، وقال الزمخشري: لتعريف الجنس[231]، ومنعَ الزمخشري

227 أبو عبدالله سلمان الفارسي (ت 36هـ على خلاف). ترجم له: (الأصبهاني، معرفة الصحابة، ج2، ص455-456).

228 قيل هو مولى بني عبدالدار، وإنه من الأزد، أسلم قديماً بمكة فعذبه قوم من بني عبدالدار، يبطحونه في الرمضاء وفي رجله القيد، فيضعون عليه صخرة. وقيل هو مولى صفوان بن أمية بن خلف الجمحي، وأنه أسلم حين أسلم بلال، فعذبه صفوان. هاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية، ومات قبل بدر. (ابن الأثير، أبو الحسن عز الدين علي بن محمد الجزري (ت630هـ)، أُسدُ الغابة في معرفة الصحابة، ط1، 5ج (تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ/1994م، ج6، ص241، رقم 6167).

229 سورة النحل.

230 السمين الحلبي، الدر المصون، ج5 ص96-97.

231 في كتاب الإربلي، علاء الدين بن علي (ت741هـ)، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ط1، (تحقيق إميل يعقوب)، دار النفائس، بيروت، 1412هـ/1991م، ص305: يضعنا الإربلي بين نوعين للحرف «أل» هما:

1 - النوع الأول: هو أل المؤثرة (التعريفية)، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أداة الحقيقة: وهي التي يقصد بها تعريف ماهية الشيء بغض النظر عن التفكر في أفراده، فنحن نقول (الرجلُ خيرٌ من المرأة)، فكأنك تتصور أن الرجل كائن واحد بلا أفراد، وأنه خير من كائن آخر بلا أفراد أيضاً هو المرأة.

القسم الثاني: أل الجنسية: وهي التي يقصد بها تعريف ماهية الشيء مع إرادة الأفراد، فنحن نقول (الدينار الحُمُرُ خيرٌ من الدرهم البِيض)، ودليل إرادتك الأفراد أن المعنى (الدنانير الحمر خير من الدراهم البيض). وتنقسم أل الجنسية إلى استغراقية وإحاطية، فالاستغراقية يقصد بها تعريف كل ذوات الجنس نحو (إنَّ الإنسانَ لفي خُسر) أي كل الناس. والإحاطية يقصد بها تعريف كل صفات الجنس نحو (زيدٌ كُلُّ الرجُلِ) أي المتصف بكل خصال الرجال.

القسم الثالث: أل العهدية: يقصد بها تعريف بعض الأفراد، وتكون عهدية ذكرية إذا كانت تعرف ما سبق

كونها للاستغراق ولم يبين وجه اختياره، فقال السمين محاولاً تبيين وجهة نظر الزمخشري: ((إن المطلوب من العبد إنشاء الحمد لا الإخبار به، وحينئذ يستحيل كونها للاستغراق؛ إذ لا يُمْكِنُ العبدَ أن يُنْشِئَ جميعَ المحامد منه ومن غيره؛ بخلاف كونها للجنس))[232]، ومعنى ذلك أن تعريف الحمد في الآية كان يحتمل غير معنى، فلما لم يكن في السياق قرينة تصرف التعريف إلى أحد المعاني استعان الزمخشري بقرينة عقلية التي قادته إلى عدم معقولية كون أل للاستغراق؛ باعتبار أن العبد لا يمكنه أن يتحدث إلا عن نفسه.

(8) أثر اختلاف لغات العرب في جملة لا النافية للجنس:

اختلف النحاة في إعراب لا النافية للجنس واسمها وخبرها، وعليه قال السمين الحلبي في إعراب (لَا رَيْبَ فِيهِ)[233]: إن "لا" نافيةٌ للجنس، واسمها "ريب"، وخبرها "فيه"؛ إلا أن بني تميم لا تكاد تذكر خبر لا النافية للجنس، فالأولى أن يكون محذوفاً تقديره "لا ريب كائنٌ"[234]، ويكون الوقف على «ريب» حينئذ تامّاً[235]. فالسمين هنا يستعين في تخريجه بعادة لغوية من عادات إحدى القبائل العربية، وهي عادة لم ترد في سياق الآية.

ذكره في الكلام)... كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا (15) فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ.. (16)([سورة المزمل]، أو تكون عهدية حسية كقولك: (المولى يقول كذا) تقصد نفسك، أو تكون عهدية ذهنية حينما يكون المخاطب على علم بالمعرّف الذي يقوله المتكلم.

2 -النوع الثاني: أل الزائدة: وهي التي تكون عوضاً عن محذوف من الكلمة أو تكون زائدة غير معوِّضة، فمثال التي للعوض قولك: (زيدٌ حسنُ الوجهِ) أي (حسنٌ وجهُهُ) فهي عوض عن الضمير، ومثال التي ليست عوضاً قولك: (جاؤوا الجمَّ الغفيرَ) أي جماً غفيراً.

ومن كلام الزمخشري الذي ذكرناه في المتن، والذي قال فيه إن (أل) في "الحمد" لتعريف الجنس؛ نفهم أنها أداة الحقيقة.

232 السمين الحلبي، الدر المصون، ج1 ص37-38.

233 سورة البقرة .

234 جاء في الدر المصون للسمين ج1، ص39 :((ولا بد من ذكر قاعدة هاهنا لعموم فائدتها، وهي أن الجار والمجرور والظرف إذا وقعا صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً تعلقا بمحذوف، وذلك لمحذوف لا يجوز ظهوره إذا كان كوناً مطلقاً... ثم ذلك المحذوف يجوز تقديره باسم أو فعل إلا في الصلة فإنه يتعين أن يكون فعلاً...)) ويسمى المحذوف: المتعلَّق به، ويسمى المذكور: المتعلِّق.

235 - المصدر نفسه، ج1، ص83.

(9) دور الخلاف الفكري والعقدي في مسألة البدل أو العطف:

من باب الخلاف العقدي ما حدث في توجيه زمن الفعل في قوله تعالى: (وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ موسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ)[236]، فقد فهم بعضهم أن "لن" تفيد التأبيد حتى إن ابن عطية[237] قال إنها كذلك لولا ورود حديث يشير إلى أن أهل الجنة يرونه، وعلق السمين على قول ابن عطية وغيره بأن قولهم إن نفي المستقبل بعد «لن» يعم جميع الأزمنة المستقبلة صحيح، لكن لمَدْرَك آخر هو أن الفعل نكرة، والنكرة في سياق النفي تَعُمّ[238]. فالسمين هنا يشير إلى اختلاف طوائف المسلمين في فهم «لن تراني»، فثمة من ينفي رؤية الله يوم القيامة، وثمة من يُثبِتُها.

(10) أثر نفسية المتكلم في قلب أصل التركيب:

اختلف العلماء في قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: (حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ...)[239]؛ إذ تعني الآية: أنا واجبٌ على قولِ الحق، وكان الأصل أن يكون التركيب: (قولُ الحقِ واجبٌ عَلَيَّ). وقد اجتهد العلماء في تخريج هذا الإشكال في التركيب، فكان مما قاله بعضهم: ((الأَوْجَهُ والأَدْخَلُ في نُكت القرآن: أن يُغْرِق موسى عليه السلام في وصفِ نفسه بالصدق في ذلك المقام لا سيما وقد رُوِيَ أَنَّ فرعون -لعنه الله- لمَّا قال موسى: إني رسولٌ من رب العالمين؛

236 سورة الأعراف (143).

237 - أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عبدالرحيم أو عبدالرحمن، القاضي الغرناطي، صاحب التفسير، كان فقيهاً جليلاً، عارفاً بالتفسير والحديث، نحوياً أديباً، روى عن أبيه الحافظ أبي بكر، وعنه ابن مضاء، ولد سنة 481، وتوفي سنة 542هـ على خلاف. (السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص73.

238 السمين الحلبي، الدر المصون، ج5، ص449.

239 سورة الأعراف (105).

قال له: كَذَبْت، فيقول: أنا حقيقٌ على قولِ الحق؛ أي: واجبٌ عليَّ قولُ الحق أن أكونَ أنا قائلَه والقائمَ به، ولا يرضى إلا بمثلي ناطقاً به))[240] . فهذا التخريج يعني أن موسى عليه السلام قد قَلَبَ الوضع، فجعل واجباً على الحق أن يختاره لينطق به، فليس موسى هو الذي يتوسل إلى الحق لكي يقبله ناطقاً به؛ وإنما على الحق أن يكون حرياً بموسى. وهو تخريج يستند إلى قصة موسى وما حدث فيها من تكذيب فرعون له، فجاءت هذه العبارة لتجعل موسى هو الأصل، وتجعل الحق فرعاً منه.

(11) أثر علم السامع في تحديد وظيفة الحرف:

وقد يراعي المحلل النحوي علم السامع بسبب نزول الآية، فيبني على هذا العلم تحديده لمعاني بعض الحروف نحو قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ)[241]: هذه همزةُ الاستفهامِ دَخَلَت على حرفِ النفيِ، فَصَيَّرَتِ النفيَ تقريراً، وكذا كلُّ استفهامٍ دخَلَ على نفي نحو: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)[242]، (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)[243] فيمكن أن يكونَ المخاطبُ عَلِمَ بهذه القصةِ قبلَ نزولِ هذه الآيةِ، فيكونُ التقريرُ ظاهراً أي: قد رأيتَ حالَ هؤلاء. ويمكن أنه لم يَعْلَمْ بها إلا مِنْ هذه الآيةِ، فيكون معنى هذا الكلامِ التنبيهَ والتعجُّبَ من حالِ هؤلاءِ، والمخاطَبُ رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلمَ أو كُلُّ سامِعٍ. ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بهذا الاستفهام التعجبَ من حالِ هؤلاءِ، وأكثرُ ما يَرِدُ كذلك: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْماً)[244]، (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ)[245]))[246].

---

240 السمين الحلبي، الدر المصون، ج5، ص403.

241 في القرآن آيات كثيرة تبدأ بقوله تعالى «ألم تر إلى الذين...»، منها قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَشْكُرُونَ (243)) سورة البقرة.

242 سورة الانشراح .

243 من الآية (36) من الزمر.

244 من الآية (14) من المجادلة.

245 من الآية (45) من الفرقان.

246 السمين الحلبي، الدر المصون، ج2، ص505.

(12) أثر نية المتكلم في مسألة تحديد المبتدأ والخبر:

في أول سورة البقرة في قوله تعالى: (ألم ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه)[247]؛ نجد الوجوه الإعرابية تتعدد كثيراً بسبب احتجاب قصد الله ومراده من هذه العبارة، فصار الإعراب على وجوه مختلفة بحسب القصد الذي يظنه كل مُحَلِّل:

الوجه الأول: أن تكون (ألم) مبتدأ، و(ذلك) مبتدأ ثانياً، و(الكتابُ) خبر المبتدأ الثاني، وجملة (ذلك الكتابُ) خبر المبتدأ الأول، وأغنى الربط باسم الإشارة، و(لا ريب فيه) جملة مستأنفة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها.

الوجه الثاني: أن يكون (ألم) مبتدأ، وخبره (ذلك)، و(الكتابُ) صفة لذلك أو بدل منه أو عطف بيان، و(لا ريب فيه) جملة مستأنفة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها.

الوجه الثالث: أن يكون (ألم) مبتدأ، و(ذلك) مبتدأ ثان، و(الكتابُ) صفة لذلك أو بدل منه أو عطف بيان، و(لا ريب فيه) خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر للمبتدأ الأول.

فكل هذه الوجوه وغيرها التي أوردها السمين الحلبي[248] جائزة لأجل أن كل محلل نحوي يخمن نية المتكلم التي يكون بمقتضاها توجيه إعراب تلك الألفاظ.

ومن شواهد اعتماد نية المتكلم في التحليل النحوي الخلاف في إعراب (الذين يؤمنون) من قوله تعالى: (ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (2) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (3))[249]؛ إذ إن لفظ (الذين) يحتمل الرفع والنصب والجر:

- فأما جر (الذين) فلأنه نعت للمتقين، أو بدل منه، أو عطف بيان عليه.

247 - سورة البقرة (1، 2).

248 - انظر في: الدر المصون، السمين الحلبي، ج1، ص81.

249 - سورة البقرة.

- وأما رَفْعُه فلأنه خبر مبتدأ محذوف على معنى القطع، أو لأنه مبتدأ وخبره (أولئك) الأولى التي في (أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)[250]، أو يكون الخبر (أولئك) الثانية التي في الآية نفسها، وهذان القولان رديئان منكران؛ لأن الآية الرابعة تَفْصِل (أولئك) عن مبتدئه بعطف في قوله: (والَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ)[251]، وقولُهم إن الواو زائدة؛ لا يُلتفت إليه.

- وأما النصب فعلى القطع.

والمتأمل في تلك الأوجه الإعرابية السابقة التي عُرِضَتْ في الدر المصون[252] يُدْرِك أن الإعراب يختلف بسبب احتجاب قصد الله من آياته.

بالإضافة إلى ما سبق من قرائن خارجية؛ نجد أن ثمة قرائن لغوية خارجة عن السياق الداخلي بسبب عدم كونها ألفاظاً مذكورة في النص، ولا معانيَ مفهومة من ألفاظ النص، ولهذا لابد من أن يشملها مفهوم السياق الخارجي، ونحن نسوق لها المسائل التالية علماً أننا في الفصل الثاني من الباب الثالث سنذكر أمثلة أخرى عليها:

مسألة تحديد الكلمات التي تتركب منها «إياك»:

حين أراد السمين تحليل آية (إياك نعبدُ وإياك نستعين (5))[253] قال إن النحاة اختلفوا في لفظ (إياك)، فقال الجمهور إنه ضمير، وقال الزجاج هو اسم ظاهر، والقائلون بإضماره اختلفوا فيه على أربعة أقوال، أولها أنه كله ضمير، وثانيها أن (إيا) ضمير وما بعده حروف تبين ما يراد به من الخطاب أو الغَيبة أو التكلم، وثالثها أن (إيا) عماد وما بعده ضمير، ورابعها أن (إيا) ضمير، وما بعده اسم مضاف إليه، وهذا الرأي الأخير هو الذي رجحه بعضهم باعتبار أنه ورد ما يعضده

250 سورة البقرة -.
251 سورة البقرة -.
252 انظر في ج1، ص91.
253 سورة الفاتحة.

في قول العرب (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابِّ)، فالشواب مضاف إليه[254]. وهذا يعني أن أصحاب هذا الرأي قد استعانوا لإثبات وجهة نظرهم بما هو خارج النص، وذلك بإحلال لفظ (الشواب) محل الاسم الذي بعد (إيّا) للدلالة على أنه في محل جر.

مسألة معنى الباء و»مِن«:

ذهب السمينُ الحلبي إلى أن الباء تدل على الاستعانة في جملةِ (أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمِ)، وأن (مِنْ) تدل على التعليل، واستدل على صحة مذهبه بأن جملة (أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمِ) تعادل في المعنى جملة (أعوذُ مستعيناً باللهِ من أجلِ الشيطانِ)[255]. فانظر كيف أدخل السمين إلى الجملة كلمات لم ترد في سياقها لكي يتوصل إلى تحديد معاني الحروف الواردة في جملة الاستعاذة.

مسالة زيادة الباء:

تزاد الباء مطردة في مواضع، منها فاعل كفى (... وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا)[256]، وخبر ليس (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ...)[257]، ودليل زيادتها قرينة لغوية خارجة عن سياق الباء هي اختبار إمكان إسقاطها دون تأثير في معنى السياق[258]، ومن هذا القبيل إسقاطها في قول الشاعر:

كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا[259].

254 السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص55.
255 المصدر نفسه، ج1، ص9، وهناك حديث مفصل للسمين عن معاني الباء في ج1، ص14-17.
256 سورة النساء.
257 من الآية (36) من سورة الزمر.
258 هذا على قول أن بعض حروف المعاني قد تأتي زائدة.
259 السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص15.

- مسألة إعراب جملة المقول:

في قوله تعالى: (وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ)[260] ذهب البصريون إلى أن (يا بني) منصوبة بفعل مقدر هو (فقال يا بني)، وذهب الكوفيون إلى أنها منصوبة بفعل الوصية (وصّى) لأنه في معنى (قال)[261](7). فالبصريون يستعينون بقرينة خارجية هي تقدير فعل القول.

- مسألة مجيء نائب الفاعل جملة:

في قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ)[262] قال أبو البقاء ومن تَبِعَهُ إن نائب الفاعل مضمر تقديره (قولٌ)، ويُفَسِّر هذا المضمرَ سياق الكلام، والمعنى (وإذا قيل لهم قولٌ سديدٌ)، وجملة (لا تفسدوا) مُفسِّرة لا محل لها من الإعراب، وذلك لأنه إذا أمكن الإسناد المعنوي لم يُعْدَل إلى الإسناد اللفظي، والجملة لا يمكن أن تقوم مقام الفاعل[263]. فأبو البقاء يقدر نائب الفاعل ويتصوره خارج النص.

ونشير في نهاية هذا الباب الثاني إلى أن ما عرضناه من قرائن حسب تصنيف تمام حسان كان على نحو ما ذكره ((في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، ولكن في كتابه الأخير «الخلاصة النحوية[264]» اختلف تقسيم القرائن؛ حيث قسم القرائن إلى خمسة أنواع:

1 - صوتية هي علامة الإعراب.
2 - صرفية تتمثل في نوعين: الأدوات وحروف المعاني، ثم البنية أي الصيغة.
3 - سياقية أي تعنى بدلالة سياق اللفظ.
4 - حالية تخص الموقف اللغوي أي المقام.

260 من الآية (132) من سورة البقرة.
261 السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص58-59.
262 سورة البقرة (11).
263 السمين الحلبي، الدر المصون، ج1 ص136.
264 حسّان، تمام (1420هـ/2000م)، الخلاصة النحوية، ط1، القاهرة: عالم الكتب، ص-٤٢٢.

-5 نحوية تتفرع إلى ثلاث قرائن:

أ- قرينة التضام: وتتفرع إلى الذكر والحذف، والوصل والفصل، والزيادة، والحيز بالافتقار أو الاختصاص، والمناسبة التي إما أن تكون نحوية أو معجمية.

ب- وقرينة الربط: وهي إما بالإحالة أو المطابقة.

ج- وقرينة الرتبة: وتكون محفوظة أو غير محفوظة.

والملحوظ في كلتا التجربتين ما يلي:

أ- ترك تمام في التجربة الأولى القرائن المعنوية الخارجة عن الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية؛ كقضية المعنى الناشئ بين أداة النداء والمنادى.

ب- أضاف تمام في التجربة الثانية دلالة السياق وجعلها مستقلة عن الأصوات والصرف والنحو رغم أنها قرينة تُغْنَى بمعنى الجملة، والأجدر في رأينا اعتبارها قرينة نحوية.

ج- لم يعد الأساس في تصنيف القرائن كونها لفظية أو معنوية؛ بل صار على أساس موضوعها أي علمها، وفي رأينا أن طالب العلم المهتم بدراسة القرينة لن يهمه كثيراً أن تكون صوتية أو صرفية أو نحوية بقدر ما يهمه أن يعلم العلل المعنوية واللفظية والمقامية التي يمكن أن يستنتجها من السياق[265] أو المقام.

د- نقل المؤلف قرائن النسبة إلى باب القرائن الصرفية، وكان يمكنه أن ينظر إلى القرينة الواحدة بزاويتين: زاوية المعنى وزاوية المبنى، فبعض القرائن قد تكون مكوناتها صالحة لئن تجعلها قرينة معنوية وقرينة لفظية في الوقت نفسه، ومثال هذا حروف المعاني؛ فهي إذا نظرت إلى شكلها كانت قرائن لفظية تقودنا إلى حكم الاسم المجرور مثلاً، وإذا نظرنا إلى معناها وجدنا أن معانيها قرائن معنوية تسعفنا في معرفة أنَّ[266] بعدها يأتي اسم يتضمن المحل الذي يقع فيه معناها.

هـ- ترك تمام في التجربة الثانية قرينة الإسناد وقرينة التخصيص وقرينة التبعية، وبذلك قلّص من القرائن المعنوية وركز على القرائن اللفظية التي تدخل المعاني في علاقاتها بالمقرونات...

265 يعني النص.

266 اسم «أنَّ» هو ضمير الشان.

و- أدخل المؤلف قرينة المطابقة التي كانت مستقلة في التجربة الأولى ضمن قرينة الربط، وأضاف إلى الربط قرينة الإحالة))[267] .

وقد فضلنا تصنيفه للقرائن الذي ورد في كتابه الأسبق لكونه تصنيفاً يعتني بتقسيم القرائن من حيث انتماؤها للفظ أو المعنى لا من حيث انتماؤها إلى المستويات اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

ونختم هذا الباب الثاني بالتنبيه على ما يلي:

1) إن قرائن تمام حسان الداخلية والخارجية -أو المقالية والمقامية كما يسميها هو- ليست هي كل القرائن التي يستعين بها النحاة في تحليلهم، ولنا في نهاية الفصل الثاني من الباب الثالث نماذج من قرائن أخرى داخلية وخارجية لم يذكرها تصنيف تمام، ولا يعني هذا أن تماماً يقصُر القرائن النحوية في الأصناف التي ذكرها.

2) جعل تمام الأداةَ قرينة لفظية، وجعل المعنى الناشئ من علاقتها بالفعل أو ما قام مقامه: قرينة معنوية سماها النسبة؛ لكنه حين أتى إلى الباء الدالة على التعليل جعلها دالة على قرينة معنوية هي الغائية. وجعل الواو الدالة على المعية داخلة في قرينة معنوية هي المعية. وجعل الواو الدالة على الحالية تابعة لقرينة معنوية هي الملابسة. وحين أتى إلى «إلا» الدالة على الاستثناء جعلها تابعة لقرينة معنوية هي الإخراج. وجعل أدوات العطف داخلة في قرينة معنوية هي التبعية.

وهنا نسأل: لماذا نعتبر الأداة قرينة لفظية إذا دلت على النسبة (التعلق) فقط، ولا نعتبرها قرينة لفظية إذا دلت على الغائية أو المعية أو الملابسة أو الاستثناء أو العطف؟

صحيح أن النسبة قرينة معنوية غير قرائن التخصيص (الغائية والمعية والملابسة والإخراج) وغير قرينة التبعية؛ لكن هذا لا يمنع من جَعْلِ الأدوات

267 الكندي، التعليل النحوي، ص273-274.

الدالة على غير النسبة قرائن لفظية، لأن أية قرينة معنوية لابد من أن تستعين بقرائن لفظية ومعنوية تتسبب في نشوء المعنى الذي يربط العامل بالمعمول، ومن هذا أن قرينة النسبة قد تكون ناشئة من إضافة لفظ إلى لفظ، ونلحظ هذه (الإضافة بالنسبة) بقرينتين: أولاهما الإعراب بالجر الذي يطرأ على المضاف إليه، وثانيهما: معنى الملكية أو الاختصاص الذي بين المضاف والمضاف إليه.

الباب الثالث

نموذج تطبيقي من قرائن التحليل
في التراث النحوي:
تحليل آيات من سورة يوسف
في الدر المصون

تمهيـد

في هذا الباب الثالث (بما فيه من فصلين) اخترت عَيِّنَةً تمثل التحليل النحوي في الدر المصون وعلاقته بالسياق، وقد بنيت اختياري على الأسس التالية:

1) تُمَثِّل العينة المختارة تحليل السمين والنحاة لآيات من سورة يوسف u، وهي من الآية الأولى إلى الآية العشرين، فأما سبب اختيار نص قرآني قصصي بدلاً من نص قرآني في الوعيد أو الأحكام الفقهية ونحوها فهو أن القصص أكثر ارتباطاً بالسياق الخارجي من غيرها، ولأن آيات الأحكام قصيرة ولها أسباب نزول في العادة تتيح معرفة المقام على خلاف آيات القصص فإنها طويلة، فيصعب معها تمحُّل إيجاد مناسبة بين مقالها ومقامها، وإنما تحتاج من الباحث إلى جهد التفكير وسبر أغوار الموقف الغائب عنها.

وأما علل انتقاء سورة يوسف دون غيرها من السور فهي ترجع إلى مميزات كثيرة في السورة ذكرها العلماء منها:

أ- ورد في مجمع البيان: ((وقيل أراد بأحسن القصص قصة يوسف وحدها؛ لأنها تتضمن من الفوائد والنكت والغرائب ما لا يتضمنه غيرُها، ولأنها تمتد امتداداً لا يمتد غيرُها مثلَه))[268] .

ب- وفي الجامع لأحكام القرآن: ((واختلف العلماء: لِمَ سُمِّيت هذه السورة أحسنَ القصص من بين سائر الأقاصيص؟ فقيل: لأنه ليست قصة في

268 الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (ت502هـ)، مجمع البيان في تفسير القرآن، ط1، 5مج، 10ج، (تحقيق الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، د.ت، ج5، ص267.

القرآن تتضمن من العبر والحكم ما تتضمنه هذه القصة؛ وبيانُه قوله في آخرها: (لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الأَلْبَابِ ...)[269]. وقيل: سمّاها أحسن القصص لحُسن مجاوزة يوسف إخوته، وصبره على أذاهم، وعفوه عنهم -بعد الالتقاء بهم- عن ذكر ما تعاطوه، وكرمه في العفو عنهم؛ حتى قال: (... لاَ تَثْرَيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ...)[270]. وقيل: لأن فيها ذكر الأنبياء، والصالحين، والملائكة، والشياطين، والجن، والإنس، والأنعام، والطير، وسير الملوك والممالك، والتجار، والعلماء، والجهال، والرجال، والنساء وحيلهن ومكرهن، وفيها ذكر التوحيد، والفقه، والسِّيَر، وتعبير الرؤيا، والسياسة، والمعاشرة وتدبير المعاش، وجُمل الفوائد التي تصلح للدين والدنيا. وقيل: لأن فيها ذكر الحبيب والمحبوب وسيرهما. وقيل:)أحسنَ(هنا بمعنى أعجب. وقال بعض أهل المعاني: إنما كانت أحسن القصص لأن كل من ذكر فيها كان مآلُه السعادةَ؛ انظر إلى يوسف وأبيه وإخوته، وامرأة العزيز؛ قيل: والمَلِكُ أيضاً أسلم بيوسف وحسُن إسلامُه، ومستعبر الرؤيا الساقي، والشاهد في ما يقال، فما كان أمر الجميع إلا إلى خير))[271].

ج- قصة يوسف عليه السلام هي القصة الوحيدة التي استفتحها مولانا عز وجل بقوله: (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ (3) إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ ...(4)) وقد ذكر السمين الحلبي أن بعض العلماء ذهب إلى أن "أحسنَ" نائب عن المفعول المطلق، وأن المفعول به للفعل "نقصُّ" هو "إذ" بمعنى وقت،

269 من الآية (111) من سورة يوسف.

270 من الآية (92) من سورة يوسف.

271 القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، د.ط، 12مج، 22ج، (تحقيق الشيخ هشام سمير البخاري)، دار عالم الكتب، الرياض، 1423هـ/2003م، ج9، ص80.

وعلى هذا التخريج تكون أحسنُ القصص هي قصة يوسف[272]. وفي هذا الشأن ((يظهر الإعجاز بدعوى القرآن التي طرحها للتحدي؛ بما تحمل من أبعاد فنية لم تكن قد تبلورت بعدُ على مستوى الآداب العالمية: دعوى أحسن القصص؛ مستخدماً أفعل التفضيل على عمومه تأكيداً للتحدي. وبعد التحدي بالحروف المقطعة، وبأنه أحسن القصص؛ يخلص النص بسرعة إلى عرض قصة يوسف بأبعادها الفنية الرائعة الرائدة، وأعماقها الإنسانية، وأهدافها النفسية والاجتماعية، غير مُغْفِل سُبُل العِظَة والاعتبار وعوامل التبصُّر، وبخاصة أن النبي كان يمر بعام الحزن))[273] .

د- ذُكرت فوائد كثيرة لقصة يوسف عليه السلام في كتاب اللباب: ((فإحدى الفوائد في هذه القصة: أنه لا دافع لقضاء الله، ولا مانع من قدر الله، وأنه تعالى إذ قضى لإنسان بخير فلو اجتمع العالم لم يقدروا على دفعه. والفائدة الثانية: أنها تدل على أن الحسد سبب الخُذلان والنقصان. والفائدة الثالثة: أن الصبر مفتاح الفرج؛ كما في حق يعقوب عليه الصلاة والسلام، فإنه لمّا صبر نال مقصوده، وكذلك يوسف صلوات الله وسلامه عليه))[274] .

هـ- وفي ظلال القرآن: ((والسورة ذات طابع متفرد في احتوائها على قصة يوسف كاملة، فالقصص القرآني -غير قصة يوسف- يَرِدُ حلقات، تناسب كُلُّ حلقةٍ منها أو مجموعةُ حلقاتٍ موضوعَ السورةِ واتجاهَها وجَوَّها، وحتى

272 سنفصّل هذا في المسألة - من الجدول الوصفي التجريدي لمسائل سورة يوسف عليه السلام؛ إلا أننا سنوجز هنا رأي السمين في عامل "إذ" كما ورد في الدر المصون، ج6، ص431: العامل هو "نقُصُّ"، وعلى هذا تكون "إذ" مفعولاً به، والمعنى (نقصُّ عليك وقتَ قولِ يوسف كيتَ وكيتَ)، وهي بهذا تخرج عن الظرفية وعن المضي. ويجوز أن تكون "إذ" ظرفًا غير دال على المضي إذا قَدَّرْتَ أن المفعول به للفعل "نقص" محذوف تقديره "الحال"، ويكون المعنى: (نقص عليك الحالَ وقتَ قولِ يوسف كيت وكيت).

273 نوفل، أحمد (1420هـ/1999م)، سورة يوسف: دراسة تحليلية، (ط2)، عمّان: دار الفرقان، ص37.

274 ابن عادل الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي الحنبلي (ت بعد 880هـ)، اللُّباب في علوم الكتاب، ط1، 20ج، (تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوّض)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/1998م، ج11، ص6.

القصص الذي ورد كاملاً في سورة واحدة -كقصص هود وصالح ولوط وشعيب- وَرَدَ مختصراً مجملاً، أما قصة يوسف فوردت بتمامها وبطولها في سورة واحدة، وهو طابع متفرد في السور القرآنية جميعاً. هذا الطابع الخاص يتناسب مع طبيعة القصة، ويؤديها أداء كاملاً، ذلك أنها تبدأ برؤيا يوسف، وتنتهي بتأويلها؛ بحيث لا يناسبها أن تكون حلقةٌ منها -أو جملةُ حلقاتٍ- في سورة وتكون بقيتها في سورة أخرى... إن قصة يوسف -كما جاءت في هذه السورة- تمثل النموذج الكامل لمنهج الإسلام في الأداء الفني للقصة بقدر ما تمثل النموذج الكامل لهذا المنهج في الأداء النفسي والعقيدي والتربوي والحركي أيضاً، ومع إن المنهج القرآني واحد في موضوعه وفي أدائه؛ إلا أن قصة يوسف تبدو وكأنها المعرِض المتخصص في عرض هذا المنهج من الناحية الفنية للأداء))[275].

و- إن هذه القصة شملت جُلّ سيرة يوسف u، ولم تكتف بمشاهد مفرّقة من حياته كما هو الحال فيما يخص سائر قصص الأنبياء في القرآن.

ز- وقصة يوسف ((طريفة في المضمون والأحداث، من الرؤى إلى الإلقاء في البئر، إلى البيع في مصر، إلى المراودة، إلى السجن، ثُم المُلك، وغيرها من الأحداث. كلُّها مما تفردت به السورة الكريمة، والقصة العظيمة. وفي سبيل تأكيد هذه الشخصية المتفردة حشدت السورة من التعابير والصور البيانية ما لم يتكرر في سورة أخرى، وهذه بعض الاستعمالات البلاغية والتعبيرات الخاصة التي لم تتكرر في سورة أخرى: أحد عشر، اطرحوه، غيابة الجب، يرتع، الذئب، قميصه، بضاعة، هيت، قَدَّتْ، شغفها، سِكّيناً، حاشَ لله، السجن، أصْبُ، خُبزاً، حَصْحص، رحالِهم، نَمِيرُ، بعيرٍ، صُواعَ،

275 قطب، سيد (1425هـ/2004م)، في ظلال القرآن، ط34، 5مج، 30ج، القاهرة: دار الشروق، مج4، ج12، ص1951.

وعاءِ، معاذَ اللهِ، العِيرُ، حَرَضاً، بَثّي، تثريبَ، البدوِ، تَعْبُرون، جهّزَهم بِجَهازِهم، تَفْتَأُ، دَلْوَه، دراهمَ، أعصِرُ، عِجافٌ، تُفَنّدونِ، غَلّقَتْ، رَوْحِ اللهِ، نِسوةٌ، الزاهدين، المَلِكُ (بهذا المعنى)، والعَزيزُ -بهذا المعنى))[276] .

وقد اقتصرنا على اختيار عشرين آية من سورة يوسف عليه السلام؛ لئلا يطول البحث والتحليل، وهذه العشرون آية تمثل مشاهد متكاملة من قصة يوسف تبدأ بالرؤيا التي أخبر بها أباه، وتُعَرّج على إلقاء إخوته له في الجُبِّ، وتنتهي بحادثة بيعه على يد السيارة.

2) الغاية من هذا الباب إحصاء كل القرائن الداخلية والخارجية التي استغلها نحاة الدر المصون لإغناء تحليلهم النحوي لآيات قصة يوسف عليه السلام؛ للخروج بنتائج بحثية توضح مدى ارتباط التحليل النحوي عندهم بالسياقين الداخلي والخارجي، والنظر في ثغرات هذا التحليل، وذلك بمعرفة القرائن التي ركزوا، والقرائن التي لم يذكروها، وعلاقة كل ذلك بنوع المسألة النحوية التي يتعرضون لها في كل مرة في تحليلهم، ولأجل هذا قسمنا الباب الثالث إلى فصلين، فكان الفصل الأول عرضاً وصفياً تجريدياً وإحصائياً لتحليل النحاة لآيات سورة يوسف في صورة جدولين: الجدول الأول هو "الجدول الوصفي التجريدي"، والجدول الثاني هو "الجدول الإحصائي"[277]، وأما الفصل الثاني فهو تحليل نقدي لما عرضناه في الفصل الأول.

3) في الفصل الأول من هذا الباب استخرجت كل المسائل النحوية الواردة في آيات سورة يوسف من الآية الأولى إلى العشرين، ووضعتها في الجدول

276 نوفل، سورة يوسف، ص10.

277 آثرنا أن يكون موقع الجدول الإحصائي في آخر الكتاب؛ لأجل أنه ملحق خالص الإحصاء مجردٌ من الحواشي والبيانات التحليلية والإحالات المصدرية.

الوصفي التجريدي، وفي هذا الجدول جعلتُ أمام كل مسألة الآراء التي قيلت فيها، ثم ذكرت القرائن التي استعان بها كل فريق، وأوضحتُ سياق الآية الذي يوضح المسألة، وبهذا عَمِلتُ جدولاً مقسماً إلى أربعة أعمدة:

العمود الأول يذكر السياق القرآني للمسألة النحوية؛ مكتفياً بالكلمات المرتبطة بالمسألة حسْبُ.

أ- العمود الثاني يذكر نوع المسألة النحوية المعروضة، ويجعل المسائل مرتبة بالأرقام بين قوسين هكذا: .

ب- العمود الثالث يذكر الرأي المعروض للمسألة النحوية، أو الآراء إن كانت مسألة خلافية، وذلك كما ورد في كتاب السمين دون إضافةِ أيّ تفصيل مِن قِبَلِنا، وإنما نكتفي بصياغة ما قاله النحاة صياغة توضح وجهات نظرهم دون أن تضيف إلى أقوالهم ومصطلحاتهم ما يؤثر في مقاصدهم، وذلك رغبة منا في عدم اقتباس أقوالهم اقتباساً حرفياً يُعيق فهم ما يبتغونه. فهذا العمود الثالث إذن نكتفي بوصف لآراء النحاة دون تحليلها. وقد أثبَتُّ للآراء مواضعها من كتاب الدر المصون بذكر رقم الصفحة في العمود نفسه، وأما الجزء فلم أذكره لأنه واحد؛ إذ إنه الجزء السادس. ثم إني رتّبتُ المسائل في الجدول على حسب ورودها في الدر المصون، فالمسألة المتقدمة ذكراً في الدر المصون تتقدم أيضاً في الجدول. ونحن في حال اختلاف آراء العلماء في المسألة الواحدة نرمز للرأي الأول بالرمز (أ)، وللثاني بالرمز (ب)، وللثالث بالرمز (ج)، وهكذا بالترتيب الأبجدي، ونجعل لكل رأيٍ صَفّاً.

ج- العمود الرابع يمثل تحليلنا وشرحنا لآراء النحاة في العمود الثالث، واستخلاص القرائن التي اعتمدوها في كل مسألة، وذكر الأدلة الأصولية

-من مثل السماع والقياس ,والاستصحاب- التي ذكروها لإثبات صحة احتجاجاتهم. وقد رمزنا إلى القرينة الداخلية بالرمز (ق.د) وإلى القرينة الخارجية بالرمز (ق.خ) وإلى عدم وجود القرينة بالرمز (×)، وقد أخذتُ مصطلحات القرائن وتصنيفاتها من كتاب تمام حسان «اللغة العربية معناها ومبناها» على نحو ما فعلته في الباب الثاني، وقد عللتُ سبب هذا هناك.

4) في العمود الثالث من الجدول الوصفي التجريدي أذكر لكل رأي صاحبه كما نص عليه السمين، وأما الآراء التي عَرَضَها السمين ولم يُعَيِّنْ أصحابها ولم يعترض عليها فإني أعتبره موافقًا لها، فأنسبها إليه حتى لو كان يقول عنها (قيل، قال بعضهم، وقال آخرون)، وذلك لأن السمين قد صرح بأن كتابه الدر المصون محاولة استقصائية لجمع آراء النحاة، وتخريجها، وذكر أدلة كل فريق، وما يُعترَض به عليه، فقد قال في مقدمته: ((... وإذا ذكرتُ مذهباً لأحد من أهل العلم فقد يحتمل هذا الكتاب ذكر دلائله والاعتراضات عليه والجواب عنه فأذكره، وقد لا يحتمل فأحيله على كتب ذلك العلم... ولم آل جهداً في استيفاء الكلام على مسائل هذا الكتاب، فإني تعرضت للقراءات المشهورة والشاذة وما ذكر الناس في توجيهها، ولم أترك وجهاً غريباً من الإعراب وإن كان واهياً، ومقصودي بذلك التنبيه على ضعفه حتى لا يغتر به من اطلع عليه...))[278]، وهذا يعني أن عدم اعتراضه على رأي عَرَضَه يدُلُّنا على أنه يَلْقَى قَبولاً عنده؛ لأن له وجهاً من صحة التخريج[279]. وأما الآراء التي لم يذكر أصحابها لكنه اعترض عليها

278 السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص46.

279 حينما نرجع إلى المصادر التي استقى منها السمين تحليلاته مثل الكشاف للزمخشري؛ نجد أن كثيراً من الآراء التي ذكرها في الدر المصون قد عُرِضت قبله في تلك المصادر؛ لكن هذا لا يمنع من أن يتبنّى السمين هذه الآراء.

فإنا لا ننسبها إليه ولا إلى أحد، وإنما نشير في الجدول الإحصائي إلى أن صاحب الرأي: مجهول. ومنهجنا هذا يعني أن السمين قد يُقَلِّب المسألة الواحدة، ويكون له فيها عدة تخريجات. وأنبّه على أن التخريجات التي ذكر السمينُ أصحابها ولم يعترض عليها فإني لا أنسبها إليه؛ لأن أصحابها أسبق منه إليها.

5) في العمود الثالث من الجدول الوصفي التجريدي أُخَصِّص لكل رأي في المسألة الواحدة صفّاً مستقلاً، فإن اجتمع نحوِيّان فأكثر على رأي واحد جعلتُهم في صف واحد، وأذكر في الصف نفسه أي تعقيب على رأيهم من قبل السمين أو غيره من النحاة؛ لكنني في الجدول الإحصائي الذي في آخر الكتاب أفْصِلُ رأي كل عالم في صف مستقل حتى لو كان رأيُه موافقاً لمن سبقه زماناً.

6) في الجدول الوصفي التجريدي، وفي العمود الرابع الخاص باستنباط القرائن من آراء النحاة التي في العمود الثالث: أكتفي باستنباط القرائن التي نص عليها السمين، ومثاله أن السمين قال في إعراب «فيكيدوا» في الآية الخامسة: ((قولُه « فيكيدوا» منصوب في جواب النهي، وهو في تقدير شرط وجزاء، ولذا قدره الزمخشري بقوله: إن قصَصْتَها عليهم كادوك))[280]، فعلى هذا نستنبط أن الزمخشري يستعين على معرفة وظيفة «يكيدوا» بقرينتين: أولهما قرينة الإعراب إذ إن الفعل منصوب، وثانيهما قرينة العلاقة السببية التي تبين أن الفعل «يكيدوا» وقع مُسَبَّباً للفعل «لا تقصص». وأما في المسائل التي يكتفي بذكر الوظيفة الإعرابية كقوله في الآية الثانية: ((و«عربياً» نعتٌ للقرآن))، فإننا نستنبط منه تصريحه بقرينة واحدة هي الدلالة التركيبية -النعتية- التي تربط بين «قرآناً»

280 السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص439.

و»عربياً». ومن المعلوم أن القول بأن «عربياً» نعت يستند إلى قرائن متعددة منها مطابقة النعت للمنعوت في الإعراب رفعاً أو نصباً أو جراً، ومنها تقدم المنعوت في الرتبة، لكننا لا نذكر من القرائن إلا ما نص عليه السمين وإن كنا ندري أنه غير غافل عن سائر القرائن.

وقد يسأل سائل: ولِمَ اعتبرت قوله «نعت» مقتصراً على قرينة الدلالة السياقية النعتية التي تربط بين النعت والمنعوت؟ ولماذا لم تَعْتَبِرْ قوله دالاً على كل القرائن التي منها العلامة الإعرابية والرتبة والوصفية ونحوها؟! فالجواب أن نقول: دَعْنا نأخذ مسألة أخرى تُقَرِّب وجهة نظرِنا، وهي إعراب اللام في قوله تعالى: (... فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا ...(5)) فقد ذكر السمين -مما ذكره في إعرابها- أنها حال، فنحن نقول إنه نظر إلى دلالتها على هيئة إخوة يوسف لحظة كيدهم، ولم ينظر إلى إعرابها؛ لأن الواو مبنية.

ومما يزيدنا ثقة في ما ذهبنا إليه ما يلي:

أ- إن العلاقة السياقية -القرينة المعنوية- هي أهم القرائن وأصعبها؛ لأنها تحتاج إلى تدبر وتفكر ذهني؛ إذ ليست تلمح بالبصر كالقرائن اللفظية، فإذا توصل النحوي إليها فقد وضع يده على مفصل الحكم، واستطاع أن يدرك المعنى الذي تحتله الكلمة في النص، وكان هذا مغنياً له في غالب الأحوال عن ذكر سائر القرائن التي تتضافر مع القرينة المعنوية.

ب- صرّح ابن جني بأهمية القرينة المعنوية وأنها أقوى حجة وأوسع تداولاً، وأن النحاة يكتفون بها في كثير من تحليلاتهم، وذلك في باب أسماه «باب في مقاييس العربية»، وهو يعني بالمقاييس القرائن اللفظية والمعنوية، قال فيه: ((وهي ضربان: أحدهما معنوي والآخر لفظي. وهذان الضربان وإن عمّا وفشوا في هذه اللغة؛ فإن أقواها وأوسعها هو القياس المعنوي،

ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظي، وهو شَبَهُ الفعل لفظاً نحو أحمد... والثمانية الباقية كلها معنوية؛ كالتعريف والوصف، والعدل... فهذا دليل. ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به؛ بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي. ولأجله ما[281] كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية... وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي لِيُرُوك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه... وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به))[282] .

ج- لا يعقل أن نظن أن قول النحاة «هذا فاعل» منصرف إلى العناية بالقرينة اللفظية، ذلك لأنه لا يمكن الاعتماد على القرينة اللفظية وحدها لتحديد الوظائف النحوية دون ملاحظة القرينة المعنوية؛ لكن العكس يصح إذ يكفي أن تقول: فاعل؛ لتشير إلى إدراكك لقرينة الإسناد دون أن تُعَدِّد القرائن اللفظية الدالة على الفاعلية نحو الضمة والرتبة والتضام.

7) قد يطرح السمين قضايا نحوية خارجة عن سياق سورة يوسف الذي هو في متناول تحليله، ومنها قضية جواز تعويض ياء المتكلم بالتاء في غير الأب والأم، وذلك حين تعرض للآية الرابعة (إِذْ قالَ يوسُفُ لأبيهِ يا أبَتِ)، فهي قضية تهتم بأي سياق دون تخصيص السياق القرآني، وحينئذ لا يمكننا في العمود الأول من الجدول الوصفي التجريدي أن نعرض سياقاً خاصاً لهذه المسألة، وإنما نذكر عبارة: (السياق اللغوي العربي عامة).

8) قد لا يجمع السمين تفصيل كل مسألة في موضع واحد؛ إذ قد يُعرب

281 لفظ «ما» هنا حرف معنى دال على الزيادة. ومثله:)فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ...(159)(سورة آل عمران.

282 ابن جني، الخصائص، ج1، ص109.

كلمة فيأتي في إعرابها بأقوال تُؤَثِّر في إعراب كلمة سابقة تحدّث عنها، مما جعلنا في الجدول الوصفي التجريدي محتاجين إلى أن نضم التفصيلات المتفرقة التي تتعلق بمسألة واحدة بعضَها إلى بعض، وأضرب مثالاً على هذا بأن إعراب لفظة «إذ» في الآية الرابعة متعلق بنظرة كل نحوي إلى العوامل التي تسبق هذه اللفظة أو تعقبها، وهي عوامل واردة في آيات متعددة، وتحليلها سَرَدَه السمين في صفحات متعددة. وعلى العموم فإننا في كل رأي من آراء المسألة الواحدة نشير إلى الصفحات التي ترد فيها.

9) إن الألفاظ التي ذكرها السمين ولم يحللها لا أتطرق إليها في الجدول الوصفي التجريدي ولا في الجدول الإحصائي، ومثالها أنه أورد قراءة «عُشَيًّا» دون أن يذكر وظيفتها، وأورد قراءة «لَتُنَبِّئَنَّهُمْ» ولم يذكر إلى مَن يعود عليه ضمير الفاعل؟

الفصل الأول:

الدراسة الوصفية والإحصائية لتحليل نحاة الدر المصون لآيات سورة يوسف

آثرنا أن نخصص هذا الفصل لوصف بيانات تحليل السمين ونحاة الدر المصون للآيات العشرين التي انتقيناها من سورة يوسف عليه السلام؛ على أن يتضمن هذا الوصف تصنيف تلك البيانات وإحصاءها، وذلك في صورة جدولين يسهل بهما العرض، وإذا كنا سنعرض الجدول الأول - وهو الجدول الوصفي التجريدي- في ما يلي؛ فإننا سنؤخر حواشيه والجدول الإحصائي ليكون في آخر الكتاب:

النص	المسألة	عرض الآراء وصفحاتها من الجزء	تحليل الآراء وذكر قرائنها
﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا...﴾	(1) إعراب «قرآنًا» وبيان المضمر الذي يعود عليه ضمير «أنزلناه»	(أ) السمين: بدل من ضمير «أنزلناه»، والضمير يعود على الكتاب في الآية السابقة. (ص429)	-اكتفى السمين بقرينة التبعية الرابطة بين (قرآناً) وضمير (أنزلناه)؛ إذ رأى أن "قرآناً" بدلٌ من الضمير؛ مما يعني إمكان إحلال البدل موضع المبدل منه. (ق.د) - وذهب السمين إلى أن الضمير في "أنزلناه" يعود على الكتاب، ولم يذكر قرينة المطابقة التي تؤيد ما ذهب إليه. (×)
		(ب) السمين: حال موطئة[2] من ضمير "أنزلناه"، والضمير يعود على الكتاب في الآية السابقة. (ص429)	-كان على السمين أن يتطرق إلى تأويل «قرآناً» إلى مشتق ليكون هذا التأويل قرينته في تسويغ اعتبار «قرآناً» حالاً على الرغم من جمود لفظه؛ لكنه لم يفعل، واكتفى بقرينة الملابسة -دلالة بيان الهيئة- التي تحملها لفظة "قرآناً". (ق.د) -وذهب السمين إلى أن الضمير في "أنزلناه" يعود على الكتاب، ولم يذكر قرينة المطابقة التي تؤيد ما ذهب إليه. (×)
		(ج) السمين: مفعول به، والضمير في «أنزلناه» ضمير المصدر.(3) (ص429)	-اكتفى السمين بقرينة التعدية، فأوقع الفعل "أنزلنا" على "قرآناً" ليسوغ اعتبار "قرآناً" مفعولاً به، وعَدَّ ضمير "أنزلناه" نائباً عن المفعول المطلق. (ق.د) -وذهب السمين إلى أن الضمير في "أنزلناه" نائب عن المفعول المطلق، وهو بهذا يستعين بقرينة التوكيد أي العلاقة السياقية التي يدل عليها الضمير (ق.د).
﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا...﴾	(2) إعراب «عربيًا»	(أ) السمين: نعت للقرآن. (ص429)	اكتفى السمين بقرينة التبعية -النعتية- بين "عربياً" و"قرآناً". (ق.د)
		(ب) أبو البقاء: حال جامد مؤول إلى مشتق، وصاحب الحال الضمير في «قرآنًا»، والمعنى: أنزلناه مجتمعًا في حال كونه عربيًا. (ص429)	استعان أبو البقاء أولاً بقرينة الملابسة التي تحملها لفظة "عربياً" في رأيه. (ق.د) ثم احتاج إلى الاستعانة بقرائن أخرى تدل على الحالية؛ لأن الأصل في الحال في رأي جمهور النحاة أن يكون مشتقًا، وأن يكون له صاحب4؛ لذا أراد ألا يعترض عليه أحد، فاحتج لرأيه بقرينة الصيغة؛ إذ رأى أن لفظة "عربياً" يمكن تأويلها إلى مشتق، ويمكن كذلك تأويل "قرآناً" إلى "مجتمعًا" ليكون صاحب الحال هو ضمير اسم الفاعل (مجتمعاً) المستتر وجوباً وتقديره "هو".(ق.د)

(نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ...)	إعراب «أحسن»	(أ) السمين: مفعول به؛ باعتبار أن «القصص» على معنى المفعول أي «المقصوص»؛ مثل الخلق بمعنى المخلوق. (ص430)	استعان السمين بقرينتين أولهما قرينة الصيغة إذ رأى صيغة "القصص" قد تدل على اسم المفعول (المقصوص)5. (ق.د) وثانيهما قرينة التعدية التي يحملها لفظ "أحسن" (ق.د)
		(ب) السمين: مفعول مطلق6 مبين لفعله؛ باعتبار أن "القصص" على معنى المصدر أي الاقتصاص، ويكون المفعول به للفعل "نقص" محذوفًا تقديره "الحال"، أو يكون المفعول به "هذا القرآن" متنازعًا عليه بين الفعل "نقص" والفعل "أوحينا"، أو يكون المفعول به "إذ" في الآية الآتية. (ص430-431)	الاستعانة بقرينتين أولهما قرينة الصيغة إذ رأى أن صيغة "القصص" قد تعني المصدر (الاقتصاص). (ق.د) وثانيهما قرينة التوكيد التي يدل عليها لفظ القصص (ق.د)
(نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ...)	(4) إعراب «بما أوحينا» ومعنى الباء7	السمين: الباء حرف جر يدل على السببية، وهو متعلق بالفعل «نقص»، وما حرف مصدري، والمعنى: بسبب إيحائنا. (ص430)	اعتمد قرينة النسبة، وهي العلاقة المعنوية الحاصلة من تعلق الجار والمجرور "بما أوحينا" بالفعل "نقص". (ق.د)
(نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ...)	- إعراب «هذا» (5)	(أ) السمين: مفعول به للفعل «أوحينا». وهذا هو الظاهر. (ص430)	اكتفى بقرينة التعدية، وهي دلالة وقوع الفعل "أوحينا" على "هذا". (ق.د)
		(ب) السمين: مفعول به متنازَعٌ عليه بين الفعل «نقصُّ» والفعل «أوحى»، ويكون الثاني هو العامل8، وهذا يتأتى إذا اعتبرنا "أحسنَ" منصوبًا على المفعول المطلق، ولم نُقَدِّرْ لـ"نقصُّ" مفعولاً محذوفًا. (ص430)	الاستعانة بقرينتين، أولهما قرينة الصيغة (وهي دلالة لفظة "القصص" إذا جعلناها على معنى المصدر). (ق.د) وثانيهما قرينة التعدية باعتبار أن "هذا" مفعول به متنازع عليه بين الفعلين "نقص" و"أوحينا". (ق.د)
(... وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ... . قَالَ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ... (5))	- إعراب «إذ» وعاملها (6)	(أ) السمين: العامل «قال» في «قال يا بُنَيَّ»، والمعنى: (قال يعقوبُ يا بُنَيَّ وقت قول يوسف له كيت وكيت)، وهذا أظهر الوجوه وأسهلها لأنه يبقي على كون «إذ» ظرفًا ماضيًا. (ص431)	يتكرع هذا الرأي على قرينة الظرفية، وهي وقوع حَدَثِ قولِ يعقوبَ في ظرفٍ ماضٍ هو ظرفُ قَولِ يوسف، وهذا يعني أن "إذ" ظرف ماضٍ. (ق.د) ويحتج هذا الرأي بدليل9 أصول النحو المستنبطة مما اطرد في الاستعمال العربي؛ إذ يرى أن الأصل في "إذ" أنها ظرف ماضٍ.
		(ب) مكي10: العامل هو اسم الفاعل "الغافلين" في الآية السابقة. (ص431)	لم يوضح مكي زمن اسم الفاعل «الغافلين»11 حتى نحدد وظيفة "إذ"؛ لكن يبدو أن "إذ" في نظره ظرف للزمن الماضي لأن اسم الفاعل "الغافلين" واقع في سياق الزمن الماضي الذي دل عليه الفعل الناقص قبلَه "كُنْتَ"، وعلى هذا تكون قرينة مكي قرينة الظرفية؛ ويكون المعنى (وإن كنتَ من الغافلين وقتَ قال يوسف لأبيه). (ق.د)

		(ج) السمين: العامل هو «نقُصُّ»، وعلى هذا تكون «إذ» مفعولاً به والمعنى (نقصُّ عليك وقتَ قولِ يوسف كيتَ وكيتَ)، وهي بهذا تخرج عن الظرفية وعن المضي21. (ص431)	استعمل السمين قرينة التعدية لأنه أوقع حدث الاقتصاص على "إذ" باعتبار أنها على معنى الوقت (ق.د). وهذا القول لا بد له من أن يستعين بقرينة أخرى هي قرينة التحديد التي تجعل "أحسن" مفعولاً مطلقاً. (ق.د)
		(د) السمين: العامل هو «نقُصُّ»، و«إذ» ظرف غير دال على المضي إذا قدرت أن المفعول به للفعل «نقص» محذوف تقديره «الحال» ويكون المعنى (نقص عليك الحالَ وقتَ قولِ يوسف كيت وكيت). (ص431)	استعان بقرينتين إحداهما قرينة التعدية المحذوفة إذ يقدّر مفعولاً به محذوفاً مفهوماً من السياق هو "الحال". (ق.خ) وثانيهما قرينة الظرفية أي معنى "إذ" في السياق الواردة فيه إذ يجوز أن يفهم منها الظرفية دون المضي. (ق.د)
		(هـ) السمين: العامل محذوف تقديره: اذْكُرْ. (ص431)	لم يفصل السمين سبب القول بتقدير العامل مع وجود ما يصلح أن يكون عاملاً في السياق، وما دام الفعل الذي قدره هو «اذكرْ» بصيغة الأمر التي يرى النحاة أنها للاستقبال فإن «إذ» ستكون مفعولاً به، والمعنى (اذكرْ وقتَ قال يوسف لأبيه)31 وهذا يعني أن السمين يستعين بقرينة التعدية الرابطة بين الفعل والمفعول. (ق.خ)
		(و) الزمخشري: «إذ» بدل اشتمال من القصص إذا اعتبرنا أن القصص بمعنى المقصوص، وذلك لأن الوقت (أي الزمان) يشتمل على المقصوص. ولم يذكر الزمخشري العامل. (ص431)	لم يذكر الزمخشري العامل؛ وإنما اعتنى بإعراب «إذ» بأنها بدل، وقرينة اعتبارها بدلاً تستعين بالعلاقة المعنوية بين «إذ» و«القصص»، وهي علاقة الاشتمال41 التي تدخل ضمن قرينة التبعية. (ق.د)

السياق اللغوي العربي عامة	(7) الجمع بين العِوَض والمُعَوَّض في «يا أبتِ» و«يا أبتا»	(أ) الزمخشري: التاء تاء تأنيث لفظي، وتقلب هاء في الوقف على قراءة51، وتقع عوضًا من ياء المتكلم. وساغ إلحاقها بالمذكر كما ساغ إلحاق تاء التأنيث اللفظية بحمامةٍ ذَكَرٍ، ورَجُلٍ رَبْعَةٍ، وساغ تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة لأن التأنيث والإضافة يتناسبان في أن كلاً منهما زيادة مضمومة إلى الاسم61. وقد قُرِئَ "يا أبت" بالحركات الثلاث على التاء. وسبب وجود الكسرة في "يا أَبَتِ" أن هذه الكسرة كانت قبل ياء المتكلم في "يا أَبِي"، فلمّا صارت التاء عوضاً عن ياء المتكلم زُحْلِقَتِ الكسرة إلى آخِر التاء، ولم تقع قبل التاء لأن ما قبل تاء التأنيث يكون عادةً مفتوحًا كما في شجرة. ولم يكن من الممكن الوقوف على التاء بالسكون فيقال (يا أَبَتْ)؛ لأنها ليست حرف لين كالياء في "أبي"، وإنما هي حرف صحيح نحو كاف الضمير. فإن قلتَ: (يُشْبِهُ الجمعُ بين التاء والكسرة الجمعَ بين العوض والمعوض منه؛ لأن الكسرة في حكم الياء إذا قلت: يا غلامِ) قلنا إن الياء والكسرة في (يا أبي) شيئان، والتاء في (يا أبتِ) عوض عن أحد الشيئين وهو الياء، والكسرة غير متعرَّض لها، فلا بأس من إبقائها مع التاء. وأما لو جُمِعَ بين التاء والياء لكان هذا باطلاً لأنه جمعٌ بين العوض والمعوض منه. فإن قلت: (إن الكسرة في "يا أبتِ" تشبه الكسرة في "يا غلامِ" فتكون التاء لغوًا وتكون الكسرة عوضًا من الياء)؛ قلنا إن الكسرة في "يا أبتِ" كالكسرة في "يا أبي"، فكما أن ياء المتكلم لا تكون لغواً باقترانها مع الكسرة فكذلك التاء لا تكون لغواً مع الكسرة. *ويبدو أن أبا حيان قد وافق الزمخشري؛ إذ قال إن التاء هي العوض عن الياء في "يا أبتِ" وفي "يا أبتا"، ولذا جاز أن تجتمع التاء والألف في "أبتا" لأن التاء عوض عن الياء وأما الألف فغير متعرَّضٍ لها. (ص431-434)	يجوز الزمخشري وأبو حيان الجمع بين التاء والكسرةِ في (يا أبتِ) بقرينة عقلية هي أن هذا الجمع ليس من باب الجمع بين العِوَضِ والمُعَوَّض؛ إذ يَرَيانِ أن تعويض الشيء يقع مرة واحدة لا مرتين، فقد تم تعويض ياء المتكلم (ياء الإضافة) بتاء التأنيث اللفظية، وعند هذا الحد انتهت مسألة التعويض، وبقيت مسألة الكسرة التي كانت قبل ياء المتكلم؛ إذ لابد من التصرف معها، فتم نقلها (زحزحتها) بعد حلول التاء من موضعها قبل التاء إلى ما بعد التاء. (ق.خ) وكذلك في المثال الثاني (يا أبتا)، فإن التعويض وقع مرة واحدة بين الياء التاء؛ ولهذا ساغ بقرينة عقلية -في نظر أبي حيان- أن تجتمع التاء والألف؛ لأن الألف كالكسرة غير متعرض لها. (ق.خ)

		(ب) السمين: قرأ ابن عامر71 (يا أبتَ) بفتح التاء، وقرأ الباقون بكسرها، وهذه التاء عوض من ياء المتكلم، ولذا لا يجوز الجمع بينهما في النثر، ولا يجوز كذلك الجمع بين التاء والألف. ويجوز في الشعر الجمع بين الياء والتاء كقول الشاعر: أيا أبتي لا زلتَ فينا فإنّما***لنا أملٌ في العيشِ ماذُمتَ عائشاً ويجوز في الشعر أيضاً الجمع بين التاء والألف كقول الشاعر: أيا أبتا لا تزل عندنا***فإنّا نخافُ بأن تُخترَمْ (ص431-432)	يرى السمين أن الصواب قولهم (يا أبتِ) و(يا أبتَ)، وأما ذكر الياء بعد التاء نحو (يا أبتي) فلا يجوز، ولا يجوز كذلك ذكر الألف بعد التاء نحو (يا أبتا)، وقرينته عقلية هي منطق عدم جواز الجمع بين العِوَض والمُعَوَّض، وهذا يعني أن التاء عوض عن الياء، وكذلك الألف عوض عن الياء. (ق.خ) ويحتج السمين بدليل السماع؛ إذ لم يرد الجمع بينهما إلا ضرورةً في الشعر.
السياق اللغوي العربي عامة	(8) تعويض ياء المتكلم بالتاء في غير الأب والأم	السمين: تعويض ياء المتكلم بالتاء لا يجوز إلا في لفظين هما (يا أبَتِ) و(يا أُمَتِ)، فإن قلت (يا صاحبتِ) لم يجز البتة؛ لأن التاء اختصت بالأب والأم كما اختصت لفظة الأم والعم بحكم في نحو (يا ابن أمّ). (ص431)	يبيح السمين تعويض ياء المتكلم بالتاء إذا وُجِدَت في السياق قرينة لفظية هي ورود لفظ الأم أو الأب. (ق.د) ويحتج السمين بدليل السماع الذي يدل على أن العرب اختصت هذين اللفظين بجواز تعويض ياء المتكلم الملحقة بهما بالتاء.
السياق اللغوي العربي عامة	(9) من أيّ أقسام الكلم تُعَدُّ التاء في (يا أبت) و(يا أُمّت)؟	*سأل سيبويه الخليل عن التاء في (يا أبت) فقال هي بمنزلة التاء في خالة وعمة81. *وقال الزمخشري إنها تاء تأنيث لفظي تجيء عوضًا عن الياء في "يا أبي"، والدليل أنها تاء تأنيث أنها تقلب هاء في الوقف91، وساغ إلحاقها بالمذكر كما ساغ إلحاق تاء التأنيث اللفظية بحمامةٍ ذَكَرٍ ورَجُلٍ رَبْعَةٍ، وساغ تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة لأن التأنيث والإضافة يتناسبان في أن كلاً منهما زيادة مضمومة إلى الاسم. *وقال السمين إن بعض القراء يقفون عليها بالتاء، وبعضهم بالهاء، ويدل على كونها للتأنيث أنها تكتب هاء عند من يقف عليها بالهاء، وأما من يقف عليها بالتاء فيكتبها تاء مثل تاء أخت وبنت. ويؤتى بها لمجرد تأنيث اللفظ. (ص433-434)	يظهر من كلام الخليل والزمخشري والسمين أن التاء في «يا أبت» حرف مبنى، شأنها شأن تاء التأنيث في خالة وعمة، وجَرَّبَ الزمخشري والسمين قرينتين أولهما قرينة لفظية (صوتية) تثبت أنها حرف مبنى، وهي أنها تنطق هاء في الوقف كما تنطق تاء عمة وخالة. (ق.د). وثانيتهما قرينة بصرية هي أنها تكتب هاء (يا أبَةِ) عند من ينطقها في الوقف هاء20. (ق.خ) ولم يتطرق السمين إلى رأي آخر يعُدّها اسمًا21.

السياق اللغوي العربي عامة	(10) تحليل فتح التاء في (يا أبتَ)	(أ) أبو علي الفارسي22 : الأصل في (يا أبتَ) أن يقال (يا أبتا)؛ لأن الألف منقلبة عن ياء المتكلم؛ فلمّا حُذِفَت الألف أُبْقِيَتِ الفتحةُ دلالة على الألف المحذوفة على غرار قولهم (يا ابن أمَّ، يا ابنَ عَمَّ)، وهذا الاجتزاء كقول الشاعر: (ولستُ براجعٍ ما فات مني***بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَنّي) فالأصل: بِلَهْفِي ولا بِلَيْتِي ولا بِلَوَنّي (ص435)	استعان الفارسي بقرينة لفظية هي وجود صوت الفتحة في قولهم (يا أبتَ) للدلالة على وجود ألف محذوفة. (ق.د) واستدل بأدلة سماعية حُذِفت فيها الألف النائبة عن ياء المتكلم وأبقيت فتحتُها دلالة عليها. والملحوظ أن الفارسي حلّ مشكلة الفتحة لكنه لم يعلل سبب وجود التاء.
		(ب) أبو علي الفارسي: أصل (أبت) أنه كان اسمًا مختومًا بتاء تأنيث كغيره من الأسماء التي يمكن أن تنادى نحو (فاطمة)، ثُمَّ وقع عليه الترخيم32 بحذف التاء (يا أبَ)، ثُمَّ أُقْحِمَتِ التاءُ مفتوحة على نحو قول النابغة الذبياني: كِلِيني لِهَمٍّ يا أميمةَ ناصبٍ* ولَيْلٍ أقاسِيهِ بَطيءِ الكواكبِ فالأصل أن (أميمة) مرخم بحذف تائه (أميم)؛ ثم أقحمت التاء مفتوحة على الرغم من ترخيمه. (ص435)	استعمل الفارسي طريقة السَّبْر والتقسيم42 ؛ إذ وضع الاحتمالات التي تكون عليها التاء، فرأى أنها لو كانت من مبنى الاسم الملحقة به لقيل (يا أبتُ)، ولو كانت نائبة عن ياء المتكلم لقيل (يا أبتِ)، فلم يبق إلا أن تكون مقحمة بدليل بنائها على الفتح. وهذا يعني أن الفارسي قد استعان بقرينتين أولهما قرينة لفظية هي الفتح الموجود في آخر المنادى. (ق.د) وثانيهما قرينة عقلية هي السبر والتقسيم. (ق.خ) وقد استدل السمين بدليل سماعي هو ورود نظير تلك التاء المقحمة في بيت للنابغة الذبياني.

		(ج) الفراء وأبو عبيد52 وأبو حاتم وقطرب: الألف في (يا أبتا) للندبة62، ثم حذفت للاجتزاء عنها بالفتحة. *السمين: رد بعضهم هذا القول لأن الموضع ليس موضع ندبة. (ص435)	استعان الأربعة بقرينة لفظية هي وجود الفتحة في آخر المنادى، فألحقوه بالمندوب المختوم بحرف التفجع (اه)، وقرروا أن حرف التفجع محذوف بدلالة بقاء الفتح قبله علامةً على حذفه. (ق.د) وقد رد السمين قول الأربعة بقرينة معنى النداء؛ إذ قرر أن أسلوب النداء والندبة وإن اجتمعا في بعض القرائن اللفظية إلا أن المعنى يفصل بينهما إذ إن (يا أبتَ) أسلوب نداء وليس أسلوب ندبة، ذلك لأن المندوب إما أن يكون متفجَّعاً عليه أو متوجَّعاً منه، وليس كذلك أسلوب النداء الذي يقتصر على لفت انتباه المخاطب نحو المتكلم. (ق.د) ويمكننا أن نضيف إلى جواب السمين أن القول بالندبة في حالة فتح التاء في (يا أبتَ) يقتضي القول بعدم الندبة في حالة كسرها (يا أبتِ)، وهذا غير صحيح؛ لأن المعلوم أن المعنيين سيان في (يا أبتَ) و(يا أبتِ).
		(د) قطرب: الأصل (يا أبةً) بالتنوين، فحذفت التنوين لأن النداء باب حَذْفٍ. *وقال السمين إن قطرباً رُدَّ عليه بأن التنوين لا يحذف من المنادى المنصوب نحو (يا ضاربًا رجلاً). (ص435-436)	يتكوع قطرب على قرينة لفظية هي الفتحة في آخر المنادى، ثم يبني تخمينه عليها فيقرر أنها الفتحة التي تلازم تنوين الفتح، وبذلك يكون المنادى شبيهاً بالمضاف. (ق.د) ويستدل قطرب بدليل القياس الذي يقرر أن حذف التنوين في باب النداء كثير، فلا بأس بقياس (يا أبةَ) على المنادى الذي حُذِف منه التنوين بعلة أن المقيس والمقيس عليه من باب واحد هو النداء. *وقول قطرب قد رده السمين بدليل السماع الذي يقرر أن التنوين لا يحذف من المنادى المنصوب نحو (يا ضارباً رجلاً). (×)

(... إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ... (4))	(11) إعراب الواو ومعناها في (والشمسَ)	(أ) السمين: الواو عاطفة، ويكون ذكر الشمس والقمر بعد الكواكب من باب ذكر الخاص بعد العام كقوله تعالى: (وجبريلَ وميكالَ (98)) سورة البقرة؛ بعد قوله (وملائكته). (ص436)	يستعين السمين على صحة هذا القول بقرينتين، فقد نظر أولاً إلى دلالة الواو فوجد أنها عاطفة لأنها تفيد إشراك الشمس والقمر في المرئيات (الكواكب)، فهذه قرينة النسبة. (ق.د) ثم نظر ثانياً إلى قرينة معجمية، وهي أن الكواكب في اللغة تشمل الشمس والقمر، فذهب إلى أن تخصيصهما بالذكر بعد ذكر الأحد عشر كوكباً هو من باب ذكر الخاص بعد العام. (ق.د) واحتج السمين بدليل السماع من القرآن الكريم نفسه؛ إذ ورد ذكر الخاص بعد العام في أسلوب العطف في آية بسورة البقرة.
		(ب) السمين: الواو عاطفة عطفَ مغاير، فيكون قد رأى الشمس والقمر زيادة على الأحد عشر كوكباً. (ص436)	يستعين السمين هنا بقرينة من قرائن التبعية، وهي قرينة العطف، فالعطف كما يقتضي الإشراك يقتضي أيضاً المغايرة، والمغايرة تعني ألا يكون المعطوف من جنس المعطوف عليه بل من غيره. (ق.د)
		(ج) قيل: الواو للمعية، فيكون أيضاً قد رأى الشمس والقمر زيادة على الأحد عشر كوكباً. *قال السمين إن هذا الرأي مرجوح؛ لأنه متى أمكن العطف من غير إخلال معنى رجح على المعية. (ص436)	لم ينظر صاحب هذا الرأي إلى أن الواو تدل على الإشراك (العطف)، وإنما نظر إلى أنها تدل على المصاحبة، فالشمس والقمر كانت تصاحب الكواكب حين رآها سيدنا يوسف، وقرينته هذه معنوية هي قرينة المعية. (ق.د) وأما رد السمين فكان مبنياً على دليل من أدلة النحاة هو أصولهم التي تقرر أنه متى احتمل الموضع دلالة العطف ودلالة المعية قُدِّم العطف على المعية.
(... إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ... (4))	(12) سبب إعادة فعل الرؤيا «رأيت... رأيتهم»	(أ) أبو حيان: قوله «رأيتهم» جملة كُرِّرتْ للتوكيد لمّا طال الفصل بالمفاعيل؛ كما كُرِّرت «أنكم» في قوله تعالى (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ(35)) سورة المؤمنون. (ص436-437)	- الحكم: ذكر جملة «رأيت» مرة أخرى من باب التكرار. - القرينة لفظية: طول الفصل بالمفاعيل. - نوع القرينة: داخلية. - الدليل على صحة المسألة: ورود الحالة في موضع آخر في القرآن.

		(ب) الزمخشري: قوله «رأيتهم» كلام مستأنف وجواب على سؤال مقدر، كأن يعقوب عليه السلام سأل (كيف رأيتها؟) فقال "رأيتهم لي ساجدين". "ووافقه السمين قائلاً إن هذا أظهر؛ لأنه متى دار الكلام بين الحمل على التأكيد أو التأسيس فحمله على الثاني أولى27. (ص437)	- الحكم: ذكر جملة «رأيت» مرة أخرى من باب الاستئناف. - القرينة خارجية: إمكان تقدير سؤال هو (كيف رأيتها؟) لتكون جملة "رأيت" جواباً له. (ق.خ) - الدليل: قاعدة (متى دار الكلام بين الحمل على التأكيد أو التأسيس فحمله على الثاني أولى).
(... إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ... (4))	(13) إسناد صفة العقلاء «ساجدين» إلى الكواكب والشمس والقمر	السمين: لمّا شاركت الكواكبُ العقلاءَ في صفة السجود جَمَعَ القرآنُ صفة الكواكب جَمْعَ العقلاء، والشيءُ قد يعامل معاملة شيء آخر إذا شاركه في صفة ما. (ص437)	- الحكم: جواز وصف الكواكب غير العاقلة بصفة للعقلاء هي «ساجدين». - القرينة معنوية معجمية: سجود الكواكب هو فعل من أفعال العقلاء، فاستحقت أن توصف بصفة جمع المذكر العاقل "ساجدين". (ق.د) الدليل: هو قاعدة (الشيءُ قد يعامل معاملة شيء آخر إذا شاركه في صفة ما).
(... إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ... (4))	(14) حذف المفعول الثاني للفعل «رأيتُ»	(أ) السمين: الرؤية المنامية يتعدى فعلُها إلى مفعولين كالعِلْمِيّة28، وقد حُذِفَ المفعول الثاني للفعل "رأيتُ" اختصاراً، ولا يصح أن يقال إن حذفه كان اقتصاراً29 . (ص437)	- الحكم: يجوز حذف المفعول الثاني للفعل «رأيتُ» اختصاراً. - القرينة لفظية هي العدم أو الحذف: فالفعل "رأيتُ" في هذا السياق يدل على الرؤية المنامية التي تتعدى إلى مفعولين، ولا نجد للمفعول الثاني ذكراً. (ق.د) - الدليل هو: قاعدة "فعل الرؤية المنامية يعمل عمل الأفعال الدالة على العِلمية".
		(ب) السمين: لا يجوز حذف المفعول الثاني لفعل الرؤية المنامية. (ص437)	- الحكم: لا يجوز حذف المفعول الثاني لفعل الرؤية المنامية. - القرينة غير موجودة: لم يذكر ما يثبت عدم جواز الحذف، وكان ينبغي عليه أن يقول إن (ساجدين) هو المفعول الثاني للفعل "رأيتهم"، وإن ذكره أغنى عن تكراره؛ مما ساغ معه حذف المفعول الثاني للفعل "رأيتُ" فتصير العبارة سمجة هكذا :(إني رأيتُ أحد عشرَ كوكباً ساجدين رأيتهم لي ساجدين).(×)

(قَالَ يَا بُنَيَّ لاَ تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ... (5))	(15) فك الإدغام في «لا تقصص» أو ترك فكه	السمين: قرأ العامة بفك الإدغام على لغة أهل الحجاز، وقرأ زيد بن علي30 بالإدغام على لغة بني تميم (437)	- الحكم: يجوز فك إدغام الفعل المشدد الآخر ويجوز الإبقاء على إدغامه. - القرينة: لم يذكر شيئاً. (×) وكان عليه أن يقول إن جواز ذلك الحكم مرتبط بحدوث الجزم والتشديد في آخر الفعل. - الدليل هو السماع: سُمِع عن أهل الحجاز فك الإدغام، وسمع عن بني تميم الإدغام.
(قَالَ يَا بُنَيَّ لاَ تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا ...(5))	(16) إعراب «يكيدوا»	الزمخشري: منصوب في جواب النهي، وهناك شرط مقدر وجزاء هما (إنْ قَصَصْتَها عليهم كادوا). (ص439)	يستعين الزمخشري على معرفة وظيفة «يكيدوا» بقرينتين: أولهما العلامة الإعرابية إذ إنه منصوب. (ق.د) وثانيهما قرينة الغائية لوجود علاقة سببية تبين أن الفعل "يكيدوا" وقع مُسَبَّباً للفعل "لا تقصص". (ق.د)
(... فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا ...-(5))	(17) إعراب «كيداً»	(أ) السمين: مفعول مطلق مؤكد لفعله، وهو الظاهر. (ص439)	عبارة السمين تدل على أنه قد توصل إلى وظيفة «كيداً» بالنظر في دلالة «كيداً» على المصدر الذي لم يُقَيِّد حدثَه بحرف إذ إنه مفعول مطلق، وهذه هي قرينة التوكيد. (ق.د)
		(ب) أبو البقاء: مفعول به منصوب؛ لأنه مصدر جاء على معنى اسم الجنس؛ كقوله (فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ... (64)) سورة طه. *وقد قال السمين إن هذا القول ليس بالبيّن. (ص440)	نظر أبو البقاء إلى قرينة التعدية، وهي دلالة "كيداً" على ما وقع عليه فعلُ الفاعل. (ق.د) وأما رد السمين فكان النقد الاعتباطي الذي لا يغني التحليل.
(... فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا ...(5))	(18) معنى اللام وإعرابها في «لك» إذا اعتبرنا «كيداً» مفعولاً مطلقاً	(أ) الزمخشري: الأصل في الفعل (يكيد) أنه متعدٍّ إلى مفعول به كما في قوله تعالى: (مِن دُونِهِ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لاَ تُنظِرُونِ(55)) سورة هود؛ لكن ضُمِّن الفعلُ (فيكيدوك) معنى (فيحتالوا لك) ليدل على معنى الاحتيال زيادة على معنى الكيد؛ ليكون أبلغ وآكَدَ. (ص439)	يستعين الزمخشري في بيان وظيفة «لك» بقرينة من قرائن النسبة، لأن الفعل "فيكيدوا" جمع بين دلالة الكيد ودلالة الاحتيال؛ فصارت شبه الجملة "لك" متعلقة بالفعل "يكيدوا" لتضمنه معنى الاحتيال الذي يجعل اللام متعلقة به. (ق.د)

		(ب) أبو حيان: اللام في «لك» للتعدية؛ لأن فعل الكيد يتعدى باللام تارة وبنفسه تارة أخرى كالفعلين شكر ونصح. *وعارضه السمين باعتبار أن باب الأفعال التي تتعدى بالحروف تارة وبنفسها تارة أخرى باب سماعي لا ينقاس، وليس من هذا الباب الفعلُ كاد. (ص439)	نظر أبو حيان في قرينة أخرى من قرائن النسبة هي دلالة اللام على إيقاع الفعل "يكيدوا" على الكاف التي بعد اللام، فالكاف في معنى المفعول به. (ق.د) واستدل على صحة رأيه بالقياس إذ قاس الفعل "يكيدوا" على الفعلين "شكر" و"نصح" اللذين يتعديان باللام تارة وبأنفسيهما تارة أخرى. واعترض السمين على دليل القياس باعتبار أنه لا يعمل به في الأبواب السماعية. (×)
		(ج) أبو البقاء: اللام زائدة كزيادتها في قوله تعالى: (قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ(72)) سورة النمل. *وضعّفه السمين لأن اللام لا تزاد إلا بأحد شرطين: تقديم المعمول أو كون العامل فرعاً31. ص439	نظر أبو البقاء في العلاقة المعنوية التي تربط الفعل «يكيدوا» بالكاف في «لك» فوجد أن الكاف في معنى المفعول به الذي يقع عليه فعل الكيد، فتقرر أن اللام زائدة، والزيادة قرينة من قرائن النسبة. (ق.د) وأما السمين فيرد رأي أبي البقاء بحجة أن زيادة اللام لا تتحقق إلا بإحدى قرينتين: قرينة الرتبة المتمثلة في تقديم المعمول نحو (لك مدحتُ). (ق.د) أو قرينة فرعية العامل32 نحو (أنا مادحٌ لك)، وهي مرتبطة بقرينة الصيغة لأن صيغة الفعل تعطي أصالة العمل وصيغة الاسم المشتق تعطي فرعية العمل. (ق.د)
		(د) السمين: اللام للتعليل؛ أي: فيكيدوا من أجلك، وعلى هذا فالمفعول محذوف اقتصاراً أو اختصاراً. (ص440)	نظر السمين في قرينة الغائية وهي العلاقة المعنوية التي تربط اللام بالفعل، فرأى أن اللام تفيد تعليل الفعل، وبهذا خرجت الكاف عن المفعولية. (ق.د) وبقي أن يستعين لمعرفة المفعول به بقرينة خارجية هي التعدية فإذا بالمفعول به محذوف مقدر. (ق.خ)

		(هـ) سيبويه: اللام متعلقة بمحذوف؛ لأنها حال من «كيداً»، ودليل حاليتها أن نختبر تأخيرها، فإن أخرناها ووقعت صفة دل هذا على حاليتها حين تتقدم33 . (ص440)	كلام سيبويه يعني أن معنى «فيكيدوا لك كيداً» كقولنا (ضَرَبْتُهُ مُبَرِّحاً ضرباً)، فكلمة (مبرحاً) حال من الضمير المقدر في (ضرباً)، ولو تأخرت كلمة (مبرحاً) لكانت نعتاً للمصدر (ضرباً). وسيبويه بذلك يستعين بقرينتين؛ أولهما دلالة شبه الجملة «لك» على بيان الهيئة. وهذه قرينة الملابسة (ق.د) وثانيهما قرينة الرتبة التي تدل على أن الصفة لو تقدمت الموصوف صارت حالاً. (ق.د)
(... فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا ...(5))	(19) إعـراب الـلام ومعناها في «لـك» إذا اعتبرنا «كيداً» مفعولاً به على رأي أبي البقاء	(أ) السمين: الجار والمجرور في «لك» حال. وكانا في الأصل صفة. (ص440)	لمّا استبعد أبو البقاء كون الكاف مفعولاً به ورأى أن المفعول به هو «كيداً» رأى السمين أن شبه الجملة حال «لك» بقرائن مختلفة أولها دلالة شبه الجملة على الهيئة، وثانيتها الرتبة التي تقتضي تحول الصفة «لك» إلى حال في حال تقدمها على موصوفها «كيداً». وثالثتها تعدية الفعل «فيكيدوا» إلى «كيداً» وليس إلى الكاف في «لك». تحليل المسألة: - الحكم: شبه الجملة حال. - القرائن: -1قرينة التعدية: اعتبار "كيداً" مفعولاً به. (ق.د) -2قرينة الملابسة: دلالة شبه الجملة على الهيئة. (ق.د) -3الرتبة: تقديم شبه الجملة على "كيداً". (ق.د)
		(ب) السمين: اللام للتعليل؛ أي: فيكيدوا من أجلك. (ص440)	لمّا استبعد أبو البقاء كون الكاف مفعولاً به ورأى أن المفعول به هو «كيداً» سعى السمين إلى تحليل وظيفة اللام فنظر في العلاقة المعنوية التي تربط اللام بالفعل، فرأى أن اللام تفيد تعليل الفعل. وبهذا يكون تحليل المسألة كما يلي: - الحكم: وظيفة اللام التعليل. - القرائن: -1قرينة التعدية: اعتبار "كيداً" مفعولاً به (ق.د). 2 - قرينة الغائية: دلالة اللام على تعليل الفعل (ق.د).

(... فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ... (5))	(20) إعراب الجار والمجرور في «وكذلك»	(أ) سيبويه: شبه الجملة 34 "كذلك" في محل نصب لأنها معطوفة على الحال "لك" من الضمير المقدر في المصدر "كيداً". (ص440)	تحليل المسألة: - الحكم: شبه الجملة في محل نصب على الحال. - القرينة هي التبعية: دلالة الواو على إشراك شبه الجملة في حكم شبه الجملة السابقة. (ق.د)
		(ب) السمين: شبه الجملة نعت لمصدر محذوف، والمعنى: يجتبيك ربُّك اجتباءً مثلَ ذلك الاجتباء العظيم. (ص440)	تحليل المسألة: - الحكم: شبه الجملة نعت في محل نصب. - القرينة هي التبعية المقدرة: إمكان تقدير مصدر يكون منعوتاً. (ق.خ)
		(ج) السمين: شبه الجملة خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: الأمرُ كذلك. (ص440)	تحليل المسألة: - الحكم: شبه الجملة خبر في محل رفع. - القرينة هي الإسناد المقدر: إمكان تقدير مبتدأ. (ق.خ)
(وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ...(6))	(21) معنى الواو في «ويعلمك»	السمين: جملة «ويعلمك» مستأنفة غير داخلة في حيز التشبيه، والتقدير: (وهو يعلمك). (ص440)	نظر السمين في السياق فرأى أن الاجتباء بسجود الكواكب قد حصل ليوسف، وسيحصل شبيهه؛ لكن تعليم الله له مستأنف وليس شبيهاً بشيء حصل قبله. ومن هنا ندرك أن السمين قد استعان بثقافته الدينية التي تبين أن تأويل الأحلام ليس من الاجتباء والاصطفاء للأنبياء خاصة، وإنما هو مِنّة يمنها الله على من شاء من أوليائه، وعليه فإن الواو لا يمكن أن تكون عاطفة لئلا يكون تأويل الأحاديث معطوفاً على جملة المشبّه (يجتبيك) (ق.خ) تحليل المسألة: - الحكم: الواو استئنافية. - القرينة خارجية: الثقافة الدينية

(... وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ ... (6))	(22) عامل شبه الجملة «عليك»	(أ) السمين: متعلق بالفعل «يُتِمّ». (ص441)	هذا الرأي مبني على النظر في قرينة النسبة أي العلاقة المعنوية بين الفعل «يتم» والحرف «على»؛ لكن السمين لم يوضح هذه العلاقة. ويبدو لنا أنها علاقة المجاوزة أي أن الحرف «على» يدل على مجاوزة الإتمام وإيقاعه على يوسف عليه السلام. تحليل المسألة: - الحكم: الحرف على متعلق بـ"يتم". - القرينة هي النسبة: العلاقة المعنوية بين الحرف والفعل. (ق.د).
		(ب) السمين: متعلق بالمصدر «نعمته» (ص441)	نظر السمين في العلاقة بين «على» والمصدر «نعمته» ولم يوضح نوع هذه العلاقة، ويبدو لنا أن «على» تدل على الاستعلاء المعنوي. تحليل المسألة: - الحكم: الحرف «على» متعلق بالمصدر «نعمته». - القرينة هي النسبة: العلاقة المعنوية بين الحرف والمصدر. (ق.د)
(... وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ ... (6))	(23) سبب تكرار «على»	قال السمين: ((وكُرِّر «على» في قوله «وعلى آل» ليمكن العطف على الضمير المجرور. هذا مذهب البصريين، وتقدّم بيانُه))35. (ص441)	نفهم من كلام البصريين أن «على» الثانية كان يمكن حذفها لولا أن التركيب العربي لا يألف عطف اسم ظاهر على ضمير مجرور دون إعادة الجار. تحليل المسألة: - الحكم: تكرار «على» ليس لزيادة معنى بل لسلامة التركيب. - القرينة خارجية: اختبار حذف الحرف للدلالة على فساد التركيب. (ق.خ).

﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ ﴿7﴾﴾	(24) تقدير معطوف محذوف على «للسائلين»	رأى بعضهم أن ثمة معطوفاً محذوفاً تقديره «للسائلين ولغيرهم». ورأى السمين أنه لا حاجة إليه.	نظر أصحاب هذا الرأي إلى أن قصة يوسف لن تكون عبرة للسائلين عن القصة وحدهم؛ بل لهم ولغيرهم، وهم بهذا يستعينون في تقدير المحذوف بما يستوجبه سياق الأحداث. تحليل المسألة: - الحكم: ثمة معطوف محذوف. - القرائن: 1.قرينة خارجية هي الرجوع إلى أسباب النزول ومعرفة أن سورة يوسف نزلت لأن بعضهم سأل عنها النبي صلى الله عليه وسلم. 2.النظر في سياق الأحداث والخلوص منه إلى أن قصة يوسف عبرة غير قاصرة على السائلين وحدهم. (ق.د) وأما السمين فيكتفي بما نص عليه القرآن، ولا يوضح سبب رأيه، وكان ينبغي أن يبين أنه لو كان ثمة محذوف مهم لما تركه القرآن -وهو الذكر الحكيم والكتاب المعجز- أو يبين أن لفظ السائلين مُغْنٍ لأنه يشمل كل المكلفين باعتبار أن كل واحد منهم سائل عن الحقيقة وباحث عن الحق.
﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ ﴿7﴾﴾	(25) عامل «للسائلين»	السمين: «للسائلين» متعلق بمحذوف، والمحذوف نعت للآيات. (ص441)	هذا القول مبني على قاعدة ذكرها السمين في إعراب سورة الحمد ((وهي أن الجار والمجرور والظرف إذا وقعا صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً؛ تعلقا بمحذوف، وذلك المحذوف لا يجوز ظهوره إذا كان كوناً مطلقاً... ثم ذلك المحذوف يجوز تقديره باسم أو فعل إلا في الصلة؛ فإنه يتعين أن يكون فعلاً))36. وعليه فإن السمين وجد أن "آياتٌ" ليست فعلاً ولا اسماً مشتقاً حتى يتعلق بها "للسائلين"، فذهب إلى تقدير عامل يناسب السياق كأن يكون (آياتٌ مرويّةٌ للسائلين). تحليل المسألة: - الحكم: الجار والمجرور متعلقان بنعت محذوف. - القرينة خارجية: إمكان تقدير النعت المحذوف. (ق.خ)

﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا... (8)﴾	(26) تقدير الفاعل والمفعول به المعنويّيْن في جملة أفعل التفضيل «أحَبّ»	السمين: «أحَبّ» أفعل تفضيل مبني على الشذوذ من الفعل المبني للمجهول «حُبّ»، فإذا بنيته من مادة الحب تعدى إلى الفاعل المعنوي بـ «إلى»، وإلى المفعول المعنوي باللام أو «في». فإذا قلت: زيدٌ أحبُّ إليّ من بكر؛ كان الفاعل المعنوي هو ياء المتكلم في «إليّ»، ومعنى الجملة: أنا أُحِبُّ زيداً. وإذا قلت: زيدٌ أحبُّ لي من عمرو؛ أو قلت: زيدٌ أحَبُّ فِيّ من عمرو؛ كان الفاعل المعنوي هو «زيد»، والمفعول به المعنوي هو ياء المتكلم، ومعنى الجملة: زيدٌ يُحِبُّنِي. وعلى هذا جاءت الآية الكريمة «لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا»، فإن الأب هو فاعل المحبة. (ص441-442)	يستند السمين في تقدير فاعل اسم التفضيل ومفعوله المعنويين إلى تأويل جملة اسم التفضيل بحسب الأحرف الواردة فيها، فإذا كان الحب مسنداً إليّ فأنا الفاعل في المعنى، وإذا كان الحب لأجلي أو فِيّ فأنا المحبوب. تحليل المسألة: - يكون فاعل اسم التفضيل مجروراً بإلى، ويكون مفعوله مجروراً باللام أو في. - القرينة دلالية: المعنى المفهوم من سياق جملة اسم التفضيل. (ق.د)
﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا(8)﴾	(27) معنى اللام في «ليوسفُ»	السمين: لام الابتداء أفادت توكيداً لمضمون الجملة (ص442)	- الحكم: اللام تفيد التوكيد. - القرينة هي النسبة: الدلالة التي تَصْنَعُها اللام في الإسناد الواقع بين المبتدأ "يوسف وأخوه" والخبر "أحب". (ق.د)
﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا(8)﴾	(28) إعراب «أحَبُّ»	السمين: خبر المبتدأ المثنى «ليوسف وأخوه»، ولم يطابق الخبرُ المبتدأَ لما عرفت من حكم أفعل التفضيل. (ص442)	عبارة السمين تشير إلى أن قرينة إعراب "أحبُّ" هي إسناده إلى المبتدأ. (ق.د)
﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ (8)﴾	(29) إعراب الواو في «ونحن عصبةٌ/ عصبةً»	السمين: الواو للحال، والجملة بعدها في محل نصب على الحال. (ص442)	يشير السمين إلى أن قرينة إعراب الحال هي الملابسة أي دلالة الحال على هيئة المتكلمين (إخوة يوسف). (ق.د)
﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ (8)﴾	(30) إعراب «عصبةٌ»	السمين: قرأ العامة «عصبةٌ» بالرفع على أنه خبر. (ص442)	عبارة السمين تشير إلى أن قرينة إعراب "عصبةٌ" هي إسناده إلى المبتدأ. (ق.د)
﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ... (8)﴾ ﴿قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ... (14)﴾	(31) إعراب «عصبةً» على قراءة علي بن أبي طالب في الآية (8)، وعلى ما نقله أبو البقاء في الآية (14)	(أ) ابن الأنباري37: إنه مثل قول العرب (إنما العامريُّ عِمَّتَه) أي يتعمَّمُ عِمتَه. (ص442)، (ص453)	قاس الأنباري «عصبةً» على المفعول المطلق المبين للنوع الذي يسد مسد الخبر في نحو (إنما العامريُّ عِمَّتَه). والحقيقة أنه ليس ثمة علة جامعة بينهما؛ إذ ليس "عصبة" من قبيل المصادر. ومن هنا يتبين أنه لا يمكن القول بأن القرينة التي سوغت نصب "عصبة" هي القرينة التي سوغت نصب "عمته". (×)

		(ب) قال بعضهم: هو حال على تقدير (ونحنُ نُرى أو نجتمع عصبةً). *ورد السمين عليهم بأنه ضعيف لأن الحال لا تسد مسد الخبر إلا بشروط نحو (ضَرْبِي زيداً قائماً) و(أكثرُ شُرْبِي السُّوَيْقَ ملتوتاً). *وقال أبو حيان معلقاً على رأي ابن الأنباري: ليس «عصبةً» مثلَ (عِمَّة) لأن «عصبةً» ليس بمصدر ولا هيئة، والأجود أن يكون من باب (حكمك مسمّطاً). *وأجاب السمين أبا حيان بقوله: ليس مراد ابن الأنباري إلا التشبية من حيث إنه حَذْفُ الخبر وسد شيءٍ مسده في غير المواضع المنقاس فيها ذلك، ولا نظر لكون المنصوب مصدراً أو غيره. *ووافقَ المبرّدُ أبا حيان فقال: هو من باب قول الفرزدق (يا لَهْذَمُ حُكمُكَ مُسَمَّطاً)، أراد (لك حكمُكَ مسمطاً)، والمسمط: المرسل غير المردود، واستعمل هذا وكثر حتى حُذِفَ استخفافاً للعلم به كقولك (الهلالُ واللهِ) أي (هذا الهلالُ)، قدّره غير المبرد: (حكمُك ثَبَتَ مسمطاً). *ورد عليه السمين بأن في هذا المثال نظراً؛ لأن النحويين يجعلون من شرط سد الحال مسد الخبر ألا يصلح جعل الحال خبراً للمبتدأ، والحال «مسمطاً» خالفت هذا الشرط لأنها تصلح أن تكون خبراً فيقال (يا لَهْذَمُ حُكمُكَ مُسَمَّطٌ)، وأما الحال التي وافقت الشرط فقولنا (ضربي زيداً قائماً)؛ إذ لا يصلح أن تكون «قائماً» خبراً للضرب. (ص442-443)	يرى السمين أن من قرأها بالنصب على الحال مضطر إلى أن يستعين بقرينة خارجية هي تأويل الجملة إلى معنى (ونحن نُرى عصبةً). (ق.خ) لكن السمين يعترض باعتبار أن نصب (عصبةً) على الحالية يجعل الحال في موضع الخبر، والأصل أن الحال لا تسد مسد الخبر إلا بثلاث قرائن نستنبطها من المثالين (ضربي زيداً قائماً) و(أكثر أكلي السويق ملتوتاً): أولها قرينة النسبة بالإضافة وهي أن يكون المبتدأ مصدراً مضافاً إلى فاعله. (ق.د) وثانيها قرينة الصيغة المتمثلة في التعيين، وهي أن يكون مفعوله معرفة منصوباً. (ق.د) وثالثها الرتبة وهي أن تكون الحال واقعة بعد المفعول به، وصاحبها هو المفعول به. (ق.د) فلمّا كانت قراءة (ونحن عصبةً) تفتقد إلى كل هذه القرائن (أو الشروط) كانت قراءة ضعيفة. *ويرى أبو حيان أن الأنباري جعل "عصبةً" كقولهم "عِمَّة" ولم تكن القرينة التي أجازت نصب "عِمَّة" هي نفسها التي أجازت نصب "عصبةً". (×) *وأضاف أبو حيان -ووافقه المبرد- أن نصب "عصبة" كنصب "مسمطاً"، ولعل قرينتهما في نصبهما الإسناد وهي أن كلاً منهما خبر في الأصل لكنه نصب على الحال. (ق.د) *وخطّأ السمين أبا حيان والمبرد تجويزهما نصب "عصبةً" و"مسمطاً" على الحال؛ لأنهما لم يستوفيا شروط الحال الذي يسد مسد الخبر، والصواب أن يبقيا على الخبرية.
(...أوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا ...(9))	(32) إعراب «أرضاً»	(أ) الحَوْفي83 وابن عطية: منصوب على إسقاط الخافض تخفيفاً، كقوله تعالى: (لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ...(61)) سورة الأعراف. (ص344-444)	يقرر الشيخان أن «أرضاً» منصوبة على نزع «على» مستعينين بقرينة إمكان تقدير الخافض ليتناسب ودلالة السياق. (ق.خ).

		(ب) الزمخشري: منصوب على الظرفية، والمعنى (اطرحوه أرضاً منكورة مجهولة بعيدة من العمران)، وإبهامها حاصل من تنكيرها وإخلائها من الناس. *ورد عليه ابن عطية بأن الظرف ينبغي أن يكون مبهماً39، وليست هذه كذلك لأنها أرض مقيدة بأنها بعيدة، ومعلوم أن يوسف لم يخْلُ من الكونِ في أرض، فتبيّن أنهم أرادوا أرضاً بعيدة من أبيه. *وأيد أبو حيان رد ابن عطية. *أما السمين فوافق الزمخشري لأن الظرف المبهم ما ليس له حدود تحصُرُه ولا أقطار تَحْويه، و"أرضاً" من هذا القبيل. (ص444)	يستعين الزمخشري بقرينة الصيغة المتمثلة في دلالة "أرضاً" على التنكير الدال على الإبهام ليجوز إعرابها ظرفاً، وعلى هذا نفهم أن "اطرحوه" أمر بتنفيذ الطرح في أرض مجهولة. (ق.د) وأيد السمين الزمخشري بقرينة دلالة "أرضاً" على ما ليس له حدود تحصره. (ق.د) واعترض ابن عطية وأبو حيان على الظرفية بقرينة الصيغة المتمثلة في دلالة "أرضاً" على أرض معروفة هي الأرض البعيدة من أبي يوسف عليهما السلام. (ق.د)
		(ج) السمين: مفعول ثان؛ لتضمين الفعل «اطرحوه» معنى «أَنْزِلُوه» الذي يتعدى إلى اثنين على نحو قوله تعالى (وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا... (29)) سورة المؤمنون (ص444)	يعتمد السمين قرينة التعدية وهي دلالة "أرضاً" على ما وقع عليه الفعل بعد أن ضمّن الفعل "اطرحوه" معنى (أنزلوه)، فالقرينة هنا تستعين بدلالة موجودة في النص هي دلالة "اطرحوه" على (أنزلوه). (ق.د)
(اقْتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُم... (9))	(33) إعراب «يَخْلُ لكم»	السمين: جواب الأمر (ص445)	يستعين السمين بقرينة التضام وهو الدلالة الرابطة بين الفعل "يَخْلُ" والفعلين (اقتلوا، اطرحوا) إذ يمثل الفعل الأول جواباً لهما. (ق.د)
(... وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ... (10))	(34) القراءة بالجمع: عند نافع40 "غَيَابات" وعند ابن هرمز41 "غَيَّابات"	السمين: الجُبُّ شِبْهُ لَجَفٍ أي ناحية في البئر فُوَيْقَ الماء، يغيب ما فيه عن العيون، و الأصل أن للجُبّ غيابة42 واحدة؛ لكن قراءة الجمع تصح بجعل الجب أجزاء وتسمية كل جزء غيابة. وقرأ بعضهم "غَيْبَة" مصدراً كالغَلَبَة؛ أو جمع غائب مثل صانع وصَنَعَة، وقرأ بعضهم "غَيَّبَة" وهي ظلمة قعر البئر43 . (ص445-446)	لم ينشغل السمين بقراءات المفرد (غَيَابَة، غَيْبَة، غَيَّبَة) لأنها في التحليل النحوي على إعراب واحد، ومن الناحية الدلالية لا تمثل خرقاً معنوياً، وإنما اجتهد في تخريج قراءتي الجمع (غَيَابات، غَيَّابات)؛ محاولاً التوفيق بين متطلبات النحو ومتطلبات الدلالة، فمع صحة التركيب أشكل دلالياً جمع الغيابة لأن الجب واحد وليس متعدداً، وخرّجه السمين باعتبار الغيابة أجزاء فتكون غيابات، وبذلك تكون مسألة الجمع جائزة بقرينة خارجية هي النظر في إمكان أن تكون الغيابة أجزاء. (ق.خ) - المسألة: جمع غيابة. - الحكم: جواز الجمع. - القرينة خارجية: هي الحقيقة الطبيعية المادية التي تمكننا من أن ننظر إلى أجزاء الغيابة على أنها غيابات. (ق.خ)

(... يَلْتقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ... (10))	(35) قراءة «يَلْتَقِطْهُ»	السمين: هي الأصل. (ص446)	اكتفى السمين بدليل الاستصحاب"[1] ولم يحلل المسألة لنستخرج القرينة من تحليله، واستصحابه للأصل هنا متمثل في أن الأصل في الفعل أن يطابق فاعله في الجنس، وقد جاءت هذه القراءة وفق الأصل. (×)
(... تَلْتقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ... (10))	(36) قرأ الحسن45 ومجاهد46 وأبو رجاء-47 وقتادة-48 "تَلْتَقِطه"	السمين: مراعاة لتأنيث المعنى، ولإضافة «بعض» إلى مؤنث. وقد قالوا (قُطِعَتْ بعضُ أصابعه). (ص447)	المسألة: عدم مطابقة الفعل للفاعل في الجنس. الحكم: الجواز. القرائن: 1.التأنيث (قرينة الصيغة): كون "بعض" مؤنثاً في المعنى. (ق.د) 2.النسبة: إضافة بعض إلى مؤنث لفظي هو "السيارة". (ق.د) الدليل: سماعي من كلام العرب.
(... ما لَكَ لاَ تأْمَنَّا... (11))	(37) إعراب «لا تأمنّا»	السمين: حال. (ص447)	قول السمين إن جملة «لا تأمنّا» حالٌ يدل على أنه يستعين بقرينة الملابسة أي دلالتها على هيئة صاحبها. (ق.د)
(أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعِ ويَلْعَبْ ... (12))	(38) ((قراءة نافع بالياء من تحت وكسر العين)) 49(1) ((والفعلان في هذه القراءات كلها مبني للفاعل)) 50	- الفعلان مسندان إلى يوسف عليه السلام. - والفعل "يرتعِ" مجزوم بحذف حرف لأنه من (يَفْتَعِل) من الرعي أي يأكل المرعى؛ كـ(يَرْتَمِي) من الرَّمْي، أو هو من المراعاة للشيء كقول الشاعر: تُرْتِعي السفحَ فالكثيبَ فذا قا=رٍ فَرَوْضَ القطا فذاتَ الرئالِ - والفعل "يلعبْ" مجزوم بالسكون. (ص449-451)	-حكم السمين على الفعلين بإسنادهما إلى يوسف ولم يذكر القرينة. (×) ولعل السبب في هذا أن الفعلين موجهان إلى غائب مفرد، وليس في السياق سوى إخوة يوسف المتكلمين ووالده المخاطب، فلم يبق إلا أن يكون الفعلان موجهين إلى يوسف. -حكم السمين على الفعلين بالجزم لوجود القرائن الآتية: 1.الصيغة: الرجوع إلى الوزن الصرفي للفعل "يرتعي" الذي يدل على أنه معتل اللام. (ق.د) 2.العلامة الإعرابية: حذف حرف العلة في آخر الفعل "يرتعي" وظهور السكون في آخر "يلعب" (ق.د). وبقيت ثمة قرينة ثالثة مسوغة لجزم الفعلين لم يصرح بها السمين هي وقوع الفعلين في جواب الأمر (ق.د).

(أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَرْتَعِ ونَلْعَبْ ... (12))	(39) ((قراءة البزي51 عن ابن كثير52 "نرتع ونلعب" بالنون وكسر العين)) وقراءة قنبل53 في إحدى الروايات54. ((والفعلان في هذه القراءات كلها مبني للفاعل(55)	-الفعلان مسندان إلى إخوة يوسف u. -والفعل "نرتعِ" مجزوم بحذف حرف العلة لأنه من (نَفْتَعِل) من الرعي أي نأكل المرعى؛ كـ(نَرْتَمِي) من الرَّمْي، أو هو من المراعاة للشيء كقول الشاعر: تَرْتَعِي السفحَ فالكثيبَ فذا قا=رٍ فَرَوْضَ القطا فذتَ الرِّئالِ -والفعل "نلعبْ" مجزوم بالسكون. (ص449-451)	-حكم السمين على الفعلين بإسنادهما إلى إخوة يوسف ولم يذكر القرينة. (×) -حكم السمين على الفعلين بالجزم لوجود القرائن الآتية: 1.الصيغة: الرجوع إلى الوزن الصرفي للفعل "نرتعي" الذي يدل على أنه معتل اللام. (ق.د) 2. العلامة الإعرابية: حذف حرف العلة في آخر الفعل "نرتعي" وظهور السكون في آخر "تلعب" (ق.د). وبقيت ثمة قرينة ثالثة مسوغة لجزم الفعلين لم يصرح بها السمين هي وقوع الفعلين في جواب الأمر.
(أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَرْتَعِي ونَلْعَبْ ... (12))	(40) ((قراءة قنبل، وقد اختلف عليه، فنُقل عنه ثبوت الياء بعد العين وصلاً ووقفاً))56 ((والفعلان في هذه القراءات كلها مبني للفاعل))57	-الفعلان مسندان إلى إخوة يوسف. -والفعل «نرتعي» مرفوع على الحال ببقاء حرف العلة لأنه من (نَفْتَعِل) من الرعي وهو أكل المرعى كـ(نَرْتَمِي) من الرَّمْي، أو من المراعاة للشيء كقول الشاعر: تَرْتَعِي السفحَ فالكثيبَ فذا قا=رٍ فَرَوْضَ القطا فذتَ الرِّئالِ -والفعل «نَلعبْ» مجزوم بالسكون. -وهذه القراءة ردها بعض الناس. -وقال ابن عطية: هي قراءة ضعيفة لا تجوز إلا في الشعر. -وقيل: هي لغة من يجزم بالحركة المقدرة وأنشد: ألم يأتيك والأنباءُ تَنْمي ***...... (ص449-451)	-حكم السمين على الفعلين بإسنادهما إلى إخوة يوسف ولم يذكر القرينة. (×) -حكم السمين على الفعل «نرتعي» بالرفع لوجود القرائن الآتية: 1.الصيغة: الرجوع إلى الوزن الصرفي للفعل "نرتعي" الذي يدل على أنه معتل اللام. (ق.د) 2. العلامة الإعرابية: بقاء حرف العلة في آخر الفعل. (ق.د). 3.الملابسة: وقوع الفعل وفاعله في موقع الحال (ق.د). -وحكم السمين على الفعل "تلعب" بالجزم بقرينة العلامة الإعرابية وهي السكون في آخره (ق.د). -وحكم ابن عطية على هذه القراءة بالضعف ولم يذكر قرينته في ردها. (×) وإنما استعان بالسماع الذي يدل في رأيه على أنها قراءة لا تُورَد إلا في الشعر. -وحكم بعضهم على الفعل "نرتعي" بالجزم مستعيناً بقرينة إعرابية هي السكون المقدر على لغة من اللغات. (ق.د) ومستعيناً بدليل سماعي من الشعر.

(أَرسِلْهُ مَعَنا غَدًا نَرْتَعْ ونَلْعَبْ ...((12)	(41) ((قــراءة أبـي عـمـرو58 وابـن عـامـر "نـرتـع ونَلعبْ" بالنون وسكون العين والـبـاء))59 ((والفعلان في هـذه القـراءات كـلـهـا مبـني للفاعل))60	- الفعلان مسندان إلى إخوة يوسف. - والفعل «نرتعْ» مجزوم بالسكون لأنه مأخوذ من (رَتَعَ يَرْتَعُ) إذا اتسع في الخِصْب أي أقام في خصب وسعة، كقول الشاعر: ....***وإذا يخلو له لَحمِيْ رَتَعْ - والفعل «نَلعبْ» مجزوم بالسكون. (ص449-451)	- حكم السمين على الفعلين بإسنادهما إلى إخوة يوسف ولم يذكر القرينة. (×) - حكم السمين على الفعلين بالجزم لوجود القرائن الآتية: 1.الصيغة: الرجوع إلى الوزن الصرفي للفعل "نرتع" الذي يدل على أنه صحيح اللام. (ق.د) 2. العلامة الإعرابية: ظهور السكون في آخر الفعلين (ق.د). وبقيت ثمة قرينة ثالثة مسوغة لجزم الفعلين لم يصرح بها السمين هي وقوع الفعلين في جواب الأمر.
(أَرسِلْهُ مَعَنا غَدًا يَرْتَعْ ويَلْعَبْ ...((12)	(42) ((قــراءة الكوفيين «يرتعْ ويلعبْ» بالياء مــن تـحـت وسكون العين والـبـاء))61 ((والفعلان في هـذه القـراءات كـلـهـا مبـني للفاعل))62	- الفعلان مسندان إلى يوسف. - والفعل «يرتعْ» مجزوم بالسكون لأنه مأخوذ من (رَتَعَ يَرْتَعُ) إذا اتسع في الخِصْب أي أقام في خصب وسعة، كقول الشاعر: ....***وإذا يخلو له لَحمِيْ رَتَعْ - والفعل «يَلعبْ» مجزوم بالسكون. (ص449-451)	- حكم السمين على الفعلين بإسنادهما إلى يوسف ولم يذكر القرينة. (×) -حكم السمين على الفعلين بالجزم لوجود القرائن الآتية: 1.الصيغة: الرجوع إلى الوزن الصرفي للفعل "يرتع" الذي يدل على أنه صحيح اللام. (ق.د) 2. العلامة الإعرابية: ظهور السكون في آخر الفعلين (ق.د). وبقيت ثمة قرينة ثالثة مسوغة لجزم الفعلين لم يصرح بها السمين هي وقوع الفعلين في جواب الأمر.

(أرسِلْهُ مَعَنا غَدًا نَرْتَعِ ونَلْعَبْ ...)) (12)	(43) ((وقرأ جعفر بن محمد63 "نرتع" بالنون و"يلعب" بالياء، ورويت عن ابن كثير))64 ((والفعلان في هذه القراءات كلها مبني للفاعل(65) للفاعل))65	-الفعل «نرتع» مسند إلى إخوة يوسف. -والفعل «يلعب» مسند إلى يوسف؛ لأن اللعب مناسب للصغار، والفعل «نرتع» مجزوم بحذف حرف العلة لأنه من (نَفْتَعِل) من الرعي كـ(نَرْتَمِي) من الرَّمْي. -والفعل «يَلعبْ» مجزوم بالسكون. (ص449-451)	-حكم السمين على الفعل «نرتع» بإسناده إلى إخوة يوسف، وحكم على الفعل «يلعب» بإسناده إلى يوسف، وذلك بالاستعانة بقرينة خارجية تراعي السن التي كان عليها يوسف والسن التي كان عليها إخوته، والتي تجعل اللعب أنسب لسن يوسف. (ق.خ) -حكم السمين على الفعلين بالجزم لوجود القرائن الآتية: 1.الصيغة: الرجوع إلى الوزن الصرفي للفعل "نرتعي" الذي يدل على أنه معتل اللام. (ق.د) 2. العلامة الإعرابية: حذف حرف العلة في آخر الفعل "نرتعي" وظهور السكون في آخر "يلعب" (ق.د). وبقيت ثمة قرينة ثالثة مسوغة لجزم الفعلين لم يصرح بها السمين هي وقوع الفعلين في جواب الأمر.
(أرسِلْهُ مَعَنا غَدًا يَرْتَعِ ويَلْعَبُ ...)) (12)	(44) ((وقرأ العلاء بن سيابة «يَرْتَعِ ويلعبُ» بالياء فيهما وكسر العين وضم الباء))66 ((والفعلان في هذه القراءات كلها مبني للفاعل (67)	-الفعلان مسندان إلى يوسف. -والفعل «يرتعِ» مجزوم بحذف حرف العلة لأنه من (يَفْتَعِل) من الرعي كـ(يَرْتَمِي) من الرَّمْي. -والفعل «يَلعبُ» مرفوع على الاستئناف، والتقدير (وهو يلعبُ). (ص449-451)	-حكم السمين على الفعلين بإسنادهما إلى يوسف ولم يذكر القرينة. (×) -حكم السمين على الفعل «يرتع» بالجزم لوجود القرائن الآتية: 1.الصيغة: الرجوع إلى الوزن الصرفي للفعل "يرتعي" الذي يدل على أنه معتل اللام. (ق.د) 2. العلامة الإعرابية: حذف حرف العلة في آخره (ق.د). وبقيت ثمة قرينة ثالثة مسوغة لجزم "يرتع" لم يصرح بها السمين هي وقوعه في جواب الأمر (ق.د). -وحكم السمين على الفعل "يلعبُ" بالرفع للقرائن الآتية: 1. العلامة الإعرابية: وجود الضمة في آخره (ق.د) 2.النسبة: رُفِعَ الفعل لدلالة الواو على الاستئناف (ق.خ).

(أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نُرْتِعْ ونَلْعَبْ ... (12))	(45) ((وقرأ مجاهد وقتادة وابن محيصن68 "نُرْتِعْ" بضم النون وسكون العين والباء))69 ((والفعلان في هذه القراءات كلها مبني للفاعل))70	-الفعلان مسندان إلى إخوة يوسف. -والفعلان مجزومان بالسكون. -والفعل «نُرْتِعْ» رباعي ومفعوله محذوف أي: نُرْعِي71 مواشيَنا". (ص449-451)	-حكم السمين على الفعلين بإسنادهما إلى إخوة يوسف ولم يذكر القرينة. (×) -حكم السمين على الفعلين بالجزم لوجود القرائن الآتية: 1.الصيغة: الرجوع إلى الوزن الصرفي للفعل "نُرْتِعْ" الذي يدل على أنه صحيح اللام. (ق.د) 2. العلامة الإعرابية: السكون في آخر الفعلين (ق.د). وبقيت ثمة قرينة ثالثة مسوغة لجزم "نُرْتِعْ" لم يصرح بها السمين هي وقوعه في جواب الأمر (ق.د). - وحكم السمين بحذف مفعول به مستعيناً بقرينة الصيغة أي الوزن الصرفي للفعل "نُرْتِعْ" الذي يتطلب مفعولاً به باعتباره فعلاً رباعياً متعدياً بالهمز. (ق.د)
(أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يُرْتِعْ ويَلْعَبْ ... (12))	(46) قراءة أبي رجاء كقراءة مجاهد وقتادة وابن محيصن إلا أنه بالياء من تحت فيهما72 ((والفعلان في هذه القراءات كلها مبني للفاعل)) 73	-الفعلان مسندان إلى يوسف. -والفعلان مجزومان بالسكون. -والفعل «يَلعبْ» مجزوم بالسكون. -والفعل «يُرْتِعْ» رباعي ومفعوله محذوف أي: يُرْعِي مواشيَه». (ص449-451)	-حكم السمين على الفعلين بإسنادهما إلى يوسف ولم يذكر القرينة. (×) -حكم السمين على الفعلين بالجزم لوجود القرائن الآتية: 1.الصيغة: الرجوع إلى الوزن الصرفي للفعل "يُرْتِعْ" الذي يدل على أنه صحيح اللام. (ق.د) 2. العلامة الإعرابية: السكون في آخر الفعلين (ق.د). وبقيت ثمة قرينة ثالثة مسوغة لجزم "يُرْتِعْ" لم يصرح بها السمين هي وقوعه في جواب الأمر. -وحكم السمين بحذف مفعول به مستعيناً بقرينة الصيغة أي الوزن الصرفي للفعل "يُرْتِعْ" الذي يتطلب مفعولاً به باعتباره فعلاً رباعياً متعدياً بالهمز. (ق.د)

(أَرسِلْهُ مَعَنا غَدًا نَرْتَعْ ويَلْعَبْ ... (12))	(47) ((والنخعي74 ويعقوب75 "نرتع" بالنون و"يلعب" بالياء))76 ((والفعلان في هذه القراءات كلها مبني للفاعل))77	-الفعل «نرتع» مسند إلى إخوة يوسف. -والفعل «يلعب» مسند إلى يوسف لأن اللعب مناسب للصغار. -والفعل «نرتعْ» مجزوم بالسكون لأنه مأخوذ من (رَتَعَ يَرْتَعُ) إذا اتسع في الخِصْب أي أقام في خصب وسعة، كقول الشاعر: ....***وإذا يخلو له لَحْمِيْ رَتَعْ - والفعل «يَلْعَبْ» مجزوم بالسكون. (ص449-451)	-حكم السمين على الفعل «نَرْتَعْ» بإسناده إلى إخوة يوسف وعلى الفعل «يَلْعَبْ» بإسناده إلى يوسف مستعيناً بقرينة خارجية هي أن اللعب أليق بيوسف لأنه أصغر من إخوته. (ق.خ) -حكم السمين على الفعلين بالجزم لوجود القرائن الآتية: 1. الصيغة: الرجوع إلى الوزن الصرفي للفعل "نَرْتَعْ" الذي يدل على أنه صحيح اللام. (ق.د) 2. العلامة الإعرابية: السكون في آخر الفعلين (ق.د). وبقيت ثمة قرينة ثالثة مسوغة لجزم "نَرْتَعْ" لم يصرح بها السمين هي وقوعه في جواب الأمر.
(أَرسِلْهُ مَعَنا غَدًا يُرْتَعْ ويُلْعَبْ ... (12))	(48) ((وقرأ زيد بن علي «يُرتَع ويُلْعَب» بالياء من تحت مبنيين للمفعول))78	-الفعلان مسندان إلى يوسف. -والفعلان مجزومان بالسكون. -والفعل «يُرْتَعْ» رباعي مبني للمفعول الذي لم يسم فاعله، وهو ضمير الغد، والأصل (يُرْتَعْ في الغدِ ويُلْعَبْ فيه)، ثم اتُّسِعَ فيه فحُذِفَ حرف الجر فتعدى إليه الفعل بنفسه فصار: نُرْتَعُهُ ونُلْعَبُهُ، ثم قام الضمير المنصوب مقام فاعله وتصرف تصرفه فانقلب مرفوعاً واستتر في رافعه، فهو في الاتساع كقول الشاعر: ويومٍ شَهِدْناه سُلَيمى وعامراً ***....... (ص449-451)	-حكم السمين على الفعلين بإسنادهما إلى يوسف ولم يذكر القرينة. (×) -حكم السمين على الفعلين بالجزم لوجود القرائن الآتية: 1. الصيغة: الرجوع إلى الوزن الصرفي للفعل "يُرْتَعْ" الذي يدل على أنه صحيح اللام. (ق.د) 2. العلامة الإعرابية: السكون في آخر الفعلين (ق.د). وبقيت ثمة قرينة ثالثة مسوغة لجزم "يُرْتَعْ" لم يصرح بها السمين هي وقوعه في جواب الأمر (ق.د). -وقَدَّرَ السمين ضمير نائب الفاعل بالقرائن الآتية: 1.صيغتا "يُرْتَعْ" و"يُلْعَبْ" رباعيتان متعديتان مبنيتان للمجهول. (ق.د) 2.التقدير (قرينة خارجية): إمكان وضع تقديرات متسلسلة لما حدث للجملة تبدأ بتقدير أن الجملة كانت (يُرْتَعُ يوسفُ ويُلْعَبُ في الغدِ) ثم تقدير حذف نائب الفاعل والخافض وإقامة الغد مقام نائب الفاعل فتكون الجملة (يُرْتَعِ الغدُ ويُلْعَبُ) ثم تقدير حذف الغد فتكون الجملة (يُرْتَعْ ويُلْعَبْ)، وبذلك نخلُصُ إلى أن نائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى الغد (ق.خ).

(أرسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَرْعَى ونَلْعَبْ ... (12))	(49) ((وقرأ ابن أبي عبلة «نُرْعِي[79] ونلعب"))[80]	-الفعلان مسندان إلى إخوة يوسف. -الفعل «نرعى» مرفوع على الحال. (ص449-451)	-حكم السمين على الفعلين بإسنادهما إلى إخوة يوسف ولم يذكر القرينة. (×) -حكم السمين على الفعل «نرعى» بالرفع لقرينة الملابسة أي وقوعه هو وفاعله موقع الحال (ق.د). -لم يضبط المحقق ولا السمين حركة الفعل "نلعب"، ويبدو أنه مرفوع بالضمة (قرينة العلامة الإعرابية) لأنه لو كان مجزوماً لَذَكَره السمين مع قراءة قنبل التي ضعفها بعضهم لأجل أنها ترفع الفعل "نرتعي" وتجزم "نلعبْ" (ق.د).
(أرسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (12))	(50) إعراب جملة «وإنا له لحافظون»	السمين: جملة حالية. (ص451)	قوله إنها جملة حالية يدل على استعانته بدلالتها على الهيئة أي قرينة الملابسة. (ق.د)
(أرسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (12))	(51) عامل الجملة الحالية «وإنا له لحافظون»	(أ) السمين: عاملها فعل الأمر «أرسله». (ص451)	استعان السمين بقرينة الملابسة التي تربط الجملة الحالية بفعل الأمر "أرسل"؛ إذ الحال معرب عن هيئة الإخوة حالَ إرسال أبيهم ليوسف (ق.د).
		(ب) السمين: عامله جواب الأمر «يرتع». (ص451)	استعان السمين بقرينة الملابسة التي تربط الجملة الحالية بالفعل "يرتع"؛ إذا الحال معرب عن هيئة إخوة يوسف حالَ رَتْعِ يوسف (ق.د).
(أرسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (12))	(52) هل يصح أن يكون إعمالُ الأمر «أرسله» وجوابِهِ «يرتع» في الحال «وإنا له لحافظون» من باب التنازع؟	السمين: لا يصح أن يكون ذلك من باب التنازع لأن إعمال أحد الفعلين يقتضي وجوب حذف الحال المعمولة به لوجود حال أخرى تفسر الحال المحذوفة، والمعلوم أن الحال لا يصح أن تكون مضمرة (أي محذوفة)، وإنما تكون نكرة أو مؤولة إلى نكرة. (ص451)	مَنَعَ السمين حذف الحال حتى لو وُجدت حال أخرى تفسرها في حالة تنازع عاملين على حال واحدة مذكورة، ولم يبين السمين سبب عدم الجواز أي القرينة التي تمنع من حذف الحال. (×)

(قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ... (13))	(53) إعـراب «أن تذهبوا»	السمين: المصدر «أن تذهبوا» هو فاعل «يحزُنني»، والمعنى (يحزنني ذهابُكم) (ص451)	يستعين السمين بقرينة الإسناد وهي دلالة المصدر المؤول على من فعل. (ق.د)
(قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ... (13))	(54) زمـن الفعل المضارع المـقـتـرن بـلام التوكيد المزحلقة «لَيَحْزُنُنِي أن تذهبوا به»	(أ) السمين: لا يمكن أن يكون الفعل المضارع المقترن بلام الابتداء دالاً على زمن الحال؛ لأن قوله «أن تذهبوا» في زمن الاستقبال لاقتران الفعل (تذهبوا) بحرف الاستقبال (أن)، فلو قلنا إن الفعل (ليحزنني) في زمن الحال لكان المعنى (إني ليحزنني الآن أن تذهبوا به مستقبلاً)، وهذا باطل لأنه يجعل الحزن سابقاً على زمن الذهاب. (ص451-452)	يستعين السمين في تحديد زمن الفعل المضارع الذي بعد لام الابتداء بقرينتين أولهما النسبة وهي وجود حرف الاستقبال "أن" وثانيتهما قرينة الصيغة وهي ورود فعل مضارع بعد أن الاستقبالية. (ق.د)
		(ب) النحاة: اقتران لام الابتداء بالفعل المضارع مؤذنة بزمن الحال، وليس زمن الحزن سابقاً لزمن الذهاب؛ لأن ثمة مضافاً محذوفاً تقديره (لَيَحْزُنُني تَوَقُّعُ ذهابِكُم به). (ص451-452)	يستعين النحاة بقرينة خارجة عن السياق هي تقدير مضاف لئلا يتعارض زمن الحال بعد لام الابتداء وزمن الاستقبال بعد أن. (ق.خ)
(قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تُذْهِبُوا بِهِ... (13))	(55) إعـراب الـبـــاء فـي «تُذْهِبوا» على قــراءة زيـد بن علي	(أ) السمين: الباء زائدة. (ص452)	نفهم من قول السمين «إن الباء زائدة» أنه يمكن تقدير حذفها (قرينة خارجية) لبيان أن المعنى في حال وجودها وحال حذفها سيان. (ق.خ)

		(ب) السمين: الباء حالية. (ص452)	قول السمين إن الباء حالية يعني أنها حرف جر وما بعدها مجرور وشبه الجملة في محل نصب على الحال؛ هذا هو إعرابها هي والمجرور الذي بعدها، أما معنى الباء فلم يذكره، ولعل المعنى المناسب لها أن تكون دالة على المصاحبة، ويكون المفعول به للفعل «تُذْهِبُوا» محذوفاً تقديره (إخوانكم) أو (أنفسكم) وكأن المعنى (إني ليحزنني أن تُذْهِبُوا أنفسكم بصحبة يوسف). وقول السمين إن الباء تدل على الحالية يفهم منه أنه استعان بقرينة الملابسة التي تربط الباء بالفعل "تُذهبوا" إذ فهم السمين أن الضمير في "به" ليس ضمير المفعول به؛ وإنما المفعول به محذوف، وعلى هذا لا تكون الباء زائدة بل يكون لها معنى هو المصاحبة. (ق.د)
(... وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ (13))	(56) إعراب جملة «وأنتم عنه غافلون»	السمين: جملة حالية.	يستعين السمين بدلالة الجملة في السياق على الهيئة أي قرينة الملابسة. (ق.د)
(... وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ (13))	(57) عامل جملة «وأنتم عنه غافلون»	السمين: عاملها «يأكله».	استعان السمين بقرينة الملابسة التي تربط الفعل "يأكله" بجملة الحال؛ إذ فُهِمَ من السياق أن أكل الذئب ليوسف واقع في حالة غفلة إخوته. (ق.د)
(قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ... (14))	(58) إعراب جملة «ونحن عصبةٌ/عصبةً»	(أ) السمين: جملة حالية.	استعان السمين بقرينة الملابسة التي تربط الفعل "يأكله" بجملة الحال؛ إذ إنه فُهِمَ أن أكل الذئب ليوسف واقع في حالة كون إخوته عصبة. (ق.د)
		(ب) السمين: جملة معترضة.	فهم السمين من الجملة أنها جملة خبرية جاءت لتقدم معلومة مستقلة نحوياً عن التعلق بما قبلها وما بعدها، وإنما يكون ارتباطها بالنص كله ارتباطاً معنوياً يتكئ على مدى فهم المتلقي واستيعابه لعلاقتها بسائر أجزاء سورة يوسف، وهذا يعني أن السمين يستعين بقرينة معنى الجملة في النص (ق.د)

(قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَاسِرُونَ (14))	(59) إعراب «إنا إذن لخاسرون»	السمين: جواب القسم	لم يوضح السمين القرينة التي جعلته يعتبر جملة (إنا إذن لخاسرون) جواباً للقسم لا جواباً للشرط. (x) والحقيقة أن ثمة قرائن ذكرها الخليل وسيبويه تعيننا على تمييز جواب الشرط من جواب القسم، منها أن جواب الجزاء (أي الشرط) لا يكون إلا بفعل أو بالفاء أو بإذا الفجائية، ولو كانت جملة (إنا إذن لخاسرون) جواباً للجزاء لقيل (فإنا إذن لخاسرون)81. ومنها أن اللام في قوله تعالى (لئن أكله الذئب...) موطئة للقسم82 ، وقد قال سيبويه83 إن القسم إذا تقدم على الشرط فلا بد من الإتيان بالمقسم عليه؛ لأن القسم إذا تقدم لا يكون لغواً، وعلى هذا يكون معنى الآية (والله إنا لخاسرون إن أكله الذئب)، فجواب الشرط محذوف.
(قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَاسِرُونَ (14))	(60) أين جواب الشرط «إن أكله»؟	السمين: جواب الشرط محذوف.	لم يذكر السمين القرينة التي دلته على حذف جواب الشرط. (x)؛ لكننا ذكرنا في التحليل السابق رأي الخليل وسيبويه المعين على هذا.
(قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَاسِرُونَ (14))	(61) معنى «إذن»	السمين: «إذنْ» حرف جواب.	نظر السمين إلى قرينة النسبة وهي دلالة الحرف "إذن"؛ إذ إنه يُؤْذِنُ بمجيء نتيجة القسم بعده. (ق.د)
(فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ... وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ... (15) وَجَاءُوا أَبَاهُمْ... (16) قَالُوا يَا أَبَانَا ... (17))	(62) جواب «فلما ذهبوا به»	(أ) السمين: الجواب محذوف تقديره: (عرّفناه وأوصلنا إليه الطمأنينة). (ص453)	يستعين السمين بقرينة خارجية هي إمكان تقدير جواب يتجانس مع السياق. (ق.خ)
		(ب) الزمخشري: الجواب محذوف تقديره: (فعلوا به ما فعلوا من الأذى)84. (ص453)	يستعين الزمخشري بقرينة خارجية هي إمكان تقدير جواب يتجانس مع السياق. (ق.خ)
		(ج) السمين: الجواب محذوف تقديره: (عظُمتْ فتنتُهم). (ص453)	يستعين السمين بقرينة خارجية هي إمكان تقدير جواب يتجانس مع السياق. (ق.خ)

		(د) السمين: الجواب محذوف تقديره: (جعلوه فيها). وهذا التقدير أولى لدلالة الكلام عليه. (ص453)	يستعين السمين بقرينة خارجية هي إمكان تقدير جواب يتجانس مع السياق، ويرى أن هذا التقدير أنسب من غيره. (ق.خ)
		(هـ) قال بعضهم: الجواب مثبَت أي مذكور في ما بعد، وهو قوله (قالوا يا أبانا إنا ذهبنا نستبق). وهذا الرأي في نظر السمين بعيد لبعد الكلام بعضه من بعضه. (ص453)	استعان أصحاب هذا الرأي بقرينة التضام إذ رأوا إمكان تكملة جملة الظرف بجواب مذكور يلائم سياقها. (ق.د) لكن السمين يأخذ بقرينة الرتبة التي تشترط ضرورة أن يقترب جواب الظرف من جملة الظرف وألا يطول تأخره. (ق.د) والحقيقة أننا نلحظ أن "قالوا" لا يصلح أن يكون جواباً لقوله تعالى "فلمّا ذهبوا"، ذلك لأن مجرد ذهابهم بيوسف دون إيضاح إلقائهم له ليس مسوغاً ولا جواباً لمقولتهم لأبيهم، وإنما يصلح أن تكون مقولتهم جواباً لو كان السياق على هذا النحو (فلمّا ألقوا أخاهم قالوا يا أبانا...).
		(و) الكوفيون: الجواب مثبت هو (وأوحينا)، والواو زائدة، واستدلوا بشواهد كثيرة لحذف جواب لمّا من القرآن العظيم والشعر، منها (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ (103)) أي: فلمّا أسلما تلّه. (ص453)	يستعين الكوفيون بقرينة خارجية هي إمكان تقدير حذف الواو مع بقاء المعنى على ما هو عليه. (ق.خ)
(... وَأَجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ... (15))	(63) إعراب «أن يجعلوه»	(أ) السمين: الفعل «أجمعوا» يتعدى بنفسه وبالحرف على، فعلى اعتبار التعدية بالنفس يتعين أن يكون «أن يجعلوه» في موضع نصب على المفعولية. فيكون معنى (أجمعوا أن يجعلوه) أي (عزموا جعلَه). (ص453-454)	نظر السمين في دلالة «أن يجعلوه» على من وقع عليه الفعل أي قرينة التعدية. (ق.د)
		(ب) السمين: على اعتبار تعدية الفعل «أجمعوا» بالحرف على يحتمل أن يكون «أن يجعلوه» في موضع نصب أو جر. (ص453-454)	استعان السمين بالتقدير فقدّر أن حرف الجر "على" محذوف، وهذا يحدث كثيراً في ما قبل المصادر المؤولة، وعليه اعتبر أن المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض أو مجرور بتقدير وجود الخافض. (ق.خ)

(... وَأَجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ... (15))	(64) عاملُ «في غيابة»	(أ) السمين: إذا اعتبرنا الجَعْل في قوله «أن يجعلوه» بمعنى الإلقاء كانت شبه الجملة «في غيابة» متعلقة بالفعل «يجعلوه». (ص454)	فهِمَ السمين من الجعل معنى الإلقاء فقرر إمكان تعليق شبه الجملة بفعل الجعل (قرينة النسبة). (ق.د)
		(ب) السمين: إذا اعتبرنا الجَعْل في قوله «أن يجعلوه» بمعنى التصيير كانت شبه الجملة «في غيابة» متعلقة بمحذوف. (ص454)	استعان السمين بقرينتين: 1.قرينة التضمين: دلالة الجعل على التصيير مما يجعل وقوع الجعل في غيابة الجب ممتنعاً. (ق.د) 2.إمكان تقدير محذوف كأن يكون "مُلقىً" ليستقيم تعلق شبه الجملة الدالة على الظرفية بالاسم المشتق المقدر. (ق.خ)
(فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا... (15))	(65) إعراب الواو في «وأجمعوا» ومعناها	(أ) السمين: الواو حرف عطف. (ص454)	نظر السمين إلى دلالة الواو على إشراك ما بعدها في حكم ما قبلها (قرينة التبعية). (ق.د)
		(ب) السمين: الواو حالية، وتقدر بعدها (قد)، وجملة «أجمعوا» حال في محل نصب. (ص454)	استعان السمين بتقدير (قد) لتحقق للواو الدلالة على الهيئة أي الحالية (قرينة الملابسة). (ق.خ)
(... وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ... (15))	(66) المضمر الذي يعود عليه ضمير «إليه»	(أ) السمين: يوسف. (ص454)	لم يذكر السمين قرينة حكمه (x). ويبدو أنه اكتفى السمين بالنظر إلى المضمر الذي يمكن أن يطابق الضمير في ما سبق في السياق فاختار يوسف. وكان على السمين أن يسوغ اختياره ليوسف كأن يذكر أن الإيحاء إليه مطمئن له بنجاته من غيابة الجب.
		(ب) السمين: يعقوب. (ص454)	لم يذكر السمين قرينة حكمه (x). ويبدو أنه اكتفى السمين بالنظر إلى المضمر الذي يمكن أن يطابق الضمير في ما سبق في السياق فاختار يعقوب. وكان على السمين أن يسوغ سبب اختيار يعقوب كأن يقول إن يعقوب كان نبياً ولم يكن يوسف نبياً وقت إلقائه في الجب، فكان الأنسب أن يكون الإيحاء إلى يعقوب إذا اعتبرنا أن الإيحاء ما يلقيه المَلَك على النبي85.

(... وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَيُنَبِّئَنَّهُم... (15))	(67) فاعل الفعل «لَيُنَبِّئَنَّهُم» في قراءة ابن عمر86 .	السمين: الفاعل لفظ الجلالة المقدر87. (ص454)	نظر السمين إلى قرينتين: 1.قرينة الربط: ذلك لأن حرف المضارعة في "يُنَبِّئ" ربط بين جزأين هما فعل الإنباء والضمير الذي سَبَق ذكره عائداً على لفظ الجلالة في قوله "وأوحينا". (ق.د) 2.إمكان تقدير لفظ الجلالة المحذوف جوازاً بعد الفعل "لينبئنهم". (ق.خ)
(... لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا (15))	(68) إعراب «هذا»	(أ) السمين: صفة لأمرهم. (ص454)	قوله إن «هذا» صفة يدل على أنه فهم من لفظ «هذا» أنه حُلة ليست من ذات الموصوف، وكأنه يقدر «هذا» على معنى (المشار إليه)، فهذه قرينة التبعية. (ق.د)
		(ب) السمين: بدل. (ص454)	قوله إن «هذا» بدل يدل على أنه يرى إمكان إحلال البدل محل المبدل منه، فهذه قرينة التبعية. (ق.خ)
		(ج) السمين: عطف بيان. (ص454)	يستعين هنا أيضاً بقرينة التبعية بإمكان إحلال عطف البيان محل المعطوف عليه؛ إذ إن كل بدل هو عطف بيان، وليس كل عطف بيان بدلاً. (ق.خ)
(... وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (15))	(69) العامل في جملة الحال «وهم لا يشعرون»	(أ) السمين: العامل هو الفعل «أوحينا»، والمعنى: أوحينا إليه من غير شعور منهم بالوحي. (ص454)	استعان السمين بالملابسة التي تربط جملة الحال بالفعل "أوحينا"؛ إذ إنه فَهِمَ أن إيحاء الله ليوسف واقع في حالة عدم شعور إخوته. (ق.د)
		(ب) السمين: العامل هو الفعل «لتنبئنهم»، والمعنى: تخبرهم وهم لا يعرفونك لبعد المدة وتغير الأحوال. (ص454)	استعان السمين بالملابسة التي تربط جملة الحال بالفعل "لتنبئنهم"؛ إذ إنه فَهِمَ أن إنباء يوسف لإخوته واقع في حالة عدم معرفتهم به بعد طول العهد بينه وبينهم. (ق.د)
(وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ (16))	(70) إعراب «عِشاءً»	(أ) السمين: ظرف زمان؛ أي جاؤوه في هذا الوقت. وهذا الوجه الذي لا ينبغي أن يقال غيرُه88. (ص454)	استعان السمين بقرينة الظرفية إذ فهم من لفظ "عشاء" زمن العشاء الذي جاء فيه إخوة يوسف، فقدّر أنه ظرف. (ق.د)

		(ب) وقال السمين: من قرأ «عِشاءً صح أيضاً أن يكون جمعَ عاشٍ مثل قائم وقيام، فيكون حالاً. (ص454-455)	استعان السمين بقرينة الملابسة (ق.د)
(وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عُشَاءً يَبْكُونَ (16))	(71) إعــراب «عُشاءً»	قال أبو البقاء: إنه يقرأ بالضم «عُشاء»، وأصله «عُشاة» لأنه مثل غازٍ وغُزاة، ثم حُذِفَتْ تاؤه وأبدلت ألفاً ثم قلبت الألف همزة، وجمعُ فاعل على فُعال جائز كما جُمِع فعيل على فُعال لقرب ما بين الكسر والضم. ويجوز أن يكون كرُبى ورُباب وهما النعمة والنِّعَم، وهذا شاذ. قال السمين: ممن قرأ «عُشاءً» الحسن البصري، ويكون حالاً. (ص454-455)	من الممكن أن يفهم من لفظ «عِشاء» جمع العاشي، فيكون دالاً على هيئة مجيء إخوة يوسف، ومثله «عُشاء» و«عُشا»، فهذه قرينة الملابسة. (ق.د)
(وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عُشاً يَبْكُونَ (16))	(72) إعــراب «عُشاً»	السمين: قرأ الحسن أيضاً «عُشاً» على وزن دُجىً، فهو مثل غازٍ وغُزاة لكن حُذفت منه تاء التأنيث كما حُذِفت في مألُكة فقالوا مألُك. ويكون إعراب «عُشاً» أنه حال. (ص455)	استعان السمين بقرينة الملابسة (ق.د)
(وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ (16))	(73) إعــراب جملة «يبكون»	السمين: جملة حالية. (ص454)	فهم السمين من الجملة الملابسة أي دلالتها على هيئة مجيء إخوة يوسف. (ق.د)
(... إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ... (17))	(74) إعــراب «نستبق»	السمين: نَسْتَبِقُ ونتسابق سيان؛ لأن الافتعال والتفاعل يشتركان نحو نرتمي ونترامى، و «نستبق» في محل نصب على الحال. (ص455)	فهم السمين من الجملة الملابسة أي دلالتها على الهيئة. (ق.د)
(... إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ...)	(75) إعــراب الــــــواو فــي «وتــــركــنـــا» ومعناها	السمين: الواو حالية، و«قد» مقدرة بعدها، وجملة «تركنا» حال من «نستبق». (ص455)	استعان السمين بقرينتين: 1.الملابسة: دلالة جملة "تركنا" على هيئة إخوة يوسف حال استباقهم. (ق.د) 2.تقدير (قد) بعد واو الحال. (ق.خ)

(... وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ (17))	(76) إعراب «ولو كنا صادقين»	السمين: جملة حالية؛ أي: ما أنت مصدقاً لنا في كل حال حتى في حال صِدْقِنا؛ لما غلب على ظنك في تُهمتنا ببُغضِ يوسفَ وكراهتنا له89. (ص455)	استعان السمين بقرينتين: 1. الملابسة: دلالة جملة الحال على الهيئة إذ إن المعنى (ما أنت بمصدقنا حال كوننا صادقين). (ق.د) 2.قرينة خارجية هي إمكان تأويل السياق إلى عبارة (وما أنت مصدقاً لنا في كل حال حتى في حال صدقنا). (ق.خ)
(وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ... (18))	(77) إعراب شبه الجملة «على قميصه»	(أ) أبو البقاء: في محل نصب على الحال؛ لأن التقدير: جاؤوا بدم كذب على قميصه، فلو تأخر لكان صفة للنكرة وهذا دليل على الحالية. ورد الزمخشري هذا القول باعتبار أن حال المجرور لا تتقدم عليه. وقد صحح جماعة جوازه وأنشدوا: "... فلن يَذهبوا فَرعاً بقتلِ حِبالِ" (ص456)	يستعين أبو البقاء وجماعة من النحاة بقرينتين: 1.الملابسة: دلالة شبه الجملة "على قميصه" على الهيئة. (ق.د) 2.الرتبة: تقضي القاعدة النحوية بأن الصفة إن تقدمت الموصوف صارت حالاً، وقد تقدمت "على قميصه" على "بدم"، ولو تأخرت لصارت صفة. (ق.د) وأما حُكم الزمخشري على الحال بالفساد فهو مبني على قرينة الرتبة بعدم جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور. (ق.د)
		(ب) الحوفي: «على قميصه» متعلق بالفعل «جاؤوا». قال السمين: وفيه نظر لأن مجيئهم لا يصح أن يكون على القميص. (ص456)	نظر الحوفي إلى النسبة التي تربط بين الفعل وشبه الجملة دون أن يراعي ضرورة التجانس الدلالي بينهما. (ق.د) رد السمين كلام الحوفي بقرينة عقلية هي عدم إمكان مجيء إخوة يوسف على القميص. (ق.خ)

		(ج) الزمخشري: «على قميصه» ظرف في محل نصب؛ كأنه قيل: (وجاؤوا فوق قميصه بدم)، كما تقول: (جاء على جماله بأحمال). ورده أبو حيان لأن العامل حينئذ «جاؤوا»، ولا يساعد المعنى على أن يكون «على» ظرفاً لهم بمعنى فوق. وأما قولهم (جاء على جماله بأحمال) فجائز أن يكون ظرفاً للجائي باعتبار تبدُّله من جمل إلى جمل، وتكون (بأحمال) في موضع الحال أي: جاء مصحوباً بأحمالٍ. (ص456-457)	استعان الزمخشري بقرينة الظرفية إذ فهِمَ من "على" أنها تدل على معنى "فوق" فقرر أنها ظرف مثلها؛ دون أن ينظر إلى عدم التجانس النحوي والدلالي بين الظرف وعامله "جاؤوا" (ق.د) واستشهد الزمخشري بدليل سماعي يدل على مجيء "على" بمعنى فوق هو قولهم (جاء على جماله بأحمال). ورد رأيَه أبو حيان بقرينة عقلية هي عدم التجانس النحوي والدلالي بين العامل والمعمول، ذلك لأن القمصان لا يحتمل أن ينتقل عليها الرجال على خلاف الجمال90. (ق.خ)
(وَجَاؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ... (18))	(78) إعـراب «كذب»	(أ) السمين: قوله «بدمٍ كذبٍ» من باب الوصف بالمصادر على سبيل المبالغة؛ كقولهم (رجلٌ عَدْلٌ) أي عادل91 . (ص457)	استعان السمين بقرينتين: 1.التبعية: نظر في العلاقة بين الدم والكذب فإذا الكذب خُلة للدم. (ق.د) 2.الصيغة: الكذب مصدر جامد يصلح أن يكون صفة إذا أُوِّلَ إلى وصف مشتق هو (كاذب)، وإنما جاء على المصدر للمبالغة. (ق.خ)
		(ب) السمين: هو على حذف مضاف؛ أي: بدم ذي كذبٍ. (ص457)	استعان السمين بقرينة خارجية هي التقدير؛ إذ قدر مضافاً محذوفاً يلائم السياق لتجنب وقوع المصدر صفة. (ق.خ) وتقدير المضاف يجعل العبارة تحتمل معنيين: -أن يكون (ذي) صفة للدم، فيكون المعنى (جاؤوا بدم له كذب). -ألا يكون (ذي) صفة للدم بل يكون الدم مضافاً إضافة تملك إلى (ذي)، فيكون المعنى (جاؤوا بدم يملكه شخص اشتهر بالكذب).
(وَجَاؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِباً... (18))	(79) إعـراب «كـذبـاً» على قـراءة زيـد بن علي	(أ) السمين: مفعول لأجله. (ص457)	نظر هذا القول إلى علاقة الغائية بين الفعل "جاؤوا" و"كذباً"، فإذا الثاني مسوغ لحدث المجيء. (ق.د)

		(ب) السمين: مصدر في موضع الحال، وهو من باب مجيء الحال من النكرة، وهو قليل92. (ص457)	نظر هذا القول إلى العلاقة التي تربط بين الدم والكذب والفعل، فإذا المعنى (جاؤوا بدم كاذباً)، فإذا «كاذباً» مبين لهيئة الدم (قرينة الملابسة). (ق.د)
(وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ... (18))	(80) إعراب «كَذِبٍ» على قراءة عائشة والحسن	صاحب اللوامح: معناه ذي كَدِبٍ أي ذي أثر؛ لأن الكدب بياض يخرج في أظافير الشباب ويؤثر فيها، فهو كالنقش، فيكون هذا استعارة لتأثيره في القميص كتأثير ذلك في الأظافير. (ص457)	استعان صاحب اللوامح بقرينة خارجية إذ قدر مضافاً محذوفاً يلائم السياق. (ق.خ)
(وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ... (18))	(81) الكلام المحذوف قبل «بل سولت»	السمين: الجملة المحذوفة (لم يأكله الذئب). (ص457)	نظر السمين إلى أن «بل» -وهي من حروف العطف- تأتي للإضراب عما قبلها والأخذ بما بعدها، فلمّا كان المأخوذ به مذكوراً هو «سوّلت» قدّر المضروب عنه وهو (لم يأكله الذئب)، فهنا استعانة بثلاث قرائن: أولهما النسبة (ق.د) وثانيتهما التقدير. (ق.خ) وثالثها الربط (ق.د)
(... قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ... (18))	(82) إعراب «فصبر جميل»	(أ) السمين: هو مبتدأٌ لخبر محذوف تقديره (فصبرٌ جميلٌ أَمْثَلُ بي). (ص457-458)	قدر السمين خبراً يناسب السياق ويصلح ليكون مسنداً إلى "صبرٌ جميل". (ق.خ)
		(ب) السمين: هو خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره (فأمري صبرٌ جميلٌ). ومما يؤيد هذا قول بعضهم: (فقالتْ على اسمِ اللهِ أمرُكَ طاعةٌ * وإن كنتُ قد كُلِّفْتُ ما لم أُعَوَّدِ) (ص458)	قدر السمين مبتدأ يصلح أن يُسنَدَ إليه قوله تعالى "صبرٌ جميلٌ". (ق.خ) ورجّح حذفَ المبتدأ على حذف الخبر لشاهد سماعي يصرح بالمبتدأ الذي قدّره.
(... قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ... (18))	(83) حكم حذف أحد المسندين إذا كان المسند المذكور مصدراً نحو قوله «فصبرٌ جميل»	(أ) بعضهم: يجب حذفه. (ص458)	نفهم من وجوب الحذف أننا لو أتينا بالمحذوف لما صح التركيب، فهذه قرينة تقديرية. (ق.خ)

		(ب) بعضهم: يجوز حذفه. (ص458)	نفهم من جواز الحذف أننا لو أعدنا تركيب الجملة بذكر الركن المحذوف لاستقام التركيب، فهذه قرينة تقديرية. (ق.خ)
(... قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرًا جَمِيلاً (18))	(84) إعراب «فصبراً جميلاً» على قراءة أبي93 وعيسى بن عمر والكسائي94 في بعض رواياته	قال بعضهم: مفعول مطلق، وتكون الجملة خبرية على تقدير (أصبرُ أنا صبراً). ورد السمين عليهم بقوله إن هذه القراءة ضعيفة إن خُرِّجت هذا التخريج؛ لأن النصب عند سيبويه95 يكون على تقدير أن تكون الجملة طلبية. وهذا يعني أن السمين يوافقهم في إعراب "صبراً" مفعولاً مطلقاً؛ لكنه يخالفهم في اعتبار جملة "صبراً" جملة خبرية، ويرى أنها جملة طلبية تقديرها (إن يعقوب رجع وأمر نفسه قائلاً: اصبري يا نفسُ صبراً). (ص458)	استعان أصحاب هذا القول بتقدير جملة خبرية ليجعلوا "صبراً" دالاً على معنى الحدث المؤكد لفعله المحذوف. (ق.خ) واستعان السمين بتقدير جملة إنشائية ليجعل "صبراً" دالاً على الحدث المؤكد لفعله المحذوف. (ق.خ)
(... قَالَ يَا بُشْرَى... (19))	(85) سبب نداء البشرى	(أ) السمين: نداء البشرى كنداء الحسرة في قوله (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ... (30)) سورة يس؛ كأنه يقول: يا بشرى هذا أوانُ96 أن تُنادَي ويُصاحَ بك. (ص459)	أراد السمين تسويغ مناداة البشرى -وهي غير عاقل- مستعيناً بالمقام الذي حصلت فيه المناداة، فقال إن الموقف كان جليلاً وإن البشرى قد بلغت درجة عظيمة استحقت بها أن تنادى كما ينادى العقلاء فيعلن عن قدْرها. (ق.خ) وهذه المسألة تدخل في موضوع التجانس بين التركيب النحوي والدلالة.
		(ب) رأى السُّدِّي97 أن بشرى اسم رجل. وقال السمين إن هذا الرأي بعيد. (ص459)	القول إن «بشرى» رَجُل يَسُوغ معه مناداته، فالقرينة هنا النظر في المقام الخارجي والتثبت من أن المنادى كان عاقلاً. (ق.د)

(... قَالَ يَا بُشْرَيَّ... (19))	(86) تخريج قوله «بُشريَّ» على قراءة الجحدري98 وابن أبي إسحاق99 والحسن	السمين: قُلِبَت ألف بشرى ياء وأدغمت في ياء الإضافة على لغة هُذَيل كما في قوله تعالى (... فَمَن تَبِعَ هُدَيَّ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ... (38) (سورة البقرة. وقريب منه قول الزمخشري: جُعِلَت الياء مكان الألف لأن الياء بمنزلة الكسرة قبل ياء الإضافة، وهي لغة أهل السروات إذ يقولون في دعائهم: يا سيدي وموليَّ. (ص460)	أراد السمين والزمخشري تحليل ما تركبت به لفظة «بُشرَيّ»، فقررا أنها تركبت من منادى مضاف وياء المتكلم، واستعانا لإثبات رأيهما بقرينة الصيغة الصرفية التي تدل على أن ألف "بشرى"قلبت ياء؛ لأن الياء أقرب إلى الكسرة التي تستحقها ياء الإضافة قبلها، فلمّا اجتمعت ياءان أدغمت الأولى في الثانية. (ق.د) واستدل السمين على صحة رأيه بشاهد سماعي من لغة هُذَيل، واستدل الزمخشري بشاهد من لغة أهل السروات.
(... وَأَسَرُّوهُ بِضَاعَةً... (19))	(87) المضمر الذي يعود عليه ضمير «وأسروه»	(أ) السمين: يعود على السيارة حملاً على معناها. (ص460)	استعمل السمين قرينة المطابقة فنظر إلى المضمر الذي يمكن أن يطابق واو الجماعة فوجد أن السيارة تدل في معناها على جماعة رجال يسيرون في قافلة وإن كان لفظ السيارة مفرد (ق.د)
		(ب) السمين: يعود على إخوته. (ص460)	استعمل السمين قرينة المطابقة فنظر إلى المضمر الذي يمكن أن يطابق واو الجماعة فوجد أنه إخوة يوسف حملاً على اللفظ. (ق.د)
(... وَأَسَرُّوهُ بِضَاعَةً... (19))	(88) إعراب «بضاعةً»	(أ) السمين: البضاعة قطعة من المال تُعَدّ للتجارة من بَضَعْتُ أي قطعتُ، وهي منصوبة على الحال.	نظر السمين إلى قرينتين: 1. الدلالة: القرينة الأولى هي دلالة "أسرّوه"؛ إذ إنه مأخوذ من السِّر، فالمعنى (خَبّؤوه). (ق.د) 2.التقدير: إمكان تأويل بضاعة إلى مشتق باعتبارها مأخوذة من (بضعْتُ) أي قطعْتُ، فعلى هذا صلُح أن تكون حالاً. (ق.خ)
		(ب) السمين: مفعول به ثانٍ؛ على أن يُضمَّن «أسرّوه» معنى (صيّروه).	استعمل السمين التضمين (قرينة معجمية) إذ فهم من الفعل "أسرّوه" معنى (صيّروه)، فصارت "بضاعة" مفعولاً به ثانياً لدلالتها على من وقع عليه الفعل. (ق.د)

(وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ ... (20))	(89) أثر معرفة المضمر في معنى المشترك اللفظي في قوله «وشَرَوْهُ»	السمين: الفعل شَرَى بمعنى اشترى وبمعنى باع، فإن جعلنا الضمير في «شروه» عائداً على إخوة يوسف كان «شرى» بمعنى باع، وإن جعلناه عائداً على السيارة كان بمعنى اشتروا.	من استعان بقرينة المطابقة بإسناد الضمير في "شروه" إلى إخوة يوسف فهم من "شروه" معنى (باعوه). (ق.د) من استعان بقرينة المطابقة بإسناد الضمير في "شروه" إلى السيارة فهم من "شروه" معنى (اشتروه). (ق.د) والحقيقة أن السمين كان ينبغي أن ينظر في سياق السورة السابق ليدرك أن الحديث عن إخوة يوسف قد انتهى عند رفض أبيهم لادعائهم بأن الذئب أكل يوسف، ثم بدأ حديث جديد عن مجيء سيارة، وأن هؤلاء السيارة عثروا على يوسف في البئر ثم شروه، فكيف يكون "شروه" عائداً على إخوة يوسف؟! وكيف يكون "شروه" بمعنى باعوه إذا أسند إلى السيارة، وهم الذين كان يوسف في أيديهم؟!
(وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ ... (20))	(90) إعراب «بخسٍ»	السمين: هو مصدر وُصِف به مبالغةً، وقد يكون بمعنى مفعول.	استعان السمين بصيغة "بَخْس" فقرر أنها مصدر قد يدل على اسم المفعول (مبخوس)، فذهب إلى أنه صفة للثمن، وإنما ذُكِر المصدر على المبالغة كأن ثمن بيع يوسف هو البخس نفسه. (ق.د)
(وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ... (20))	(91) إعراب "دراهم"	السمين: بدل من «بثمن».	اكتفى السمين بقرينة التبعية الرابطة بين (دراهم) و(ثمن)؛ إذ رأى أنها علاقة بدلية؛ مما يعني إمكان إحلال البدل موضع المبدل منه. (ق.د)
(... وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ (20))	(92) عامل «فيه»	(أ) السمين: «فيه» متعلق بما بعده أي اسم الفاعل «الزاهدين». وهو مسموح للاتساع في الظروف والجار.	نظر السمين في النسبة التي تربط الزاهدين بشبه الجملة فوجد أن المعنى يقتضي أن الزهد حاصل في بيع السيارة ليوسف. (ق.د)
		(ب) السمين: «فيه» متعلق بمحذوف.	رأى السمين إمكان تقدير عامل محذوف يلائم شبه الجملة. (ق.خ) ولم يصرح السمين بهذا العامل المحذوف100(1)، ولعل المناسب أن يكون التقدير (وكانوا مساومين فيه من الزاهدين) أي (وكانوا في حال مساومتهم في بيع يوسف من الزاهدين).

الفصل الثاني:

الدراسة النقدية لتحليل نحاة الدر المصون لآيات سورة يوسف عليه السلام

نسعى في هذا الفصل إلى الاستفادة من البيانات الوصفية والإحصائية[1] التي قدمناها في الفصل الأول؛ لنستنبط منها ما يمكننا استنباطه من النتائج المتعلقة بدراسة السمين ونحاة الدر المصون للسياقين الداخلي والخارجي، ونحن نعرض نتائجنا وتحليلاتنا في القضايا التالية:

القضية الأولى: أنواع المسائل النحوية في السياق المختار:

إذا نظرنا في تحليل السمين للعشرين آية الأولى من سورة يوسف u -وهي العينة السياقية التي اخترناها- سنجد في الجدول الوصفي التجريدي أنه قد تعرض لاثنتين وتسعين مسألة نحوية متعلقة بسياق تلك الآيات، وقد رتبنا هذه المسائل في الجدول على حسب تَقَدُّمِها في الكتاب، فإذا أردنا أن نقسمها على حسب موضوعاتها وقضاياها النحوية فإننا سنخرج بأحد عشر موضوعاً[2] ، بيانُها في ما يلي:

المسائل المتعلقة بالوظائف الإعرابية: وهي ست وخمسون مسألة[3] ، تتناول

1 سبق عرض البيانات الوصفية التجريدية، وأما البيانات الإحصائية فهي ملحق في آخر الكتاب.

2 أنبه هنا على أن الأحد عشر موضوعاً لم تكن كلها مستقلة في مسائل الجدول، وإنما يتداخل بعض هذه الموضوعات مع بعضها الآخر في بعض المسائل؛ مما يعني أن المسألة الواحدة قد نستنبط منها غير واحد من الموضوعات، مثل المسائل التي يختلط فيها موضوع الوظيفة الإعرابية مع موضوع العامل وموضوع معاني الحروف. وكذلك المسائل التي يتداخل فيها موضوع الوظيفة الإعرابية مع موضوع الحذف، ومن أجل هذا كان وضعُنا للجدول الإحصائي سبيلاً أخرى إلى تقليب موضوعات الجدول الوصفي التجريدي من زوايا مختلفة.

3 هي المسائل الواردة في الجدول الوصفي التجريدي التي تحمل الأرقام التالية: ، ، ،-،-،-، (11)، (16)، (17)، (18)، (19)، (20)، (28)، (29)، (30)، (31)، (32)، (33)، (37)، (38)، (39)، (40)، (41)، (42)، (43)، (44)، (45)، (46)، (47)، (48)، (49)، (50)، (53)، (55)، (56)، (58)، (59)، (63)، (65)، (68)، (70)، (71)، (72)، (73)، (74)، (75)، (76)، (77)، (78)، (79)، (80)، (82)، (84)، (88)، (90)، (91).

إعراب الأسماء الواردة في الآيات العشرين، والحروف العاملة، وإعراب أشباه الجمل، وإعراب الأفعال المضارعة، والجمل التي لها محل من الإعراب، وإعراب المصادر المؤولة.

1) قضية العامل: وهي تسع مسائل[4]، بعضُها يتعلق بخلاف النحاة في العامل المؤثر في إعراب بعض الأسماء، وبعضها يتصل بإشكال تحديد العامل المؤثر في إعراب بعض أشباه الجمل، وبعضها في العامل المؤثر في إعراب بعض الجمل التي لها محل إعراب.

2) قضية الجمع بين العوض والمعوض: ولها مسألتان[5]، إحداهما عن تعويض ياء المتكلم بالتاء في (يا أبت)، وذلك في عبارة (يا أبتِ)، وثانيهما عن عدم جواز تعويض ياء المتكلم بالتاء في غير لفظتَي الأب والأم.

3) قضية نوع الكلمة: وهي في الحديث عن نوع التاء المكسورة في (يا أبتِ) أهي كلمة أم حرف مبنى؟ وكذلك في تحليل التاء المفتوحة التي في (يا أبتَ)[6].

4) التكرار: وله مسألتان[7] ، أولهما تكرار فعل الرؤية (رأيتُ)، وثانيهما تكرار حرف الجر (على).

5) التجانس بين النحو والدلالة: وهي المسائل التي تبحث في حالات التركيب النحوي حين يكون صحيحاً من حيث قواعد الإسناد والإعراب والرتبة ونحوها من القواعد النحوية؛ لكنه يكون مشتبهاً من حيث الدلالة المعجمية أو الاجتماعية، وقد عرض السمين خمس مسائل[8]، أولها إسناد صفة العقلاء «ساجدين» إلى غيرهم، وثانيتها جمعُ «غيابة» وهي مما لا يكون في الحقيقة الماهية إلا مفرداً، وثالثتها تأنيث الفعل «تلتقطه» في حال كون

4 هي المسائل التي أرقامها: -، (22)، (25)، (51)، (52)، (57)، (64)، (69)، (92).
5 هما المسألتان: (7)، (8).
6 انظر في المسألتين: (9)، (10).
7 هما: (12)، (23).
8 هي المسائل: (13)، (34)، (36)، (77)، (85).

الفاعل عاقلاً مذكراً، ورابعتها مجيء إخوة يوسف فوق القميص، وخامستها نداء «البشرى» وهي مما لا يَعْقِل[9].

6) بين الحذف والذكر: وله ست مسائل[10]، إحداها حذف المفعول الثاني، وثانيتها تقدير معطوف محذوف، وثالثتها تقدير الفاعل والمفعول المعنَوِيَّيْنِ لأفعل التفضيل، ورابعتها تقدير جملة محذوفة قبل حرف الإضراب، وخامستها تقدير جواب الشرط، وسادستها تقدير جواب الظرف.

7) الفك والإدغام للكلمات والحركات: وله مسألتان[11]، فأما الأولى فهي جواز فك إدغام الفعل المجزوم المشدد الآخر، وأما الثانية فإدغام ألف الاسم المقصور في ياء المتكلم.

8) معاني الحروف: وقد تعرض لها السمين في عشر مسائل[12] ، وهي تشمل معاني الحروف العاملة والحروف المهملة.

9) المطابقة: ونعني بها المطابقة بين لفظتين في الجنس أو العدد أو التعيين، وأكثر المسائل كانت في المضمر الذي يعود عليه الضمير؛ لأنه لابد من أن يتطابق الضمير والمضمر في الجنس والعدد، وثمة مسألة في البحث عن الفاعل الذي يطابق الفعل، وقد بلغت مسائل المطابقة تسع عشرة مسألة[13] .

10) الزمن: وفيه مسألة واحدة[14] عن زمن الفعل المضارع إذا اقترن بلام الابتداء.

والناظر في تلك الموضوعات يرى أن عناية السمين بالوظائف الإعرابية تبلغ ما يزيد على 50 % من جملة مسائل الموضوعات، ولا عجب في هذا؛ إذ إن البحث عن الوظيفة الإعرابية ما هو إلا بحث عن معنى الكلمة في السياق، والبحث عن المعنى هو تاج أية دراسة تركيبية؛ بل هو غاية الدراسات اللغوية.

9 سيأتي تفصيل الكلام في مسائل التجانس في نهاية الفصل الثاني من الباب الثالث.

10 هي المسائل: (14)، (24)، (26)، (60)، (62)، (81).

11 هما: (15)، (86).

12 هي المسائل: -، (10)، (11)، (18)، (19)، (21)، (27)، (61)، (65)، (75).

13 انظر في المسائل: ، (35)، (36)، (38)، (39)، (40)، (41)، (42)، (43)، (44)، (45)، (46)، (47)، (48)، (49)، (66)، (67)، (87)، (89).

14 هي المسألة: (54).

وإنّ تنوع الموضوعات يعطينا انطباعاً مُرادُه أن الدراسة النحوية عند السمين والنحاة الذين عرض السمين آراءهم لم تكن قاصرة على الإعراب والعامل؛ بل تشمل قضايا أخرى متصلة بالتركيب.

القضية الثانية: ما مدى عناية السمين بالتحليل النحوي لكل الألفاظ الواردة في السياق المنتقى كما تعهد؟

من خلال استعراض الجدول الوصفي التجريدي وبيان أنواع المسائل التي طَرَقها السمين نلحظ أنه لم يكن يعنيه أن يقف على كل الألفاظ الواردة في الآيات العشرين فيحلِّلَها جميعاً، وإنما ترك ألفاظاً كثيرة للأسباب التالية:

1) بعض الألفاظ تَعَرَّضَ لتحليلها في مواضع سابقة من كتابه، ولا يختلف تحليلها في سورة يوسف عما سبقها، ومنها الحروف المقطعة (الر)، فقد تكلم على الخلاف في ماهيتها من الكَلِم، والخلاف في إعرابها، وذلك في أول سورة البقرة[15]. والملحوظ هنا أن السمين تارة يصرح بالموضع الذي سبق فيه تحليله للظاهرة نفسها كما فعل في الآية الأولى من سورة يوسف إذ قال: ((قد تقدم الكلامُ على نحو قوله «تلك آياتُ» في أول سورة يونس))[16]، وتارة يذكر أنه سبق الكلام في الظاهرة لكنه لا يحدد موضعها؛ كما فعل في الآية الثالثة من سورة يوسف إذ قال: ((قوله «وإن كنتَ» إلى آخره تقدمَ نظيرُه[17]))[18] .

2) بعض الألفاظ لا تُعَدُّ إشكالاً نحوياً يستحق الوقوف عليه، لبعد الخلاف فيها، ومنها إعراب «إنّا»، وإعراب الفعل وفاعله في «أنزلنا» في الآية الثانية،

15 - السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص79-81.

16 المصدر نفسه، ج6، ص429. ولقد رجعتُ إلى أول سورة يونس في ج6 ص143-144ولم أجد السمين قد تكلم على اسم الإشارة والمشار إليه «تلك آياتُ»، وإنما تكلم على إمالة الحروف المقطعة في أوائل السور إذا كانت منتهية بألف.

17 ذكر محقق الدر المصون أن نظيره ورد في تحليل الآية 164 من سورة آل عمرن في ج3، ص472؛ لكنني وجدتُ أن ما ذكره السمين في آية آل عمران ليس سوى الحديث عن خلاف العلماء في اسم إنْ المخففة: أهو ظاهر أم مضمر، وأما خلاف الكوفيين والبصريين في نوع إنْ: أهي مخففة من إنّ أم نافية؛ فقد ورد في تحليل السمين للآية 143 من سورة البقرة في ج2، ص155-156.

18 المصدر نفسه، ج6، ص431.

وإعراب (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ ...).

وإذا كنا قد عذرنا السمين في ترك تحليل ما سبق فإننا نرى أن ثمة ألفاظاً كان ينبغي أن يعتني بها، وهي:

1) لم يلتفت السمين[19] إلى اسم الفاعل «الْمُبِين» في قوله تعالى: (الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ (1))، على الرغم من أن صاحب الكشاف قد تعرض لمسألته فقال: ((و(الْكِتَابِ الْمُبِينِ) السورة؛ أي تلك الآيات التي أنزلت إليك في هذه السورة الظاهرِ أمرُها في إعجاز العرب وتبكيتهم. أو التي تبيّن لمن تدبرها أنها من عند الله لا من عند البشر، أو الواضحة التي لا تشتبه على العرب معانيها لنزولها بلسانهم. أو قد أُبِينَ فيها ما سألت عنه اليهود من قصة يوسف))[20]. وقد جمع ابن عطية آراء مختلفة في أسباب نزول سورة يوسف عليه السلام، فقال: ((هذه السورة مكية، ويروى أن اليهود سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قصة يوسف، فنزلت السورة بسبب ذلك. ويروى أن اليهود أمروا كفار مكة أن يسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السبب الذي أحل بني إسرائيل بمصر، فنزلت السورة، وقيل سبب نزولها تسلية رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يفعله به قومه بما فعل إخوة يوسف بيوسف))[21].

19 المصدر نفسه، ج6، ص429.

20 الزمخشري، الكشاف، ج2، ص415.

21 ابن عطية، المحرر الوجيز، ج7، ص430. وقد بحثت عن أصل هذه الروايات التي سأل فيها اليهود النبي صلى الله عليه وسلم، فلم أجد لها أصلاً في كتب الحديث، وإنما ترويها كتب تفسير القرآن وإعرابه بروايات مختلفة، فقد جاء في جامع البيان للطبري (ت310هـ)، ج4، ص426؛ بتصرف: ((وقد أنزل الله هذه السورة على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم يعلمه فيها ما لقي يوسف من إخوته من الحسد، [وهم] أدنى الناس إليه، وذلك لتسليته بذلك على ما يلقى من أقاربه من مشركي قريش)). وفي إعراب القرآن المنسوب للنحاس (ت338هـ)، ج2، ص192-193: ((لقد كان في الذين سألوا عن خبر يوسف آية فيما خُبِّروا به؛ لأنهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة فقالوا: خبِّرنا عن رجل من الأنبياء كان بالشام أُخرج ابنُه إلى مصر، فبكى عليه حتى عَمِيَ، ولم يكن بمكة أحد من أهل الكتاب ولا ممن يعرف خبر الأنبياء، وإنما وجّه اليهود إليه من المدينة يسألونه عن هذا، فأنزل الله عز وجل سورة يوسف جملةً واحدة، فيها ما في التوراة من خبره وزيادة، فكان ذلك آية للنبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة إحياء عيسى صلى الله عليه وسلم الميت)). وأورد الطبرسي (ت502هـ) في مجمع البيان، ج5، ص267: ((وقيل أنزلنا خبر يوسف وقصته، عن الزجاج، قال: لأن علماء اليهود قالوا لكبراء المشركين: سلوا محمداً: لِمَ انتقل آل يعقوب من الشام إلى مصر، وعن قصة يوسف (ع)، فقال إنا أنزلناه)). وأشبهت روايةَ الطبرسي روايةُ الزمخشري (ت538هـ) في الكشاف، ج2، ص415، وروايةُ القرطبي (ت671هـ) في الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص119؛ مع اختلاف يسير في ألفاظ الزمخشري والقرطبي.

ويعني ذلك أن اسم الفاعل « الْمُبِين» إما أن يكون لازماً فيكون له فاعل مقدر هو: (الظاهرِ أمرُه)، أو (الواضحِ معناه)، وإما أن يكون متعدياً فيكون له مفعول مقدر هو: (الْمُظْهِرِ ما فيه هدى ورشدٌ)، أو (المظهرِ ما سألت عنه اليهود)، أو (المظهرِ ما أُمِرتَ أن تَسأَلَ عنه من السبب الذي أحل بني إسرائيل بمصر)، أو (المظهرِ الأحكامَ والشرائع، وخفايا الملك والملكوت، وأسرار النشأتين، وغير ذلك)، أو (المظهر الحلال والحرام، وما يُحتاجُ إليه في أمر الدِّين)، أو (المظهرِ الحروفَ التي سقطت عن ألسن الأعاجم)[22] .

2) «لعل» في قوله تعالى:(إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)؛ إذ إن السمين لم يحدد معناها في هذا الموضع، صحيحٌ أنه قد تعرض لشرح معانيها في ما سبق[23] ، وأوضح خلاف العلماء فيها: أهي للترجي عند المخاطبين[24] ، أم للتعليل، أم للتعرض للشيء[25]، وبيّن أنها قد تأتي للاستفهام؛ وإن كان الأصل فيها أنها للترجي والطمع في المحبوبات والإشفاق في المكروهات كعسى؛ لكن كل هذا ليس مسوغاً لأن يترك السمينُ الحديثَ عنها في سورة يوسف؛ لأنها لا يمكن أن تحتمل كل المعاني التي لها؛ إذ لا بد من أن تحتمل بعض المعاني المناسبة لسياق سورة يوسف وألا تحتمل معاني أخرى كالاستفهام. ونفهم مما جاء في الكشاف أن «لعل» هنا للتعليل: (لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) إرادة أن تفهموه، وتحيطوا بمعانيه، ولا يلتبس عليكم، (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ...([26]))[27].

وكذلك رجّح صاحب روح المعاني أن تكون «لعل» للتعليل؛ قائلاً: إن

22 انظر في تقديرات الفاعل والمفعول لاسم الفاعل «المُبين» في «روح المعاني» للألوسي، ج12، ص501.

23 انظر في تحليله لها في ج1 ص189-191 بمناسبة ورودها في قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (21)) سورة البقرة.

24 أي على معنى: لعلكم تتقون على رجائكم وطمعكم.

25 أي على معنى: تمسكوا بالقرآن متعرضين لأن تعقلوا.

26 من الآية (44) من سورة فصلت.

27 الزمخشري، الكشاف، ج2، ص415.

معنى الرجاء من المخاطبين لا يناسب المقام[28]؛ لكن هناك من يجيب عن هذا الإشكال بأن قوله (لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) أي لتكونوا على رجاء من تدبّره، فيعود معنى الشك إليهم لا إلى الكتاب، ولا إلى الله عز وجل))[29] .

ثم إن هناك مسألتين أخريين تتعلقان بـ «لعل»، أولهما أن ثمة من يرى أنها تتركب من اللام الزائدة وعَلَّ[30]. وثانيتهما: مسألة العامل الذي تتعلق به جملة «لعلكم»، فقد ((يحتمل أن تتعلق بـ»أنزلناه» أي: أنزلناه لعلكم. ويحتمل أن تتعلق بقوله «عربياً» أي: جعلناه عربياً لعلكم تعقلون إذ هو لسانُكم))[31].

3) لم يحلل السمين[32] حذف النون من آخر الفعل «وتكونوا» في قوله تعالى: (اقْتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُواْ مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ (9))، ولعل سبب ذلك أن الواضح فيه أنه فعل مجزوم لعطفه على جواب الأمر «يخلُ»؛ لكن هناك من ذهب إلى أن الفعل منصوب بإضمار (أنْ)، فيكون المعنى (يجتمع لكم خُلُوُّ أبيكم وكونُكم من بعده صالحين)[33] .

4) بعضهم يقدر جملة محذوفة بعد الآية السابقة قوله تعالى: (اقْتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُواْ مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ (9))، وهذه الجملة المحذوفة مبنية على سؤال سائل يقول: (أَتَّفقوا على ما عُرِض عليه من خِصْلَتَي الصنيع أم خالفهم في ذلك أحد؟)[34].

5) في قوله عز وجل: (أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (12)) ذكر السمين قراءات كثيرة للفعلين "يرتع ويلعب"، وخرّجها جميعاً على حسب الجزم أو الرفع الذي في آخر الفعلين[35]؛ لكنه ترك قراءات أخرى هي «نَرْتَعُ

28 الألوسي، روح المعاني، ج12، ص506.

29 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص119.

30 المصدر نفسه، ج9، ص119. وقد ذكر شاهداً على هذا هو قول بعضهم:

.... يا أبَتا عَلَّكَ أو عَساكا

31 ابن عطية، المحرر الوجيز، ج7، ص432.

32 انظر في الدر المصون، ج6، ص444-445.

33 الألوسي، روح المعاني، ج12، ص526-527.

34 المصدر نفسه، ج12، ص527.

35 السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص449-451.

ويَلْعَبُ» و«يرتعْ ويلعبْ» و«نلهو ونلعب»[36]. وتخريج هذه القراءات الثلاث لا يختلف عن تخريجات السمين.

6) يدل قوله تعالى: (فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ...(15)) على أن في القصة حذفاً لم يذكره السمين[37] ، ويأتي هذا الحذف بعد قوله تعالى: (قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَاسِرُونَ (14))، وتقدير المحذوف: ((أرْسَلَهُ معهم إجابةً لما سألوه؛ ليؤدي ذلك إلى الألفة والمحبة))[38] .

7) في قوله تعالى: (فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ وَأَجْمَعُواْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ (15)) ذكر السمين قراءة "لَتُنَبِّئَنَّهُم" بالضمير المخاطب، وقال إن الضمير يعود على يوسف عليه السلام، وذكر أيضاً قراءة "لَيُنَبِّئَنَّهُم" بضمير الغائب، وقال إن الضمير يعود على لفظ الجلالة، وذكر كذلك قراءة "لَنُنَبِّئَنَّهُمْ"؛ لكنه لم يعلق عليها[39]، وهي قراءة تدل على أن الفاعل هو الضمير المستتر وجوباً (نحن) العائد على لفظ الجلالة تعظيماً.

8) ذكر السمين قراءة «عُشَيّاً» بالتصغير، في قوله تعالى: (وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ (16)) لكنه لم يحللها[40]. وهي في هذا الموضع ظرف زمان.

9) لم يذكر السمين[41] ما يتعلق بالفعل «نستبق» في قوله تعالى: (... إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ... (17))، وهي مسألة خلافية، فبعضهم قدر أن المتعلق هو (نستبق في العَدْوِ على الأقدام)، وبعضهم قدر (نستبق في أعمال نتوزعها من سقي ورعي واحتطاب)، وبعضهم قدر (نستبق في الصيد)، والراجح في الأمر

36 أورد هذه القراءات الثلاث معجم القراءات القرآنية، ج2، ص430، ولم يسند القراءتين الأُولَيَيْنِ إلى أحد، وأسند القراءة الثالثة «نلهو ونلعب» إلى مقاتل بن حيان.

37 انظر في الدر المصون، ج6، ص452-453.

38 الطبرسي، مجمع البيان، ج5، ص279.

39 السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، 454.

40 السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص455. وقد ذكرنا في حواشي الجدول الوصفي أن القراءة كُتِبَت في نص الدر المصون خطأً، هكذا: عُشِيّاً.

41 انظر في الدر المصون، ج6، ص455.

هو رأي من قَدَّرَ (نستبق في الرمي بالسهام)؛ لأنه استعان بقراءة تعضد معنى الرمي، وهي قراءة عبدالله [42]: (ننتضل)[43] .

10) لم يعرج السمين[44] على حالة التطابق وعدمه بين الفعل «جاءت» و»سيارة» و»أرسلوا» و»واردهم»، فالمعلوم أن التأنيث يراعي لفظ السيارة، والتذكير والجمع يراعيان معنى الجماعة المفهوم من السيارة[45].

11) وثمة حذف بعد قوله تعالى: (فَأَدْلَى دَلْوَهُ ...(19)) يدل عليه سياق أحداث القصة لم يشر إليه السمين[46]. جاء في جامع البيان: ((وفي الكلم محذوف تقديره: فأدلى الواردُ دلوَه، فتعلق به يوسف، فخرج، فقال الوارد المُدلي دلوَه: يا بشرى هذا غلام))[47].

القضية الثالثة: ما مدى التزام السمين باستعراض كل الآراء النحوية وأدلتها في المسألة الواحدة كما تعهد في مقدمة كتابه؟

لاشك في أن السمين الحلبي كان يبذل جهداً مضنياً في كتابه ليُصيّره موسوعة مثرية في النحو؛ محاولاً تقليب المسألة الواحدة على صورها المختلفة، فيقف على تخريجات النحاة لكل مسألة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، مستعيناً بمصادر شتى من إعراب القرآن وتفسيره، ولا سيما مصادر كبار الأعلام الذين كانت لهم بصماتهم الخاصة المثرية؛ مما جعل بعض هذه المسائل التي عرضناها في الجدول الوصفي التجريدي تبلغ آراءُ النحاة فيها ستة آراء[48](7)، وبعضها خمسة[49]،

42 أبو عبدالرحمن عبدالله بن مسعود بن الحارث الهذلي المكي، ابن أمّ معبد، أحد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة، أسلم قبل عمر، وعرض القرآن على النبي ﷺ، وعرض عليه الأسود وغيره، وهو أول من أفشى القرآن من في رسول الله ﷺ، كان يخدم النبي ﷺ ويحمل نعله، ويتولى فراشه ووساده وسواكه وطهوره، وكان عليه السلام يطلعه على أسراره ونجواه، كان الإمام في التجويد وتحقيق القرآن وترتيله مع حسن الصوت، وقد أثنى عليه وعلى قراءته النبيُّ ﷺ في عدة روايات، وفد من الكوفة إلى المدينة، فمات بها سنة 32هـ ودفن بالبقيع رضي الله عنه. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص458-459).

43 الالوسي، روح المعاني، ج12، ص537.

44 انظر في الدر المصون، ج6، ص456-459.

45 الالوسي، روح المعاني، ج12، ص541.

46 انظر في الدر المصون، ج6، ص459.

47 الطبري، جامع البيان، ج4، ص433.

48 انظر في المسألة: (62).

49 انظر في المسألتين: -، (18).

وبعضها أربعة[50] ، وبعضها ثلاثة[51] ، وبعضها رأيين[52]، وإن كان كثيرٌ من المسائل لها رأي واحد حَسْبُ[53].

وذلك لأن السمين في مقدمته قد ذمَّ صنفاً من الناس لا يتأملون في معاني القرآن، ولا يفهمون مقاصده، وحث على الرتبة السنية التي تتحقق بالاطلاع على علومه، وأهم هذه العلوم وآكدها بعد التجويد في نظره خمسة علوم متجاذبة شديدةِ الاتصال بعضِها ببعض، ولا يحصل للناظر في بعضها كبير فائدة بدون الاطلاع على باقيها، وهي: علم الإعراب، وعلم التصريف، وعلم اللغة، وعلم المعاني، وعلم البيان. وقد رأى أن العلماء الذين سبقوه في الدراسات القرآنية لم يجمعوا الاهتمام بتلك العلوم الخمسة في مصنف واحد، وإنما توسع بعضهم فتحدث عن علوم القرآن عامة، وضيق بعضهم المجال فاقتصر على إعراب القرآن وحده أو تصريفه أو بيانه، ((فلما رأيت الأمر كذلك... استخرت الله الكريم القوي المتين في جمع أطراف هذه العلوم؛ أخذاً من كل علم بالحظ الوافر، بحيث إني إذا عرضت قاعدة كلية من قواعد هذه العلوم، أو ضابطاً لمسألة منتشرة الأطراف؛ ذكرتُ ذلك محرراً له من كتب القوم، ولا أذكر إلا ما هو المختار عند أهل تلك الصناعة، وإذا ذكرتُ مذهباً لأحد من أهل العلم فقد يحتمل هذا الكتاب ذكر دلائله، والاعتراضاتِ عليه، والجوابَ عنه، فأذكره، وقد لا يحتمل فأحيله على كتب ذلك العلم))[54].

وقال موضحاً أهم الأعلام الذين اعتنى بالنقل عنهم: ((وذكرتُ كثيراً من المناقشات الواردة على أبي القاسم الزمخشري، وأبي محمد ابن عطية، ومحب الدين أبي البقاء، وإن أمكن الجوابُ عنهم بشيء ذكرته، وكذلك تعرضتُ لكلام

50 انظر في المسألة: (10).

51 انظر في المسائل: (1)، (5)، (11)، (20)، (32)، (68)، (77).

52 انظر في المسائل: (2)، (3) ، (7)، (12)، (14)، (17)، (19)، (22)، (31)، (51)، (54)، (55)، (58)، (63)، (64)، (65)، (66)، (69)، (70)، (78)، (79)، (82)، (83)، (85)، (87)، (88)، (92).

53 هي المسائل: (4)، (8)، (9)، (15)، (16)، (21)، (23)، (24)، (25)، (26)، (27)، (28)، (29)، (30)، (33)، (34)، (35)، (36)، (37)، (38)، (39)، (40)، (41)، (42)، (43)، (44)، (45)، (46)، (47)، (48)، (49)، (50)، (52)، (53)، (56)، (57)، (59)، (60)، (61)، (67)، (71)، (72)، (73)، (74)، (75)، (76)، (80)، (81)، (84)، (86)، (89)، (90)، (91).

54 السمين الحلبي، الدر المصون، مقدمة المصنِّف، ج1، ص45-46.

كثير من المفسرين كالمهدوي[55]، ومكي، والنحاس[56]؛ دون غيرهم، فإنهم أعنى الناس بما قصدته وأغناهم))[57].

ومع ذلك فإن كل عالِمٍ لابد من أن يفوته شيء، فلا يحيط أحدٌ بكلِّ شيءٍ علماً إلا الله، ونحن نذكر في ما يلي من المسائل التي لا تزال فيها وجهات نظر مختلفة لم يتطرق إليها السمين، ونذكر أيضاً تفصيلاتٍ لم يذكرها السمين لبعض المسائل:

1) اكتفى السمين في اسم الإشارة «تلك» الوارد في قوله تعالى: (الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ) بقوله ((قد تقدم الكلامُ على نحو قوله "تلك آياتُ" في أول سورة يونس))[58]، والحقيقة أننا لا نجد السمين في أول سورة يونس يتكلم على اسم الإشارة والمشار إليه «تلك آياتُ»، وإنما كان يتكلم على إمالة الحروف المقطعة في أوائل السور إذا كانت الحروف منتهية بألف[59]، وربما خلط السمين في تحديد الموضع الذي تحدث فيه عن اسم الإشارة للبعيد؛ إذ كان حديثه عنه في أول سورة البقرة[60]، وليس في أول سورة يونس، ففي تحليله لآية البقرة (ذَٰلِكَ ٱلْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) قال: ((و"ذلكَ" اسم إشارة: الاسم منه (ذا) واللام للبعد، والكاف للخطاب، وله ثلاث رتب: دنيا، ولها المجردُ من اللام والكاف نحو (ذا) و(ذي) و(هذا) و(هذي). ووسطى، ولها المتصل بحرف الخطاب نحو (ذاك) و(ذَيْكَ) و(تِيكَ)، وقصوى، ولها

55 ذكر الجزري في غاية النهاية، ج1، ص92، 560-561 اثنين من أعلام القراء يلقبون بالمهدوي، فأما الأول فهو أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس، نسب إلى المهدية بالمغرب، رحل وقرأ على محمد بن سفيان وغيره، ألف التفسير المشهور، والهداية في القراءات السبع، قرأ عليه غانم بن الوليد وغيره، توفي بعد 430هـ. وأما الآخر فهو أبو الحسن علي بن أبي غالب المهدوي، قرأ على عبدالمنعم بن غلبون، وقرأ عليه عمر بن أبي الخير الخزاز. ويبدو أن المهدوي الأول هو الذي عناه السمين؛ لأنه من المفسرين.

56 أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس المصري، رحل إلى بغداد فأخذ عن جماعة منهم المبرد، وعاد إلى مصر فسمع بها النَّسائي وغيره، صنّف كتباً كثيرة، منها: إعراب القرآن الكريم، الكافي في العربية، المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين. سبب موته أنه جلس على دَرَج المقياس بالنيل، وهو يُقَطِّعُ شيئاً من الشعر، فسمعه جاهل، فقال: هذا يسحر النيل حتى لا يزيد، فدفعه إلى الماء فغرق، وذلك عام 338هـ. (السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص362).

57 السمين الحلبي، الدر المصون، مقدمة المصنف، ج1 ص5-6.

58 المصدر نفسه، ج6، ص429.

59 المصدر نفسه، ج6، ص143-144.

60 المصدر نفسه، ج1، ص84.

المتصل باللام والكاف نحو (ذلك) و(تلك)، لا يجوز أن يؤتى باللام إلا مع الكاف، ويجوز دخول حرف التنبيه على سائر أسماء الإشارة إلا مع اللام فيمتنع للطول. وبعض النحويين لم يذكر إلا رتبتين: دنيا وغيرَها... وإنما جيء هنا بإشارة البعيد تعظيماً للمشار إليه... أو لأنه لما نزل من السماء إلى الأرض أشير إليه بإشارة البعيد، أو لأنه كان موعوداً به نبيُّه u، أو أنه أُشير به إلى ما قضاه وقدّره في اللوح المحفوظ، وفي عبارة المفسرين «أُشير بذلك للغائب» يعنون البعيد، وإلا فالمشار إليه لا يكون إلا حاضراً ذهناً أو حِسّاً، فعبّروا عن الحاضر ذهناً بالغائب أي حساً، وتحرير القول ما ذكرتُه لك))[61] ففي هذا البيان ما يرفع الإشكال النحوي عن سبب الإشارة إلى الآيات في سورة يوسف باسم الإشارة للبعيد في قوله تعالى: (الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ)، وفي هذا ما يدل على أن السمين كان يراعي العلاقة الوطيدة بين سلامة القاعدة والصحة الدلالية، وهو ما سميناه في الباب الأول بالتجانس النحوي والدلالي. وعلى العموم فإن السمين لم يتعرض لكل الآراء التي اعتنت بتخريج إشكال الإشارة إلى البعيد، فقد خَرَّجَ بعض المفسرين[62] هذا الإشكال بعلل أخرى، منها أن ما أُشير إليه لمّا وصل من المرسل إلى المرسل إليه صار كالمتباعد، أو أن الإشارة كانت إلى التوراة والإنجيل، أو إلى آيات سورة هود التي سبقت سورة يوسف عليهما السلام.

2) في قوله تعالى: (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ...) ذكر السمين في إعراب "هذا" أنه من باب التنازع بين الفعل "نقص" والفعل "أوحينا"، وذهب إلى أن الظاهر هو إعمال الفعل الثاني، ولم يبين سبب ترجيحه[63]، وإعمال الثاني هو مذهب البصريين، وقد احتج له بعضهم في هذا الموضع بأن المعنى يؤيده، ذلك لأن القرآن يشتمل على القصص وعلى غيرها، فكان إيقاع فعل الإيحاء عليه أولى من إيقاع فعل القَصَص، وفي إعمال «أوحينا» من تفخيم القرآن وإحضار إعجازه وحسن

61 المصدر نفسه، ج1، ص84.

62 انظر مثلًا في «روح المعاني»، للألوسي، ج12، ص501.

63 انظر في المسألة الخامسة من الجدول الوصفي التجريدي.

بيانه ما ليس في إعمال «نقص»[64]. وجوّز الزجّاج في لفظ «هذا» الرفع والجر ((وإن لم يقرأ بهما، أما الجر فعلى البدل من «ما أوحينا إليك» أي: بهذا القرآنِ، وأما الرفع فعلى ترجمة [ما][65] أوحينا إليك، كأن قائلًا قال: ما هو؟ فقيل: هذا القرآن))[66].

3) في إعراب «إذ» في قوله تعالى: (نَحْنُ نَقُصُّ... أَحْسَنَ الْقَصَصِ... إذ قالَ يوسفُ...) ذكر السمين رأي الزمخشري، وهو أن "إذ" بدل اشتمال من "أحسن القصص" إذا اعتبرنا القصص بمعنى المقصوص، وقال إن حجة الزمخشري أن الوقت (أي الزمان) يشتمل على المقصوص[67] . والحقيقة أن ثمة تفصيلًا في المسألة؛ إذ إن فيها اعتراضات وردوداً، ذلك لأن رأي الزمخشري يجعل الآية على معنى (نحنُ نقصُّ أحسنَ المقصوص وقتَ قال يوسف لأبيه)، فاعتُرِضَ عليه بأن العامل في المبدل منه ينبغي أن يقع في البدل، فيكون المعنى (نحن نقص وقتَ قال يوسف)، ولا معنى لأن يقص المرءُ وقتاً، وإنما يقص المرء ما يمكن قصه من الأخبار والأحداث؛ لكن هذا الاعتراض رُدَّ بأن العلاقة التي بين البدل والمبدل علاقة اشتمال، وأن قَصَّ الوقتِ يلزم منه قص المقصوص، فالمذكور هو الملزوم (الوقت) والمراد لازمه (الاقتصاص)[68] .

ولعنا نستطيع تأييد رأي الزمخشري بعد كل ما ذكرناها في تمهيد الباب الثالث من المميزات التي تسوّغ اعتبار قصة يوسف أحسن المقصوص.

وأجاز بعضهم أن يكون (أحسن الاقتصاصِ) مصدراً وأن يكون (إذ) بدلاً منه، واعتُرِضَ على هذا الرأي باعتراضين، أولهما أنه إذا اعتبرنا (أحسن الاقتصاص) هو النائب عن المفعول المطلق فإن الفعل (نقص) سيحتاج إلى مفعول به، ولن يكون هذا المفعول إلا (إذ)، وحينئذ لا يمكن أن يكون بدلاً من المفعول المطلق، والاعتراض الثاني أن (إذ) لفظ دال على ظرف فلا يمكن أن

64 الألوسي، روح المعاني، ج12، ص507.
65 هي ساقطة من النص المحقق، والسياق يتطلبها.
66 الطبرسي، مجمع البيان، ج5، ص267.
67 انظر في المسألة السادسة من الجدول الوصفي التجريدي.
68 الألوسي، روح المعاني، ج12، ص509.

يكون مفعولاً مطلقاً؛ على خلاف المصدر إذ قد يقع ظرفاً في نحو (أتيتك طلوعَ الشمس). ورُدَّ على الاعتراض الأول بأن المفعول به للفعل (نقص) محذوف، وأنّ (إذ) بدل اشتمال باعتبار أن ذكر الوقت يلزم منه ذكر المقصوص، ورُدَّ على الاعتراض الثاني أن الظرف ناب عن المفعول المطلق في قول الشاعر:

*لم تغتمِضْ عيناكَ ليلةَ أرمدِ[69] *

فإنهم قد صرحوا بأن (ليلة) مفعول مطلق على معنى (اغتماض ليلة)[70].

4) في المسألة التاسعة من الجدول الوصفي التجريدي ذكر السمين رأي الخليل ومن وافقه في تاء (يا أبت، يا أُمَّت)، وهو أنها حرف مَبْنَى شأنها شأن تاء التأنيث في (خالة) و(عمة)، ولم يذكر رأي من قال إنها اسم لأنها تدل على المبالغة والتعظيم نحو (علامة)؛ باعتبار أن الأب والأم مظنة التعظيم، فعلى هذا تكون اسماً لأنها بدل من اسم آخر هو ياء المتكلم[71].

5) في تحليل التاء في (يا أبت) تحدث السمين عن آراء العلماء في كسر التاء ثم في فتحها[72]؛ لكنه حين تحدث عن الضم قال: ((وأما الضمُّ فغريبٌ جداً، وهو يشبه من يبني المنادى المضاف لياء المتكلم على الضم؛ كقراءة من قرأ -وستأتي إن شاء الله- (قَالَ رَبُّ احْكُم بِالْحَقِّ ..)[73] بضم الباء، ويأتي توجيهها هناك، ولِم قلنا إنه مضاف للياء، ولم نجعله مفرداً من غير إضافة؟))[74].
فالسمين يؤجل تحليل الضم إلى سورة الأنبياء؛ على الرغم من أن سورة يوسف أسبق منها. والذي أورده في تحليل آية الأنبياء هو: ((وقرأ العامة «ربِّ»

69 لم أجد له قائلًا.
70 الالوسي، روح المعاني، ج12 ص509.
71 الإربلي، جواهر الأدب، ص116؛ الألوسي، روح المعاني، ج12، ص511.
72 انظر في المسألتين (7)، (10) من الجدول الوصفي التجريدي.
73 من الآية (112) من سورة الأنبياء.
74 السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص434. والعجيب أن ما قاله السمين (ت756هـ) هنا قد نقله ابن عادل الدمشقي (ت880هـ) بلفظ يكاد يطابقه، دون أن يشير إلى أنه يحاكي السمين؛ إذ يقول في كتابه اللباب في علوم الكتاب، ج11، ص11: ((وأما الضمُّ فغريبٌ جداً، وهو يشبه من يبني المنادى المضاف لياء المتكلم على الضم؛ كقراءة من قرأ (قَالَ رَبُّ احْكُم بِالْحَقِّ..) بضم الباء، وسيأتي توجيهها هناك -إن شاء الله- و[لِم] قلنا: إنه مضاف للياء، ولم نجعله مفرداً من غير إضافة؟)).

بكسر الباء اجتزاء بالكسرة عن ياء الإضافة، وهي الفصحى. وقرأ أبو جعفر[75] بضم الباء، فقال صاحب اللوامح: إنه منادى مفرد، ثم قال: وحَذْفُ حرف النداء في ما جاز أن يكون وصفاً لـ(أيّ) بعيدٌ، بابُه الشعر. قلتُ: ليس هذا من المنادى المفرد؛ بل نَصَّ بعضُهم على أن هذه بعض اللغات الجائزة في المضاف إلى ياء المتكلم حالَ ندائه))[76]. وعلى العموم فنحن نود أن ذكر بعض الآراء التي لم يتطرق إليها السمين في مسألة تحليل الحركات الثلاث في (يا أبت)، فقد قال أبو جعفر النحاس: ((وفي الفتح قول رابع كأنه أحسنُها: يكون الأصل الكسر، ثم أبدل من الكسرة فتحة كما تبدل من الياء ألف، فيقال في (يا غلامي أقْبِلْ): (يا غلاما[77] أقبل). وزعم أبو إسحاق[78] أنه لا يجوز (يا أبةُ) بالضم. قال أبو جعفر: ذلك عندي لا يمتنع، كما أجاز سيبويه الفتح تشبيهاً بهاء التأنيث كما يجوز الضم تشبيهاً بها أيضاً))[79].

6) في فعل الرؤيا في قوله تعالى:)... إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ... - (اكتفى السمين بذكر أن الرؤية المنامية تتعدى إلى مفعولين، وأن المفعول الثاني للفعل "رأيتُ" قد حُذِف اختصاراً[80]، ذلك لأن السمين يأخذ بتفسير ابن عباس بأن قوله تعالى (رأى) أي في المنام، فالمشهور أن مصدر رأى الحُلُمِيّةِ الرؤيا، ومصدر رأى البصريةِ الرؤية؛ لكن ذهب السهيلي وبعض اللغويين إلى أن الرؤيا سُمِعت من العرب بمعنى الرؤية ليلاً مطلقاً،

75 أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد القراء العشرة، تابعي مشهور، يقال اسمه جندب بن فيروز، عرض القرآن على مولاه عبدالله بن عياش وغيره، وأقرأ الناس قبل الحرة أي قبل سنة ثلاث وستين، وروى عنه نافع وغيره، كان إمام أهل المدينة في القراءة، كان يصوم صوم داود عليه السلام، ولما حضرته الوفاة كشف عن صدره ختنُه، فرأى الحاضرون دوارة بيضاء مثل اللبن، فقالوا: هذا والله نور القرآن. مات سنة 130هـ على خلاف. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج2، ص382-384).

76 السمين الحلبي، الدر المصون، ج8، ص218.

77 في النص المحقق خطأ إذ رسموا الكلمة بالتنوين: يا غلاماً. ولا معنى للتنوين في هذا الموضع، ذلك لأن الألف هي التي تنوب عن ياء المتكلم في إحدى الحالات، فقد ذكر (ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص284-286) أن المنادى إذا أضيف إلى ياء المتكلم نحو (يا غلامي) جاز فيه ست لغات: 1 - يا غلامِيْ بالياء الساكنة. 2 - يا غلامِ بالكسرة. -3يا غلامُ بالضم. -4يا غلامِيَ بياء مفتوحة. -5يا غلاما بألف -6يا غلامَ بحذف الألف.

78 لعله أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، وقد تقدمت الإحالة إلى مصدر ترجمته.

79 النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص312.

80 انظر في المسألة (14) من الجدول الوصفي التجريدي.

ورُدَّ هذا القول بأن رؤيا يوسف لو كانت في حال اليقظة لكانت إرهاصاً لنبوته أو معجزة لأبيه ولَشاعَ الخبرُ، وأُجِيب بأنه لا يمنع أن يكون في زمان يسيرٍ من الليل والناسُ غافلون[81]. وعلى القول بأن رؤيا يوسف كانت في اليقظة فإنه لا حاجة إلى تقدير مفعول ثان للفعل رأيت، ويكون «ساجدين» حالاً لا مفعولاً ثانياً للفعل «رأيتُهم».

وثمة من يقول: ((إنما كان رأى إخوته وأبويه، فعبّر عنهم بالكواكب والشمس والقمر))[82]، وهذا القول يجعل الكواكب والشمس والقمر استعارة تصريحية.

7) وافق السمينُ الزمخشريَّ على أن تكرار «رأيتهم» في قوله تعالى: (... إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ... (4)) هو على التأسيس؛ أي إنه كلام مستأنف، وجواب على سؤال مقدر، وكأن يعقوب سأل يوسف (كيف رأيتَها؟) فأجاب (رأيتُهم لي ساجدين)[83]. هذا ما ذكره السمين عن الزمخشري، وبقي أن نفصل أن الزمخشري يرى أن فعل الرؤيا لا يتعدى إلى مفعولين، وعلى هذا فإن سؤال يعقوب لابنه لم يكن في رأي الزمخشري من باب طلب تمام الفائدة، وإنما من باب طلب زيادة الفائدة، فيكون «ساجدين» حالاً لا مفعولاً ثانياً[84]. وثمة من يرى أن التكرار جاء لتأكيد الرؤيا؛ كما تقول: كلمتُ أخاك كلمتُه[85]. وحاول بعضهم الخروج من إشكال التكرار بتخريجين جديدين، فأما التخريج الأول فهو أن يوسف عليه السلام رأى في المنام الكواكب والشمس والقمر مرتين، فكانت في المرة الأولى غير ساجدة، وكانت في المرة الثانية ساجدة. وأما التخريج الثاني فيرى أن يوسف رأى الكواكب مرتين أيضاً؛ لكن الفعل الأول «رأيت» من الرؤية الحقيقية، والفعل الثاني «رأيتهم» من الرؤيا المنامية[86].

81 الألوسي، روح المعاني، ج12، ص511.
82 ابن عطية، المحرر الوجيز، ج7، ص435.
83 انظر في المسألة (12) من الجدول الوصفي التجريدي.
84 الألوسي، روح المعاني، ج12، ص512.
85 الطبري، جامع البيان، ج4، ص424.
86 ابن عادل الدمشقي، اللباب، ج11، ص12-13. وقد نَسَبَ التخريج الأول إلى القفّال.

8) جاء في الذكر: (... إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ... (4))، وفي شأن هذه الآية ذهب السمين إلى أن الشيء قد يعامل معاملة غيره إذا شاركه في صفة من صفاته، فلمّا شاركت الكواكبُ العقلاء في صفة السجود جاز أن تجمع جمع العقلاء[87]. فقول السمين يدل على أن في الآية استعارة مكنية بتشبيه الكواكب بقوم ساجدين؛ لكن جماعة من الفلاسفة ذهبوا إلى أن الكواكب أحياء ناطقة، واستدلوا بهذه الآية وغيرها[88]، وعليه يكون إسناد السجود إليها حقيقة لا مجازاً.

9) حكم السمينُ على الواو بالاستئناف في قوله تعالى «ويُعَلِّمُك» بعد قوله: (وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ...(6)) فلا يدخل التعليم في حيز التشبيه[89]؛ لكن ثمة رأياً يقول بأنه لا مانع من جعل التعليم داخلاً في التشبيه على معنى (كما أكرمك ربك بهذه المبشرات يكرمُك بالاجتباء والتعليم)، وأنت تعلم أن المنساق إلى الفهم هو العطف[90](7).

10) ذكر السمين لقراءة «عصبةً» بالنصب في قوله تعالى: (قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ... (14)) تخريجين، أولهما أن "عصبةً" حال سدت مسد الخبر، وثانيها أنها مفعول مطلق مبين للنوع[91]. وثمة قول ثالث لم يذكره السمين، هو أن الكلام على طريقة قول أحدهم:

أنا أبو النجم وشعري شعري

فالخبر محذوف، والتقدير (ونحن نحنُ عصبةً)، وعلة حذف الخبر أنه ساوى المبتدأ في اللفظ، ففي حذفه خلاص من التكرار اللفظي مع دلالة السياق على المحذوف، ولا غرو في وقوع الحال «عصبةً» بعد «نحنُ»، لأنه بالتقدير المذكور يكون الكلام تاماً، فيه من الفخامة ما فيه. والحقيقة أن

87 انظر في المسألة (13) من الجدول الوصفي التجريدي.
88 الألوسي، روح المعاني، ج12، ص512.
89 انظر في المسألة (21) من الجدول الوصفي التجريدي.
90 الألوسي، روح المعاني، ج12، ص519.
91 انظر في المسألة (31) من الجدول الوصفي التجريدي.

هذا القول مردود باعتبار أن الفخامة تقتضي التكرار، فلا يجوز الحذف، ثم إن الدلالة على المحذوف غير بيّنة[92] .

11) في مسألة اقتران الفعل المضارع بلام التوكيد المزحلقة في قوله تعالى: (إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ... (13)) ذهب السمين إلى أنه لا يصح أن يكون الفعل المضارع دالاً على زمن الحال؛ لأن المعنى يكون (إني ليحزنني الآن أن تذهبوا به مستقبلاً)، فيكون زمن الحزن سابقاً على زمن الذهاب، وذكر السمين أن النحاة قدروا مضافاً هو: (إني ليحزنني الآن توقع ذهابكم به مستقبلاً)[93] . وتقدير المضاف وقع في مسألة أخرى هي في قراءة: (وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَدِبٍ... (18))، وهذا المضاف هو (بدمٍ ذِي كَدِبٍ)؛ لأن الكدب بياض في أظافير الشباب يؤثِّر فيها كالنقش، فكأن المعنى (جاؤوا على قميصه بدم ذي تأثير في قميصه)[94] .

وثمة أقوال أخرى في المسألة غير ما جاء في الدر المصون، منها أن لام التوكيد لا تَقْصُر المضارع على الحال؛ بل تجعل زمنَه صالحاً للحال ولغيره؛ كما في جملةِ «وإن ربك ليحكم» في قوله تعالى: (إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ (124))[95]، وقال بعضهم إن زمنه يكون للحال إذا خلت القرائن، ومع القرينة ينصرف إلى غير الحال. وقيل إن اشتراط وجود الحادث (الفاعل) عند وجود الحدث (الفعل) إنما يكون في الواقع الطبيعي الحقيقي، وأما في النحو واللغة فلا مانع من أن يكون زمن الفعل قبل زمن الفاعل، سواء أكان زمنُ الفعل حالاً، وزمنُ الفاعل مستقبلاً؛ كما هو حاصل في آية (إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ... (13))؛ أم كان زمنُ الفعل ماضياً وزمنُ الفاعل حالاً، وذلك لأن الحزن كالفرح

92 الألوسي، روح المعاني، ج12، ص524.

93 انظر في المسألة (54) من الجدول الوصفي التجريدي.

94 انظر في المسألة (80) من الجدول الوصفي التجريدي.

95 سورة النحل.

يحل بالشيء قبل وقوعه. فإن أصر على لجاجه القائلُ ببطلان اختلاف زمن الفاعل عن زمن الفعل في اللغة فإنه يسعنا تخريج الآية على أن فيها تجوزاً في جعلِ الذهاب مستقبلاً، والحزنِ حاضراً؛ باعتبار أن الذهاب سبب للحزن[96] .

12) في قوله تعالى: (وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ... (18)) ذكر السمين خلاف العلماء في إعراب "على قميصه"، فمنهم من قال إن شبه الجملة حال من القميص، والتقدير (جاؤوا بدم على قميصه)، ومنهم من قال إنها متعلقة بالفعل "جاؤوا"، ومنهم من قال إن "على" ظرف[97]. وأضاف بعضهم رأياً آخر هو أن شبه الجملة متعلقة بمحذوف تقديره (جاؤوا مستولين على قميصه)[98] .

13) في نداء البشرى في قوله تعالى: (... قَالَ يَا بُشْرَى... (19)) اكتفى بالسمين بتعليل نداء من لا يعقل بأنه على سبيل الاستعارة المكنية بتنزيل البشرى منزلة من يستحق أن ينادى فكأن المعنى (يا بشرى هذا أوان أن تنادي)، ورَفَضَ تعليل السُّدِّي القائل إن بشرى اسم رجل[99]. وللمسألة تخريجات أُخَر، منها أن المنادى محذوف كما حذف في (يا ليت)، والتقدير (يا قومي انظروا واسمعوا بُشراي)، وقيل إن عبارة (يا بشرى) أسلوب للتبشير من غير قصد إلى النداء[100]. وأغرب ما قيل أن «بشرى» اسم امرأة[101]، ذلك لأن المنادي كان يسمى مالك بن دعر الخُزاعي[102].

القضية الرابعة: مدى عناية السمين والنحاة بالسياق الداخلي عامة وبالسياق الخارجي:

---

96 الألوسي، روح المعاني، ج12 ص531.

97 انظر في المسألة (77) من الجدول.

98 الألوسي، روح المعاني، ج12، ص538.

99 السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص459. وربما كان رفض السمين لكون «بشرى» اسم رجل؛ لأجل ما ذكره (النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، إعراب القرآن، ط3، 5ج، (تحقيق زهير غازي زهير)، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ/1988م، ج2، ص196) : ((قال أبو جعفر: وهذا القول أولى؛ لأنه لم يأت في القرآن تسمية أحدٍ إلا يسيراً، وإنما يأتي بالكناية؛ كما قال الله عز وجل:)وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ([سورة الفرقان (27)] وهو عُقبة بن أبي مُعَيْط)).

100 الألوسي، روح المعاني، ج12، ص541-542.

101 ابن عادل الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب، ج11، ص48.

102 المصدر نفسه، ج11، ص47.

يرى تمام حسان -ووافقه على هذا بعض المحدثين مثل ممدوح عبدالرحمن[103] - أن النحاة العرب اهتموا بالأصوات والصرف والنحو؛ لكن دراساتهم كانت تحليلية لا تمس معنى الجملة في عمومه؛ لا من الناحية الوظيفية العامة مثل الإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني، ولا من الناحية الاجتماعية التي تعتد بالمقام في تحديد المعنى، فلم يكن الجانب التحليلي سوى دراسة الروابط المعنوية والبنيوية بين أجزاء الجملة، وهي روابط درسها النحاة فرادى ولم يجمعوها في باب واحد مثل باب التعليق، وتسببت دراستهم التحليلية في أنهم أهملوا طائفة من المعاني التركيبية والمباني التي تدل عليها، مثل معنى الإسناد باعتباره وظيفة، ثم باعتباره علاقة، ثم تقسيمه إلى إسناد خبري وإسناد إنشائي إلخ، وكان عليهم أن يراعوا السياق أي التركيب فلا يتعارضَ مع النظام أي التحليل، وقد وقعوا في أخطاءٍ منهجية، منها ما حدث في دراستهم للزمن النحوي، وقد كانت الحاجة ماسة إلى أن ينتقل النحاة من تقعيد أبواب المفردات إلى تقعيد أبواب الجمل، وكان لعبدالقاهر وعلماء البلاغة الفضل في دراسة التركيب؛ لا بالتركيز على أدواته كما فعل النحاة؛ بل بالنظر في التركيب من حيث أسلوبُ وَصْفِه، وطُرُقُ التعبير به، وما فيه من إيجاز وإطناب ومساواة، وما فيه من فصل ووصل وقصر وتقديم وتأخير؛ مما عَدَّهُ النحاة -وما أصابوا- خارج مجال اهتمامهم، والواقع أن هذه الدراسة للمعنى أكثر صلة بالنحو من النقد الأدبي، ومن هنا نشأت فكرةُ أن النحوَ أحوجُ إلى علم المعاني؛ حتى إنه ليحسن أن يكون علم المعاني قمة الدراسات النحوية[104] .

ومن المعلوم أن من أراد أن يربط نصاً بالمقام أو الموقف الاجتماعي المحيط به؛ فإنه لابد له من أن يرجع إلى تاريخ ذلك النص ليقف على تفصيل الأحداث التي أثرت فيه، وإذا كنا نتحدث عن النص القرآني فإنه يُعَدُّ أهم النصوص التي اعتنى المسلمون بدراستها، ووضعوا لها العلوم المختلفة التي منها أسباب النزول، ومعرفة المكي والمدني، والحضري والسفري، والليلي والنهاري، والفراشي والنومي، والأرضي والسمائي، وأول ما نزل وآخره، وما نزل على لسان الصحابة، ولغات

103 عبدالرحمن، ممدوح (1999م)، العربية والفكر النحوي: دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية، د.ط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص27-28.

104 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص16-18.

العرب فيه، وإعرابه، وأدوات المفسر[105]؛ لكن عادلًا حُسْنِيْ قد درس موضوع أسباب نزول الآيات، فذهب إلى قلة المصادر التي أفردت في أسباب النزول، وأن الذي بقي منها كتابان: أحدهما للواحدي[106] والآخر للسيوطي، وأن هذين الكتابين لم يخلوا من الزيادات والروايات الغريبة، لأجل هذا قرر عادل أن يجمع أسباب نزول آيات القرآن من كتب الصحاح والسنة الستة: صحيح البخاري[107]، وصحيح مسلم[108]، وسنن ابن ماجه[109]، وسنن أبي داود[110]، وسنن الترمذي[111]، وسنن النسائي[112]، فأودعها في ملحق خاص في نهاية رسالته[113]. وقال في هذا الشأن: ((من هنا أُثْبِتُ في هذا الملحق الأحاديث التي وردت في أسباب النزول، وقد جمعتها من كتب السنة الستة... ما خلا ما وصف بالغرابة؛ ليكون هذا الملحق وثيقة تجمع عناصر المقام الخاصة لآيات القرآن الكريم))[114](9).

وقد رتب عادل الأحاديث بحسب ترتيب آياتها في المصحف، فبدأ بصحيح البخاري مبتدئاً بالأحاديث التي تبدأ بسورة البقرة ومنتهياً بسورة المسد، فكانت أحاديث البخاري ستة وستين حديثاً، ثم انتقل إلى ما انفرد به مسلم عن البخاري، ورتب أحاديثه حسب ترتيب المصحف أيضاً، فكانت تسعة أحاديث، ثم ما انفرد به ابن ماجه عن البخاري ومسلم، فكانت ثلاثة أحاديث، ثم ما انفرد به أبو داود عمن قبله فكان له حديثان، وهنا لم يجد عادل عند الترمذي والنسائي ما ينفردان

105 مثال هذه العلوم فيما ورد في الإتقان في علوم القرآن للسيوطي.

106 أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النَّيسابوري، المفسر صاحب الوجيز، والوسيط والبسيط في التفسير، وأسباب النزول، روى القراءة عن علي بن أحمد البستي وغيره، وروى عنه أبو القاسم الهذلي، مات في سنة 468 بنيسابور. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص523).

107 أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، المولى الجعفي، البخاري، (194-256هـ). ترجم له: (السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، طبقات الحُفَّاظ، (تحقيق علي محمد عمر)، مكتبة وهبة، القاهرة، 1393هـ/1973م، ص248-249).

108 أبو الحسن مسلم بن الحجّاج بن مسلم القُشَيْرِي النَّيسابوري (ت261هـ). ترجم له: (المصدر نفسه، ص260-261).

109 أبو عبدالله محمد بن يزيد المولى الربعي القزويني (ت 283هـ). ترجم له: (المصدر نفسه، ص278-279).

110 أبو داود سليمان بن الأشعث بن شداد الأزدي (202-275هـ). ترجم له: (المصدر نفسه، ص261-262).

111 أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة السُّلمي الترمذي (ت 279هـ). ترجم له: (المصدر نفسه، ص278).

112 أبو عبدالرحمن أحمد بن شُعيب بن علي الخُراساني النَّسائي (215-303هـ). ترجم له: (المصدر نفسه، ص303).

113 انظر في نهاية رسالة عادل حسني «المناسبة بين المقال والمقام في القرآن الكريم» ص193-227.

114 المصدر نفسه، ص194.

به، وبهذا الجمع بلغت عدد الأحاديث ثمانين، ((وقد بلغت عدة الآيات التي لها أسباب نزول قريباً من المائة، وإن كانت تزيد فهي أكثر من ذلك بقليل))[115]، في حين أن آيات القرآن التي لم يجد لها أسباب نزول تعد بالآلاف، ولم تحظ سورة يوسف فيما جمعه عادل بأي سبب من أسباب النزول مذكور في كتب الحديث الستة؛ لكننا اطلعنا في بعض كتب المصنفين[116] في الحديث من المتقدمين، فرأيناهم يذكرون حديثين أخرجهما البخاري يتعلقان بسورة يوسف عليه السلام، وثمة أحاديث وردت في سورة يوسف في غير الكتب الستة سنذكرها لاحقاً.

ولقائل أن يقول بعد ذلك: إن السمين وغيره من محللي النص القرآني لا يلامون إذا لم يتكئوا على المقام في الآيات التي ليس لها أسباب نزول؛ لكننا نعتقد بما ذكره تمام حسان سابقاً في الباب الأول من أن على المحللين أن يجتهدوا في بناء مقام النص من جديد؛ لأن تحليل النص في حال غياب مقامه هو جور على المعنى.

ولابد للقائم على تحليل النص القرآني من أن يطلع على تلك العلوم المتعلقة بأسباب النزول، وأن يعتني بكتب التفسير؛ ليقف على علاقة النص بالموقف اللغوي المرتبط به، وقد صرح السمين في مقدمته كما أشرنا سابقاً بأنه تعرض لكثير من المفسرين، ولاسيما الذين هم أعنى الناس بما قصده وأغناهم؛ على نحو ما ذكر، ولا يعنينا في هذا المقام -ونحن نتحدث عن تحليل النحاة لآيات سورة يوسف عليه السلام- أن نُثبت عنايتهم بالتحليل التجزيئي الذي يعني دراسة الروابط المعنوية والبنيوية بين أجزاء الجملة، فإن هذا مما نسلم به، وإنما

---

115 المصدر نفسه، ص194.

116 قال ابن الدَّيْبَع، عبدالرحمن بن علي الشيباني الزبيدي الشافعي (ت944هـ)، تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول، د.ط، 4ج، (د.ق)، دار الفكر، بيروت، د.ت، ص171: ((عن عروة بن الزبير رحمه الله أنه سأل عائشة رضي الله عنها عن قوله تعالى)حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّواْ أَنَّهُمْ قَدْ(كُذِّبُوا أم كُذِبُوا؟ قالت: كَذَّبَهم قومُهم، فقال: والله لقد استيقنوا أن قومهم كَذَّبُوهم وما هو بالظنّ، فقالت: يا عُرَيَّةُ أجل لقد استيقنوا بذلك، فقال: لعلها قد كُذِبُوا؟ فقالت: معاذَ اللهِ لم تكن الرسل تظن ذلك بربّها! فقال: ما هذه الآية؟ قالت: هم أتباع الرسل الذين آمنوا بهم، وصدّقوهم، وطال عليهم البلاءُ، واستأخر عنهم النصرُ، حتى إذا استيأسَ الرسلُ ممن كَذَّبَهم من قومهم، وظنوا أن أتباعَهم كَذَّبوهم جاءهم نصر الله تعالى عند ذلك. أخرجه البخاري. وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى)وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ(. قال: يَسْأَلُهم: مَن خَلَقَهم؟ ومَن خَلَق السموات والأرض؟ فيقولون: الله، فذلك إيمانُهم وهم يعبدون غيره، فذلك شِركهم. أخرجه رزين، وأخرجه البخاري تعليقاً في آخر صحيحه، والله أعلم)).

يهمنا النظر في مدى عنايتهم بربط الجمل بالنص عامة، وبربط الجمل بالسياق الخارجي، وسنعرض فيما يلي المواضع التي اعتنى السمين فيها بهذين الأمرين، والمواضع التي ترك فيها العناية بهما:

1) ذكرنا فيما مضى أن بعض كتب التفسير تذكر أن سبب نزول سورة يوسف عليه السلام هو سؤال اليهود عن قصته، وعليه يمكن ترجيح رأي من قال إن اسم الفاعل «الْمُبِين» الوارد في قوله تعالى: (الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ) مأخوذ في هذا السياق من الفعل المتعدي أبان بمعنى وضّح، وليس من الفعل اللازم (أبانَ) بمعنى ظهرَ، وإن كان فعلُه من الأفعال التي تحتمل التعدية واللزوم[117] ، وذلك لأن آيات السورة جاءت موضحة ومجيبة عما سأله اليهودُ رسول الله ﷺ، وهذا مما لم يتطرق إليه السمين.

2) جوز الزمخشري وأبو حيان الجمع بين التاء والكسرة في مثل قوله تعالى: (... يا أَبَتِ ...)، بقرينة ليست في السياق وإنما أملاها عليهما عقلاهما، وهذه القرينة العقلية هي أن هذا الجمع ليس من باب الجمع بين العوض والمعوَّض، لأن تعويض الشيء يقع مرة واحدة لا غير، وقد تم تعويض ياء المتكلم بتاء التأنيث اللفظية، وعند هذا الحد انتهى التعويض، وبقيت مسألة الكسرة التي كانت قبل ياء المتكلم، فزُحْزِحت إلى ما بعد التاء. وكذلك في قولنا (يا أبتا) جاز اجتماع التاء والألف؛ لأن التعويض وقع بين التاء وياء المتكلم، وأما الألف فغيرُ مُتعرَّضٍ لها[118]. وقد رد عليهما السمين بقرينة عقلية أيضاً وهي أن الصواب أن يقال (يا أبتَ) لا أن يقال (يا أبتا)؛ لأن التاء عوض عن الياء، وكذلك الألف عوض عن الياء، فكيف يجتمع عوضان لمعوض واحد؟![119] .

3) حين وقف أبو علي الفارسي على جنسِ (يا أبت) قال إن (أبت) كان كلُّه اسماً كسائر الأسماء التي يمكن أن تنادى نحو (خليفة)، ثم رُخِّم بحذف

117 ذكر الالوسي في روح المعاني، ج12، ص501 إمكان التعدية واللزوم كما وضحنا.

118 انظر في المسألة (7 - أ) من الجدول الوصفي التجريدي.

119 انظر في المسألة (7 - ب) من الجدول الوصفي التجريدي.

آخره فقيل (يا أبُ)، ثُمَّ أُقْحِمت التاء من جديد فقيل (يا أبتَ). ورأي الفارسي ليس مبنياً على قرينة في السياق، وإنما هو مبني على طريقة عقلية هي السبر والتقسيم التي تجرب كل الاحتمالات حتى تصل إلى الاحتمال الصواب الذي يبقى بعد استبعاد الاحتمالات غير الصحيحة، فقد استبعد الفارسي أن تكون التاء من بنية المنادى؛ وإلا كان النداء بالضم (يا أبتُ)، واستبعد أن تكون التاء مزحزحة مما هو قبل ياء المتكلم بعد تعويضها بالتاء، وإلا كان المنادى بكسر التاء (يا أبتِ)، فلم يبق إلا أن تكون التاء مقحمة كما ذكر[120].

4) ذكرنا فيما مضى أن السمين اقتصر على جعل الرؤيا التي رآها يوسف عليه السلام منامية، وقال بتعدية فعل الرؤيا إلى مفعولين[121]، والمعلوم أن المسألة خلافية، فقد أوضحنا ذهاب بعضهم إلى أن الرؤيا كانت بصرية حقيقية، وكان على السمين أن ينظر في سياق القصة كلها ليبحث عما يؤيد رأيه، ففي نهايتها يذكر الله تعالى على لسان يوسف عليه السلام قوله عن الرؤيا التي رآها في الصغر: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ...(100)﴾، فقوله «قد جعلها ربي حقاً» إشارة واضحة إلى أن الرؤيا كانت منامية. ثم إن قصة يوسف حافلة بالرؤيا، فقد عبّر رؤيا كل من السجينين، وفسر رؤيا الملك، وبيّن الحقُّ سبحانه أنه علّم يوسف من تأويل الأحاديث، وحمِد النبيُّ يوسفُ ربّه على نعمة التعبير بعد أن خرّ أبواه وإخوته له ساجدين، أفلا تكون رؤيا يوسف في صغره منامية حتى تنسجم مع كل هذه الرؤى والأحداث؟!

5) في قوله تعالى: ﴿... إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ... (4)﴾ ذكر السمين احتمال أن تكون الواو عاطفة عطف خاص على عام، فتكون الشمس والقمر من الكواكب الأحد عشر، أو قد تكون الواو عاطفة عطفاً مغايراً فتكون الشمس والقمر زيادة على الأحد عشر، أو قد تكون الواو واو المعية، فيكونان أيضاً زيادة على الأحد عشر[122]. وقد روي: ((جاء شيبان[123] اليهودي إلى

120 انظر في المسألة (10 - ب) من الجدول الوصفي التجريدي.

121 انظر في المسألة (14) من الجدول الوصفي التجريدي.

122 المسألة (11) من الجدول الوصفي التجريدي.

123 ليس ثمة اتفاق بين المفسرين في رواية حكاية اليهودي، ولا في اسمه، ولا في أسماء الكواكب،

النبي ﷺ، فقال: يا محمد! هل تعرف النجوم التي رآها يوسف يسجدون له، فسكت عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ حتى أتاه جبريل عليه السلام فأخبره بما سأله اليهودي، فلقِيَ النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم اليهودي، فقال: يا يهودي! لله عليك؛ إن أنا أخبرتك لتُسْلِمَنّ؟ فقال: نعم، فقال رسول الله ﷺ: النجوم: حدثان، والطارق، والذبال، وقابس، والعودان، والفيلق، والنصح، والقروح، وذو الكنفان، وذو الفرع، والوثاب، رآها يوسف محيطة بأكناف السماء؛ ساجدة له، فقال له أبوه: إن هذا أمر فَلْيُشَتَّتْ، وسيجمعه الله إن شاء بعدُ))[124]. فإذا أخذنا بهذه الرواية أمكننا ترجيح كون الواو في الآية لعطف خاص على عام، وليست للعطف المغاير ولا للمعية، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم وافق اليهودي في أن مجموع الأجرام الساجدة أحد عشر، فلا يمكن أن تكون الشمس والقمر إلا من هذه الأجرام وليست زيادة عليها. وأما القول بالعطف المغاير أو بالمعية فتؤيده أخبار لعلها من أهل الكتاب فلا نكذِّبها ولا نصدِّقها، منها أن أسماء إخوة يوسف: 1.روبيل 2.شمعون 3.لاوي 4.يهودا 5.ريالون 6.يشجر 7.بنيامين 8.دان 9.نفتالي 10.حاد 11.آشر[125]، ((والكواكب الأحد عشر ترمز في الرؤيا إلى إخوته، والشمسُ والقمر إلى أبويه))[126]. ولعل ذكر الشمس -وهي مؤنثة- تلفت انتباهنا إلى أن أحد الساجدين كان أنثى، ولا تكون هذه الأنثى إلا أُمَّه أو خالته على رأي بعضهم[-127].

فنحن نجد في المحرر الوجيز لابن عطية، ج7، ص435-436 أن اسم اليهودي: بستانة، وأن أسماء الكواكب هي: جَرِيّان، الطارق، الذَّيّال، ذو الكَتِفَيْنِ، قابِس، وثّاب، عَمُودان، الفَيْلَق، المُصبح، الضَّروح، ذو الفَرْع، الضِّياء، النُّور. ونجد في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج9، ص121 أن بستانة رجل من أهل الكتاب، ولم يصرح بأنه يهودي، وأن الكواكب هي: الحرثان، الطارق، الذيال، قابِس، المصبح، الضروح، ذو الكنفات، ذو القرع، الفَليق، وَثّاب، العَمُودان. وربما يرجع الاختلاف إلى تصحيف النُّسّاخ أو المحققين.

124 أخرجه الحاكم في المستدرك عن محمد بن إسحاق الصفار العدل، وقال: ((هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرّجه)). (الحاكم النيسابوري، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ (ت405هـ)، المستدرك على الصحيحين في الحديث، د.ط، 5ج، (د.ق)، مكتبة ومطابع النهضة الحديث، الرياض، د.ت، ج4، ص396).

125 الطبرسي، مجمع البيان، ج5، ص273.

126 الطبري، جامع البيان، ج4، ص424.

127 ذهب السدي إلى أن القمر خالة يوسف، وأن الشمس أبوه؛ لأن أمه راحيل كانت قد ماتت، وذهب ابن جريج إلى أن القمر أبوه، وأن الشمس أمه؛ لأن الشمس مؤنثة والقمر مذكر. (ابن عادل الدمشقي، اللباب، ج11، ص13).

6) يمكننا أن نستعين بِسِرِّ يوسف عليه السلام لتعليل تكرار فعل الرؤيا على لسانه:)إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ -(، فنقول: إن هذا التكرار كان إشارة من يوسف إلى أبيه عليهما السلام تؤكد أن ما رآه من سجود الكواكب إنما يدل على شأن عظيم، وأنه لم يكن مجرد حلم من أحلام الغلمان الذين هم في مثل سنه، ذلك لأن الغلمان قد يرون في منامهم الكواكب وهم يتلهّون بها، أو يتخيلونها قريبة منهم ليعرفوا كُنْهَها؛ على خلاف رؤيا يوسف التي كانت تتضمن سجود الكواكب في مشهد لا يرقى إليه ذهن الصبيان وأحلام الغلمان في العادة.

7) في قوله تعالى (وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ ...(6)) ذهب السمين إلى أن الواو في "ويُعلِّمُك" للاستئناف، وليست عاطفة على المشبَّه "يجتبيك"؛ لئلا يصير المعنى (ويجتبيك ويعلمك مثل ذلك الاجتباء حين سجدت الكواكب لك)[128]، وسِرُّ منع الواو من العطف عند السمين أنه رجع إلى فِكره وأيديولوجيته الدينية التي ترى أن تأويل الأحاديث ليس مثل سجود الكواكب، ذلك لأن سجود الكواكب الذي يعني سجود إخوته وأبويه هو اجتباء واصطفاء لا يناله إلا الأنبياء، وأما تأويل الأحاديث فليس اجتباء باعتبار أن الله قد يَمُنُّه على من يشاء من أوليائه من غير الأنبياء، وفي هذا ما يدلنا على أثر الأيديولوجية على التحليل النحوي عند السمين.

8) عاد بعض المحللين إلى أسباب النزول فرأى -كما قلنا فيما مضى- أن نزول سورة يوسف جاء إجابة لطلب بعض اليهود؛ إذ سألوا عنها رسول الله صلى الله u، فنزلت السورة لتبين أن محمداً هو مبعوث من الله حقاً، ولأجل هذا السبب اعتبر هؤلاء المحللون أن لفظ «السائلين» في قوله تعالى: (لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ(7)) يراد به أل العهدية؛ أي السائلين الذين سألوا عن قصة يوسف، ومن ثَمَّ قال هؤلاء المحللون إن ثمة محذوفاً تقديره: (آيات للسائلين ولغيرهم)؛ إذ لا يعقل أن تكون عِبَر هذه السورة قاصرة

128 المسألة (21) من الجدول الوصفي التجريدي.

على السائلين وحدهم، واكتفى السمين برده: "ولا حاجة إلى هذا التقدير"[129].
والحقيقة أننا لو اعتبرنا أن «أل» للجنس ولم نعتبرها للعهد لكان هذا كافياً للرد على من ذهب إلى وجود محذوف تقديره (للسائلين ولغيرهم)؛ إذ إن «السائلين» لفظ يكون في هذه الحال دالاً على كل من سأل عن العِبَر والآيات في هذه السورة.

9) الأصل في الجب أن له غيابة واحدة، وعلى هذا يقتضي المقام ألا تجمع الغيابة على غيابات في قوله تعالى: (... وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَاتِ الْجُبِّ... (10))، كذا يقول السمين، وتخريج الإشكال عنده أن نتصور أن الغيابة لابد لها من أجزاء، وعليه يصلح أن نعُد كل جزء غيابةً[130] .

10) في قراءة جعفر بن محمد: (أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَرْتَعِ ويَلْعَبْ ... (12)) مراعاة لمقام يوسف u ومقام إخوته، فقد نسبت القراءة إليهم الرتع -وهو الإقامة في الخصب والسعة- لكبر سنهم، ونسبت إلى يوسف اللعب لصغره[131] . والأمر نفسه يحكم معه على قراءة النخعي ويعقوب: (أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَرْتَعْ ويَلْعَبْ... (12)).

11) في قوله تعالى: (فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ وَأَجْمَعُواْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ (15)) ذهب السمين إلى أن الضمير في "إليه" يحتمل أن يعود على يوسف كما يحتمل أن يعود على يعقوب عليهما السلام، ولم يفصّل مسوِّغَ كل احتمال[132] . والحقيقة أن الاستعانة بالمقام يمكن أن تجد المسوغ لكل تخريج، فالإيحاء إلى يوسف مسوغه أن حالته في لحظة ذهاب إخوته به ورغبتهم في إلقائه في الجب حالة كرب وفزع عند يوسف، والذي يناسب هذه اللحظة أن يطمئنه الله بأنه سينجو، وأنه سيخبر إخوته مستقبلاً بما فعلوه به، وكأن الله تعالى يقول ((ذاكراً لطفه ورحمته، وعائدته وإنزاله اليسر في حال العسر؛ إنه أوحى إلى يوسف في ذلك الحال الضيق تطييباً لقلبه، وتثبيتاً له: إنك لا تحزن مما أنت فيه؛ فإن لك من ذلك فرجاً

129 انظر في المسألة (24) من الجدول الوصفي التجريدي.
130 انظر في المسألة (34) من الجدول الوصفي التجريدي.
131 المسألة (43) من الجدول الوصفي التجريدي.
132 انظر في المسألة (66 - أ)، (66 -ب) من الجدول الوصفي التجريدي.

ومخرجاً حسناً، وسينصرك الله عليهم، ويعليك ويرفع درجتك، وستخبرهم بما فعلوا معك من هذا الصنيع))[133] . وأما الإيحاء إلى يعقوب فمسوّغُه أن الإيحاء في بعض معانيه يعني ما يلقيه الملك على النبي، ومعلوم أن يوسف لم يكن نبياً ساعتها، فكان من المناسب أن يكون الضمير عائداً على يعقوب.

وقيل: ((والضمير في «إليه» عائد على يوسف، وقيل: على يعقوب، والأول أصح وأكثر، ويحتمل أن يكون الوحي حينئذ إلى يوسف برسول، ويحتمل أن يكون بإلهام، أو بنوم))[134]، ((فإن قيل: كيف يجعله نبياً في ذلك الوقت وليس هناك أحد يبلغه الرسالة؟! فالجواب: لا يمتنع أن يشرفه الله تعالى بالوحي، ويأمره بتبليغ الرسالة بعد أوقات، ويكون فائدة تقديم الوحي تأنيسه، وزوال الغم والوحشة عن قلبه...))[135].

12) في قوله تعالى: (وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ... (18)) ذهب الحوفي إلى أن "على" متعلق بـ"جاؤوا"، وذهب الزمخشري إلى أن "على" ظرف في محل نصب، وكأنه قيل (جاؤوا فوق قميصه بدم كذب)، وعلى الرغم من سلامة التركيب نحوياً في تخريج الرجلين إلا أن السمين عتب على فساد الدلالة؛ إذ لا يعقل في أي مقام أن يكون المجيء على القميص[136] .

13) وقع الخلاف في نداء البشرى في قوله تعالى: (... قَالَ يَا بُشْرَى... (19)) إذ كيف يصح حقيقةً أن تُنادى البشرى، فَمِنْ قائلٍ إنه على سبيل الاستعارة المكنية، ومن قائل إن "بشرى" كان رجلاً حقيقةً[137] .

14) في تحليله لقوله تعالى: (... وَأَسَرُّوهُ بِضَاعَةً... (19)) ذكر السمين احتمال أن يعود ضمير "وأسروه" على السيارة أو على إخوة يوسف[138] ، وفي عودته على إخوة يوسف نظر إلى سياق القصة عامة؛ إذ إن هذا الضمير يأتي بعد الانتهاء من موقف يعقوب u من كذب أبنائه، والابتداء بما حدث ليوسف

133 ابن كثير، الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (ت774هـ)، تفسير القرآن العظيم، ط2، 4ج، (د.ق)، مؤسسة الريان، بيروت، 1427هـ/2006م، ج2، ص1184-1185.

134 ابن عطية، المحرر الوجيز، ج7، ص453.

135 ابن عادل الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب، ج11، ص37.

136 المسألتان (77 -ب)، (77 -ج) من الجدول الوصفي التجريدي.

137 المسألتان (77 -أ)، (77 -ب) من الجدول الوصفي التجريدي.

138 انظر في المسألة (87) من الجدول الوصفي التجريدي.

مع السيارة، مما يعني أن الناظر إلى ضمير "أسروه" لم يكن يتصور أنه سيعود على إخوة يوسف الذين خلُصَ الحديث عنهم، ولكنَّ بُعدَ السمين في التحليل جعله يربط الضمير بالأحداث السابقة وبإخوة يوسف.

وكان على السمين أن يُسَوّغ لكل احتمال إمكان عودة الضمير، فأما عَوْدُ الضمير على السيارة فهو الظاهر؛ لأن الضمير يأتي في سياق الحديث عما فعلوه بيوسف إذ يقول تعالى: (وَجَاءتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُواْ وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا غُلاَمٌ وَأَسَرُّوهُ بِضَاعَةً وَاللّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ (19))، ((فقال بعضهم: أسرَّ الواردُ المستقي وأصحابُه يوسفَ بضاعةً، وأخفوه عن التجار الذين كانوا معهم في القافلة. وقالوا لهم عنه: هو بضاعة أخذناها لبعض أهل مصر، وفعلوا ذلك لأنهم خافوا أن يشاركوهم فيه؛ إن علموا أنهم اشتروه وأنه عبد للبيع))[139].

وأما عود الضمير على إخوة فيوسف فلأن مِن المفسرين مَن ذكر أن ((بعضهم رجع ليتحقق أمره فرآه عند السيارة، فأخبر إخوته، فجاؤوا إليهم فقالوا: هذا غلام أبَقَ لنا فاشترُوه منا، فاشتَرَوه منهم، وقيل: كان يهوذا يأتيه بالطعام، فأتاه يومَ أُخْرِجَ فلم يجده في الجُب، ووجده عند الرفقة، فأخبر إخوته، فأتوهم فقالوا ما قالوا، ورُوِيَ كونُ الضمير للإخوة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، قيل: وهو المناسب لإفراد «قال» وجمع ضمير «أسروا»، وللوعيد الآتي...))[140] . وعلل بعضهم عود الضمير على إخوة يوسف بالتحليل التالي: ((وقولُه: (... وَأَسَرُّوهُ بِضَاعَةً...) أي إخوة يوسف، أسرّوا شأنَه، وكَتَموا أن يكون أخاهم، وكتم يوسف شأنه مخافة أن يقتله إخوته، واختار البيع، فَذَكَرَه إخوتُه لوارد القوم، فنادى أصحابه (... يَا بُشْرَى هَذَا غُلاَمٌ... (يباع، فباعه إخوته))[141] .

15) وما يقال في ضمير «وأسروه» يقال أيضاً في ضميرِ (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ (20))؛ فقوله "شروه" وقوله "كانوا" يحتملان أن يعودا على السيارة أو إخوة يوسف على ما ذكر السمين[142] ،

139 الطبري، جامع البيان، ج4، ص433-434.

140 الألوسي، روح المعاني، ج12، ص542.

141 ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج2، ص1186.

142 في المسألة (89) من الجدول الوصفي التجريدي.

وبقي أن يعلل السمين الاحتمالين، فأما عَوْدُه على إخوة يوسف فهو بَيِّنٌ لأن من استبدل بأخيه ثمناً -وإن كان غالياً- فإنه في النهاية ثمن بخس مقابل التفريط بأخ، وقيل ((اعتاض عنه إخوته بثمن دون قليل، ومع ذلك كانوا فيه من الزاهدين؛ أي ليس لهم رغبة فيه؛ بل لو سُئلوه بلا شيء لأجابوا))[143].

وأما احتمال عود الضمير على السيارة فهو ((لأنهم التقطوه، والملتقط للشيء متهاون به لا يبالي بما باعه، ولأنه يخاف أن يعرض له مستحق ينتزعه من يده، فيبيعه من أول مساوِم بأوكس ثمن. وإن كان لهم وكانوا مبتاعين بأن اشتروا من بعضهم أو من الإخوة؛ فَزُهْدُهم لأنهم اعتقدوا فيه أنه آبِق، فخافوا أن يخاطروا بمالهم فيه))[144].

ورجّح صاحب جامع البيان أن يكون البائعون هم إخوة يوسف؛ معتمداً على نظر ثاقب في نفسيات الشخصيات من خلال ما يورده سياق الآيات: ((والراجح هو القول الأول، فالآية تتحدث عن بيع إخوة يوسف يوسفَ إلى المسافرين. هذا هو الراجح؛ لأن الله أخبر عن الذين اشتروا يوسف أنهم أسرّوا شراءه عن أصحابهم، وادّعوا أنه بضاعة خوفَ أن يشاركوهم ثمنَه، وهم لم يفعلوا ذلك إلا رغبة في أن يكون ثمنُه عندما يبيعونه خاصاً بهم، وذلك استرخاصاً لثمنه الذي دفعوه فيه؛ حيث قال الله فيه (وشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ). ولم يكن هؤلاء في يوسف من الزاهدين، فلو كانوا زاهدين فيه لما قالت الآيةُ عنهم: (وأَسَرُّوهُ بِضاعةً)[145].

وإذ فرغنا من القرائن العقلية والقرائن المرتبطة بالمواقف اللغوية التي قيلت فيها موضوعات النص المختار؛ ننتقل إلى عرض قرائن أخرى خارجية لكنها هذه المرة لغوية إذ تعتمد على تقدير ما لم يكن في النص (أو تأويله):

1) في إعراب «إذ» وبيان عاملها في قوله تعالى: (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) جوز السمين في إحدى التخريجات أن يكون "إذ" ظرفاً غير دال على المضي على شريطة أن نقدر مفعولاً به محذوفاً للفعل نقص هو (الحال)،

143 ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج2، ص1186.
144 الالوسي، روح المعاني، ج12، ص542.
145 الطبري، جامع البيان، ج4، ص435.

فيكون المعنى: (نحن نقص عليك الحالَ وقتَ قال يوسف لأبيه...)[146]. فتقدير مفعول به هو قرينة لغوية غير موجودة في النص، وهي قرينة سَوَّغَتْ إعراب «إذ» ظرفاً غير دال على المضي بدلاً من إعرابها مفعولاً به خارجة عن الظرفية والمضي. وبعضهم قدر عاملاً محذوفاً تقديره (اذكُرْ إذ قال)، فتكون «إذ» مفعولاً به غير دالة على الظرفية ولا المضي.

2) وفي قوله تعالى على لسان يوسف: (... إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ (4)) دارَ جَدَلٌ حول سبب تكرار الفعل "رأيتُ- رأيتهم"، فمن قائل إن هذا ليس تكراراً لأن ثمة سؤالاً مقدراً من يعقوب عليه السلام هو: (كيف رأيتها؟)، فجملة "رأيتهم" مستأنفة، والقرينة التي سوغت استئنافها ذلك التقدير غير الموجود في النص[147] . ومن الجائز أن نقول إن الاستئناف هو معنى قائم في نفس المتكلم، وأنه لا داعي إلى تقدير سؤال من يعقوب u؛ إذ يكفي أن نقول إن القرينة هي جعل الجملة على نية الاستئناف، وتكون القرينة حينئذ خارجية تخمينية؛ إذ لا يستطيع أي محلِّل أن يجزم بما في نفس المتكلم وإنما يخمن، ومثل هذا التخمين ما قيل في قوله تعالى:)وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ ويُعلِّمُكَ...- (فقد ذهب بعضهم إلى أن جملة "ويعلمك" استئنافية على تقدير (وهو يعلمك)[148] .

3) وفي إعراب شبه الجملة «وكذلك» في قوله تعالى:)قَالَ يَا بُنَيَّ لاَ تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلإِنسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ - وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ ...- (قال بعضهم: إن "كذلك" نعت لمصدر محذوف، والتقدير: (ويجتبيك ربك اجتباءً مثل ذلك الاجتباء)، وقال غيره: شبه الجملة خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (والأمرُ كذلك)[149] . وكلا التقديرين مسوّغ (أي قرينة) من خارج النص.

146 المسألة (6 -ج) من الجدول الوصفي التجريدي.
147 المسألة (12 -ب) من الجدول الوصفي التجريدي.
148 المسألة (21) من الجدول الوصفي التجريدي.
149 المسألتان (20 -ب)، (20 -ج) من الجدول الوصفي التجريدي.

4) يرى السمين -كما ذكرنا في حواشٍ سابقة- أن شبه الجملة إذا وقعت صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً فلابد أن تتعلق بمحذوف، ويقدر المحذوف باسم مشتق أو فعل، وعليه قرر في قوله تعالى: (لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ (7)) أن "للسائلين" متعلق بنعت محذوف، ولعلنا نقدره بقولنا (آياتٌ مرويةٌ للسائلين)[150]. وعليه فإن تعليق «للسائلين» باسم مشتق هو تعليق يعتمد على تقدير ما ليس في النص. ومثال آخر على التعلُّق نفسه قوله تعالى: (فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ وَأَجْمَعُواْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ ...(15))، فقد ذهب السمين إلى إمكان أن يكون معنى «يجعلوه» هو (صيّروه)، وعليه تكون شبه الجملة (في غيابة) واقعة موقع المفعول به الثاني الذي أصلُه الخبر، فإذا طبقا عليها القاعدة السابقة نفسها وجب أن تكون شبه الجملة متعلقة بفعل أو اسم مشتق؛ كأن يكون التقدير: (وأجمعوا أن يصيّروه مُلقَى في غيابة الجب)[151].

5) في قراءة علي بن أبي طالب:)إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةً... (8) (ذهب بعضهم إلى اعتبار "عصبةً" حالاً؛ مستعيناً بقرينة خارجة عن النص هي تقدير محذوف هو: (ونحن نُرَى عُصبةً)[152].

6) وفي قوله تعالى: (... أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا ... (9) (ذهب الحوفي وابن عطية إلى تقدير خافض هو: (اطرحوه على الأرض)، وبحذف هذا المقدَّر ساغ نصب "أرضاً"[153].

7) وقرأ زيد بن علي «يُرتَع ويُلْعَب» بالياء من تحتُ مَبْنِيَّيْنِ للمفعول، فذهب السمين إلى سلسلة تقديرات لتخريج المسألة؛ إذ قال إن الجملة كانت (يُرْتَعُ يوسفُ ويُلْعَبُ في الغدِ)، ثم حُذِفَ نائب الفاعل والخافض، وأُقيم الغد مقام نائب الفاعل، فصارت الجملة (يُرْتَع الغدُ ويُلْعَبُ)، ثم حذف الغد فصارت (يُرْتَعُ ويُلْعَبُ)، وبذلك نخلُصُ إلى أن نائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى الغد[154] .

150 المسألة (25) من الجدول الوصفي التجريدي.
151 المسألة (64 -ب) من الجدول الوصفي التجريدي.
152 المسألة (31 -ب) من الجدول الوصفي التجريدي.
153 المسألة (32 -أ) من الجدول الوصفي التجريدي.
154 المسألة (48) من الجدول الوصفي التجريدي.

8) ذهب جمهور النحاة إلى أن اقتران لام الابتداء بالفعل المضارع مؤذنٌ بزمن الحال، ثم وقع الإشكال في مثل قوله تعالى (قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ... (13))؛ ذلك لأن الفعل المضارع إذا سبقته (أن) جعلت زمانه مستقبلاً، فكيف يكون المعنى (إني ليحزنني الآن أن تذهبوا به مستقبلاً)، فأرادوا الخروج من الإشكال فقدروا مضافاً غير مذكور في النص هو: (إني ليحزنني الآن توقع ذهابكم به مسقبلاً)[155].

9) حينما يكون في جملة حرفُ معنى زائدٌ؛ فإن قرينة زيادته ومسوغها هو إمكان حذفه من الجملة دون أن يكون للحذف أثره المعنوي، ومن هذا خرّج السمين قراءة زيد بن علي: (قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تُذْهِبُوا بِهِ... (13)) على أن الباء في "به" زائدة[156]. وكذلك في قوله تعالى: (فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ وَأَجْمَعُواْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ... (15)) ذهب الكوفيون إلى أن الواو في "وأوحينا" زائدة، فيكون "أوحينا" جوابَ جملةِ "فلمّا ذهبوا"[157]؛ لكن بعضهم استعان بمحذوف فقدر الجواب: (عرّفناه وأوصلنا إليه الطمأنينة)[158]، وبعضهم قدره (فعلوا به ما فعلوا)[159]. وبعضهم قدره (عظُمت فتنتهم)[160]، وبعضهم قدره (جعلوه فيها)[161]. فالجميع يستعينون بتقدير ما ليس موجوداً في النص ليسوغوا حكمه.

10) في قوله تعالى: (... وَأَجْمَعُواْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ... (15)) ذهب السمين إلى إمكان أن يتعدى الفعل "أجمعوا" بالحرف على، وعليه يكون الحرف في سياق الآية محذوفاً، ويكون المصدر المؤول "أن يجعلوه" في موضع جر لكثرة حذف حروف الجر قبل المصادر المؤولة؛ أو يكون المصدر المؤول في موضع نصب لنزع الخافض[162].

155 المسألة (54 - ب) من الجدول الوصفي التجريدي.
156 المسألة (55 - أ) من الجدول الوصفي التجريدي.
157 المسألة (62 - و) من الجدول الوصفي التجريدي.
158 المسألة (62 - أ) من الجدول الوصفي التجريدي.
159 المسألة (62 - ب) من الجدول الوصفي التجريدي.
160 المسألة (62 - ج) من الجدول الوصفي التجريدي
161 المسألة (62 - د) من الجدول الوصفي التجريدي.
162 المسألة (63 - ب) من الجدول الوصفي التجريدي.

11) وثمة تقدير آخر مرتبط بقوله تعالى:)فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ وَأَجْمَعُواْ ... (15)(، فقد اختلفت تخريجات الواو في «وأجمعوا»، فمن قائلٍ إنها حالية، واحتج بتقدير (قد) لِيَسُوغَ معنى الحال[163]. والأمر نفسه قيل في قوله تعالى: (... إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ...)، فقد ذهب بعضهم إلى أن الواو في «وتركنا» للحال؛ مستعيناً بقرينة ليست في النص هي تقدير (قد) بعد الواو[164](7).

12) وفي قوله تعالى: (... وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لِّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ (17)) ذهب السمين إلى أن الواو في "ولو كنا" حالية؛ لكن المعنى يصير: (وما أنت بمصدقنا حالَ كوننا صادقين)، فيتبادر إلى الذهن فساد المعنى؛ لأنه يلزم من هذا أن تكون تكملة الكلام هي: (... فكيف لو كنا كاذبين؟!)، ولأجل هذا ذهب السمين إلى أن في السياق حذفاً تقديره: (وما أنت بمصدقنا في كل الأحوال حتى في حال صدقنا)[165].

13) المعلوم أن (لو) تفيد الإضراب عما قبلها، فلمّا وقعت في قوله تعالى: (وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ... (18))؛ ذهب السمين إلى أن الجملة المضرَب عنها محذوفة تقديرها: (لم يأكله الذئب بل سولت...)[166].

14) وفي إعراب (... فصبرٌ جميلٌ...(18)) خلاف نابع من تقدير كل فريق، فثمة من يقدر خبراً محذوفاً هو: (فصبرٌ جميلٌ أمثلُ بي)، فتكون "صبرٌ" مبتدأ، وثمة من يقدر مبتدأ هو: (فأمري صبرٌ جميل)، فتكون "صبرٌ" خبراً[167]. وقد ذهب السمين إلى أن حذف المبتدأ أو الخبر هنا واجب لأنّ أحد المسندين مصدر، وهذا يعني أن التركيب يفسد نحوياً في حالة إظهار المحذوف[168]. وأما على قراءة أُبَيّ وغيره: (... فصبراً جميلاً...(18))؛ فإن بعضهم جعلها جملة خبرية على تقدير: (فأصبر أنا صبراً)، وجعلها السمين جملة إنشائية؛ لأن

163 المسألة (65 - ب) من الجدول الوصفي التجريدي.
164 انظر في الجدول الوصفي التجريدي، المسألة (75).
165 المسألة (76) من الجدول الوصفي التجريدي.
166 المسألة (81) من الجدول الوصفي التجريدي.
167 المسألتان (82 - أ)، (82 -ب) من الجدول الوصفي التجريدي.
168 المسألة (83) من الجدول الوصفي التجريدي.

تقديره يختلف فهو: (فاصبري يا نفسُ صبراً)[169].

15) القضية الخامسة: حضور شخصية السمين:

عرض السمين في المسائل الاثنتين والتسعين الواردة في الجدول الوصفي التجريدي آراءَ طائفة كبيرة من العلماء، بلغوا نيّفاً وثلاثين عالماً، فضلاً على أنه تطرق إلى رُدُود بعضهم على بعض، ونحن نرتبهم فيما يلي على حسب تدرج ورودهم في المسائل كما هو موضح في الجدول الإحصائي؛ مع ذكر عدد آراء كل واحد؛ على النحو الآتي:

1 - السمين: 154 رأياً وردّاً

2 - أبو البقاء: (5 آراء)[170].

3 - مكي: (1 رأي واحد)[171]

4 - الزمخشري: (11 رأياً)[172]

5 - المجهولون: (8 آراء)[173]

6 - أبو حيان: (7 آراء)[174]

7 - سيبويه: (2 رأيان)[175]

8 - الأنباري[176]-: (1 رأي واحد)[177]

9 - المبرد: (1 رأي واحد)[178](7)

169 المسألة (84) من الجدول الوصفي التجريدي.

170 آراؤه مسلسلة في الجدول الإحصائي بالأرقام التالية: (6)، (24)، (29)، (90)، (96).

171 الجدول الإحصائي، الرقم: (13).

172 آراؤه في أرقام الجدول الإحصائي: (17)، (22)، (26)، (47)، (97)، (100)، (128)، (129)، (132)، (140)، (160).

173 الجدول الإحصائي: (20)، (42)، (57)، (84)، (152)، (163)، (167)، (168).

174 أرقام آرائه في الجدول الإحصائي: (27)، (44)، (45)، (48)، (101)، (139)، (146).

175 - آراؤه بالأرقام التالية: (32)، (35).

176 ذكرنا في حاشية الجدول الوصفي التجريدي أننا نرجح أن يكون المقصود هو ابن الأنباري صاحب لمع الأدلة، وأما الأنباري فهو لغوي، وهو صاحب الأضداد.

177 الجدول الإحصائي، الرقم: (41).

178 الرقم: (45).

10 - الحوفي: (2 رأيان)[179](8)

11 - ابن عطية: (3 آراء)[180](9)

12 - صاحب اللوامح: (1 رأي واحد)[181](10)

13 - الخليل: (1 رأي واحد)[182](11)

14 - أبو علي الفارسي: (2 رأيان)[183](12)

15 - الفراء: (1 رأي واحد)[184]

16 - أبو عبيد: (1 رأي واحد)[185]

17 - قطرب: (1 رأي واحد)[186]

18 - السدّي: (1 رأي واحد)[187]

19 - الكوفيون: (1 رأي واحد)[188]

20 - جمهور النحاة: (1 رأي واحد)[189]

ويدل هذا الإحصاء على حضور شخصية السمين في التحليل حضوراً قوياً؛ إذ تفوق آراؤه آراء كل الذين ذكرهم مجتمعين، وهذا يجعلنا نؤيد رأي محقق الدر المصون حين دافع عن السمين بعد أن اتهمه صاحب كشف الظنون بأن كتابه لا يضيف شيئاً جديداً إلى كتاب البحر المحيط لأبي حيان[190]، والذي يطمئننا على ما ذهبنا إليه أن آراء أبي حيان قليلة جداً بالمقارنة مع آراء السمين، حتى إن آراء أبي حيان أقلُّ من آراء الزمخشري، ثم إن السمين ردَّ على أبي حيان في

179 آراؤه في الجدول الإحصائي: (46)، (98).

180 أرقام آرائه: (46)، (48)، (56).

181 رقم وآية: (106).

182 الجدول الإحصائي، الرقم: (132).

183 أرقام آرائه: (133)، (134).

184 في الجدول الإحصائي: (135).

185 الرقم (135) في الجدول الإحصائي.

186 الرقم (137).

187 الرقم (148).

188 رأيهم بالرقم (165).

189 الرقم (198).

190 انظر في: الدر المصون، مقدمة المحقق، ج1، ص23.

المسألة (17 -ب) من الجدول الوصفي التجريدي؛ وصحح السمين سوء فهم أبي حيان لرأي الأنباري في المسألة (31 -ب) التي تتعلق بسد الحال مسد الخبر، مما يدل على استقلاله عن شخصية أستاذه، ويكفينا لمعرفة استقلال شخصية السمين أن نذكر أنه خالف النحاة قاطبةً في مسألة زمن الفعل المضارع المقترن بلام التوكيد المزحلقة في قوله تعالى على لسان النبي يعقوب عليه السلام: (قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ... (13))، فقد ذهب النحاة إلى أن اقتران لام الابتداء بالفعل المضارع مُؤْذِنٌ بزمن الحال، وذهب السمين إلى أن المضارع المقترن بلام الابتداء لا يمكن أن يدل على الحال؛ لأن قوله «أن تذهبوا» في زمن الاستقبال فكيف يصح أن يقول (إني ليحزنني الآن أن تذهبوا به مستقبلاً) فيكون الحزن سابقاً على زمن الذهاب؟ ذهب السمين إلى هذا على الرغم من أنه يعلم أن النحاة يقدرون مضافاً محذوفاً هو: (إني ليحزنني الآن توقُّعُ ذهابكم به مستقبلاً)[191].

ويدل الإحصاء السابق لعدد آراء النحاة في الدر المصون على أن السمين واسع الاطلاع؛ إذ عرض آراء طائفة كبيرة من العلماء المتقدمين والمتأخرين على اختلاف مصادرهم.

القضية السادسة: أصناف القرائن ودلالاتها:

يمكننا فيما يلي ذكر أنواع القرائن وعدد مرات ورودها في كل الآراء التي هي موجودة في الجدول الإحصائي:

أولاً: القرائن الداخلية:

أ) القرائن الداخلية اللفظية:

1- العلامة الإعرابية: (16 مرة)[192]

2- الرتبة: (6 مرات)[193]

3- الصيغة: (30 مرة)[194]

191 انظر في المسألة (54) في الجدول الوصفي التجريدي.

192 في الأرقام التالية من الجدول الإحصائي: (22)، (52)، (53)، (54)، (55)، (57)، (58)، (59)، (60)، (61)، (62)، (63)، (65)، (67)، (68)، (71).

193 الجدول الإحصائي، الأرقام: (30)، (32)، (33)، (43)، (96)، (97).

194 وردت في الأرقام التالية من الجدول الإحصائي: (6)، (7)، (8)، (11)، (30)، (44)، (47)، (48)،

4- المطابقة: (4 مرات) [195]
5- الربط: (2 مرتين)[196]
6- التضام: (2 مرتين)[197]
7- الأداة: (15 مرة)[198]
8- التنغيم: ×
9- ورود لفظ الأب والأم: (1 مرة)[199]
10- نطق التاء هاء: (1 مرة)[200]
11- صوت الفتح: (4 مرات)[201]
12- طول الفصل: (2 مرتين)[202]

ب) القرائن الداخلية المعنوية:

1- الإسناد: (4 مرات)[203]
2- التخصيص: ويشمل:
أ- التعدية: (11 مرة)[204]
ب- الغائية: (4 مرات) [205]
ج- المعية: (1 مرة)[206]

(52)، (53)، (54)، (58)، (59)، (60)، (61)، (63)، (64)، (65)، (66)، (67)، (68)، (69)، (113)، (144)، (155)، (156)، (157)، (170)، (177)، (197).

195 الجدول الإحصائي، الارقام: (193)، (194)، (195)، (196).

196 الأرقام: (166)، (192).

197 الجدول الإحصائي: (50)، (163)

198 في الأرقام: (9)، (18)، (26)، (27)، (29)، (62)، (98)، (115)، (116)، (122)، (126)، (166)، (172)، (173)، (197).

199 الرقم (131).

200 الرقم (132).

201 الجدول الإحصائي، الأرقام: (133)، (134)، (135)، (137).

202 في الأرقام: (139)، (164).

203 الجدول الإحصائي: (38)، (40)، (45)، (73).

204 الارقام: (3)، (7)، (10)، (11)، (14)، (15)، (24)، (33)، (34)، (49)، (80).

205 الجدول الإحصائي: (22)، (31)، (34)، (104).

206 الرقم (20) من الجدول الإحصائي.

د- الظرفية: (5 مرات)[207]

ه- التوكيد: (3 مرات)[208] والتحديد: (1 مرة)[209]

و- الملابسة: (26 مرة)[210]

ز- التفسير: ×

ح- الإخراج: ×

ط- المخالفة: ×

3- النسبة بالأداة: (15 مرة)[211](11) والنسبة بالإضافة: (3 مرات)[212]

4- التبعية: (9 مرات)[213]

5- الدلالة المعجمية للفظة: (5 مرات)[214]

6- معنى الجملة في النص: (3 مرات)[215]-

7- سياق أحداث النص: (1 مرة)[216]-

ثانياً القرائن الخارجية:

أ) القرائن الخارجية اللغوية (المقدرة):

1) تأويل الجملة إلى لفظ ومعنى آخر: (2 مرتين)[217]-

2) تقدير حروف المعاني: (3 مرات)[218](7)

---

207 انظر في الجدول: (12)، (13)، (15)، (88)، (100).

208 الأرقام المسلسلة: -، (8)، (23).

209 في الرقم (14) من الجدول الإحصائي.

210 انظر في الجدول الإحصائي: (2)، (6)، (32)، (33)، (39)، (51)، (54)، (70)، (72)، (75)، (76)، (77)، (89)، (90)، (91)، (92)، (93)، (94)، (95)، (96)، (105)، (118)، (119)، (121)، (124)، (125).

211 في الأرقام: (9)، (18)، (26)، (27)، (29)، (62)، (98)، (115)، (116)، (122)، (126)، (166)، (172)، (173)، (197).

212 في الأرقام: (43)، (144)، (177).

213 الأرقام: (1)، (5)، (17)، (19)، (35)، (83)، (85)، (102)، (114).

214 الارقام: (18)، (111)، (112)، (142)، (123).

215 الارقام: (78)، (136)، (154).

216 انظر في الرقم: (152).

217 في الرقمين التاليين من الجدول الإحصائي: (42)، (95).

218 في أرقام الجدول الإحصائي: (46)، (81)، (94).

3) سلسلة تقديرات لأشكال الجملة للوصول إلى تقدير نائب الفاعل: (2 مرتين)[219][(8)]

4) اختبار حذف حرف: (4 مرات)[220][(9)]

5) تقدير مضاف: (2 مرتين)[221][(10)]

6) تقدير خبر: (1 مرة) [222]

7) تقدير مبتدأ: (1 مرة)[223]

8) تقدير جملة خبرية: (1 مرة)[224]

9) تقدير جملة إنشائية: (1 مرة)[225]

10) تأويل الجامد إلى مشتق: (1 مرة)[226]

11) تقدير نعت محذوف: (1 مرة)[227]

12) تقدير العامل: (2 مرتين)[228]

13) تقدير سؤال: (1 مرة)[229]

14) عدم ذكر المفعول: (1 مرة)[230]

15) تقدير جواب لمّا: (4 مرات)[231]

16) حذف أحد المسندين: (2 مرتين)[232]

---

219 في الرقمين (69)، (157) من الجدول الإحصائي.

220 انظر في أرقام الجدول الإحصائي: (74)، (141)، (165)، (198).

221 في الرقمين (103)، (106) من الجدول الإحصائي.

222 في الجدول الإحصائي، الرقم: (107).

223 الرقم (108) من الجدول الإحصائي.

224 الجدول الإحصائي، الرقم (109).

225 في الرقم (110) من الجدول الإحصائي.

226 الرقم (111) من الجدول الإحصائي.

227 الجدول الإحصائي، الرقم: (117).

228 الرقمان (123)، (127) من الجدول الإحصائي.

229 الرقم (140) من الجدول الإحصائي.

230 الجدول الإحصائي، الرقم: (150).

231 في الأرقام التالية من الجدول الإحصائي: (159)، (160)، (161)، (162).

232 الجدول الإحصائي: (167)، (168).

17) تقدير المضروب عنه: (1 مرة)[233]

18) تقدير لفظ الجلالة: (1 مرة)[234]

19) تقدير التعدية: (4 مرات)[235]

20) تقدير التبعية: (3 مرات)[236]

21) تقدير الإسناد: (1 مرة)[237]

22) تقدير النسبة: (1 مرة)[238]

23) تقدير الملابسة: (1 مرة)[239]

24) تقدير الصيغة: (1 مرة)[240]

ب) القرائن الخارجية غير اللغوية (الاجتماعية ونحوها)[241]:

1) العقلية: (8 مرات)[242]

2) البَصَرية (كتابة تاء «أبت» هاء «أبة»): (1 مرة)[243]-

3) الحقيقة الطبيعية المادية: (1 مرة)[244](7)

4) الموقف الكلامي وسبب النزول: (3 مرات)[245](8)

---

233 الرقم (166) من الجدول الإحصائي.

234 الجدول الإحصائي: (192).

235 الارقام (16)، (31)، (64)، (66) من الجدول الإحصائي.

236 (12) الجدول الإحصائي: (36)، (86)، (87).

237 (13) الرقم (37) في الجدول الإحصائي.

238 الرقم (62) من الجدول الإحصائي.

239 الجدول الإحصائي: (84).

240 انظر في الرقم المسلسل (102) من الجدول الإحصائي.

241 ذكرنا فيما مضى أننا نفضل أن يكون تصنيف القرائن الخارجية على أساس الموضوعات أو العلوم إلى قرائن نفسية واجتماعية وعقلية ونحوها، وذلك لنتجنب أن تكون كل المحسوسات المادية وكل الأمور المعنوية الخارجة عن سياق النص أصنافاً من قرائن الخارجية، ونحن إذ نذكر القرائن البصرية والعقلية والدينية والمادية لا نعتني بتصنيفها موضوعياً، وإنما نعدد نماذج من ملامح عناية السمين بما هو خارج النص.

242 الجدول الإحصائي، الارقام: (99)، (101)، (128)، (129)، (130)، (134)، (145)، (146).

243 الرقم (132) في الجدول الإحصائي.

244 الجدول الإحصائي، الرقم المسلسل: (143).

245 انظر في الجدول الإحصائي: (147)، (148)، (152).

5) الثقافة الدينية: (1 مرة)[246][(9)]

6) سن يوسف: (3 مرات)[247][(10)]

ثالثاً: انعدام القرينة: (28 مرة)[248][(11)]

وبنظرة فاحصة فيما سبق نخرج بالملحوظات التالية:

1) كان عدد القرائن الداخلية المعنوية (91)، وعدد القرائن الداخلية اللفظية (83)، وهذا يدل على أن النحاة لم يكونوا يغلبون الشكل على المعنى؛ بل كانت العناية بالمعنى هي غاية تحليلاتهم، ولم تكن نظرتهم مركزة على العوامل والمعمولات باعتبارها ألفاظاً بل باعتبارها علاقات سياقية دلالية، ونحن بهذا نخالف قول تمام: ((ومن هنا كان الاتكال على العلامة الإعرابية -باعتبارها كبرى الدوال على المعنى ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها- عملاً يتسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص))[249].

وقد سبقه من المحدثين إلى مثل هذا المنحى: إبراهيمُ مصطفى[250] من النحاة، وقال مثلهما رجاء عيد[251] من البلاغيين؛ فقد عمَّمَ هذان الأخيران التهمةَ على النحويين، فَذَمّاهُم بغفلتهم عن دراسة الظواهر النحوية حالةَ اتصالِها بالسياق، واقتصارِهم على البحث في ضبط أواخر الكلمات، وعدمِ متابعة فكرة النظم عند عبدالقاهر الجرجاني، الأمرُ الذي جعلهم لا ينتبهون على البناء وقيمته الفنية؛ حتى سيطرت النزعة المنطقية على النحو، فانتهى الأمر إلى وجوب الجمع بين النحو والمنطق.

وسبب مخالفتنا لأولئك المحدثين أن التفات النحاة وتركيزهم لم يكن على العلامة

246 الرقم (171) في الجدول الإحصائي.

247 الجدول الإحصائي، في الأرقام: (183)، (187)، (189).

248 انعدمت القرينة في الآراء التي تحمل الأرقام التالية من الجدول الإحصائي: (21)، (25)، (28)، (41)، (44)، (56)، (79)، (120)، (138)، (149)، (151)، (153)، (158)، (169)، (174)، (175)، (176)، (178)، (179)، (180)، (181)، (182)، (184)، (185)، (186)، (188)، (190)، (191).

249 حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص232.

250 مصطفى، إبراهيم (1413هـ/1992م)، إحياء النحو، ط2، د.ن، ص16-20.

251 عيد، رجاء (د.ت)، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور الإسكندرية، ط2، القاهرة: منشأة المعارف، ص 143.

الإعرابية بل كان على القرائن الداخلية المعنوية أو العلاقات السياقية كما يسميها تمام، وقد أكّد هذا تصريح ابن حني الذي عرضناه سابقاً في تمهيد الباب الثالث.

2) بلغت القرائن الخارجية اللغوية (42)، وبلغت القرائن الخارجية غير اللغوية (الاجتماعية والعقلية ونحوها) (17) قرينة، وهذا يدل على أن النحاة لم يكونوا يغفلون عن المقام؛ إلا أن التفاتهم إلى السياق الخارجي لم يكن ديدَنهم، ولم يكن الواحد منهم يفرش كل أدوات التحليل وعناصر السياق الداخلي والخارجي أمامه قبل التحليل، وإنما كانوا عادةً يلجؤون إلى السياق الخارجي حين يدركون أن نحوهم التجزيئي لا يسعفهم في بلوغ المعنى الحقيقي الذي يرومه المتكلم، وكذلك حينما يقع الخلاف بينهم في تخريج بعض المسائل فيضطر كل منهم إلى البحث عما يعزز حجته من قرائن مقامية، وفي أحيان قليلة يستعينون بالظروف المحيطة بالسياق دون أن يكون ثمة ما يضطرهم إليه كما حدث في مسألة الالتفات إلى سن إسماعيل عليه السلام، واعتبار الواو حالية وليست عاطفة، وذلك في قوله تعالى:)وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا([252] ، وقد مرت بنا هذه المسألة وأمثالها في الفصل الثاني من الباب الثاني.

وما يقال في المقام يقال أيضاً في نظرتهم إلى السياق عامة (نحو النص) إذ لم تمثلها إلا حالة واحدة، وكذا الشأن في المعاني العامة للجمل مثل النداء والإنشاء إذ لم يمسوها إلا في أربعة مواضع؛ لكنا في الباب الثاني ذكرناً طائفة من انتباه النحاة في الدر لمصون للسياق النصي عامة. ولعل هذا يحثنا على العناية بوضع منهج تحليلي شامل يراعي كل قرائن السياق الداخلية والخارجية بدلاً من التركيز على الوظيفة الإعرابية.

ونحن هنا نخالف التعميم الذي أطلقه تمام حسان وممدوح عبدالرحمن، والذي نقلناه سابقاً، ذلك التعميم القائل: إن دراسة النحاة كانت تحليلية لا تمس معنى الجملة في عمومه؛ لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد

252 سورة البقرة (127).

والاستفهام والتمني، ولا من الناحية الاجتماعية التي تعتد بالمقام في تحديد المعنى، وإن الجانب التحليلي لم يكن سوى دراسة روابط الجملة البنيوية والمعنوية.

3) لا يمكن حصر أنواع قرائن النحو الداخلية (اللفظية والمعنوية) في الأنواع العشرين التي ذكرها تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، وهو أمر لا يمكن أن يغيب عن تمّام، وقد وجدنا أن هناك قرائن معنوية ولفظية استعان بها السمين والنحاة في الدر المصون لم تكن من ضمن قرائن تمام حسان، ومن هذه القرائن الإضافية: الدلالة المعجمية، المعنى العام للجملة، سياق النص، طول الفصل، ورود لفظ بعينه، بعض الأصوات، الذكر والحذف.

4) للتقدير والتأويل أثر بالغ في تحويل مجرى التحليل والتخريج، فلا يمكن إلغاؤهما من التحليل كما يفعل الوصفيون.

5) المقام فضاء واسع ليس من السهل إحصاء قرائنه؛ لكن يمكن تصنيفها بحسب علومها وموضوعاتها إلى قرائن نفسية واجتماعية وتاريخية ونحو هذا، وقد ذهب عادل حسني في دراسته «المناسبة بين المقال والمقام في القرآن الكريم» إلى أن تماماً خالف المتقدمين الذين درسوا عناصر المقام الآنية التي تتصل بلحظة إلقاء النص، وأن تماماً هو الذي طالب بكَدِّ الذهن وغوص الفكر لاستحضار عناصر أخرى ليست آنية مثل العناصر الاجتماعية والتاريخية[253].

والحقيقة أن النحاة لم يكونوا غافلين عن دور العناصر الاجتماعية، فقد عرضنا مظاهر من استعانة السمين والنحاة في الدر المصون لهذه العناصر المقامية غير الآنية في الفصل الثاني لكل من البابين الثاني والثالث.

6) إن العوامل المقامية للظاهرة الكلامية أو الأسلوبية يشترك فيها المتكلم والمخاطب والظروف المحيطة الآنية وغير الآنية، ولا يمكن الفصل بين دور المتكلم ودور المخاطب ودور المحيط الخارجي، وقد وجدنا مثل هذا الفصل في دراسة عُلا محمد؛ إذ ترى الباحثة لسياق الحال تأثيراً في التجوز النحوي أي اختيار بعض

253 يوسف، المناسبة بين المقال والمقام، ص57.

الوجوه النحوية الجائزة في التركيب والكلام على بعض، وكان بحثها مركزاً على مسألة ترتيب عناصر الجملة والحذف، ويُمَثِّلُ سياقَ الحال عندها ثلاثةُ عناصر هي المتكلم والمخاطب والمحيط الخارجي[254]، وضَرَبَتْ أمثلة على دور المتكلم والمخاطب، والمحيط الخارجي بما ذكره علماء العربية المتقدمون من أمثال سيبويه، والمبرِّد، والجاحظ، وابن جني، وعبدالقاهر الجرجاني، والسهيلي، وغيرهم.

من ذلك أن المتكلم يتحكم في ترتيب عناصر الجملة التي تقبل التقديم والتأخير نحو تقديم المفعول في (ضرب زيداً عبدُالله)؛ لعناية المتكلم بالمفعول أكثر من الفاعل. وكذلك حذف المبتدأ في جملة (عبدُالله وربي) التي تعني (ذاك عبدالله وربي)؛ لعلم المتكلم بالقادم معتمِداً على صورته أو صوته. وكذلك عدم جواز حذف حروف العطف والنفي والتوكيد والتمني والترجي على خلاف حروف الاستفهام التي يجوز حذفها باعتبار أن هيئة المستفهم تخالف هيئة المتكلم[255].

وضربت أمثلة على أثر المخاطب في التجوز النحوي بجواز حذف بعض عناصر الجملة نحو قولك (لا عليك)، وأنت تعني (لا ضرر عليك)؛ لعلم المخاطب بما تعني. وكذلك قولهم: (رويدك زيداً، ورويدكم زيداً)، فالكاف لحقت لِتُبَيِّنَ المخاطَبَ المخصوص، وكان الأصل أن تقول (رويداً زيداً)؛ لأن (رويداً) تقع للواحد والجمع، وللذكر والأنثى، فإذا كان المخاطب يعلم أن المتكلم يقصده جاز حذف الكاف استغناء بعلم المخاطب. وكذلك قطع النعت لينتبه السامع على صفة المدح أو الذم أو الترحم[256].

وحينما تَحَدَّثَتْ عن المحيط الخارجي ضربت مثالاً عليه بقول العرب: (كان السَّمْنُ مَنَوَيْنِ)؛ إذ استغنوا عن ذكر الدرهم لتعارفهم عليه، وقولهم: (مواعيدَ عُرقوبَ أخاهُ بيثرب) أي (واعدتني مواعيدَ...)، فحُذِفَ الفعل لما بين المتخاطبين من علم به. وكذلك حذف الحال في قوله تعالى)... فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ...

254 ضهير، وجوه الجواز النحوي وعلاقتها بسياق الحال، ص73-74.

255 المصدر نفسه، ص75-80.

256 المصدر نفسه، ص84-87.

[257]، والمعنى: (فمن شهده صحيحاً بالغاً)؛ إذ لا يصح حذف الحال إلا بهذا التقدير، فقرينة الحذف هنا الثقافة الدينية لإجماع أهل الدين على أن الصوم فريضة على البالغ الصحيح القادر[258].

ويحق للمتمعن في كلام الباحثة عُلا محمد أن يسأل عن جدوى الفصل بين أثر المتكلم وأثر المخاطب وأثر المحيط الخارجي في جملة من الأمثلة التي عرضتها، فنحن نرى أن ترتيب الفعل والفاعل والمفعول يكون باشتراك المتكلم والمخاطب والظرف المحيط بهما، فقد يقع حادِثُ اعتداءٍ بالضرب في جامعة يَعْلَمُ كل من المتكلم والمخاطب أنه لا يليق فيها حدوث هذا الفعل، فيكون تقديم الفعل على الفاعل والمفعول أولى، ثم يأتي ترتيب المفعول به باعتبار أنه طالب قوي عنيف اعتاد الطلبة أن يتحاشوه، فكان من الغريب أن يقع عليه الضرب من وجهة نظر المتكلم والمخاطب، ثم يأتي الفاعل في النهاية لأن المتكلم يعلم أن المخاطب لا يهمه مَن يكون الضارب.

وكذلك الشأن في حذف المبتدأ في (عبدُالله وربي)، فهو حذف يقع بإرادة المتكلم وبعلم المخاطب أن عبدالله قادم، فعلم المتكلم وعلم المخاطب وقدوم عبدالله (وهو المحيط الخارجي) له أثره في تجويز حذف المبتدأ.

وكذلك مسألة حذف حرف الاستفهام لدلالة هيئة المتكلم على الاستفهام، ورؤية المخاطب لهذه الهيئة، فالمتكلم يصنع الهيئة، والمخاطب يشاهد، وما يصنعه المتكلم وما يشاهده المخاطب هو المحيط الخارجي، فكل العناصر مؤثرة في جواز حذف حرف الاستفهام.

ومن هنا ندرك أن للمقام قرائن تتضافر معاً في أحوال كثيرة لتوجه المسألة نحو وجهة معينة يشترك في صنعها المتكلم والمخاطب والظرف المحيط بهما.

7) تختلف معالجة السمين الحلبي للمقام في القصص القرآنية عن معالجة المحدثين، فعادل حسني[259] مثلًا في تحليله لقصة موسى عليه السلام في القرآن

257 سورة البقرة (185).

258 ضهير، وجوه الجواز النحوي وعلاقتها بسياق الحال، ص88-90.

259 انظر فيما كتبه عادل حسني في: المناسبة بين المقال والمقام، ص144-174.

يعرض كل الآيات القرآنية التي تتعلق بقصة موسى عليه السلام، ثم يذكر مشاهد من قصتهم تتكرر في السور المكية والمدنية، وهي:

أ- التأكيد على نبوة البشر وتوحيد الله.

ب- اتهام فرعون لموسى عليه السلام بالسحر.

ج- نهاية المبارزة بين موسى والسحرة، والفتنة التي صبها فرعون على من آمن مع موسى.

د- هلاك فرعون وشيعته، وفوز موسى وقومه.

فكل سورة من السور المكية -في نظر عادل- تكتمل فيها هذه المشاهد الأربعة، وقد تنقص في بعض السور لكن لا تزيد. وأما السور المدنية فكانت تذكر بعض هذه المشاهد الأربعة أو كلها وتزيد عليها بذكر الجزء الآخِر من حياة بني إسرائيل، ولم يرد هذا الجزء الآخِر من حياة بني إسرائيل في القسم المكي إلا في سورتين هما الأعراف وطه.

وكأن حياة بني إسرائيل في السور المكية تناسب حياة المسلمين في مكة، وهدف تكرار مشاهد قصة بني إسرائيل على المسلمين في مواضع كثيرة في القرآن أن يكون سبباً في تثبيت المسلمين، وتصديقهم بالنبوة المحمدية، وصمودهم في وجه العذاب المستمر من قبل قريش، ثم استبشارهم بالنصر بعد طول انتظار كما حدث لبني إسرائيل.

وأما المشاهد الجديدة لقصة بني إسرائيل في السور المدنية فهي تناسب حياة المسلمين في المدينة؛ لأنها تتحدث عن تذكير الله لبني إسرائيل بالنعم، وبيان مخالفتهم لأوامر موسى عليه السلام، وجدالهم له، وتمردهم وكيدهم للمسلمين في حياة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وكتمانهم للحق.

ومن المقارنة بين تحليل عادل حسني وتحليل السمين ندرك أن السمين لم يكن يتوقف في كل قصة من قصص القرآن ليجمع كل آيات القصة؛ حتى تكتمل جميع مشاهدها بين عينيه قبل أن يشحذ همته للنظر إليها نظرة كلية عامة.

القضية السابعة: تضافر القرائن:

حين نطالع الجدول الإحصائي نحصي مائة وثمانية وتسعين رأياً (198) من آراء النحاة المذكورين في الدر المصون في المسائل النحوية المتعلقة بعيّنة آيات سورة يوسف عليه السلام، ونجد أن معظم هؤلاء النحاة يستعينون في الحكم على تلك المسائل النحوية بقرينة واحدة، ولم يفصح ثمانيةٌ وعشرون رأياً (28) عن أية قرينة[260] ، وكان عدد الآراء التي استعان فيها أصحابها بقرائن متعددة: اثنين وأربعين رأياً (42)، ويمكننا تقسيم هذه الآراء الاثنين والأربعين إلى قسمين: قسم استعان بقرينتين[261] ، وقسم استعان بثلاث قرائن[262] .

ومن خلال هذه المقابلات والإحصاءات ندرك أن النحاة لم يكن يعتنون بتضافر كل القرائن للحكم على المسألة الواحدة كما فعل تمام حسان حين ضرب مثالاً على تحليله الجديد الذي يعتمد على تضافر القرائن بجملة (ضرب زيدٌ عمراً)؛ إذ أخذ يستخرج جميع القرائن المعينة على تحليل الفعل «ضرب»، ثم قرائن الفاعل «زيد»، ثم قرائن المفعول به «عمراً»[263]؛ على نحو ما بيّنا في الفصل الأول من الباب الثاني، وإنما كان يكفي النحاةَ أن يصرحوا بقرينة واحدة تغني في الاستدلال، ولا شك أن الاستدلال بقرينة واحدة يعني عادة الاستدلال بالعلاقة السياقية التي تحملها الكلمة؛ أو ما يسمى بالقرينة المعنوية (الوظيفة الإعرابية)، وليس معنى كلامنا هذا أنهم كانوا لا يعرفون سائر القرائن مثل القرائن اللفظية والمقامية؛ بل كانوا يعلمونها كما أوضحنا في القضية السادسة السابقة وفي الباب الثاني.

ولا شك أن التصريح بقرينة واحدة أو عدد محدود من القرائن المغنية هو

260 الاراء التي لم يبين أصحابها قرائنهم فيها هي الاراء المسلسلة في الجدول الإحصائي بالارقام التالية: (21)، (25)، (28)، (40)، (44)، (56)، (79)، (120)، (138)، (149)، (151)، (153)، (158)، (169)، (174)، (175)، (176)، (178)، (179)، (180)، (181)، (182)، (184)، (185)، (186)، (188)، (190)، (191).

261 الاراء التي استعانت بقرينتين هي الآراء المسلسلة في الجدول الإحصائي بالأرقام التالية: -، (7)، (8)، (11)، (14)، (15)، (18)، (22)، (31)، (34)، (52)، (53)، (58)، (59)، (60)، (61)، (62)، (63)، (64)، (65)، (66)، (67)، (68)، (69)، (94)، (95)، (96)، (102)، (111)، (123)، (132)، (134)، (144)، (152)، (157)، (177)، (192)، (197).

262 الاراء التي استعانت بثلاث قرائن هي المسلسلة بالأرقام التالية: (33)، (43)، (54)، (166).

263 حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص181.

الطريقة التربوية المثلى لتلقين متعلم النحو ما يعينه على التحليل وإدراك وظائف الكلمات، وهذا يدل على أن شيئاً من تفصيلات نظرية النحو المعياري قد بُنِيَ لغاية تعليمية تقتفي ما يمكن أن يكون أيسر على المتعلم؛ على أن هذا الاقتصار على القرائن المحدودة إنما يناسب المصنفات التعليمية، ولا يناسب المصنفات النظرية التي تعنى بالبحث في تفصيلات النظرية النحوية وتجريد دقائقها.

وربما كانت المسألة التي تلفت انتباهنا، والتي لا ترتبط بتضافر مجموعة قرائن في حكم واحد كما هو الحال في نظرية القرائن لتمام، وإنما ترتبط بوجود حُكمَيْنِ لكل منهما قرائنه؛ لكن لا يمكن أن يقع أحد الحُكميَنِ إلا إذا انتفى الحكم، ولا نعني بكلامنا هذا علاقة التنافي التي جعلها تمام فرعاً من قرينة التضام، والتي ضرب مثالاً عليها بعدم جواز أن تجتمع أداة التعريف والإضافة في كلمة واحدة، وإنما نعني بكلامنا هذا ظاهرة أخرى التفت إليها النحاة ولا نعلم أن تماماً تطرق إليها، وهي مسألة تمثّلها خمسة آراء في ثلاث مسائل تطرق إليهما السمين في سورة يوسف عليه السلام، وهي:

١) المسألة الأولى، وفيها مثالان:

إعراب «إذ» في قوله تعالى: (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ (3) إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ...(4))، فقد ذكر السمين في إحدى التخريجات أن «إذ» مفعول به للفعل «نقص»، والمعنى (نقص عليك وقت قول يوسف كيت وكيت)، وهي هنا تخرج عن الظرفية وعن المضي؛ لكنّ كونها مفعولاً به مشروطٌ بأن يكون «أحسنَ» مفعولاً مطلقاً، وهذا يعني أن حكم المفعول به «نقص» متعلق بقرينتين:

القرينة الأولى: قرينة التعدية التي تدل عليها لفظة «إذ» في السياق.

القرينة الثانية: قرينة التحديد التي تدل عليها لفظة «أحسنَ» في السياق.

ومن هنا ندرك أن حكم كل من اللفظتين مرتبط بحكم اللفظة الأخرى، وهذا الذي نعنيه بالتضافر بين حكمين، لا بين قرينتين لحكم واحد، ولا بأس في أن نعتبر كل حكم من الحكميَنِ قرينة يتوقف عليه الحكم الآخر[264] .

264 انظر في المسألة (6 -ج) من الجدول الوصفي التجريدي.

وهناك من خرّج «إذ» تخريجاً آخر له علاقة بتضافر حكمين، وهذا التخريج هو أن تكون «إذ» ظرفاً غير دال على المضي؛ على أن يكون المفعول به للفعل «نقص» محذوفاً تقديره: الحال، فيكون المعنى: (نقص عليك الحالَ وقتَ قول يوسف لأبيه كيت وكيت)[265] .

٢) المسألة الثانية، وفيها مثالان:

إعراب اللام في شبه الجملة «لك» في قوله تعالى: (... فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا ...(5))، فقد ذهب السمين في أحد قولَيْهِ إلى أن اللام للتعليل على شرط أن يكون المفعول به للفعل «يكيدوا» محذوفاً، وهذا الشرط مطلوب لإخراج الكاف التي في «لك» من المفعولية، ذلك لأن أبا حيان رأى أن اللام للتعدية، وأن الكاف في حكم المفعول به.

وهذا يعني أن رأي السمين وحكمه على اللام بالتعليل مبني على النظر في حكمين:

- حكم اللام المبني على قرينة معنوية هي الغائية.
- تقدير مفعول به للفعل «يكيدوا»، وفي هذا التفات إلى قرينة التعدية.

وبهذا يكون حكم اللام مشروطاً بحكم المفعول به[266].

وثمة من ذهب إلى أن «كيداً» مفعول به على شرط أن تكون اللام في «لك» للتعليل[267]، وهذا أيضاً من باب تعليق حكم بحكم آخر.

3) المسألة الثالثة:

في قوله عز وجل: (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ (3) إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ ...(4)) قال السمين: ((قوله "هذا القرآن" يجوز فيه وجهان، أحدهما: -وهو الظاهر- أن ينتصب على المفعول

265 انظر في المسألة (6 -د) من الجدول الوصفي التجريدي.
266 انظر في المسألة (18 -د) من الجدول الوصفي التجريدي.
267 انظر في المسألة (19 -ب) من الجدول الوصفي التجريدي.

به بـ"أوحينا"، والثاني: أن تكون المسألة من باب التنازع؛ أعني بين "نقص" وبين "أوحينا"؛ فإن كلاً منهما يطلب "هذا القرآن"، وتكون المسألة من إعمال الثاني، وهذا إنما يتأتى على جعلِنا "أحسن" منصوباً على المصدر، ولم نُقدِّر لـ"نقص" مفعولاً محذوفاً))[268].

فانظر إلى قوله: ((إنما يتأتى ...))، إذ إنه إشارة صريحة إلى أن إعراب «هذا» مفعولاً به إنما هو حكم معلَّق بحكم آخر هو إعراب «أحسنَ» على أنه نائب عن المفعول المطلق.

القضية الثامنة: تجانس النحو والدلالة:

قلنا سابقاً إن مسألة التجانس بين التركيب والدلالة تبحث في حالات التركيب النحوي حين يكون صحيحاً من حيث قواعد الإسناد والإعراب والرتبة ونحوها من القواعد النحوية؛ لكنه يكون مشتبهاً من حيث الدلالة المعجمية أو الاجتماعية، وأشرنا إشارة عابرة إلى أن السمين عَرَضَ لقضية التجانس النحوي والدلالي خمسة أمثلة، ونحن نذكر هذه الأمثلة الآن بتفصيل أوضح، ثم نعلق عليها:

المثال الأول: إسناد صفة السجود -وهي من صفات العقلاء- إلى غير العاقلين، وذلك في قوله تعالى: (إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ (4))، فقد وصف القرآن الكواكب غير العاقلة بصفة للعقلاء هي: ساجدين. فَذَكَر السمين في تخريج هذه المسألة أن الكواكب لمّا سجدت ليوسف الكريم فعلت فعل العقلاء فاستحقت صفتهم «ساجدين» على الرغم أن الأصل أن يقال: ساجدة[269] .

المثال الثاني: جَمْعُ ما لا يكون في الحقيقة الماهية إلا مفرداً، وهو لفظ «غيابة» في قراءة:)قَالَ قَآئِلٌ مَّنْهُمْ لاَ تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَاتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ (10)(؛ فإن الغيابة هي ناحية في البئر شبه

268 السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص430.
269 انظر في المسألة (13) من الجدول الوصفي التجريدي.

لجف، ولا تكون للجب في الأصل إلا غيابة واحدة، وقد خرّج السمين القراءة على أن الغيابة لابد من أن تتكون من أجزاء، فكأن قراءة الجمع تراعي هذه الأجزاء[270] .

المثال الثالث: تأنيث الفعل في حال كون لفظ الفاعل مذكراً في قراءة (... تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)، فالأصل أن السيارة مجموعة رجال في قافلة، فكان الأحرى القراءة المشهورة: يلتقطه، وكان تخريج القراءة أن تأنيث الفعل جاء مراعاة للفظ السيارة لا لمعناها الحقيقي المذكر[271] .

المثال الرابع: في قوله تعالى: (وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ... (18)) ارتأى الحوفي أن تكون شبه الجملة "على قميصه" متعلقة بالفعل "جاؤوا"، فردّ عليه السمين بأن مجيء الإخوة لا يصح أن يكون على القميص. وذهب الزمخشري إلى أن "على" اسم وليس حرفاً، وهو ظرف، وأجابه أبو حيان بأن الظرف سيتعلق بالفعل جاؤوا، فكيف يصح أن يجيء إخوة يوسف على القميص؟![272]

المثال الخامس: نداء ما لا يعقل، وهو نداء البشرى: (... قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ ...(19))، وقد خرّجها السمين بأن نداءها من باب الاستعارة المكنية؛ لأن مشهد استخراج الوارد ليوسف كان مشهداً عظيماً استحقت البشرى فيه أن تنادى كما ينادى العقلاء، وخرّجها السدي بأن بشرى اسم رجل كان في قافلة الوارد[273] .

وقد ذكرنا أن السمين لم يتعرض في آيات سورة يوسف إلى مثال آخر للتجانس النحوي والدلالي هو سبب الإشارة إلى البعيد في مطلع السورة: (الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ(1))؛ لأنه كان قد تعرض له في موضع سابق من كتابه، ذَكَرَ فيه أن الإشارة إلى الآيات إشارة بعيدة لتعظيم شأنها، أو لأنها نزلت من السماء، أو لأن المقصود بها هو الآيات المكتوبة في اللوح المحفوظ، أو لأنها هي الآيات التي كان موعوداً بها النبي ﷺ وكأنها كانت معلومة منذ مدة بعيدة[274].

270 انظر في المسألة (34) من الجدول الوصفي التجريدي.

271 المسألة (36) من الجدول الوصفي التجريدي.

272 المسألتان (77 -ب)، (77 -ج) من الجدول الوصفي التجريدي.

273 المسألة (85) في الجدول الوصفي التجريدي.

274 السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص84.

وإذا كانت تلك هي الأمثلة الوحيدة التي ناقشها السمين في الدر المصون والتي تتعلق بالتجانس النحوي والدلالي؛ فإن غيره من الباحثين في القرآن قد تطرقوا إلى أمثلة أخرى لا نراها مندرجة تحت قضية التجانس النحوي والدلالي، فقد اصطنع بعضهم استفهاماً استنكارياً قائلاً: ((إن قيل: إن يوسف عليه السلام كان صغيراً وقت رؤياه، والصغير لا حكم لفعله، فكيف تكون له رؤيا لها حكم حتى يقول له أبوه: (... لاَ تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ...(5)))[275].

وكان السائل قد مهد قبل هذا السؤال بكلام طويل عن الرؤيا ذاكراً أنها حال شريفة، وأن أصدق الناس حديثاً أصدقهم رؤيا، وأن الرؤيا قد تقع من الكفار كرؤيا الملك الذي رأى سبع بقرات؛ لكن رؤيا غير المؤمنين ليست من الرؤيا التي تعد جزءاً من أجزاء النبوة، وأن الرؤيا قد تكون مما يصح وقوعه حقيقة، أو تكون معبرة عن معانٍ معقولة غير محسوسة، وبعد هذا التمهيد أجاب السائل عن الاستفهام المصطنع قائلاً: ((فالجواب أن الرؤيا إدراك حقيقة على ما قدمناه، فتكون من الصغير كما يكون منه الإدراك الحقيقي في اليقظة، وإذا أخبر عما رأى صدق، فكذلك إذا أخبر عما يرى في المنام، وقد أخبر الله سبحانه عن رؤياه، وأنها وجدت كما رأى، فلا اعتراض. روي أن يوسف عليه السلام كان ابن اثنتي عشرة سنة))[276].

والحقيقة أننا لا يمكن أن نلوم السمين الحلبي إذا لم يتعرض لهذه المسألة التي تخص رؤيا يوسف عليه السلام وهو صغير، ولا يمكن أن نَعُدَّها من مسائل التجانس النحوي الدلالي، ذلك لأن ما عرضه السمين من مسائل التجانس الدلالي لا خلاف فيه؛ إذ لا يختلف اثنان على أن لفظ «ساجدين» في الأصل هي للعقلاء وليست لغيرهم، ولا يختلفان في أن ما كان مفرداً في أصل وضعه اللغوي لا ينبغي أن يجمع، مثل الماء والغيابة ونحوهما، ولا خلاف أيضاً في أن الفاعل إذا كان عاقلاً مذكراً وجب تذكير فعله، ولا يمكن أن يصدق عاقل أن إخوة يوسف جاؤوا فوق القميص، ولا مشاحة في أن من ينادَى لابد أن يكون عاقلاً ليعي ما يقال له.

وأما مسألة رؤيا يوسف: كيف اعتمدها يعقوب عليه السلام وهو يعلم أن ابنه

275 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص126.

276 المصدر نفسه، ج9، ص126.

صغير؟ فهي مسألة خلافية بين أهل الشريعة، ولو كان ثمة إجماع بين العرب على أن رؤيا الصغير لا تقبل لقلنا إن هذه المسالة ستندرج تحت قائمة البحث في قضية التجانس النحوي والدلالي.

ومثل هذا يقال في استفسار بعضهم: كيف صنع الإخوة بأخيهم يوسف عليه السلام ما صنعوا؛ وهم أنبياء؛ إذ إنهم هم المعنيون بالأسباط[277] ؟ فإن كونهم أنبياء مسألة مختلَفٌ فيها بين المفسرين؛ حتى إن بعضهم قال: ((وفي هذا ما يدل على إن إخوة يوسف ما كانوا أنبياء لا أولاً ولا آخراً؛ لأن الأنبياء لا يدبرون في قتل مسلم؛ بل كانوا مسلمين، فارتكبوا معصية ثم تابوا، وقيل: كانوا أنبياء ولا يستحيل في العقل زِلة نبي، فكانت هذه زلة منهم. وهذا يرده أن الأنبياء معصومون من الكبائر... وقيل: ما كانوا في ذلك الوقت أنبياء، ثم نبّأهم الله، وهذا أشبه، والله أعلم))[278].

وقال غيرُه محاولاً تفسير الأسباط: ((زعمت طائفة من العلماء أنه لم يكن في أولاد يعقوب نبي غير يوسف عليه الصلاة والسلام، وباقي إخوته لم يوحَ إليهم، واستدلوا بظاهر ما ذُكِر من أفعالهم وأحوالهم في هذه القصة. ومن استدل على نبوتهم استدل بقوله تعالى: (آمَنَّا بِاللّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ) [سورة البقرة (136)]، وزعم أن هؤلاء هم الأسباط. وهذا استدلال ضعيف؛ لأن المراد بالأسباط شُعوب بني إسرائيل وما كان يوجد فيهم من الأنبياء الذين نَزَل عليهم الوحي، وأيضاً فإن يوسف عليه الصلاة والسلام هو المخصوص من بين إخوته بالنبوة والرسالة؛ لأنه نُصَّ على نبوته والإيحاء إليه في آيات من القرآن، ولم يُنَصَّ على أحد إخوته سواء))[279] .

والحقيقة أن ثمة فرقاً بين عصمة البلاغ وعصمة التأسي، وفرقاً بين العصمة من

277 وردت آيات كثيرة تذكر الأسباط بعد ذكر إبراهيم ويعقوب وإسحاق عليهم السلام، وتدعو إلى الإيمان بهم؛ مما أوحى إلى بعض المفسرين أنهم أبناء يعقوب إذ ذكروا بعده، ومن هذه الآيات قوله عز وجل: (قُلْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ (84)) سورة آل عمران.

278 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص133.

279 ابن عادل الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب، ج11، ص14.

الكبائر والعصمة من الصغائر، فالأنبياء معصومون من تغيير ما يبلغهم به ربهم وإلا سقطت الثقة بالوحي؛ لكن اختلف العلماء: هل الأنبياء معصومون من الذنب ابتداء أم من الإقرار عليه (أي الاستمرار فيه)، والقدر المتفق عليه أن الأنبياء لا يُقِرُّون في الذنب (أي لا يستمرون فيه)؛ لأن الله سبحانه وتعالى لم يذكر وقوع نبي بذنب إلا ذكر توبته[280].

ومن ذلك الخلاف ندرك أن البحث في معقولية ما فعله يعقوب عليه السلام حين صدق رؤيا ابنه الصغير؛ لا يمكن أن يدرج ضمن مجال التجانس النحوي الدلالي.

وخلاصة الأمر أن تينك المسألتين المختلف فيهما لا تمتان إلى بحثنا النحوي بأية صلة، ذلك لأن غايتيهما ليستا ربط سياق الأحداث بالمعنى والتحليل اللغويين، وإنما مناقشة مدى توافق أحداث القصة مع شخصياتها وظروفها المحيطة بها، وهذا يجعلهما واقعتين تحت اختصاص المفسرين الذين تشغلهم معاني الآيات أكثر من التحليل اللغوي بفروعه المختلفة، وثمة أمثلة كثيرة[281] تشبه هاتين المسألتين أوردها المفسرون ولم يتطرق إليهما السمين، ولا غرو فيما صنع، إذ كان قد حدّد غايته منذ البداية، وشرح منهجه في مقدمة كتابه، وجعل شغله الشاغل العلوم اللغوية الخمسة التي وصفها بالعلوم المتجاذبة.

280 هذا ما خلُص إليه: الشنقيطي، محمد بن المختار (1427هـ/2006م)، آراء الترابي من غير تكفير ولا تشهير، ط1، دمشق: مركز الراية للتنمية الاجتماعية، ص113-115. ومع هذا فإنه ذكر خلاف المذاهب الإسلامية في الموضوع، فقال إن الباقلاني من الأشاعرة وبعض المعتزلة قالوا إن الأنبياء غير معصومين من الصغائر ولا من الكبائر، ورجّح ابن تيمية عصمتهم من الكبائر، وقال الرافضة (الشيعة) بالعصمة المطلقة متأوّلين الآيات الدالة على وقوع الأنبياء في الذنب، وهؤلاء -كما يقول ابن تيمية- فروا من شيء فوقعوا في شيء أكبر منه هو تحريف كلام الله سبحانه وتعالى.

281 من هذه المسائل التي لا تلج في موضوع تجانس النحو والدلالة: الإشكالات التي ذكرها ابن عادل الدمشقي في «اللباب في علوم الكتاب»، ج11، ص19 إذ تعرض للبشارات التي بشرها يعقوب ابنه يوسف عليهما السلام بعد أن أخبره بالرؤيا التي رآها، فقال المصنّف: ((فإن قيل: هذه البشارات التي ذكرها يعقوب: هل كان قاطعاً بصحتها؟ فإن كان قاطعاً بصحتها فكيف حزن على يوسف؟! وكيف جاز أن يشتبه عليه أن الذئب أكله؟! وكيف خاف عليه من إخوته أن يهلكوه؟! ...وإن قلت: إنه عليه الصلاة والسلام ما كان عالماً بهذه الأحوال؛ فكيف قطع بها؟! وكيف حكم بوقوعها جزماً من غير تردد؟!...إلخ)). وتوسع ابن عادل الدمشقي في نقل إشكالات أخرى من آراء ابن الخطيب وغيره في ص23-24، ص25.

الاستنتاجات

1) استعرضنا في الفصل الأول من الباب الأول جهود النحاة العرب واللغويين الأجانب في توظيف السياقين الداخلي والخارجي في التحليل، وذهبنا إلى النحويين العرب وإن لم يكونوا يعنون بلفظ السياق مفهومه الاصطلاحي الحديث؛ إلا أنهم كانوا يوظفون السياقين الداخلي والخارجي في دراساتهم.

2) برز جهد الرضي الأستراباذي من بين نحاة العربية في تجريد القرينة وتقسيمها إلى قرينة مقال وقرينة حال، ثم تقسيم القرائن المقالية إلى لفظية ومعنوية، وهو بهذا التقسيم أسبق من تمام في «اللغة العربية: معناها ومبناها»؛ لكن الرضي والنحاة المتقدمين من بعده لم يجمعوا تجريداتهم في نظرية متكاملة تجمع أصناف القرائن اللفظية والمعنوية والمقامية، ولم يكن يعنيهم جمع مرادفات المقام والمقال في مصطلحات موحدة يَثْبُتُ عليها الدرس النحوي.

3) وفي الفصل الثاني من الباب الأول قَدَّمَ البحثُ خلافات المحدثين في أقسام السياق، وتسمياتها، وتعريف كل قسم، وخلصت إلى أن للسياق نوعين لا ثالث لهما: السياق الداخلي، والسياق الخارجي. وقد فضلنا تسميتهما بهذين الاسمين بدلاً من السياق المقالي والسياق المقامي (أو الحالي)؛ لنتحاشى ما ساد في كثير من الدراسات السابقة من أن كل ما في النص هو سياق لغوي لفظي أو معنوي، وأن كل ما هو خارج النص ليس بلفظي ولا معنوي؛ وإنما يقتصر على الظروف غير اللغوية نحو الظروف الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والجغرافية وما شابهها.

وفي نظرنا فإنه ينبغي لنا -حين نقسم السياق- ألا نخلط بين زاوية ما هو لفظي أو معنوي، وزاوية ما هو داخل النص أو خارجه. ثم إن تسمية المقام بالسياق الخارجي يبعدنا عن المفهوم التقليدي الذائع للمقام الذي يتمثل في الظروف الآنية الفورية المحيطة بالحدث الكلامي، ولا يتناول الظروف العامة التاريخية والمناخية وغيرها، ولا يمس التقديرات والتأويلات الخارجة عن حدود النص.

4) خالفنا في ذلك الفصل الثاني أيضاً مَن جعل السياق مرادفَ القرينة،

وبيّنّا أن السياق وعاء القرائن؛ أي الظرف الذي يتضمنها.

5) على الرغم من أن النحاة حافظوا على حدود الدرس النحوي المعنية بوظائف الكلمات في النص، وتأثير كل عنصر من عناصر الجملة في الآخر، وحافظوا أيضاً على صحة التركيب وسلامة الكلمات والجمل؛ إلا أن هذا لم يمنعهم من الاستعانة بالعلوم والمعارف الأخرى التي يرون لها تأثيراً في التحليل النحوي.

6) في الباب الثاني والثالث بيّنتُ بالتطبيقات والأمثلة معرفة السمين الحلبي والنحاة المذكورين في الدر المصون لكل القرائن التي صنفها تمام حسان في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها»؛ وإن كانوا لا يسمونها بأسماء تمام، ذلك لأن العبرة ليست بالنظر؛ بل بالتطبيق، ولا شك في أن تمّاماً لم يكن يغيب عن ذهنه معرفة النحاة بهذه القرائن وبغيرها، ولكنه كان يلومهم على جعل العلامة الإعرابية كبرى القرائن النحوية، وقد بيّنا أن النحاة المتقدمين لم يكن يجعلونها كبرى القرائن؛ بل كانوا يركزون على العلاقات السياقية المعنوية التي نسميها الوظائف الإعرابية، وهي التي يسميها تمّام بالقرائن المقالية المعنوية.

وقد ضربت في البابين نفسيهما أمثلة تطبيقية على استعانة السمين والنحاة بالظروف الخارجية المختلفة سواء أكانت ظروفاً آنية أم عامة؛ لكننا حين نقارن بين استعانة النحاة بالقرائن الداخلية واستعانتهم بالقرائن الخارجية ندرك أن ظروف التحليل هي التي توجه النحاة في الغالب إلى اللجوء إلى السياق الخارجي في المسائل التي يظهر فيها التأثير الخارجي جلياً، وقد يستعين بعضهم بالمقام دون أن يضطره التحليل إلى هذا، وهذا يعني أن النحاة كانوا يدركون أهمية السياق الخارجي ويوظفونه؛ لكن توظيفهم له لم يكن يصل إلى درجة العناية التي يولونها للسياق الداخلي.

7) خالفنا تمّاماً حسان إذ جعل هذا الأخير الأداة قرينة لفظية إذا اقتصرت على معنى النسبة، ولم يجعل سائر الأدوات غير الدالة على النسبة قرائن لفظية. ورأينا في ختام الفصل الثاني من الباب الثاني أن أية قرينة معنوية لابد لها من قرائن لفظية تحملها، وهذا يعني أن أية أداة لا تدل على النسبة صالحة لأن تكون قرينة لفظية مشاركة في تأدية معنى إحدى القرائن المعنوية.

8) على الرغم من دراية النحاة بكافة القرائن الداخلية والخارجية؛ إلا أنهم لم يكن يعنيهم أن يعتنوا بذكر كل القرائن التي تتضافر للحكم الواحد، وإنما

كانوا يقتصرون على ذكر قرينة واحدة أو قرينتين، وربما ذكروا ثلاث قرائن على الأكثر، وربما يرجع السبب في هذا إلى غاية تربوية؛ إذ إن توجيه متعلم النحو إلى العناية بقرينة واحدة مغنية أو قرائن محدودة العدد أيسر له في التحليل من استعراض كل القرائن. وقد التفت النحاة إلى ظاهرة أخرى ربما فاتت تمّاماً إمام مدرسة القرائن، وهي أن بعض الأحكام قد تتضافر كما تتضافر القرائن، فيكون أحد الحُكمَيْنِ دليلاً إلى معرفة الحكم الآخر.

9) كانت تحليلات النحاة في الدر المصون مركزة على الوظائف الإعرابية باعتبار أن المعنى أهم ما يشغل المحلِّل؛ لكن هذا لم يمنعهم من دراسة قضايا أخرى منوعة تتعلق بالتركيب، فلم تكن العلامة الإعرابية كبرى القرائن النحوية كما ذهب إليه تمام حسّان، ولم يكن النحو قاصراً على العناية بحركات أواخر الكلم كما رأى إبراهيم مصطفى ورجاء عيد؛ بل كانت دراسة النحاة المتقدمين تعتني بالعلاقات السياقية أي القرائن الداخلية المعنوية.

10) للسمين يد واضحة في الدر المصون، وشخصية بارزة وحاضرةٌ كثيراً في الآراء والتخريجات والاعتراضات المضمنة في كتابه.

11) لم يكن السمين يتوقف في كل قصة من قصص القرآن ليجْمع كل آيات القصة، لتكتمل جميع مشاهدها بين عينيه قبل أن يشحذ همته للنظر إليها نظرة كلية عامة؛ لكن هذا لم يمنع من أن نجد له ولغيره من نحاة الدر المصون تحليلات كثيرة التفتوا فيها إلى «نحو النص»، فنظروا إلى معانٍ عامة في السياق الداخلي، ورجعوا إلى أول النص أو إلى آخره ليستنتجوا ما يدعم حجتهم وتخريجهم.

12) حشد السمين كثيراً من آراء العلماء في أغلب مسائل النحو الواردة في كتابه، واجتهد في بيان حجج كثير من المحلِّلين؛ لكن لا يخلو كتاب من نقص، وقد استدركنا عليه جملة من الألفاظ التي لم يعتنِ بتحليلها في آيات سورة يوسف عليه السلام، وأضفنا إلى التحليلات التي عرضها تحليلات أخرى غفل عنها أو أضافها من جاء بعده، وذلك كله في الفصل الثاني من الباب الثالث.

ملحق: جدول إحصائي يلخص بيانات الجدول الوصفي التجريدي

مسلسل الآراء	موضوع المسألة	رقم المسألة والرأي في الجدول الوصفي التجريدي	صاحب الرأي	قرينة الرأي	نوع القرينة
1	الوظيفة الإعرابية	(1-أ)	السمين	التبعية	داخلية معنوية
2	الوظيفة الإعرابية	(1-ب)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
3	الوظيفة الإعرابية	(1-ج)	السمين	التعدية	داخلية معنوية
4	الوظيفة الإعرابية	(1-ج)	السمين	التوكيد	داخلية معنوية
5	الوظيفة الإعرابية	(2-أ)	السمين	التبعية	داخلية معنوية
6	الوظيفة الإعرابية	(2-ب)	أبو البقاء	الملابسة	داخلية معنوية
				الصيغة	داخلية لفظية
7	الوظيفة الإعرابية	(3-أ)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				التعدية	داخلية معنوية
8	الوظيفة الإعرابية	(3-ب)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				التوكيد	داخلية معنوية
9	الوظيفة الإعرابية	-	السمين	النسبة بالأداة	داخلية معنوية
10	الوظيفة الإعرابية	(5-أ)	السمين	التعدية	داخلية معنوية
11	الوظيفة الإعرابية	(5-ب)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				التعدية	داخلية معنوية
12	الوظيفة الإعرابية	(6-أ)	السمين	الظرفية	داخلية معنوية
13	الوظيفة الإعرابية	(6-ب)	مكي	الظرفية مع اختلاف العامل	داخلية معنوية
14	الوظيفة الإعرابية	(6-ج)	السمين	التعدية (ارتباط حكمين)	داخلية معنوية

				التحديد (ارتباط حكمين)	داخلية معنوية
15	الوظيفة الإعرابية	(6-د)	السمين	التعدية (ارتباط حكمين)	داخلية معنوية
				الظرفية (ارتباط حكمين)	داخلية معنوية
16	الوظيفة الإعرابية	(6-هـ)	السمين	التعدية	خارجية لغوية
17	الوظيفة الإعرابية	(6-و)	الزمخشري	التبعية	داخلية معنوية
18	الوظيفة الإعرابية	(11-أ)	السمين	النسبة بالأداة	داخلية معنوية
				الدلالة المعجمية	داخلية معنوية
19	الوظيفة الإعرابية	(11-ب)	السمين	التبعية	داخلية معنوية
20	الوظيفة الإعرابية	(11-ج)	مجهول	المعية	داخلية معنوية
21	الوظيفة الإعرابية	(11-ج)	السمين رداً على المجهول	×	×
22	الوظيفة الإعرابية	(16)	الزمخشري	العلامة الإعرابية	داخلية لفظية
				الغائية	داخلية معنوية
23	الوظيفة الإعرابية	(17-أ)	السمين	التوكيد	داخلية معنوية
24	الوظيفة الإعرابية	(17-ب)	أبو البقاء	التعدية	داخلية معنوية
25	الوظيفة الإعرابية	(17-ب)	السمين رداً على أبي البقاء	×	×
26	الوظيفة الإعرابية	(18-أ)	الزمخشري	النسبة بالأداة	داخلية معنوية
27	الوظيفة الإعرابية	(18-ب)	أبو حيان	النسبة بالأداة	داخلية معنوية
28	الوظيفة الإعرابية	(18-ب)	السمين رداً على أبي حيان	×	×
29	الوظيفة الإعرابية	(18-ج)	أبو البقاء	النسبة بالأداة	داخلية معنوية
30	الوظيفة الإعرابية	(18-ج)	السمين رداً على أبي البقاء	الرتبة	داخلية لفظية
				الصيغة	داخلية لفظية
31	الوظيفة الإعرابية	(18-د)	السمين	الغائية (ارتباط حكمين)	داخلية معنوية

				التعدية (ارتباط حكمين)	خارجية معنوية
32	الوظيفة الإعرابية	(18-هـ)	سيبويه	الملابسة	داخلية معنوية
				الرتبة	داخلية لفظية
33	الوظيفة الإعرابية	(19-أ)	السمين	التعدية	داخلية معنوية
				الملابسة	داخلية معنوية
				الرتبة	داخلية لفظية
34	الوظيفة الإعرابية	(19-ب)	السمين	التعدية (ارتباط القرينتين)	داخلية معنوية
				الغائية (ارتباط القرينتين)	داخلية معنوية
35	الوظيفة الإعرابية	(20-أ)	سيبويه	التبعية	داخلية معنوية
36	الوظيفة الإعرابية	(20-ب)	السمين	التبعية	خارجية معنوية
37	الوظيفة الإعرابية	(20-ج)	السمين	الإسناد	خارجية لغوية
38	الوظيفة الإعرابية	(28)	السمين	الإسناد	داخلية معنوية
39	الوظيفة الإعرابية	(29)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
40	الوظيفة الإعرابية	(30)	السمين	الإسناد	داخلية معنوية
41	الوظيفة الإعرابية	(31-أ)	الأنباري	×	×
42	الوظيفة الإعرابية	(31-ب)	مجهول	تأويل الجملة	خارجية لغوية
43	الوظيفة الإعرابية	(31-ب)	السمين رداً على المجهول	النسبة بالإضافة	داخلية معنوية
				الصيغة	داخلية لفظية
				الرتبة	داخلية لفظية
44	الوظيفة الإعرابية	(31-ب)	أبو حيان رداً على الأنباري	×	×
45	الوظيفة الإعرابية	(31-ب)	أبو حيان والمبرد رداً على الأنباري	الإسناد	داخلية معنوية
46	الوظيفة الإعرابية	(32-أ)	الحوفي وابن عطية	تقدير الخافض	خارجية لغوية

47	الوظيفة الإعرابية	(32-ب)	الزمخشري والسمين	الصيغة	داخلية لفظية
48	الوظيفة الإعرابية	(32-ب)	ابن عطية وأبو حيان ردأ على الزمخشري والسمين	الصيغة	داخلية لفظية
49	الوظيفة الإعرابية	(32-ج)	السمين	التعدية	داخلية معنوية
50	الوظيفة الإعرابية	(33)	السمين	التضام	داخلية لفظية
51	الوظيفة الإعرابية	(37)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
52	الوظيفة الإعرابية	(38)	السمين	العلامة الإعرابية	داخلية لفظية
				الصيغة	داخلية لفظية
53	الوظيفة الإعرابية	(39)	السمين	العلامة الإعرابية	داخلية لفظية
				الصيغة	داخلية لفظية
54	الوظيفة الإعرابية	(40)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				العلامة الإعرابية	داخلية لفظية
				الملابسة	داخلية معنوية
55	الوظيفة الإعرابية	(40)	السمين	العلامة الإعرابية	داخلية لفظية
56	الوظيفة الإعرابية	(40)	ابن عطية	×	×
57	الوظيفة الإعرابية	(40)	مجهول	العلامة الإعرابية	داخلية لفظية
58	الوظيفة الإعرابية	(41)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				العلامة الإعرابية	داخلية لفظية
59	الوظيفة الإعرابية	(42)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				العلامة الإعرابية	داخلية لفظية
60	الوظيفة الإعرابية	(43)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				العلامة الإعرابية	داخلية لفظية
61	الوظيفة الإعرابية	(44)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				العلامة الإعرابية	داخلية لفظية

62	الوظيفة الإعرابية	(44)	السمين	العلامة الإعرابية	داخلية لفظية
				النسبة بالأداة	خارجية لغوية
63	الوظيفة الإعرابية	(45)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				العلامة الإعرابية	داخلية لفظية
64	الوظيفة الإعرابية	(45)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				التعدية	خارجية لغوية
65	الوظيفة الإعرابية	(46)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				العلامة الإعرابية	داخلية لفظية
66	الوظيفة الإعرابية	(46)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				التعدية	خارجية معنوية
67	الوظيفة الإعرابية	(47)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				العلامة الإعرابية	داخلية لفظية
68	الوظيفة الإعرابية	(48)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				العلامة الإعرابية	داخلية لفظية
69	الوظيفة الإعرابية	(48)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				سلسلة تقديرات لأشكال الجملة للوصول إلى تقدير نائب الفاعل	خارجية لغوية
70	الوظيفة الإعرابية	(49)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
71	الوظيفة الإعرابية	(49)	السمين	العلامة الإعرابية	داخلية لفظية
72	الوظيفة الإعرابية	(50)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
73	الوظيفة الإعرابية	(53)	السمين	الإسناد	داخلية معنوية
74	الوظيفة الإعرابية	(55-أ)	السمين	اختبار حذف الباء الزائدة	خارجية لغوية
75	الوظيفة الإعرابية	(55-ب)	السمين	الملابسة	داخلة معنوية
76	الوظيفة الإعرابية	(56)	السمين	الملابسة	داخلة معنوية

77	الوظيفة الإعرابية	(58-أ)	السمين	الملابسة	داخلة معنوية
78	الوظيفة الإعرابية	(58-ب)	السمين	معنى الجملة في النص	داخلة معنوية
79	الوظيفة الإعرابية	(59)	السمين	×	×
80	الوظيفة الإعرابية	(63-أ)	السمين	التعدية	داخلية معنوية
81	الوظيفة الإعرابية	(63-ب)	السمين	تقدير الخافض	خارجية لغوية
83	الوظيفة الإعرابية	(65-أ)	السمين	التبعية	داخلية معنوية
84	الوظيفة الإعرابية	(65-ب)	السمين	الملابسة	خارجية لغوية
85	الوظيفة الإعرابية	(68-أ)	السمين	التبعية	داخلية معنوية
86	الوظيفة الإعرابية	(68-ب)	السمين	التبعية	خارجية لغوية
87	الوظيفة الإعرابية	(68-ج)	السمين	التبعية	خارجية لغوية
88	الوظيفة الإعرابية	(70-أ)	السمين	الظرفية	داخلية معنوية
89	الوظيفة الإعرابية	(70-ب)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
90	الوظيفة الإعرابية	(71)	أبو البقاء والسمين	الملابسة	داخلية معنوية
91	الوظيفة الإعرابية	(72)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
92	الوظيفة الإعرابية	(73)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
93	الوظيفة الإعرابية	(74)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
94	الوظيفة الإعرابية	(75)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
				تقدير «قد»	خارجية لغوية
95	الوظيفة الإعرابية	(76)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
				تأويل الجملة	خارجية لغوية
96	الوظيفة الإعرابية	(77-أ)	أبو البقاء	الملابسة	داخلية معنوية
				الرتبة	داخلية لفظية
97	الوظيفة الإعرابية	(77-أ)	الزمخشري رداً على أبي البقاء	الرتبة	داخلية لفظية
98	الوظيفة الإعرابية	(77-ب)	الحوفي	النسبة بالأداة	داخلية معنوية

99	الوظيفة الإعرابية	(77-ب)	السمين رداً على الحوفي	عقلية	خارجية غير لغوية
100	الوظيفة الإعرابية	(77-ج)	الزمخشري	الظرفية	داخلية معنوية
101	الوظيفة الإعرابية	(77-ج)	أبو حيان رداً على الزمخشري	عقلية	خارجية غير لغوية
102	الوظيفة الإعرابية	(78-أ)	السمين	التبعية	داخلية معنوية
				الصيغة	خارجية لغوية
103	الوظيفة الإعرابية	(78-ب)	السمين	تقدير مضاف	خارجية لغوية
104	الوظيفة الإعرابية	(79-أ)	السمين	الغائية	داخلية معنوية
105	الوظيفة الإعرابية	(79-ب)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
106	الوظيفة الإعرابية	(80)	صاحب اللوامح	تقدير مضاف	خارجية لغوية
107	الوظيفة الإعرابية	(82-أ)	السمين	تقدير خبر	خارجية لغوية
108	الوظيفة الإعرابية	(82-ب)	السمين	تقدير مبتدأ	خارجية لغوية
109	الوظيفة الإعرابية	(84)	مجهول	تقدير جملة خبرية	خارجية لغوية
110	الوظيفة الإعرابية	(84)	السمين رداً على المجهول	تقدير جملة إنشائية	خارجية لغوية
111	الوظيفة الإعرابية	(88-أ)	السمين	الدلالة المعجمية	داخلية معنوية
				تأويل الجامد إلى مشتق	خارجية لغوية
112	الوظيفة الإعرابية	(88-ب)	السمين	الدلالة المعجمية	داخلية معنوية
113	الوظيفة الإعرابية	(90)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
114	الوظيفة الإعرابية	(91)	السمين	التبعية	داخلية معنوية
115	العامل	(22-أ)	السمين	النسبة بالأداة	داخلية معنوية
116	العامل	(22-ب)	السمين	النسبة بالأداة	داخلية معنوية
117	العامل	(25)	السمين	تقدير نعت محذوف	خارجية لغوية
118	العامل	(51-أ)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
119	العامل	(51-أ)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
120	العامل	(52)	السمين	×	×

121	العامل	(57)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
122	العامل	(64-أ)	السمين	النسبة بالأداة	داخلية معنوية
123	العامل	(64-ب)	السمين	التضمين	داخلية معنوية
				تقدير العامل	خارجية لغوية
124	العامل	(69-أ)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
125	العامل	(69-ب)	السمين	الملابسة	داخلية معنوية
126	العامل	(92-أ)	السمين	النسبة بالأداة	داخلية معنوية
127	العامل	(92-ب)	السمين	تقدير العامل	خارجية لغوية
128	الجمع بين العوض والمعوض	(7-أ)	الزمخشري	عقلية	خارجية غير لغوية
129	الجمع بين العوض والمعوض	(7-أ)	الزمخشري	عقلية	خارجية غير لغوية
130	الجمع بين العوض والمعوض	(7-ب)	السمين	عقلية	خارجية غير لغوية
131	الجمع بين العوض والمعوض	(8)	السمين	ورود لفظ الأم أو الأب	داخلية لفظية
132	نوع الكلمة	(9)	الخليل والزمخشري	نطق التاء هاء	داخلية لفظية
				كتابة التاء هاء	خارجية بصرية
133	نوع الكلمة	(10-أ)	أبو علي الفارسي	وجود صوت الفتح	داخلية لفظية
134	نوع الكلمة	(10-ب)	أبو علي الفارسي	وجود صوت الفتح	داخلية لفظية
				عقلية	خارجية غير لغوية
135	نوع الكلمة	(10-ج)	الفراء وأبو عبيد	وجود صوت الفتح	داخلية لفظية
136	نوع الكلمة	(10-ج)	السمين	معنى النداء	داخلية معنوية
137	نوع الكلمة	(10-د)	قطرب	وجود صوت الفتح	داخلية لفظية
138	نوع الكلمة	(10-د)	السمين رداً على قطرب	×	×
139	التكرار	(12-أ)	أبو حيان	طول الفصل	داخلية لفظية
140	التكرار	(12-ب)	الزمخشري والسمين	تقدير سؤال	خارجية لفظية
141	التكرار	(23)	السمين	اختبار حذف الحرف	خارجية لغوية

142	التجانس النحوي والدلالي	(13)	السمين	الدلالة المعجمية	داخلية معنوية
143	التجانس النحوي الدلالي	(34)	السمين	الحقيقة الطبيعية المادية	خارجية غير لغوية
144	التجانس النحوي الدلالي	(36)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				النسبة بالإضافة	داخلية معنوية
145	التجانس النحوي الدلالي	(77-ب)	السمين	عقلية	خارجية غير لغوية
146	التجانس النحوي الدلالي	(77-ج)	أبو حيان	عقلية	خارجية غير لغوية
147	التجانس النحوي الدلالي	(85-أ)	السمين	الموقف الكلامي	خارجية غير لغوية
148	التجانس النحوي الدلالي	(85-ب)	السدي	الموقف الكلامي	خارجية غير لغوية
149	التجانس النحوي الدلالي	(85-ب)	السمين رداً على السدي	×	×
150	بين الحذف والذكر	(14-أ)	السمين	عدم ذكر المفعول	داخلية لفظية
151	بين الحذف والذكر	(14-ب)	السمين	×	×
152	بين الحذف والذكر	(24)	مجهول	سبب النزول	خارجية غير لغوية
				سياق أحداث القصة	داخلية معنوية
153	بين الحذف والذكر	(24)	السمين رداً على المجهول	×	×
154	بين الحذف والذكر	(26)	السمين	معنى سياق جملة اسم التفضيل	داخلية معنوية
155	بين الحذف والذكر	(45)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
156	بين الحذف والذكر	(46)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
157	بين الحذف والذكر	(48)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				سلسلة تقديرات لأشكال الجملة للوصول إلى تقدير نائب الفاعل	خارجية لغوية
158	بين الحذف والذكر	(60)	السمين	×	×
159	بين الحذف والذكر	(62-أ)	السمين	تقدير جواب لمّا	خارجية لغوية
160	بين الحذف والذكر	(62-ب)	الزمخشري	تقدير جواب لمّا	خارجية لغوية

161	بين الحذف والذكر	(62-ج)	السمين	تقدير جواب لمّا	خارجية لغوية
162	بين الحذف والذكر	(62-د)	السمين	تقدير جواب لمّا	خارجية لغوية
163	بين الحذف والذكر	(62-هـ)	مجهول	التضام	داخلية معنوية
164	بين الحذف والذكر	(62-هـ)	السمين	طول الفصل	داخلية لفظية
165	بين الحذف والذكر	(62-و)	الكوفيون	اختبار حذف الواو	خارجية لغوية
166	بين الحذف والذكر	(81)	السمين	النسبة بالأداة	داخلية معنوية
				تقدير المضروب عنه	خارجية لغوية
				الربط	داخلية لفظية
167	بين الحذف والذكر	(83-أ)	مجهول	حذف أحد المسندين	خارجية لغوية
168	بين الحذف والذكر	(83-ب)	مجهول	حذف أحد المسندين	خارجية لغوية
169	الفك والإدغام للحروف والكلمات	(15)	السمين	×	×
170	الفك والإدغام للحروف والكلمات	(86)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
171	معاني الحروف	(21)	السمين	الثقافة الدينية	خارجية غير لغوية
172	معاني الحروف	(27)	السمين	النسبة بالأداة	داخلية معنوية
173	معاني الحروف	(61)	السمين	النسبة بالأداة	داخلية معنوية
174	المطابقة	(1-أ)	السمين	×	×
175	المطابقة	(1-ب)	السمين	×	×
176	المطبقة	(35)	السمين	×	×
177	المطابقة	(36)	السمين	الصيغة	داخلية لفظية
				النسبة بالإضافة	داخلية معنوية
178	المطابقة	(38)	السمين	×	×
179	المطابقة	(39)	السمين	×	×
180	المطابقة	(40)	السمين	×	×

181	المطابقة	(41)	السمين	×	×
182	المطابقة	(42)	السمين	×	×
183	المطابقة	(43)	السمين	سن يوسف	خارجية غير لغوية
184	المطابقة	(44)	السمين	×	×
185	المطابقة	(45)	السمين	×	×
186	المطابقة	(46)	السمين	×	×
187	المطابقة	(47)	السمين	سن يوسف	خارجية غير لغوية
188	المطابقة	(48)	السمين	×	×
189	المطابقة	(49)	السمين	سن يوسف	خارجية غير لغوية
190	المطابقة	(66-أ)	السمين	×	×
191	المطابقة	(66-ب)	السمين	×	×
192	المطابقة	(67)	السمين	الربط	داخلية لفظية
				تقدير لفظ الجلالة	خارجية لغوية
193	المطابقة	(87-أ)	السمين	المطابقة	داخلية لفظية
194	المطابقة	(87-ب)	السمين	المطابقة	داخلية لفظية
195	المطابقة	(89)	السمين	المطابقة بين ضمير ومضمر	داخلية لفظية
196	المطابقة	(89)	السمين	المطابقة بين ضمير ومضمر آخَرَيْن	داخلية لفظية
197	الزمن	(54-أ)	السمين	النسبة بالأداة	داخلية معنوية
				الصيغة	داخلية لفظية
198	الزمن	(54-ب)	النحاة	اختبار حذف حرف	خارجية لغوية

هوامش الفصل الأول من الباب الثالث

1 - المصدر نفسه، ص 183.

2 - وافق الرضي الأستراباذي ابن الحاجب حين رد على جمهور النحاة اشتراطَهم أن تكون الحال مشتقة، وقال الرضي إن ((الحال هو المبين للهيئة... وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يُتَكَلَّفْ تأويلُه بالمشتق))، وكذلك رد ابن الحاجب اشتراط جمهور النحاة الاشتقاق في الصفة، وقال الرضي: ((ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال والوصف: الاشتقاق، فمن الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياساً: الحال الموطئة، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكأن الاسم الجامد وَطَّأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفاً بها، وذلك نحو قوله تعالى:)إنا أنزلناه قرآناً عربياً([سورة يوسف من الآية] وقولك: جاءني زيدٌ رجلاً بهياً)). وقال أبو البقاء في الكليات: إن الحال الموطئة ((هي أن تجيء بالموصوف مع الصفة نحو)... فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ([سورة مريم من الآية (17)]، وإنما ذكر «بشراً» توطئة لذكر «سوياً»)). وقال الألوسي في روح المعاني: ((ونَصَبَ «قرآناً» على أنه حال، وهو -بقطع النظر عما بعده وعن تأويله بالمشتق- حال موطئة للحال التي هي «عربياً»، وإن أُوِّلَ بالمشتق أي (مقروءاً) فحالٌ غيرُ موطئة)). (شرح الرضي على الكافية، ج2، ص32؛ الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت1094هـ)، الكليات، ط2، (تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ/1998م، ص376؛ الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود البغدادي (ت1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط1، 15مج، 30ج، (تحقيق محمد أحمد الأمد وعمر عبدالسلام السلامي)، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ/2000م، ج12، ص502).

3 - المصدر السابق

4 - "الحالُ وصفٌ فضلةٌ مُنتصِبُ...". والأكثر فيها أن تكون مشتقة، وقد تجيء جامدة مؤولة بمشتق في مواضع كثيرة، منها إن دلت على سعر نحو (بِعْهُ مُدًّا بدرهم)،

أو تفاعُلٍ نحو (بعته يدًا بيدٍ)، أو تشبيهٍ نحو (كرّ زيدٌ أسدًا)، وأما صاحب الحال فحقُّه أنْ يكون معرفة، ولا ينكَّر إلا لمسوّغ؛ كأن يتقدم الحال على صاحبه، أو يكون صاحب الحال نكرة مخصصة... إلخ، ولا يجوز أن يكون صاحب الحال مضافًا إليه؛ إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كالمصدر واسم الفاعل نحو (أعجبني قيامُ زيدٍ مُسرِعًا)، أو كان المضاف جزءاً من المضاف إليه نحو: (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا... (47)) سورة الحجر. (الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص501 وما بعدها).

5 - قال الزمخشري: ((القصص على وجهين: يكون مصدراً بمعنى الاقتصاص، تقول: قص الحديث يقصه قصاً؛ كقولك: شله يشله شلاً، إذا طرده. ويكون فَعَلاً بمعنى مفعول كالنَّفَض والْحَسَب، ونحوُه النَّبَأ والْخَبَر في معنى المنبَّأ به والْمُخْبَر به، ويجوز أن يكون من تسمية المفعول بالمصدر كالخلق والصيد)). (الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (ت538هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط1، 5ج، (تحقيق عبدالرزاق المهدي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، 1417هـ/1997م، ج2، ص415).

6 - يعني أنه نائب عن المفعول المطلق؛ إذ ينوب عنه ما يدل عليه ككُل وبعض؛ مضافَيْنِ إلى المصدر، نحو (... فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ... (129)) سورة النساء. (الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص445).

7 - ثمة فرق بين إعراب الحروف ومعانيها، فمعنى حرف الباء -مثلاً- قد يكون الاستعانة أو الظرفية أو السببية أو العلة؛ لكنه في كل هذه المعاني يكون في الإعراب حرفَ جر، وقد يكون الجارُ والمجرور حالاً أو نعتاً أو خبراً، وثمة حروف تدل على معنى -مثل لام الابتداء- لكنها مهملة لا تؤثر في الإعراب، وثمة حروف زائدة في المعنى مثل الباء لكنها مؤثرة في الإعراب إذ تكون جارة.

8 - في المسألة الثالثة عشرة من كتاب الإنصاف ذكر الأنباري أن الكوفيين منعوا إعمال الفعل الثاني في مسألة التنازع بحجج متعددة، منها أن إعماله يفضي إلى الإضمار قبل الذكر، ويقصدون بهذا أن إعمال الفعل الثاني يقتضي أن يحذف معمول الفعل الأول فَيُقَدَّرَ ويُفَسَّرَ بالمعمول المذكور للفعل الثاني، وأجابهم البصريون محتجين بشواهد كثيرة تبين أن العرب قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان

في الملفوظ دلالة على المحذوف؛ بل إن العرب جوزوا الحذف مع عدم تَقَدُّمِ ذِكْرِ الْمُظْهَر لدلالة الحال عليه نحو (حتى توارتْ بالحِجابِ) يعني الشمس؛ وإن لم يجرِ لها ذِكر. (الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، د.ط، 2ج، (تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد)، المكتبة العصرية، بيروت، 1414هـ/1993م، ج1، ص93-96).

9 - نحن نفرق بين الدليل والقرينة، فالقرينة تكون في النص أو الظروف المحيطة به لحظة حدوث الظاهرة الكلامية، وهي التي تستدعي الحكم، وأما الدليل فهو يبحث عن أمور خارجة عن لحظة الحدث الكلامي لإثبات الظاهرة الكلامية الحاصلة بظاهرة كلامية سابقة تُطلَب من طريق السماع أو القياس أو الإجماع أو نحوها من الأدلة التي تسمى بأصول النحو.

10 - ذكر ابن الجزري في غاية النهاية، ج2، ص308-310 ثلاثة من أعلام القراءات يسمى كل منهم مكيّاً، وهم: أبو بكر مكي بن أحد بن محمد البغدادي الحنبلي (ت514هـ)، ومكي بن ريّان بن شبة الماكسيني الأصل الموصلي الدار (ت603هـ)، وأبو محمد مكي بن أبي طالب بن حيوس القيسي القيرواني ثم القرطبي (355-437هـ). وهذا الأخير هو أشهرهم، ولعله هو المقصود بالذكر في هذه المسألة مادام السمين قد أطلق اسمه دون تقييد، ذلك لأنه تبحر في العلوم والعربية، وله كتب معروفة، منها كتاب التبصرة في القراءات، ومشكل إعراب القرآن.

11 - يعمل اسم الفاعل الموصول بأل عمل فعله مطلقاً -دون اعتماد- إذا لم يكن موصوفاً ولم يكن مصغراً، ويصلح حينئذ أن يدل على المضي أو الحال أو الاستقبال حتى تأتي قرينة تصرفه إلى زمن بعينه. (ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني (698 - 769 هـ)، شرح ألفية ابن مالك، ط1، 2مج، (تحقيق قاسم الشماعي الرفاعي)، دار القلم، بيروت، 1408هـ/1987م ج2، ص110؛ العبادي، شهاب الدين أحمد بن قاسم الصبّاغ (ت994هـ)، رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، ط1، (تحقيق محمد حسن عوّاد)، دار الفرقان، عَمّان، 1403هـ/1983م، ص29-57).

12 - قال ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي (ت542هـ)، المحرر

الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط1، 15ج، (تحقيق عبدالله بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبدالعال السيد إبراهيم)، إدارة الشؤون الإسلامية، الدوحة، 1404هـ/1984م، ج7، ص434: ((العامل في "إذ" فعل مضمر تقديره: اذكر إذ، ويجوز أن يعمل فيه "نقص")). وجاء في روح المعاني للألوسي، ج12، ص:508: ((وقال ابن عطية: يجوز أن يكون العامل فيها "نقص"، وروي ذلك عن الزجاج على معنى (نقص عليك الحال إذ إلخ)، وهي للوقت المطلق المجرد عن اعتبار المضي)).

13 - تحدث ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (708-761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط1، (تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله)، دار الفكر، بيروت، 1412هـ/1992م، ص111-115: عن معاني (إذ)، فقرر أن لها أربعة أقسام: 1.أن تكون اسماً للزمن الماضي 2.أن تكون اسماً للزمن المستقبل 3.أن تكون للتعليل 4.أن تكون للمفاجأة. وفي القسم الأول الخاص بالزمن الماضي جعل لها أربعة استعمالات: 1.أن تكون ظرفاً 2.أن تكون مفعولاً به إذا كانت معمولة للفعل (اُذْكُرْ) 3.أن تكون بدلاً 4.أن تكون مضافاً إليه، ويكون المضاف صالحاً للاستغناء عنه أو غير صالح. وبحسب هذه التفريعات لمعاني (إذ) نجد أن تقدير السمين الحلبي للفعل (اذكر) قبل (إذ) في قوله تعالى: (... وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ (3) إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ ...(4) يجعل من (إذ) مفعولاً به، والمعنى (اذكر وقتَ قال يوسف لأبيه).

14 - من وجهة نظرنا فإن فهم بدل الاشتمال إنما يتأتى حين نستثني كل أنواع البدل الأخرى، ذلك لأن البدل أربعة أقسام: 1 - بدل الكل من الكل، وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى، نحو (مررت بأخيك زيد). 2 - بدل بعض من كل نحو (أكلت الرغيف ثلثه). 3 - البدل المباين للمبدل منه، وهو على قسمين: أ.بدل الإضراب أو البَداء: ما يقصد متبوعه كما يقصد هو، نحو (أكلتُ لحمًا خبزًا)، قصدتَ الإخبار أولاً بأنك أكلت لحمًا ثم بدا لك أن تخبر أنك أكلت خبزًا أيضًا. ب. بدل الغلط والنسيان: ما لا يقصد متبوعه؛ بل يكون المقصود هو البدل فقط، وإنما غلط المتكلم، نحو (رأيت رجلا بابًا) أردت أن تخبر بأنك رأيت بابًا فغلطت بذكر الرجل. وقد يقبل المثال أن يخيّر النحوي في اعتباره بدل إضراب أو بدل غلط نحو قولك: (خُذْ نبلاً مُدًى). 4 - بدل الاشتمال الدال على معنى في

متبوعه نحو (أعجبني زيدٌ علمه). وكأن بدل الاشتمال هو كل ما عدا أنواع البدل الثلاثة، فهو في سعته يذكرنا بعلاقات المجاز المرسل في البلاغة التي لا تكاد تحصى لأنها تشمل كل علاقة بين طرفي التشبيه غير علاقة الشبه الخاصة بالاستعارة (شرح ابن عقيل، ج2، ص254-255).

15 - ذكر السمين في الدر المصون، ج6، ص433 أن ابن كثير وابن عامر قرأا "يا أَبَهْ" وقفاً، ووقف عليها الباقون بالتاء. وذكر (عمر، أحمد مختار ومكرم، عبدالعال سالم، (1997م)، معجم القراءات القرآنية (مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء)، ط3، 6ج، القاهرة: عالم الكتب ج2، ص422) أن القراءة بالهاء في حال الوقف هي قراءة ابن كثير وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب.

16 - عَلَّلَ الألوسي تعويض الياء بالتاء بأن كلاً منهما يستعملان في حروف الزيادة، ولأن كلاً منهما يضم في آخر الأسماء. (الألوسي، روح المعاني، ج12 ص510).

17 - أبو عمران عبدالله بن عامر بن يزيد، إمام الشام في القراءة، أخذ القراءة عن أبي الدرداء وغيره، كان عالماً ثقة حافظاً من خيار التابعين، ولي القضاء بدمشق، ولد سنة 8هـ، وتوفي سنة 118هـ. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص423-425)

18 - قال النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص310-311: ((إذا قلت "يا أبتِ" بكسر التاء فالتاء عند سيبويه من ياء الإضافة، ولا يجوز على قوله الوقف إلا بالهاء، وله على قوله دلائل، منها أن قولك "يا أبتِ" يؤدي عن معنى قولك: يا أبي، وأنه لا يقال "يا أبةَ" إلا في المعرفة، ولا يقال: جاءني أبةٌ. لا يستعمل العرب هذا إلا في النداء خاصة، ولا يقال: يا أبتي؛ لأن التاء بدل من الياء فلا يجمع بينهما)).

19 - تقلب التاء هاء في الوقف على قراءة ابن كثير وابن عامر، وأما سائر القراء فيبقونها هاء. (الألوسي، روح المعاني، ج12، ص510).

20 - مما يدعِّم كون التاء حرف مبنى: قراءة ابن كثير بالوقوف على الهاء "يا أبهْ". (الطبرسي، مجمع البيان، ج5، ص268).

21 - قال الإربلي في «جواهر الأدب»، ص116: ((وكذلك قولهم في باب النداء «يا أَبَتِ» و»يا أُمَّتِ» بفتح التاء وكسرها عند من يقول إنها اسم؛ لأنها بدل من ياء الضمير، وهي اسم فيجب أن يكون ما هو بدلُها مثلَها)).

22 - أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفسوي الفارسي. ترجم له:

(الفيروزآبادي، البلغة، ص80-81).

23 - الترخيم حذف أواخر الكلم في النداء، ويجوز في المرخم لغتان: -1لغة من ينتظر الحرف أي ينوي المحذوف؛ كأن يقول في جعفر (يا جعْفَ). -2لغة من لا ينتظر أي لا ينوي المحذوف، فيُعامِل الآخر بما يُعامَل به لو كان هو آخِر الكلمة، فيبنيه على الضم قائلاً: (يا جعْفُ). (شرح ابن عقيل، ج2، ص297، 302-303).

24 - السبر والتقسيم ((هو استدلال عقلي كذلك، ويعني أن تصل إلى الحكم المناسب بعد استبعاد سائر الأحكام المشتبهة به، مثال ذلك أن (نِعْمَ و بِئْسَ) يُشتبه أن تكونا اسمين أو فعلين أو حرفين، فإذا اختبرنا هذه التقسيمات وجدنا أنهما ليستا حرفين لدخول تاء التأنيث عليهما في مثل (نِعْمَتِ المرأةُ)، والحرف لا يدخل على الحرف، فلم يبق إلا أن تكونا اسمين أو فعلين، فإذا اختبرنا اسميتهما وجدنا أنهما ليستا اسمين لإمكان أن يرفعا فاعلين ويدلا على حدث، فيقال (نَعِمَ زيدٌ وبَئِسَ عمروٌ)، فلا يبقى إلا أنهما فعلان ماضيان)). (الكِندي، التعليل النحوي، ص108). ويسمى السبرُ والتقسيمُ بالتحليل أيضاً كما ذكر السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت911هـ). الاقتراح في علم أصول النحو، د.ط، (د.ق)، دار المعارف، حلب، 1359هـ، ص48-49 حين تحدث عن علل الجليس الدينوري فذكر منها علة التحليل. ولمزيد أمثلة انظر فيما كتبه: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين البغدادي (538-616هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، د.ط، (تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين)، دار الغرب، بيروت، 1406هـ/1986م، ص275-276.

25 - هكذا ذكره السمين في "الدر المصون"، ج6 ص435، وأما الألوسي في "روح المعاني"، ج12 ص510: فيذكر أنه أبو عبيدة وليس أبا عبيد، وأيده في هذا ابن عادل الدمشقي في "اللباب في علوم الكتاب"، ج11، ص11.

26 - المندوب هو المتفجع عليه نحو (وازيداه)، والمتوجع منه نحو (واظهراه). (شرح ابن عقيل، ج2، ص291).

27 - موافقة السمين للزمخشري هنا قاصرة على مسألة التأسيس، وإلا فإن الزمخشري لا يقول بتعدية فعل الرؤيا إلى مفعولين على خلاف السمين. ذكر هذا الألوسي في روح المعاني للألوسي، ج12، ص512، ولقد رجعت إلى كتاب الكشاف للزمخشري فلم أجده تحدث عن تعدي فعل الرؤيا ولا عن لزومه، وإنما ذهب إلى أن الرؤيا التي رآها يوسف

كانت منامية. انظر فيما كتبه: الزمخشري، الكشاف، ج2، ص416-419.

28 - قوله "العِلْمِيّة" يعني أنها من أفعال اليقين أو العِلْم التي تدخل في باب ظن وأخواتها، وظن وأخواتها أفعال ناسخة للابتداء أي تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وتنقسم إلى قسمين: أحدهما أفعال التحويل، والثاني أفعال القلوب، فأما أفعال التحويل فهي: صَيَّرَ وجَعَلَ ووهَبَ وتَخِذَ واتَّخَذَ وتَرَكَ ورَدَّ، أما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين: أحدهما ما يدل على اليقين، وهي: رأى وعلِم ووجد وتَعَلَّمْ (أي: اعْلَمْ)، والثاني ما يدل على الرجحان، وهي: خال وظن وحَسِبَ وزَعَمَ وعَدَّ وحَجا وجَعَل (بمعنى اعتقد) ووهَبَ. وعلى العموم فإن بعض أخوات ظن قد تخرج من معناها إلى معنى آخر كالفعل (رأى) الذي يخرج حيناً من اليقين إلى الظن، وبعض أفعال القلوب لا تتعدى إلى مفعولين بل تكون لازمة نحو (جَبُنَ زيدٌ)، وبعضها متعد إلى واحد نحو (كَرِهْتُ زيداً). (شرح ابن عقيل، ج1، ص330-339).

29 - قال الكفوي في «الكليات» ص388 ((ولا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي أفعال القلوب؛ لأن وضعها أن تعرِّف الشيء بصفته، وأما المفعولان معاً فقد جاء حذفهما، ومنه قولهم (من يسمعْ يَخَلْ) أي: يظُنّ المسموعَ صحيحاً))، فالكفوي لا يجيز حذف أحد مفعولي أفعال القلوب على خلاف السمين الذي نفهم من كلامه أن حذف أحدهما يصح في حالة الاختصار؛ أي إذا كان ثمة ما يدل على المحذوف وكان المخاطب على علم بالمحذوف فأراد المتكلم أن يختصر له الكلام فحذف المفعول الذي هو معلوم من السياق. فالفرق بين الاقتصار والاختصار هو أن الاقتصار يُراد منه ألا يعلم المخاطب بالمفعول به لكي يكون الفعل أعم وأبلغ وأشمل كأن تقول (هذا رجل يعطي ويمنع) دون أن تحدد ما يعطيه وما يمنعه، وأما الاختصار فيعني أن المفعول به مطلوبٌ ورودُه في النص، ولولا علم المخاطب به ووجود ما يدل عليه من السياق لما جاز حذفُه، وقد ذكر مثل هذا السمين الحلبي في تعليل حذف المفعول به للفعل «تُقَدِّمُوا» في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة الحجرات] فقال في ج10، ص5: ((وحُذِفَ مفعولُه إما اقتصاراً كقولهم (هو يعطي ويمنع)، و(وكُلُوا واشربُوا)، وإما اختصاراً للدلالة عليه أي: لا تُقَدِّمُوا ما لا يصلُحُ)).

30 - أبو القاسم زيد بن علي بن أحمد العجلي الكوفي، شيخ العراق، إمام حاذق

ثقة، قرأ على طائفة كبيرة من القراء، منهم أحمد بن فرج، وتوفي ببغداد عام 358هـ. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص298-299، رقم 1308).

31 - قال السمين الحلبي في الدر المصون، ج6، ص504 في تحليل قوله تعالى على لسان ملك مصر: (... إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) [(43) سورة يوسف]: ((قوله «للرؤيا» فيه أربعة أوجه، أحدها: أن اللام فيه مزيدة، فلا تَعَلُّق لها بشيء، وزيدت لتقدُّم المعمول مقويةً للعامل، كما زيدت فيه إذا كان العامل فرعاً كقوله: (فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ) [(16) سورة البروج]، ولا تزاد فيما عدا ذينك؛ إلا ضرورة كقوله:

فلمّا أن توافَقْنا قليلاً *** أنَخْنا للكلاكلِ فارتَمَيْنا

يريد: أنخنا الكلاكل، فزيدت مع فقدان الشرطين، هكذا عبارة بعضهم، يقول: إلا في ضرورة، وبعضهم يقول: الأكثر ألا تزاد، ويُتحرَّز من قوله تعالى: (... رَدِفَ لَكُم) [(72) سورة النمل] فإن الأصل: رَدِفَكُم، فزيدت فيه اللام، ولا تقدُّمَ ولا فرعيةَ، ومن أطلق ذلك جعل الآية من باب التضمين)). وهذه الزيادة التي في قوله تعالى: (... فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا ...) يسميها القرطبي تأكيداً، يقول في الجامع لأحكام القرآن،ج 9، ص122: ((واللام في «لك» تأكيد؛ كقوله (... إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ (43)).

32 - يُعَدُّ الفعل هو العامل الأصل، لأنه يعمل عادةً دون قيد، وأما المصادر والأسماء المشتقة فهي عوامل فرعية؛ لأنها لا تعمل إلا بشروط، وأما أسماء الفعل فهي لم تعمل إلا بعد أن أعطيت معاني الأفعال. جاء في الكليات للكفوي، ص616: ((والعمل أصل في الأفعال، وفرع في الأسماء والحروف، فما وجد في الأسماء والحروف عاملاً ينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله)).

33 - قال السمين في "الدر المصون"، ج1، ص141، في قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ كَمَا آمَنَ النَّاسُ ... (13)) [سورة البقرة]: ((والكاف في قوله «كما آمن الناس» في محل نصب، وأكثر المعربين يجعلون ذلك نعتاً لمصدر محذوف، والتقدير: آمنوا إيماناً كإيمان الناس... وهذا ليس مذهب سيبويه، إنما مذهبه في هذا ونحوه أن يكون منصوباً على الحال من المصدر المضمر المفهوم من الفعل المتقدم، وإنما أحوجَ سيبويه إلى ذلك أنّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لا يجوز إلا في مواضع محصورة ليس هذا منها)).

34 - حين تعرض السمين لإعراب)وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ...-(ذكر ثلاثة

إعرابات للكاف، ولا ريب أنه يقصد إعراب شبه الجملة المكونة من الكاف الجارة واسم الإشارة الذي في محل الجر، ولا يمكن أن يعني السمين إعراب الكاف وحدها، ذلك لأنه تعرض لإعراب شبه الجملة ووضع قاعدة لها في ج1، ص39، وهذه القاعدة عرضناها سابقاً، ولا بأس من التذكير بها هنا: ((ولا بد من ذكر قاعدة هاهنا لعموم فائدتها، وهي أن الجار والمجرور والظرف إذا وقعا صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً تعلقا بمحذوف، وذلك لمحذوف لا يجوز ظهوره إذا كان كوناً مطلقاً... ثم ذلك المحذوف يجوز تقديره باسم أو فعل إلا في الصلة فإنه يتعين أن يكون فعلاً...)).

35 - يعني بقوله ((تَقَدَّمَ بيانُه)) ما ذكره في ج2 ص394 حين تعرض لإعراب "والمسجدِ" في قوله تعالى (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ... (217)) [سورة البقرة]، فقد تحدث عن خلاف النحاة في إعراب «المسجدِ»، فذكر من أقوالهم رأي الكوفيين في أنه معطوف على الهاء في «بهِ» أي: (وكفرٌ بهِ وبالمسجدِ)، ثم ذكر أن النحاة اختلفوا في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب: أولها مذهب جمهور البصريين، وهو أنهم يشترطون في العطف على الضمير المجرور إعادة الخافض إلا في ضرورة، وثانيها مذهب الكوفيين أنه يجوز في السعة مطلقاً، وثالثها أنه يجوز إن أُكِّد الضمير نحو (مررتُ بك نفسِك وزيدٍ)، وخلُص السمين إلى جوازه مطلقاً لكثرة السماع الوارد به، ولضعف دليل المانعين، بسبب اعتضادهم بالقياس.

36 - المصدر نفسه، ج1، ص39.

37 - هكذا ذكره السمين الحلبي، ولم يعلق المحقق عليه، ولعله قصد الأنباري وليس ابن الأنباري؛ لأن الأنباري هو النحوي أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (ت577هـ) صاحب كُتُب الإنصاف، ولمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب، وغيرها من كتب النحو، وأما ابن الأنباري فهو أبو بكر محمد بن القاسم (ت328هـ)، اللغوي صاحب كُتُب الأضداد، وغريب الحديث، وشرح الألفات، وغيرها من كتب اللغة.

38 - هو علي بن إبراهيم بن سيعد الحَوْفي المُعْرِب، من قرية شبرا من حَوْفِ بِلْبِيس، أخذ عن أبي بكر الأدفويّ، وكان نحوياً قارئاً. صنّف: البرهان في تفسير القرآن، علوم القرآن، الموضح في النحو، ومات سنة 430هـ. (السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص140).

39 - جاء في "شرح ابن عقيل"، ج1، ص466: ((... يعني أن اسم الزمان يقبل

النصب على الظرفية مبهماً كان نحو (سرتُ لحظةً وساعةً)؛ أو مختصاً: إما بإضافة نحو (سرتُ يومَ الجمعةِ)، أو بوصف نحو (سرتُ يوماً طويلاً)، أو بعدد نحو (سرتُ يومين). وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان: أحدهما المبهم، والثاني ما صيغ بشرطه... والمبهم كالجهات [الست] نحو: فوق، وتحت [ويمين وشِمال] وأمام وخلف، ونحو هذا؛ كالمقادير نحو غَلْوة ومِيل وفرسخ وبَرِيد، تقول: جلستُ فوق الدارِ... وأما ما صيغ من المصدر نحو (مَجْلِسَ زيدٍ، ومَقْعَده) فشرطُ نصبِه -قياساً- أن يكون عاملُه من لفظه نحو (قعدتُ مَقعدَ زيدٍ)... فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره نحو (جلستُ في مرمى زيد) فلا تقول (جلستُ مرمى زيدٍ) إلا شذوذاً)).

40 - أبو رويم نافع بن عبدالرحمن بن أبي نُعَيم الليثي المدني ، مولاهم، أحد القراء السبعة، ثقة صالح، أصله من أصبهان، أخذ القراءة عَرْضاً عن عبدالرحمن بن هرمز وغيره، وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً إسماعيل بن جعفر وغيره، أقرأ الناس نيفاً عن سبعين سنة، وانتهت إليه رياسة القراءة في المدينة، يقال إنه كان إذا تكلم يشم من فمه رائحة المسك، فقيل له: تتطيب إذا قعدت تقرئ الناس، قال: ما أمس طيباً ولا أقرب طيباً، ولكني رأيت فيما يرى النائم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ في فِيّ، فمن ذلك الوقت أشم من فِيّ هذه الرائحة، كان من أطهر الناس خلقاً أحسنهم قراءة، زاهداً جواداً، مات عام 169هـ على خلاف. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج2، ص330-334).

41 - أبو داود عبدارحمن بن هرمز الأعرج المدني، تابعي جليل، أخذ القراءة عرضاً عن أبي هريرة وغيره، وروى عنه عرضاً نافع بن أبي نعيم، وروى عنه الحروف أسيد بن أبي أسيد، نزل الإسكندرية ومات بها سنة 117هـ على خلاف. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص381).

42 - قال الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط1، 7ج، (تحقيق صلاح عبدالفتاح الخالدي)، دار القلم، دمشق والدار الشامية، بيروت، 1418هـ/1997م، ج4، ص428: ((والغيابة هي كل شيء غَيَّبَ شيئاً، والجُبُّ: البئر غير المطوية. قال قتادة: (غيابة الجب): في بعض نواحيها، في أسفلها...)).

43 - ذكر السمين، الدر المصون، ج6، ص445-446 أن قراءة «غَيَبَة» هي قراءة

الحسن، وأن قراءة «غَيْبَة» قراءة أُبَيّ. وذكر معجم القراءات القرآنية، ج2، ص427 قراءة أخرى للحسن هي «غِيْبَة» بكسر الغين.

44 - حين تعرض النحاة المتقدمون لتقعيد ظواهر اللغة العربية وجدوا أن بعض ظواهرها يطرد، وبعضها يشذ عما اطرد، فجعلوا القواعد المطردة هي الأصول التي كان ينبغي أن تلتزم بها اللغة، وجعلوا ما شذ عنها فروعاً، من ذلك أنهم قالوا: ((قاعدة: أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها))، وقالوا: ((قاعدة: الأصل في الأسماء التنكير، والتعريف فرع على التنكير))، وهذا يعني أن القواعد نوعان: أصلية لا يستثني بعضُها بعضاً، وفرعية مستثناة من الأصلية. والاستصحاب هو إبقاء المثال على الأصل الذي عليه بابه، فلوا أن شخصاً استعمل فعلاً ماضياً جديداً لم يستعمله العرب في عصر الاحتجاج فإن عليه أن يبنيه؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، فبناؤه ليس بدليل سماعي بل باستصحاب الأصل. وفي كتب أصول النحو القديمة نجد أن دليل "الباقي" و"الاستدلال بالأصول" هما في الحقيقة يدخلان في مفهوم الاستصحاب. (الكِندي، التعليل النحوي، ص50-56، 107، 110، 113).

45 - أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري (21-110هـ)، إمام زمانه علماً وعملاً، قرأ على حطان الرقاشي وغيره، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء وغيره، له مناقب جليلة وأخبار طويلة. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص235).

46 - أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي، من أعلام التابعين والأئمة المفسرين، قرأ على عبدالله بن السائب وغيره، وأخذ عنه القراءة عرضاً عبدالله بن كثير وغيره، له اختيار في القراءة، توفي وهو ساجد عام 103هـ على خلاف. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج2، ص41-42).

47 - أبو رجاء عمران بن تيم العطاردي البصري التابعي، ولد قبل الهجرة بإحدى عشر سنة، أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره، عرض القرآن على ابن عباس، ولقي أبا بكر، وحدّث عن عمر وغيره من الصحابة، روى عنه القراءة أبو الأشهب العطاردي، مات سنة 105هـ. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص604).

48 - أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي البصري الأعمى المفسر، أحد الأئمة في حروف القرآن، وله اختيار، روى عن أنس بن مالك وغيره، وروى عنه الحروف أبان بن يزيد العطار. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج2، ص25-26).

49 - السمين، الدر المصون ج6 ص449. لكنْ كُتِبَ في معجم القراءات القرآنية، لعمر، ج2 ص428: (يَرْتَعِ ويلعبْ) وذكرا أنها قراءة نافع وابن كثير وأبي جعفر وجعفر بن محمد.

50 - السمين، الدر المصون، ج6 ص449.

51 - أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدالله البزي المكي، مقرئ مكة، ومؤذن البيت الحرام، ولد سنة 170هـ، وتوفي سنة 250هـ، أستاذ ضابط محقق، قرأ على أبيه وغيره، وقرأ عليه إسحاق بن محمد الخزاعي وغيره، وروى عنه القراءة قنبل. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص119-120).

52 - أبو معبد عبدالله بن كثير بن عمرو، ابن هرمز، إمام أهل مكة في القراءة، وقيل له الداري لأنه كان عطّاراً، والعطار تسميه العرب دارياً نسبة إلى دارين في البحرين التي يجلب منها الطيب، وقيل لأنه كان من بني الدار بن هاني رهط تميم الداري، وقيل الداري الذي لا يبرح في داره ولا يطلب معاشاً، والصحيح الأول لأنه أن من أبناء فارس الذين بعثهم كسرى في السفن إلى صنعاء فطردوا الحبش عنها، ولد بمكة سنة 45هـ، روى عن ابن عباس وغيره، قيل إنه أخذ القراءة عن عبدالله بن السائب، وقد روى عنه إسماعيل بن عبدالله القسط وغيره. توفي سنة 120هـ على خلاف. (ابن لجزري، غاية النهاية، ج1، ص443-445).

53 - أبو عمر محمد بن عبدالرحمن بن خالد المخزومي (-195، مولاهم، المكي الملقب بقنبل، شيخ قراء الحجاز، أخذ القراءة عرضاً عن أحمد النبال، وروى عنه عرضاً أبو ربيعة محمد بن إسحاق وغيره، واختلف في سبب تلقبه بقنبل، فقيل هو اسمه، وقيل لأنه من بيت في مكة يقال لهم القنابلة، وقيل لاستعماله دواء القنبيل كثيراً، وحذفت الياء تخفيفاً، انتهت إليه رئاسة الإقراء في الحجاز، كان على الشرطة في مكة؛ لأنه كان لا يليها إلا رجل من أهل الفضل والخير والصلاح ليكون لما يأتيه من الحدود والأحكام على صواب. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج2، ص165-166)

54 - السمين، الدر المصون، ج6، ص449. وفي «معجم القراءات القرآنية»، عمر، ج2، ص429 كُتِبَ (نَرتَعِ ونلعبْ) وذُكِرَ أنها قراءة ابن كثير والبزي وقنبل.

55 - السمين، الدر المصون، ج6، ص449.

56 - ذُكِر في المصدر نفسه، ج6، ص449 قراءة قنبل بعد قراءة البزي قائلاً: ((الثالثة قراءة قنبل، وقد اختلف عليه، فنقل عنه ثبوت الياء بعد العين وصلاً ووقفاً

وحذفها وصلاً ووقفاً، فيوافق البزي في أحد الوجهين عنه))، ونستنبط من كلام السمين أن تكون قراءة قنبل التي تخالف البزي هي (نرتعي ونلعبْ)، ودليلنا عليه قول السمين في موضع آخر ص450: ((وأما إثبات الياء في "نَرْتعي" مع جزم "نلعب" -وهي قراءة قنبل- فقد تجرأ بعض الناس وردها...)). وفي "معجم القراءات القرآنية"، عمر، ج2 ص430 ذُكِرَ لابن قنبل قراءتان: إحداهما (نَرتعي ونَلعبْ) يشاركه فيها ابن شنبوذ، وثانيهما (يرتعي ويلعب) ولم تُضْبَطْ هذه القراءة الأخيرة.

57 - السمين، الدر المصون، ج6، ص449.

58 - هو أبو عمرو بن العلاء، وقد تقدمت الإحالة إلى مصدر ترجمته.

59 - السمين الحلبي، الدر المصون، ج6 ص449. وفي «معجم القراءات القرآنية»، عمر، ج2، ص429: (نَرْتَعْ ونلعبْ) قراءة أبي عمرو وابن كثير وابن عامر واليزيدي.

60 - السمين، الدر المصون، ج6، ص449.

61 - المصدر نفسه، ج6، ص449. ولم تذكر هذه القراءة في" معجم القراءات القرآنية"، عمر.

62 - السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص449.

63 - أبو عبدالله جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط الهاشمي القرشي المدني (80-148هـ/699-765م). ترجم له: (ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص196-197؛ كحالة، معجم المؤلفين، ج1، ص495).

64 - السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص449. وفي «معجم القراءات القرآنية، عمر، ج2 ص430 (نرتعِ ويلعبْ) قراءة ابن كثير.

65 - المصدر نفسه، ج6 ص449.

66 - المصدر نفسه، ج6، ص449. ويوافقه "معجم القراءات القرآنية"، عمر، ج2 ص430 في ضبط القراءة ونسبتها إلى العلاء.

67 - السمين، الدر المصون، ج6، ص449.

68 - محمد بن عبدالرحمن بن محيصن السهمي، مولاهم، المكي، واختلفوا في اسمه، فقيل عمر، وقيل عبدالرحمن بن محمد، وقيل محمد بن عبدالله، عرض على مجاهد وغيره، وسمع منه حروفاً إسماعيلُ بن مسلم وغيره، كان نحوياً وله اختيار في القراءة على مذهب العربية، فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته،

مات سنة 123هـ على خلاف. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج2، ص167).

69 - في الدر المصون ج6 ص449 خطأ في ضبط القراءة على البناء للمفعول (نُرتَعْ)، والصواب أنها على البناء للفاعل أي (نُرْتِعْ ونَلْعَبْ)، ودليل هذا أن السمين ذكر هذه القراءة من القراءات التي قال عنها لاحقاً في الصفحة نفسها ((والفعلان في هذه القراءات كلها مبني للفاعل)). ومما يؤكد ما ذهبنا إليه أن قراءة مجاهد وقتادة وابن محيصن في «معجم القراءات القرآنية»، عمر، ج2 ص430 هي (نُرْتِعْ ونَلْعَبْ).

70 - السمين، الدر المصون، ج6، ص449.

71 - ((يقال أرْعَى اللهُ المواشيَ إذا أنبتَ لها ما ترعاهُ... وأَرْعَتِ الأرضُ: كَثُرَ رِعْيُها... ورَعَيْتُ الإبل أرْعاها رَعْياً، ورَعاهُ يَرْعاهُ رَعْياً ورِعايةً حَفِظَهُ... وأَرْعَى إليه: أبْقَى،... وأرْعَى إليه: استمع)) (ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت711هـ)، لسان العرب، ط3، 15ج، دار صادر، بيروت، 1414هـ/1994م: رعي).

72 - السمين، الدر المصون، ج6، ص449. وفي "معجم القراءات الرقرآنية"، عمر، ج2، ص430: (يُرْتِعْ ويَلْعبْ)، وهي في المعجم ليست قراءة قاصرة على أبي رجاء؛ بل يشاركه فيها ابن محيصن ومجاهد وقتادة.

73 - السمين، الدر المصون، ج6، ص449.

74 - أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، فقيه العراق، روى عن علقمة وغيره، وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان وغيره، كان مخلصاً مهيباً، مات كهلاً عام 95هـ. (الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان التركماني الدمشقي (ت748هـ)، تذكرة الحفاظ، ط3، 4ج، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، 1375هـ/1955م، ج1، ص73-74، ت70).

75 - يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي مولىً، البصري، أحد القراء العشرة، ومقرئ أهل البصرة وإمامهم، أخذ القراءة عرضاً عن سلام الطويل وغيره، وروى عنه القراءة عرضاً زيد بن أخيه أحمد وغيره، قيل كان أعلم الناس بالحروف والاختلاف في القرآن وعلله ومذاهبه ومذاهب النحو، وأروى الناس لحروف القرآن ولحديث الفقه، وقد ائتمّ عامة البصريين به بعد أبي عمرو، كان صدوقاً لا يلحن، مات سنة 205هـ وعمره ثمانٍ وخمسون سنة، وكذلك مات أبوه وجده وجد أبيه في هذه السن. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج2، ص386-389).

76 - السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص449. وفي «معجم القراءات القرآنية»، عمر، ج2، ص430 ضُبِطت القراءة على النحو الآتي: (نَرْتَعْ ويلعبْ)، وهي في المعجم ليست قاصرة على إبراهيم النخعي ويعقوب؛ بل يشاركه فيها أبو عمرو وأبو إسحاق وروح وزيد والأعرج.

77 - السمين، الدر المصون، ج6، ص449.

78 - المصدر نفسه، ج6، ص449. ويؤيده "معجم القراءات القرآنية"، عمر، ج2، ص430 في نسبتها إلى زيد بن علي، وهو يضبطها بالجزم هكذا (يُرْتِعْ ويُلْعَبْ).

79 - هكذا وجدتُ الفعل في الدر الصون، ولا أحسبه إلا خطأً مطبعياً؛ إذ إن الفعل المضارع لـ(رَعَى) هو (يَرْعَى) بألف مهملة في آخره، ولا يكون هذا المضارع مختوماً بياء في آخره إلا إذا كان رباعياً مضموم الأول (يُرْعِي) كما يذكر ابن منظور في لسان العرب: رعي.

80 - السمين، الدر المصون، ج6، ص449. ولم يذكر هذه القراءةَ «معجمُ القراءات القرآنية» لعمر.

81 - قال سيبويه في "الكتاب"، ج3، ص63: ((واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء، فأما الجواب بالفعل فنحو قولك (إن تأتني آتك)... وأما الجواب بالفاء فقولك (إن تأتني فأنا صاحبك)... وسألت الخليل عن قوله عز وجل:) وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ([من الآية (36) من سورة الروم] فقال: هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول... ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأة كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة)).

82 - جاء في «جواهر الأدب» للإربلي ص77 أن من معاني اللام أن تكون موطئة للقسم نحو (فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ (77)) [سورة الأنعام].

83 - قال سيبويه في «الكتاب» ، ج3، ص84 في باب الجزاء إذا كان القَسَمُ قبل الجزاء: ((وذلك قولك (واللهِ إن أتيتني لا أفعلُ)؛ لا يكون إلا معتمدةً عليه اليمينُ. ألا ترى أنك لو قلت (واللهِ إن تأتِني آتِك) لم يَجُزْ... واليمين لا تكون لغواً كـ(لا) و(الألف)؛ لأن اليمين لآخر الكلام، وما بينهما لا يمنعُ الآخِرَ أن يكون على اليمين... وتقول (أنا واللهِ إن تأتِني لا آتِك)؛ لأن هذا مبنيٌّ على (أنا)، ألا ترى أنه حَسَنٌ أن

تقول (أنا واللهِ إن تأتِني آتِك)، فالقسم هاهنا لغو. فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون عليه)).

84 - قال الألوسي في "روح المعاني"، ج12، ص533: ((وجواب "لَمَّا محذوف إيذاناً بظهوره، وإشعاراً بأن تفصيلَه مما لا يحويه فلك العبارة، ومجمله: فعلوا به ما فعلوا)).

85 - قال الكفوي في "الكليات"، ص918: ((كل ما ألقيته إلى غيرك فهو وحي. والكتابة والإشارة والرسالة والإفهام كلها وحي بالمعنى المصدري. والوحي كما ورد في حق الأنبياء ورد أيضاً في حق الأولياء، ولسائر الناس بمعنى الإلهام، وفي الحيوانات بمعنى خاص)). وقال أيضاً ص936: ((الوحي هو الكلام الخفي يدرك بسرعة ليس في ذاته مركباً من حروف مقطعة تتوقف على تموجات متعاقبة... وهو كما نص الله عليه ثلاثة بلا واسطة؛ بل يخلق الله في قلب الموحَى إليه علماً ضرورياً بإدراك ما شاء الله تعالى إدراكه من الكلام النفسي القديم القائم بذاته تعالى، وهذه حالة محمدية ليلة الإسراء على ذهب طائفة، أو بواسطة خلق أصوات في بعض الأجسام كحال موسى u، أو بإرسال ملك، وما يدركه الملك من النوع الأول، وهذا غالب أحوال الأنبياء، وإلى الأول الإشارة بقوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا...) وإلى الثاني: (...أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ...) وإلى الثالث: (... أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) [سورة الشورى (51)] والثاني قد يَطَّلِع عليه غيرُ الموحَى إليه كما سمع السبعون حين مضوا إلى الميقات كما سمعه موسى عليه السلام، والثالث يشارك فيه الملك، وأما الأول فهو مكتتم أيَّ اكتتامٍ)).

86 - أبو عبدالرحمن عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي الصحابي الكبير، روى عنه حروف القرآن عطية العوفي وغيره، مكث على سورة البقرة ثماني سنين يتعلمها، مات في الحجة سنة 73هـ على خلاف. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص437-438).

87 - مما يؤيد هذا التخريج قراءة سلاّم "لَنُنَبِّئَنَّهُمْ" التي ذكرها السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص454 لكنه لم يعلق عليها. وهي قراءة تدل على أن الفاعل هو الضمير المستتر وجوباً (نحن) العائد على لفظ الجلالة تعظيماً.

88 - تدخل في وظيفة الظرف قراءة "عُشَيّاً" التي ذكرها السمين ولم يحللها؛ لكن ضبطها في الدر المصون كان خطأً، فقد جاءت في ج6، ص455، هكذا: ((وقرأ

الحَسَنُ أيضاً "عُشِيّاً" مصغراً)). والصواب أن تصغير العَشِيّ: عُشَيّ، بفتح الشين لا كسرها، ويبدو أنه خطأ مطبعي إن لم يكن سهواً من المحقق. قال الألوسي، روح المعاني، ج12، ص536: ((وعن الحسن أنه قرأ "عُشَيّاً" بضم العين وفتح الشين وتشديد الياء منوناً، وهو تصغير عَشِيّ، وهو من زوال الشمس إلى الصباح)).

89 - يرى الألوسي في "روح المعاني"، ج12، ص537 أنه لا بد من تقدير الآية على المعنى التالي: (وما أنت بمؤمن لنا في حال من الأحوال ولو كنا في اعتقادك موصوفين بالصدق والثقة، فكيف وأنت سيء الظن بنا؟!)، وذلك لأنه لو لم يكن التقدير كذلك لكان المعنى (وما أنت بمؤمن لنا في هذه المقالة ولو كنا صادقين في نفس الأمر فكيف إذا كنا كاذبين؟) فيلزم اعترافهم بكذبهم. وقال ابن عطية، المحرر الوجيز، ج456: ((وتخبط الرماني في هذا الموضع وقال: (ألزموا أباهم عناداً)، ونحو هذا مما لا يلزم؛ لأنهم لم يقولوا: وما أنت بمصدق لنا ولو كنا صادقين في معتقدك؛ بل قالوا: وما أنت بمصدق لنا ولو كنا صادقين فيما نعتقد نحن)).

90 - أجاب الألوسي في "روح المعاني، ج12، ص538؛ مدافعاً عن الزمخشري: إن الظرفية ليست باعتبار الفاعل بل باعتبار المفعول.

91 - المصدر نفسه، ج12، ص538: ((وبعضهم يؤول "كذبٍ" بـ(مكذوب فيه)؛ فإن المصدر قد يؤول بمثل ذلك... ولم يعتبر بعضُ المحققين تقدير المضاف [بدمٍ ذي كذبٍ] وجعل ذلك من التشبيه البليغ أو الاستعارة؛ فإن الدم في القميص يشبه الكذب من جهة مخالفة لونه لونَ ما هو فيه)).

92 - من الممكن أن نعتبر "كذباً" حالاً من الضمير في "جاؤوا" أي جاؤوا على قميصه بدم كاذبين. (المصدر نفسه، ج12، ص538).

93 - أبو المنذر أُبَيُّ بن كعب بن قيس الأنصاري، قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم، وقرأ عليه ابن عباس وغيره، توفي في سنة 20هـ على خلاف. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص31).

94 - أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله الأسدي مولاهم، قيل سمي بالكسائي لأنه أحرم في كساء، هو عالم أهل الكوفة وإمامهم، عليه يعولون في روايتهم، انتهت إليه رئاسة القراءة في الكوفة، أخذ القراءة عرضاً عن حمزة الزيات وغيره، وأخذ عنه القراءة عرضاً وسماعاً إبراهيم بن زاذان وغيره، قرأ كتاب سيبويه على أبي الحسن

الأخفش الأوسط، خرج إلى البدو فأخذ عنهم اللغة، كان صدوق اللسان حسن الدعابة، وقد توفي في 189هـ. (أبو الطيب، مراتب النحويين، ص120-121؛ ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص535-540).

95 - قال السمين، الدر المصون، ج6، ص458: ((... وتخريجها على المصدر الخبري؛ أي: أصبر أنا صبراً، وهذه قراءة ضعيفة إن خُرِّجت هذا التخريج؛ فإن سيبويه لا ينقاس ذلك عنده إلا في الطلب، فالأولى أن يجعل التقدير: إن يعقوب رجع إلى نفسه فكأنه قال: اصبري يا نفس صبراً)) وقد خالفه محقق الدر المصون فقال: ((هذا النقل عن سيبويه فيه نظر؛ فقد عرض لمثل هذه الأساليب وأجاز فيها الوجهين))ا.هـ، والحقيقة أن ظاهر كلام السمين لا يعني أن سيبويه لا يجيز النصب في (فصبراً)، وإنما قصد السمين أن سيبويه في حال النصب يَعُدُّ الجملة إنشائية لا خبرية.

96 - في "الدر المصون"، ج6، ص459: ((هذا وقتُ أوانِ أن تُنادَي))، ولا معنى لذكر الوقت مع الأوان.

97 - السُدِّي -بضم السين المهملة وتشديد الدال- نسبة إلى السُدة، وهي الباب، وإنما نُسِب إليها لأنه كان يبيع الْخُمُر بسدة الجامع، واشتهر بهذه النسبة جماعة منهم إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي ذؤيب، وقيل: ابن أبي كريمة السدي الأعور، مولى زينب بنت قيس من بني عبدمناف، حجازي الأصل سكن الكوفة، روى عن أنس بن مالك وغيره، وروى عنه الثوري وغيره، كان ثقة مأموناً، مات سنة 227هـ في إمارة ابن هبيرة على العراق. ومن السُدِّيين: محمد بن مروان بن عبدالله المعروف بالسدي الصغير، وهو كوفي، سمع التفسير من الكلبي، وروى عن غيره، وروى عنه أبو عمر الدوري المقرئ وغيره، وكان ضعيفاً منكر الحديث، وذكره الحافظ أبو عمرو، وقال: ورد عنه الرواية في حروف القرآن. (ابن الأثير، أبو الحسن عز الدين علي بن محمد الجَزْري (ت630هـ)، اللباب في تهذيب الأنساب، ط1، (تحقيق عبداللطيف حسن عبدالرحمن)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ/2000م ، ج1، ص434؛ ابن الجزري، غاية النهاية، ج2، ص261، رقم 3464).

98 - أبو الْمُجَشِّر عاصم بن أبي الصباح العجاج (أو ابن ميمون) الجحدري البصري، أخذ القراءة عرضاً عن سليمان بن قتة وغيره، وقرأ عليه عرضاً سلام بن سليمان وغيره، وروى عنه الحروف أحمد بن موسى اللؤلئي، وقراءته فيها مناكير ولا

يثبت سندها؛ لكن السند إليه صحيح في قراءة يعقوب عن سلام عن الجحدري، توفي عام 128هـ على خلاف. (ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص349).

99 - هو عبدالله بن أبي إسحاق البصري النحوي، وقد تقدمت الإحالة إلى مصادر ترجمته.

100 - قال الألوسي في "روح المعاني"، ج12، ص544: ((والجارّ -على ما نُقِل عن ابن مالك- متعلق بمحذوف يدل عليه "الزاهدين" أي: كانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وذلك لأن اللام في الزاهدين اسم موصول ولا يقدم ما في صلة الموصول عليه، ولأن ما بعد الجار لا يعمل فيما قبله، وهل "من الزاهدين" حينئذ صفة لـ"زاهدين" المحذوف مؤكدةٌ كما تقول: (عالمٌ من العلماء)؛ أو صفةٌ مبينة أي زاهدين بلغ بهم الزهدُ إلى أن يُعَدُّوا في الزاهدين؛ لأن الزاهد قد لا يكون عريقاً في الزاهدين حتى يُعَدَّ فيهم إذا عُدُّوا؛ أو يكون خبراً ثانياً؟ كلٌّ ذلك محتمل. وليس بدلاً من المحذوف لوجود "مِن" معه، وقدر بعضُهم المحذوف أعني (وأنا فيه من الزاهدين). وقال ابن الحاجب في أماليه: إنه متعلق بالصلة، والمعنى عليه بلا شبهة، وإنما فرُّوا منه لِما فهموا من أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول مطلقاً، وبين صلة (أل) وغيرها فرق؛ فإن هذه على صورة الحرف الْمُنْزَلِ منزلة الجزء من الكلمة، فلا يمتنع تقديمُ معمولها عليها، فلا حاجة إلى القول بأن تعلقه بالمذكور إنما هو على مذهب المازني الذي جعل (أل) في مثل ذلك حرف تعريف، وكأنه لا يرى تقديم معمول المجرور ممتنعاً، وإلا لم يتم بما ذكره ارتفاع المحذور ...)).

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع والدوريات والرسائل والأطروحات العربية:

1 - ابن الأثير، أبو الحسن عز الدين علي بن محمد الجَزْري (ت630هـ)، أُسْدُ الغابة في معرفة الصحابة، ط1، 5ج (تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ/1994م.

2 - المؤلف نفسه، اللباب في تهذيب الأنساب، ط1، (تحقيق عبداللطيف حسن عبدالرحمن)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ/2000م.

3 - الإربلي، علاء الدين بن علي (ت741هـ)، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ط1، (تحقيق إميل يعقوب)، دار النفائس، بيروت، 1412هـ/1991م.

4 - الأستراباذي، محمد بن الحسن (ت688هـ)، شرح الرضي على الكافية، د.ط، 2ج، (تحقيق يوسف حسن عمر)، د.ن، 1393هـ/1973م.

5 - الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد (ت430هـ)، معرفة الصحابة، ط1، 5ج، (تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ومسعد عبدالحميد السعدني)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ/2002م.

6 - الأطرش، سامية (1995-1996م)، الدلالة عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

7 - الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود البغدادي (ت1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط1، 15مج، 30ج، (تحقيق محمد أحمد الأمد وعمر عبدالسلام السلامي)، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ/2000م.

8 - الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، د.ط، 2ج، (تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد)، المكتبة العصرية، بيروت، 1414هـ/1993م.

9 - الأندلسي، أبو القاسم صاعد بن أحمد بن ساعد الأندلسي (ت462هـ)، طبقات الأمم، د.ط، (تحقيق حسين مؤنس)، دار المعارف، القاهرة، 1993م.

10 - برينكر، كلاوس (1985م)، التحليل اللغوي للنص: مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ط1، (ترجمة سعيد حسن بحيري)، 1425هـ/2005م، القاهرة: مؤسسة المختار.

11 - بوجراند، روبرت دي (1980م)، النص والخطاب والإجراء، ط1، (ترجمة تمام حسّان)،

1418هـ/1998م، القاهرة: عالم الكتب.

12 - الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ)، البيان والتبيين، ط5، 4ج، (تحقيق عبدالسلام محمد هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1405هـ/1985م.

13 - ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد (ت883هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، ط2، 2ج (تحقيق برجستراسر)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1400هـ/1980م.

14 - ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت392هـ)، الخصائص، د.ط، 3ج، (تحقيق محمد علي النجار)، المكتبة العلمية، القاهرة، 1952م.

15 - الحارثي، عبدالوهاب رشيد صالح (1409/1989م)، دلالة السياق: منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم، ط1، د.ن.

16 - الحاكم النيسابوري، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ (ت405هـ)، المستدرك على الصحيحين في الحديث، د.ط، 5ج، (د.ق)، مكتبة ومطابع النهضة الحديث، الرياض، د.ت.

17 - حسّان، تمام (1994م)، اللغة العربية معناها ومبناها، د.ط، الدار البيضاء: دار الثقافة.

18 - المؤلف نفسه (1411هـ/1991م)، الأصول: دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، د.ط، الدار البيضاء: دار الثقافة.

19 - المؤلف نفسه (1420هـ/2000م)، الخلاصة النحوية، ط1، القاهرة: عالم الكتب.

20 - حسين، عبدالقادر (1970م)، أثر النحاة في البحث البلاغي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، د.ط. القاهرة: نهضة مصر.

21 - الحفني، عبدالمنعم (1999م)، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي.

22 - الحلبي اللغوي، عبد الواحد بن علي (ت351هـ)، مراتب النحويين، ط2، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الفكر العربي، د.ت.

23 - حمودة، طاهر سليمان (1403/1983)، دراسة المعنى عند الأصوليين، د.ط، الإسكندرية: الدار الجامعية.

24 - الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت626هـ)، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، د.ط، 6ج، بيروت، دار الكتب العلمية، 1411هـ/1991م.

25 - خليل، إبراهيم محمود (1411هـ/1990م)، السياق وأثره في الدرس اللغوي: دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عَمّان، الأردن.

26 - الخولي، محمد علي (1982م)، معجم علم اللغة النظري، ط1، بيروت: مكتبة لبنان.

27 - ابن الدَّيْبَع، عبدالرحمن بن علي الشيباني الزبيدي الشافعي (ت944هـ)، تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول، د.ط، 4ج، (د.ق)، دار الفكر، بيروت، د.ت.

28- الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان التركماني الدمشقي (ت748هـ)،

تذكرة الحفاظ، ط3، 4ج، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، 1375هـ/1955م.

29 - روبنز، ر. هـ (1990م)، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، (ترجمة أحمد عوض)، 1428هـ/ 1997م، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (227).

30 - الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي (ت379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، ط2، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعارف، القاهرة، 1984م.

31 - الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (ت538هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط1، 5ج، (تحقيق عبدالرزاق المهدي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، 1417هـ/1997م.

32 - الزنكي، نجم الدين قادر كريم (1427هـ/2006م)، نظرية السياق: دراسة أصولية، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

33 - سامبسون، جيفري (1980م)، المدارس اللغوية: التطور والصراع، ط1، (ترجمة أحمد نعيم الكراعين)، 1413هـ/1993م، بيروت: المؤسسة الجامعية.

34 - السعران، محمود (1412هـ/1992م)، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، ط2، القاهرة: دار الفكر العربي.

35 - سِلدن، رامان (1985م)، النظرية الأدبية المعاصرة، د.ط، (ترجمة جابر عصفور)، 1998م، القاهرة: دار قباء.

36 - السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ط2، 11ج، (تحقيق أحمد محمد الخراط)، دار القلم، دمشق، 1424هـ/2003م.

37 - سوسير، فرديناند دي (1916م)، دروس في الألسنية العامة، د.ط، (ترجمة صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة)، 1985م، د.م: الدار العربية للكتاب.

38 - سيبويه، أبو عثمان عمرو بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، ط1، 5ج، (تحقيق عبد السلام محمد هارون)، دار الجيل، بيروت، 1966م.

39 - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، د.ط، (د.ق)، دار المعارف، حلب، 1359هـ.

40 - المؤلف نفسه، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، د.ط، 2ج، المكتبة العصرية، بيروت، 1964م.

41 - المؤلف نفسه، طبقات الحُفّاظ، (تحقيق علي محمد عمر)، مكتبة وهبة، القاهرة، 1393هـ/1973م.

42 - الشلتاوي، موسى إبراهيم موسى حسن (1411هـ/ 1991م)، دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

43 - الشنقيطي، محمد بن المختار (1427هـ/2006م)، آراء الترابي من غير تكفير ولا تشهير، ط1، دمشق: مركز الراية للتنمية الاجتماعية.

44 - ضهير، عُلا محمد مسلم (آب 2001م)، وجوه الجواز النحوي وعلاقتها بسياق الحال، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عَمّان، الأردن.

45 - الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (ت502هـ)، مجمع البيان في تفسير القرآن، ط1، 5مج، 10ج، (تحقيق الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، د.ت.

46 -+ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط1، 7ج، (تحقيق صلاح عبدالفتاح الخالدي)، دار القلم، دمشق والدار الشامية، بيروت، 1418هـ/1997م.

47 - الطلحي، ردة الله بن ردة بن ضيف الله (1424هـ)، دلالة السياق، ط1، مكة: جامعة أم القرى.

48 - ابن عادل الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي الحنبلي (ت بعد 880هـ)، اللُّباب في علوم الكتاب، ط1، 20ج، (تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوّض)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/1998م.

49 - العبادي، شهاب الدين أحمد بن قاسم الصبّاغ (ت994هـ)، رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، ط1، (تحقيق محمد حسن عوّاد)، دار الفرقان، عَمّان، 1403هـ/1983م.

50 - عبدالرحمن، ممدوح (1999م)، العربية والفكر النحوي: دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية، د.ط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

51 - عبداللطيف، محمد حماسة (2006م)، النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ط2، القاهرة: دار غريب.

52 - ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي (ت542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط1، 15ج، (تحقيق عبدالله بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبدالعال السيد إبراهيم)، إدارة الشؤون الإسلامية، الدوحة، 1404هـ/1984م.

53 - عفيفي، أحمد (2001م)، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

54 - ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني (698-769هـ)، شرح ألفية ابن مالك، ط1، 2مج، (تحقيق قاسم الشماعي الرفاعي)، دار القلم، بيروت، 1408هـ/1987م.

55 - العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين البغدادي (538-616هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، د.ط، (تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين)، دار الغرب،

بيروت، 1406هـ/1986م.

56 - عمايرة، إسماعيل أحمد (1412هـ/1992م)، المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية، ط2، عمّان: دار حنين العبدلي.

57 - عمر، أحمد مختار (1427هـ/2006م)، علم الدلالة، ط6، القاهرة: عالم الكتب.

58 - المؤلف نفسه ومكرم، عبدالعال سالم، (1997م)، معجم القراءات القرآنية (مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء)، ط3، 6ج، القاهرة: عالم الكتب.

59 - العموش، خلود إبراهيم سلامة (1998م)، الخطاب القرآني: دراسة في العلاقة بين النص والسياق (مثل من سورة البقرة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

60 - عيد، رجاء (د.ت)، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور الإسكندرية، ط2، القاهرة: منشأة المعارف.

61 - عيد، محمد (1410هـ/1989م)، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4، القاهرة: عالم الكتب.

62 - فضل، صلاح (1987م)، نظرية البنائية في النقد الأدبي، ط3، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية).

63 - الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت817هـ)، البلغة في تراجم أئمة اللغة، د.ط، (تحقيق محمد المصري)، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1407هـ/1987م.

64 - القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، د.ط، 12مج، 22ج، (تحقيق الشيخ هشام سمير البخاري)، دار عالم الكتب، الرياض، 1423هـ/2003م.

65 - قطب، سيد (1425هـ/2004م)، في ظلال القرآن، ط34، 5مج، 30ج، القاهرة: دار الشروق.

66 - ابن كثير، الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (ت774هـ)، تفسير القرآن العظيم، ط2، 4ج، (د.ق)، مؤسسة الريان، بيروت، 1427هـ/2006م.

67 - كحالة، عمر رضا (1414هـ/1993م)، معجم المؤلفين، ط1، 4ج، بيروت: مؤسسة الرسالة.

68 - الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت1094هـ)، الكليات، ط2، (تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ/1998م.

69 - الكِندي، خالد بن سليمان بن مهنا (1427هـ/2007م)، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ط1، عمّان: دار المسيرة.

70 - مجاهد، عبدالكريم (1985م)، الدلالة اللغوية عند العرب، (د.ط)، عمّان: دار الضياء.

71 - ابن مسعر، المفضل بن محمد بن مسعر (ت442هـ)، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، ط2، (تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو) هجر، الجيزة، 1412هـ/1992م.

72 - مصطفى، إبراهيم (1413هـ/1992م)، إحياء النحو، ط2، د.ن.

73 - المقرئ، أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد (ت349هـ)، أخبار النحويين، د.ط، (تحقيق محمد إبراهيم البنا)، دار الاعتصام، القاهرة، 1401هـ/1981م.

74 - ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت711هـ)، لسان العرب، ط3، 15ج، دار صادر، بيروت، 1414هـ/1994م.

75 - مونان، جورج (1966م)، علم اللغة في القرن العشرين، د.ط، (ترجمة نجيب غزاوي)، (د.ت) سورية: وزارة التعليم العالي.

76 - الميداني، عبدالرحمن حسن حنبكة (1416هـ/1996م)، البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها، ط1، دمشق: دار القلم.

77 - النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، إعراب القرآن، ط3، 5ج، (تحقيق زهير غازي زهير)، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ/1988م.

78 - نوفل، أحمد (1420هـ/1999م)، سورة يوسف: دراسة تحليلية، (ط2)، عمّان: دار الفرقان.

79 - ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (708-761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط1، (تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله)، دار الفكر، بيروت، 1412هـ/1992م.

80 - المؤلف نفسه (708-761هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، د.ط، (تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد)، دار الفكر، دمشق، د.ت.

81 - ابن وهب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان الكاتب (ت بعد 335هـ)، البرهان في وجوه البيان، ط1، (تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي)، جامعة بغداد، بغداد، 1387هـ/1967م.

82 - يوسف، عادل حسني (1416هـ/1995م)، المناسبة بين المقال والمقام في القرآن الكريم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سورية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 - Richards, Jack C, Platt, John and Platt, Heidi (1993), Longman Dictionary of Language Teaching & Applied Linguistics, (3rd impression). London, Longman group UK Limited.

2 - Miller, George A (1963), Language and Communication, (1st Published). New York, the McGraw-Hill Book Company.

إصداراتنا

م	الكتاب	نوعه	المؤلف
1	سرديات عمانية	نقد	محمد بن سيف الرحبي
2	على حواف الشعر	نصوص	محمد بن سيف الرحبي
3	خطى وأمكنة	رحلات	عبدالرزاق الربيعي
4	رحلة أبوزيد العماني (ط2)	رواية	محمد بن سيف الرحبي
5	حقول الكلام	مقالات	مسعود الحمداني
6	هذا الذئب يعرفني	نصوص	خالد بن علي المعمري
7	رحيق النار	نصوص	زهران القاسمي
8	الطبيعة في الرواية العمانية	دراسات	منى بنت حبراس السليمية
9	إيضاح الطريقة للفنون العريقة فن المسبع	شعر	خميس بن جمعه المويتي
10	إيضاح الطريقة للفنون العريقة التغرود	شعر	خميس بن جمعه المويتي
11	قديس يحلق بعيدا	شعر مترجم	الشاعر الكوري: تشو أوهيون ترجمة/ أشرف أبو اليزيد
12	مظلة الحب والضحك	نصوص	بشرى خلفان
13	الديك	رواية	سالم الجابري
14	رفرفة (ط 2)	قصص	بشرى خلفان
15	نوارس الحكايات	قصص	محمد بن سيف الرحبي
16	حدود المشاوير	شعرشعبي	محمد الراسبي
17	اشكاليات الشعر العربي	دراسات	رقية بنت سيف البريدية
18	القافر	رواية	د. خالد الكندي
19	أدب الرحلات	دراسات	مريم الغافرية
20	مراثي زهرة الليمون	شعر	سالم الحميدي
21	التشكيل الفني في شعر أبي مسلم البهلاني	دراسات	د. أحمد عبدالمنعم حالو

إصداراتنا بالتعاون مع الجمعية العمانية للكتاب والأدباء

1	لعيني ديالى	نصوص	محمد بن حبيب الرحبي
2	الخيمة ومفاتيح الحظ	مسرح	عزة القصابية
3	لآلىء عربية	مقالات	ناصر بن حمود الحسني
4	بين قدرين	رواية	رأفت ساره
5	تحت المطر	مقالات	خالد بن علي المعمري
6	المشهد القصصي في الأردن	دراسات ونصوص	مجموعة كتاب أردنيين

إصداراتنا بالتعاون مع البرنامج الوطني لدعم الكتاب بالنادي الثقافي

1	النباتات البرية في سلطنة عمان	علوم	يحيى بن سعيد الفطيسي
2	ابن عربي عندما يكون الحب حائرا	دراسات	غثمان بن موسى السعدي
3	نظرية قدامة	دراسات	قاسم بن سالم آل ثاني

إصداراتنا بالتعاون مع الجمعية العمانية للمسرح

1	الآخر في المسرح العماني	دراسة	د. كاملة بنت الوليد الهنائية د. سعيد بن محمد السيابي

طبع بمؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان

القرائن في التراث النحوي

تعتني هذه الدراسة بالجانب التطبيقي لدراسة مدى عناية النحاة المتقدمين بمختلف القرائن داخل النص وخارجه، والمنهج الذي ساروا عليه في الاستعانة بالقرائن في تحليلهم، وذلك للإجابة على شبه بعض المحدثين التي تدور حول تركيز المتقدمين في القرائن الشكلية وتغييب أهمية المقام في التحليل

ISBN 978-99969-0-071-6
9 789996 900716

بيت الغشام
للنشر والترجمة

البرنامج الوطني لدعم الكتاب
النادي الثقافي